

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق

الموضوع:

دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة
الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية
- دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف -

إشراف الأستاذ الدكتور:

روابحي عبد الناصر

إعداد الطالبة:

مجيلي خليصة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	1	جامعة سطيف	أستاذ	أ.د. عكي علواني عومر
مشرفا ومقررا	1	جامعة سطيف	أستاذ	أ.د. روابحي عبد الناصر
مناقشا		جامعة سكيكدة	أستاذ	أ.د. شلابي عمار
مناقشا	1	جامعة باتنة	أستاذ محاضر "أ"	د. مسامح مختار
مناقشا	1	جامعة سطيف	أستاذ محاضر "أ"	د. مهمللي الوزناجي

السنة الجامعية: 2017 / 2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق

الموضوع:

دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة
الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية
- دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف -

إشراف الأستاذ الدكتور:

روابي عبد الناصر

إعداد الطالبة:

مجيلي خليصة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	1	جامعة سطيف	أستاذ	أ.د. عكي علواني عومر
مشرفا ومقررا	1	جامعة سطيف	أستاذ	أ.د. روابحي عبد الناصر
مناقشا		جامعة سكيكدة	أستاذ	أ.د. شلابي عمار
مناقشا	1	جامعة باتنة	أستاذ محاضر "أ"	د. مسامح مختار
مناقشا	1	جامعة سطيف	أستاذ محاضر "أ"	د. مهملي الوزناجي

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

الحمد لله الذي لا يتم عمل إلا بأمره ولا توفيق إلا بحكمه، فمننا الجد والكد ومنه التيسير والنجاح، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

من باب العرفان بالفضل أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور رواجي عبد الناصر لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة ومساهمته بحسن توجيهاته ودقة تصويباته في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذه الأطروحة ومناقشتها.

ومن باب رد الفضل لأهل الفضل، فكم يسعدني أن أقدم شكري وعرفاني لكل الذين ساعدوني من قريب أو بعيد في إعداد هذا العمل، وبالأخص والدي وزوجي وأختي صوفيا على دعمهم وصبرهم علي، أستاذتي وأختي ريمة شيبوب، الأستاذ لعلی الأستاذ عبد المجيد قدي وابن العمدة فيصل نوفل، الصديقات بشرى ويمان وحنان ونجوم وكريمة وصفاء وحسنة وشهرزاد ، الخالة سعاد، العمدة فريدة وزوجها جمال، الأستاذ والأخ كيجال حسين حامد، الأستاذ نصير بوشارب.

جزاكم الله عني كل خير.

خليصة

إهداء

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرهما والدي العزيزين

إلى سندي الكبير في الحياة.....زوجي الكريم

إلى فلذة كبدي.....إبني إياد

إلى الكواكب التي عشت بينهاأخواتي

إلى من تربطني بهم صلة الرحمأقاربي

إلى كل من أعانني على إتمام هذا العمل.....أثاب الله الجميع

إلى كل من جمعني بهم الأقدار خلال مراحل الدراسة والتدريس زملائي وزميلاتي

إلى الذين كادوا أن يكونوا رسلاأساتذتي الأفاضل

إلى كل من في القلب.....ونسيم قلبي

إلى وطني الجزائروإلى كل أرض مسلمة.

خليصة

ملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، حيث تطرقنا من خلالها إلى إبراز المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات، ومن ثم تبيان الدور المحاسبي في تحقيق هذه الأخيرة، وصولاً إلى دراسة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه المتطلبات ممثلة في الإفصاح والشفافية من جهة، وجودة المعلومة المحاسبية - من حيث تحقق الخصائص النوعية - من جهة أخرى.

تشير النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لآراء المهنيين المحاسبين إلى أن التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي لها أن تساهم في تعظيم المحتوى الإعلامي للفوائم المالية والرفع من درجة الإفصاح والشفافية فيها بدرجة كبيرة جداً، بالإضافة إلى ذلك هناك تأييد كبير من طرف المجيبين على مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك من خلال حرصه على ضرورة توفر الخصائص النوعية المحققة للجودة (الملاءمة، الموثوقية، القبلية للفهم، القابلية للمقارنة). كما خلصت الدراسة إلى وجود معوقات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي الأمر الذي ينعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)، النظام المحاسبي المالي، الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومة المحاسبية.

Résumé:

Cette thèse vise à étudier le rôle du Système Comptable Financier dans la réalisation des exigences comptables de la gouvernance d'entreprise dans le contexte algérien. Elle fut consacrée à l'étude des exigences comptables, le rôle comptable dans la réalisation de ces derniers, ainsi que la participation du SCF dans la réalisation de ces exigences représentées dans la divulgation et la transparence d'une part, et la qualité de l'information comptable (les caractéristiques qualitatives de l'information) d'autre part.

D'après l'analyse statistique des points de vue des comptables professionnels, les résultats obtenus indiquent que les changements causés par le SCF ont contribué à maximiser le contenu multimédia des états financiers et augmenter le degré de divulgation et de transparence, ainsi l'amélioration de la qualité de l'information comptable en terme de pertinence, fiabilité, compréhensibilité et comparabilité. D'autre part, la thèse a conclu l'existence des contraintes dans le contexte algérien qui peuvent limiter l'application du SCF, par conséquent, la réalisation des exigences comptables de la gouvernance d'entreprise.

Mots clés: gouvernance d'entreprise, International Accounting Standards/ International Financial Reporting Standards (IAS/IFRS), Système Comptable Financier (SCF), divulgation comptable, qualité de l'information comptable, caractéristiques qualitatives de l'information comptable.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
III	شكر وتقدير
IV	إهداء
V	ملخص
VI	فهرس المحتويات
XV	قائمة الجداول والأشكال
XIX	قائمة الملاحق
	مقدمة عامة
ب	1- إشكالية الدراسة
ج	2- أهداف الدراسة
د	3- فرضيات الدراسة
و	4- نموذج لدراسة
و	5- حدود الدراسة
ز	6- أهمية الدراسة
ز	7- منهج الدراسة
ح	8- الدراسات السابقة
ك	9- تقسيمات الدراسة
	الفصل الأول: حوكمة الشركات، رؤية محاسبية
2	تمهيد
3	I - التأسيس النظري لحوكمة الشركات
3	1- نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات
3	1.1- النظريات المفسرة لحوكمة الشركات
3	1.1.1- نظرية الوكالة
7	2.1.1- نظرية تجذر المسيرين
8	3.1.1- نظرية أصحاب المصالح
10	2.1- عوامل تصعيد الاهتمام بحوكمة الشركات
13	2- مفهوم حوكمة الشركات
13	1.2- أصل الكلمة
14	2.2- التعريف اللغوي لحوكمة الشركات
15	3.2- التعريف الاصطلاحي لحوكمة الشركات
16	1.3.2- من وجهة نظر المنظمات
18	2.3.2- من وجهة نظر الباحثين
22	3- أهداف وأهمية حوكمة الشركات
22	1.3- أهداف حوكمة الشركات

23	2.3- أهمية حوكمة الشركات
25	4- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات
29	5- واقع حوكمة الشركات في الجزائر
29	1.5- بؤادر حوكمة الشركات في الجزائر
32	2.5- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية
36	3.5- تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر
39	II - دراسة تحليلية للأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات
39	1- النظرية الإيجابية للمحاسبة وعلاقتها بحوكمة الشركات
41	2- طبيعة العلاقة بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات
42	1.2- الأبعاد (التوجهات) المحاسبية في حوكمة الشركات
42	1.1.2- الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في مبادئ OECD
45	2.1.2- لأبعاد المحاسبية في الإصدارات الدولية الأخرى لحوكمة الشركات
45	3.1.2- الأبعاد المحاسبية في ميثاق الحكم الراشد بالجزائر
46	4.1.2- الأبعاد المحاسبية في تقييم حوكمة الشركات
47	2.2- التقارب بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات
49	3- جهود تحسين جودة المعايير المحاسبية لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات
52	خلاصة
	الفصل الثاني: إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات
54	تمهيد
55	I - موقع الإفصاح في إطار الحوكمة المحاسبية
55	1- مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته
55	1.1- ماهية العرض
55	1.1.1- مفهوم العرض
55	2.1.1- أهمية العرض
56	2.1- ماهية الإفصاح المحاسبي
56	1.2.1- نشأة الإفصاح المحاسبي
58	2.2.1- تعريف الإفصاح المحاسبي
60	3.2.1- أهمية الإفصاح المحاسبي
63	3.1- الشفافية في الإفصاح المحاسبي
65	2- مقومات الإفصاح المحاسبي
65	1.2- الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية وطبيعة احتياجاتهم
65	1.1.2- الاستخدامات الداخلية
66	2.1.2- الاستخدامات الخارجية
67	2.2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

67	3.2- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها
68	4.2- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
71	5.2- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
71	II - متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية
72	1- الميزانية (قائمة المركز المالي)
72	1.1- تعريف الميزانية
72	2.1- هيكل الميزانية
75	3.1- المحتوى الإعلامي للميزانية وأهميته
75	1.3.1- المحتوى الإعلامي للميزانية
76	2.3.1- أهمية المحتوى الإعلامي للميزانية
77	2- حساب النتائج (قائمة الدخل)
77	1.2- ماهية قائمة الدخل
79	1.1.2- تعريف قائمة الدخل
77	2.1.2- التطور التاريخي لقائمة الدخل
80	3.1.2- مفاهيم الدخل
82	2.2- هيكل قائمة الدخل
84	3.2- المحتوى الإعلامي لقائمة الدخل وأهميته
84	1.3.2- المحتوى الإعلامي لقائمة الدخل
85	2.3.2- أهمية المحتوى الإعلامي لقائمة الدخل
86	3- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)
87	1.3- ماهية قائمة التدفقات النقدية
87	1.1.3- التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية
89	2.1.3- تعريف قائمة التدفقات النقدية
91	2.3- هيكل قائمة التدفقات النقدية
98	3.3- المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأهميته
98	1.3.3- المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية
100	2.3.3- أهمية المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية
103	4- جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)
104	1.4- تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية
106	2.4- هيكل قائمة لتغيرات في حقوق الملكية
107	3.4- المحتوى الإعلامي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية وأهميته
107	1.3.4- المحتوى الإعلامي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية
108	2.3.4- أهمية المحتوى الإعلامي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية
108	5 - ملحقات القوائم المالية

108	1.5- تعريف ملحقات القوائم المالية
109	2.5- هيكل ملحقات القوائم المالية
110	3.5- المحتوى الإعلامي لملحقات القوائم المالية وأهميته
110	1.3.5- المحتوى الإعلامي لملحقات القوائم المالية
112	2.3.5- أهمية المحتوى الإعلامي لملحقات القوائم المالية
115	خلاصة
	الفصل الثالث: إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات
117	تمهيد
118	I - جودة المعلومة المحاسبية: مفهومها، أبعادها ونماذج قياسها
118	1- مفهوم جودة المعلومة المحاسبية
122	2- أبعاد جودة المعلومة المحاسبية
123	1.2- البعد الزمني
123	2.2- البعد المتعلق بالمضمون
123	3.2- البعد الشكلي
125	3- نماذج قياس جودة القوائم المالية
128	III - جودة المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي
129	1- الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب تصنيف الهيئات المحاسبية
129	1.1- الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)
131	2.1- الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)
134	2- الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي
135	1.2- الخصائص النوعية الرئيسية
135	1.1.2- الملاءمة
137	2.1.2- الموثوقية (التمثيل الصادق)
140	2.2- الخصائص النوعية الثانوية (الداعمة أو المعززة)
140	1.2.2- القابلية للمقارنة
140	2.2.2- القابلية للفهم
141	3.2.2- التوقيت المناسب
141	4.2.2- القابلية للتحقق
143	3- فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي
143	1.3- فروض النظام المحاسبي المالي
144	2.3- مبادئ النظام المحاسبي المالي
152	4- تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال بدائل القياس المحاسبي
153	1.4- التكلفة التاريخية

153	1.1.4- تعريف التكلفة التاريخية
153	2.1.4- مميزات وانتقادات أسلوب التكلفة التاريخية
156	2.4- القيمة السوقية (الجارية)
156	1.2.4- تعريف القيمة السوقية
157	2.2.4- مميزات وانتقادات أسلوب القيمة السوقية
158	3.4- القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية (القيمة الاقتصادية)
158	1.3.4- تعريف القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية
158	2.3.4- مميزات وانتقادات أسلوب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية
159	4.4- القيمة العادلة (الحقيقية)
159	1.4.4- تعريف القيمة العادلة
160	2.4.4- مميزات وانتقادات أسلوب القيمة العادلة
163	5- محاسبة القيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية وشفافية الإفصاح المحاسبي
166	خلاصة
	الفصل الرابع: دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات من وجهة نظر المهنيين في بعض شركات المساهمة بولاية سطيف
168	تمهيد
169	I - الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
169	1- أهداف الدراسة الميدانية
169	2- منهج الدراسة الميدانية
170	3- الإطار الميداني للدراسة: حدوده، أسباب اختياره
170	1.3- مجال الدراسة الميدانية وأسباب اختياره
171	2.3- حدود الدراسة الميدانية
172	4- أدوات جمع بيانات الدراسة الميدانية
172	1.4- الاستبانة
172	1.1.4- تصميم استمارة الاستبانة
175	2.1.4- اختبار صدق وثبات الاستبانة
181	2.4- المقابلة
182	3.4- الوثائق والسجلات والمعطيات الإحصائية
182	5- الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة في التحليل
183	II - عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات
183	1- وصف خصائص العينة "عرض وتحليل نتائج الجزء الأول"
187	2- اختبار فرضيات الدراسة "عرض وتحليل نتائج الجزء الثاني"
189	1.2- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى
197	2.2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية
197	1.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية

203	2.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية
208	3.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية
213	4.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية
220	5.2.2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية
221	3.2- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة
229	خلاصة
230	خاتمة عامة
	المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	بيان بنتائج الجهود الدولية لتبني حوكمة الشركات	(1)
34	مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية	(2)
44	المنظور المحاسبي لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات	(3)
59	تعريف الإفصاح من وجهة نظر بعض الكتاب والباحثين	(4)
75	المعلومات التي تظهر في متن الميزانية	(5)
126	نماذج قياس جودة القوائم المالية	(6)
133	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب IASB	(7)
157	مميزات وانتقادات أسلوب القيمة السوقية	(8)
159	مميزات وانتقادات أسلوب القيمة الحالية	(9)
164	أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية وشفافية الإفصاح المحاسبي	(10)
171	استجابة العينة لاستمارة الدراسة	(11)
173	هيكل الإستبانة	(12)
174	مقياس درجة الموافقة حسب سلم ليكرت الخماسي، تقسيمه وتربيته	(13)
175	مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	(14)
176	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمجال التابعة له	(15)
177	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمجال التابعة له	(16)
178	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمجال التابعة له	(17)
179	معامل الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة	(18)
180	معامل الثبات ألفا كرونباخ	(19)
184	توزيع المستجوبين حسب السن	(20)
184	توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	(21)
185	توزيع المستجوبين حسب التخصص	(22)
185	توزيع المستجوبين حسب الوظيفة	(23)
186	توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية	(24)
187	نتائج اختبار كولموغوروف - سمرنوف للتوزيع الطبيعي	(25)
188	قاعدة اتخاذ القرار لمعرفة اتجاه الإجابة واختبار الفرضيات	(26)
189	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الأول	(27)
191	توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المحور الأول	(28)
197	نتائج إجابات المستجوبين حول المجال الأول من المحور الثاني	(29)
199	توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المجال الأول من المحور الثاني	(30)
203	نتائج إجابات المستجوبين حول المجال الثاني من المحور الثاني	(31)

205	توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المجال الثاني من المحور الثاني	(32)
209	نتائج إجابات المستجوبين حول المجال الثالث من المحور الثاني	(33)
211	توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المجال الثالث من المحور الثاني	(34)
213	نتائج إجابات المستجوبين حول المجال الرابع من المحور الثاني	(35)
216	توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المجال الرابع من المحور الثاني	(36)
220	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	(37)
221	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثالث	(38)
225	توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المحور الثالث	(39)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
د	نموذج الدراسة	(1)
6	الانعكاسات المترتبة عن نظرية الوكالة	(2)
28	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات	(3)
48	دور المعايير المحاسبية في حوكمة الشركات	(4)
66	استخدامات القوائم المالية بالنسبة للمستفيدين الخارجيين	(5)
94	مكونات قائمة التدفقات النقدية	(6)
95	العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	(7)
97	العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	(8)
105	أسباب التغيير في حقوق الملكية	(9)
120	معايير جودة المعلومة المحاسبية في ظل حوكمة الشركات	(10)
124	أبعاد جودة المعلومة المحاسبية	(11)
130	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب FASB	(12)
139	تعارض خاصية الملاءمة والموثوقية	(13)
143	أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية	(14)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(1)	لميزانية وفق النظام المحاسبي المالي.	
(2)	حساب النتيجة حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي.	
(3)	حساب النتيجة حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي.	
(4)	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي.	
(5)	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي.	
(6)	جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي.	
(7)	تطور التثبيات والأصول المالية غير الجارية.	
(8)	الاهتلاكات	
(9)	خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية.	
(10)	المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)	
(11)	المؤونات	
(12)	استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	
(13)	المجال التطبيقي للدراسة	291
(14)	قائمة محكمي الاستمارة	295
(15)	الاستمارة النهائية	296

مقدمة عامة

إن تصاعد حالات الفشل الذي تعرضت له العديد من الشركات عبر مختلف الدول في الآونة الأخيرة جعل من أصابع الاتهام موجهة أساسا إلى ضعف إجراءات وقواعد الرقابة والمساءلة وغياب القواعد الجيدة لتسيير هذه الشركات، الأمر الذي أدى إلى التلاعب في تقاريرها المالية وبذلك غياب الرشادة في القرارات المتخذة، يضاف إلى ذلك غياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كل ذلك أدى إلى زيادة الاهتمام الدولي بحوكمة الشركات.

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الإدارية الحديثة رغم قدم ممارساتها، فتطبيقاتها تولدت نتيجة انفصال الملكية عن التسيير أين تخلى المساهمون عن حقهم في تسيير أموالهم لصالح المسيرين على أمل تحسين أداء الشركات نظرا لما يمتلكه المسيرون من خبرات، إلا أن تفاعل عدة عوامل كان في مقدّمها انتهازية الأفراد وعدم تماثل المعلومات جعل من الضروري على المساهمين العمل من أجل ضمان توجيه سلوك المسيرين بما يخدم مصالحهم، فبرز بذلك ما يعرف بآليات حوكمة الشركات.

إذا ما نظرنا إلى نقطة أساسية يمكن للمسيرين من خلالها التلاعب وتوجيه الأعمال لتحقيق مصالحهم الخاصة، نجد أن القوائم المالية الناتجة عن الأنظمة المحاسبية المختلفة تشكل أداة في يد المسيرين يجب الحرص على مراقبتها، فهي تعتبر أساس تقييم أداء الشركات وبالتالي تقييم أداء المسيرين في حد ذاتهم، وعلى اعتبار أن الوسيلة الأساسية لتقييم المسيرين متاحة في يدهم وجب العمل على ضمان أن تكون القوائم المالية ذات جودة عالية حتى تعكس الوضع الحقيقي للشركة وأداء المسيرين بها. في هذا الصدد، نجد أن الأمر يستلزم بناء أنظمة محاسبية قائمة على معايير محاسبية بجودة عالية، فالمحاسبة عموما وما توفره من معطيات تعتبر آلية هامة من آليات حوكمة الشركات، وهو ما نتج عنه قضايا جديدة تستلزم المتابعة من الفكر المحاسبي وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الحديثة في ظل العولمة؛ إن من أهم الجهود المحاسبية المبذولة في سبيل تحقيق ذلك جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي أخذ على عاتقه مسؤولية تعديل وتطوير الممارسات المحاسبية وقام بإصدار معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) والتي أصبحت تشكل مرجعية محاسبية دولية.

انتشر تطبيق هذه المعايير في العديد من دول العالم من بينها الجزائر التي سارعت لمواكبة هذه التطورات، خاصة بعد التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني بالانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وما استلزمته هذه التحولات من إصلاحات عديدة من بينها إصلاح النظام المحاسبي ليستجيب لمتطلبات هذا الانتقال، وأتى هذا الإصلاح بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي كُفِّفَ على أساس معايير المحاسبة الدولية.

1- إشكالية الدراسة

في ظل ما سبقت الإشارة إليه، إذا كانت تلك الأزمات والفضائح المالية -والتي ترجع في معظمها إلى الفساد الإداري والمالي بصفة عامة والفساد المحاسبي بصفة خاصة- قد وقعت في مجتمعات تتمتع بنظم محاسبية متقدمة، فإن الأمر يزداد أهمية في المجتمعات ذات النظم المحاسبية الأقل تقدماً ومنها بيئة الأعمال الجزائرية، حيث تبرز الحاجة إلى حماية شركاتنا من التعرض للإفلاس، والعمل على جذب الاستثمارات المالية وتهيئة شركاتنا للتعامل على المستوى الدولي؛ بناء على ذلك ورغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي، بذلت الجزائر جهوداً مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي للحوكمة، حيث تم إصدار أول دليل لحوكمة الشركات في الجزائر في سنة 2009 تحت مسمى "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر"؛ وقد تم صدور قرار تطبيق النظام المحاسبي المالي بأشهر فقط بعد إصدار هذا الدليل وهذا كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.

بناءً على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

"ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية؟"

نتار في ظل إشكالية البحث الرئيسية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات، وما هي المتطلبات المحاسبية التي تعكس هذه الأبعاد؟
- إلى أي مدى يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات؟
- إلى أي مدى يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات؟
- ما هي معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي التي تفرضها بيئة الأعمال الجزائرية المؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية للحوكمة؟

2- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق هدف أساسي يتلخص في تبيان مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية وتقديم مقترحات التطوير المناسبة، يتفرع عنه أهداف فرعية وتكميلية يمكن حصرها في أهداف ترتبط بالجانب العلمي للموضوع وأخرى ترتبط بالجانب العملي:

- إعداد إطار نظري خاص بمتغيرات الدراسة والتوسع في المفاهيم المتعلقة بها من أجل تكوين قاعدة معرفية تمكنا من بناء نموذج تطبيقي سليم من حيث مفاهيمه. إن إبراز طبيعة العلاقة بين المعايير

المحاسبية وحوكمة الشركات، من خلال تبيان الأبعاد المحاسبية في حوكمة الشركات والدور الحوكمي لمعايير المحاسبة في تحقيقها، يعتبر محور الدراسة النظرية.

- التعرف على وجهة نظر المهنيين المحاسبين في الشركات محل الدراسة حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.
- التعرف على وجهة نظر المهنيين المحاسبين في الشركات محل الدراسة حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية من حيث تحقق خصائصها النوعية.
- معرفة معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي التي تفرضها بيئة الأعمال الجزائرية والمؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

3- فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية الرئيسية وفي ضوء أهداف الدراسة، تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى:** يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.
- **الفرضية الثانية:** يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية- من حيث تحقق الخصائص النوعية- كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

تنقسم الفرضية الثانية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.
- **الفرضية الثالثة:** توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية تؤثر على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

4- متغيرات ونموذج الدراسة

بناءً على ما تضمنه الجانب النظري، الدراسات السابقة وما يفرضه المجال التطبيقي ستتم صياغة نموذج الدراسة الذي نراه يخدم الموضوع بما يتيح من إمكانية الإجابة عن التساؤلات، اختبار الفرضيات وبذلك تحقيق أهداف الدراسة.

انطلاقاً من صياغة الموضوع في حد ذاته كونه يدرس الدور، فالدراسة تهتم بمتغيرين أحدهما تابع والذي يمثل المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات والآخر مستقل والذي يعبر عن النظام المحاسبي

المالي، مع التأكيد أن صياغة الموضوع كانت من خلال رؤية محاسبية لحوكمة الشركات أي أن الدراسة ركزت و مَنَدَت وزنا للأبعاد المحاسبية للحوكمة -التي تحققها النظم المحاسبية- على حساب الأبعاد الإدارية، وفيما يلي شرح لمتغيرات ونموذج الدراسة:

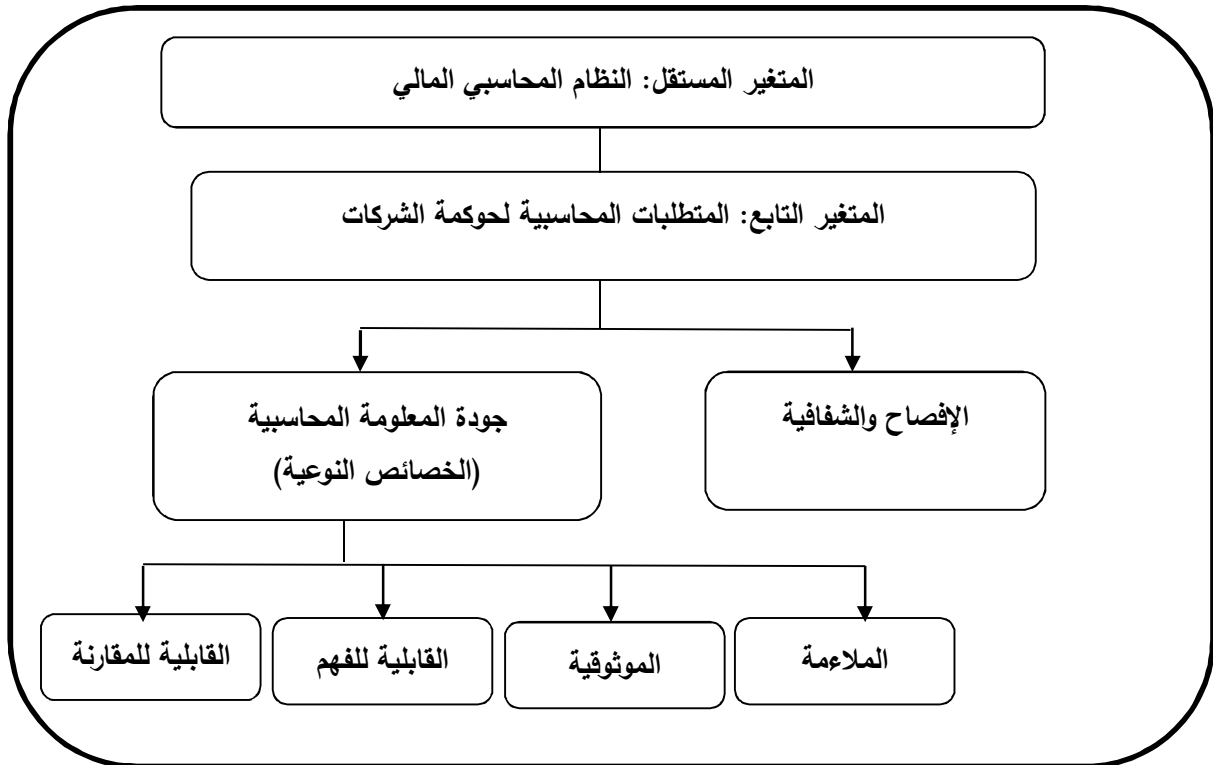
1.4- متغيرات الدراسة

أ. متغير الدراسة المستقل: الذي مٌدُل بالنظام المحاسبي المالي.
ب. متغير الدراسة التابع: والذي دُل بالمتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات وذلك من خلال متغيرين فرعيين وهما الإفصاح والشفافية كمتطلب أول، وجودة المعلومة المحاسبية كمتطلب ثان والذي يتم تحقيقه من خلال توفر الخصائص النوعية والممثلة ب: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة؛ مع ملاحظة أن متغيري الدراسة لا يعالجان منفصلين وإنما صيغت الأسئلة حتى تختبر رأي الفئة المجيبة حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية للحوكمة أين يتم التأكيد دوماً على أن المحاسبة تعتبر من الركائز الأساسية لحوكمة الشركات.

2.4- نموذج الدراسة

يتطلب تحقيق أهداف الدراسة بناء نموذج يعتمد تركيب متغيرات الدراسة ويعكس طبيعة العلاقة بينها، وهو ما سيتم توضيحه استناداً إلى الإطار النظري للدراسة وانطلاقاً من الدراسات السابقة، وعلى ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها تم بناء نموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الطالبة.

يوضح الشكل رقم (01) المتغيرات التي سيتم تناولها في هذه الدراسة، حيث يعبر المتغير المستقل عن النظام المحاسبي المالي، أما المتغير التابع فيمثل المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات والذي سيتم دراسته من جانبين أساسيين هما الشفافية والإفصاح المحاسبي من الجانب الكمي (أي المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية) والخصائص النوعية المحققة لجودة المعلومة المالية من الجانب النوعي؛ بعبارة أخرى، ركزت الدراسة على جانبين مهمين يتعلقان بتحديد جودة القوائم المالية هما شفافية الإفصاح من جهة وجودة هذا الأخير من حيث تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية من جهة أخرى.

5- حدود الدراسة

أنجزت الدراسة في حدود ما أُتيح لنا من وقت وإمكانيات مما فرض وضع إطار لها من جميع النواحي حتى يسهل التحكم فيها، فدُت بذلك من جوانب عديدة:

- **الحدود العلمية:** تم التركيز على حوكمة الشركات من منظور محاسبي فقط مع استبعاد الأبعاد الإدارية هذا من جهة، كما تم التركيز على النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى باعتباره قد تبنى بعض المعايير الدولية للمحاسبة، هذه الأخيرة تعتبر ركيزة من ركائز حوكمة الشركات. وفي ظل تشعب مفهوم حوكمة الشركات حتى في جانبه المحاسبي، فقد تم تركيز المتطلبات المحاسبية في الإفصاح والشفافية وجودة المعلومة المحاسبية فقط بما يتوافق وطبيعة الشركات محل الدراسة.
- **الحدود المكانية:** اشتملت الدراسة التطبيقية على آراء المهنيين في بعض شركات المساهمة بولاية سطيف (27 شركة خاضعة لرقابة مركز الضرائب)، وأخذنا بعين الاعتبار عدم اعتمادنا على أسس إحصائية في عينة الدراسة (غياب أسلوب المعاينة) فالنتائج تعتبر غير قابلة للتعميم.
- **الحدود الزمانية:** بالنظر إلى اعتمادنا على الاستبيان، وكذا صعوبة التعامل مع الشركات، فقد استمرت فترة جمع بيانات الدراسة الميدانية ما يقارب خمسة أشهر بداية من أكتوبر 2014 إلى غاية فيفري 2015.

6- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية كل من النظم المحاسبية وحوكمة الشركات في توفير الشفافية والنزاهة وتحقيق الكفاءة والأداء الأفضل الذي تسعى إليه الشركة، والحد من التلاعب الذي تقوم به الإدارة والذي يقضي إلى الفساد الإداري والمالي.

ما يزيد من أهمية الدراسة هو تزامن معالجتها مع بعض الجهود التي تُبذل في الجزائر المتمثلة في عمليات الخصخصة واندماج الشركات محليا أو مع شركات أجنبية وكذا دخولها الأسواق الدولية، هذا ما جعل من حوكمة الشركات تمثل عاملا حاسما لدعم القطاع الخاص وأداة قوية لجلب الاستثمار الأجنبي

المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع البترول. كما أنه في الوقت نفسه وعلى اعتبار النظام المحاسبي أحد الآليات اللازمة لتحقيق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الوقوف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات الحوكمة المحاسبية.

7- منهج الدراسة

تقوم الدراسة على منهجين أساسيين حسب ما تقتضيه لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، أين سيتم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي في جانب كبير من الدراسة من خلال جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتركيب للمعطيات النظرية والبيانات الميدانية؛ فيما يتعلق بالجانب النظري، فسيتم إبراز أهم المفاهيم النظرية والمقاربات المرتبطة بالموضوع والإلمام بها بالاعتماد على ما توافر من كتب ورسائل وبحوث ومقالات تخدم الموضوع، أما في الدراسة التطبيقية فسيتم جمع البيانات اعتماداً على أسلوب الاستقصاء عن طريق الاستبانة، ومن ثم ووصفها وتحليلها اعتماداً على مختلف الاختبارات الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

8 - الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة نقطة البداية لأي باحث، حيث تفيد النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، والفجوات العلمية التي لم تغطها بعد في توجيه البحوث المستقبلية.

إن أهمية الموضوع فرضت تواجد عدد من الدراسات التي اهتمت به، وسيتم توظيف دراسات تتوافق مع بحثنا في توجهها العام، أو في معالجتها لبعض جوانب مشكلته، والتي ساهمت في تعزيز النواحي النظرية والتطبيقية له، نذكر منها:

أ. الدراسات العربية:

- دراسة (سيد محمد سيد مصطفى، 2009) بعنوان: "دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية"¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات، وبالتركيز على متطلبات محاسبية معينة هي: الاعتراف والقياس للأصول غير الملموسة المطورة داخلياً، الاعتراف بالأنشطة خارج الميزانية (عقود التأجير، تحويل الأصول المالية، دمج الوحدات ذات الطابع الخاص)، تطوير الإفصاح المحاسبي من خلال الإفصاح غير المالي والإفصاح عبر الانترنت، من خلال دراسة تحليلية لعينة من التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية.

¹ - سيد محمد سيد مصطفى، دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2009.

- وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت أهمها في:
- عدم الالتزام الكامل بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية ووجود بعض الممارسات العملية المخالفة للمعايير؛
 - وجود قصور في التقارير المالية ناتجة من الممارسات العملية بما لا يفي بمتطلبات حوكمة الشركات نتيجة قصور في معايير المحاسبة المصرية وبما يستدعي ضرورة تحسين وتطوير هذه المعايير؛
 - المعايير المحاسبية المصرية تتجاهل الاعتراف برأس المال الفكري؛
 - فشل المعايير المحاسبية المصرية في احتواء عقود التأجير داخل الميزانية؛
 - وجود مشكلة محاسبية تتمثل في معايير تصنيف والمحاسبة عن تحويلات الأصول المالية؛
 - إمكانية اتخاذ دمج الوحدات ذات الطابع الخاص كوسيلة لإجراء العديد من المعاملات خارج الميزانية دون ظهور نتائج هذه الأنشطة في الميزانية، وقد تبين أن المعايير المستخدمة في هذا الدمج معايير كمية يمكن التحايل عليها وغير واضحة ويشوبها القصور، كما تبين عدم وجود إرشادات في معايير المحاسبة المصرية لدمج تلك الوحدات؛
 - قصور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق الإفصاح غير المالي؛
 - تباين ممارسات الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت من حيث محتوى التقارير المالية ووقتيّة نشر المعلومات وشكل وأسلوب العرض لعدم وجود معيار محاسبي ينظم تلك الممارسات.

• دراسة (بشرى فاضل خضير، 2009) بعنوان: "الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية - دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-"¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومدى فاعليتها في تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد استندت الدراسة في جانب منها على تحليل نتائج نموذجين اثنين من استمارات الإستبيان المعدة لتحقيق هدف الدراسة، صممت الأولى لاستقصاء آراء الأكاديميين والخبراء بشأن دور المعلومات المحاسبية في تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، في حين صممت الثانية لتقييم نظام المعلومات المحاسبية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبالتالي تقييم دور المعلومات المحاسبية في تنفيذ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت أهمها في أن تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها بكفاءة وفاعلية يتوقف على ما يتاح لها من معلومات، ولاسيما المعلومات المحاسبية، والتي يتمثل

¹ - بشرى فاضل خضير، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية - دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009.

دورها من خلال دور المعايير المحاسبية في تطبيق حوكمة الشركات وآلياتها، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، دور لجان التدقيق في دعم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية.

- دراسة (محمد سفير، 2014) بعنوان: "أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية لحالة الجزائر-"¹:

اهتمت هذه الدراسة بحوكمة الشركات وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية، باعتبار هذه الأخيرة أحد الآليات اللازمة لتحقيق الممارسات الجيدة للأولى، من أجل حماية المساهمين والأطراف الأخرى أصحاب المصالح في الشركة، ومن ثم الاهتمام بتحقيق التقارب بين معايير IAS/IFRS وهذه الأطراف، وهو الاتجاه الذي تدعمه مبادئ حوكمة الشركات، حيث تقود الممارسات الجيدة لمعايير IAS/IFRS إلى إفصاح فعال، ومن ثم ممارسات جيدة لحوكمة الشركات، كما تعكس التقارير والقوائم المالية الدور المحاسبي في حوكمة الشركات، وأي قصور في تلك المعايير يعني قصورا في جودة القوائم المالية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية والعمل على الإفصاح في ظلها وحسب ما تتطلبه من قواعد ومبادئ وخصائص نوعية يجب توفرها في المعلومات المعروضة، عامل مهم في تحقيق العرض العادل والصورة الصادقة للعمليات التي تقوم بها الشركة، وكذا تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف الأطراف، ويساهم هذا العمل في تدعيم مبادئ حوكمة عالية الجودة، تعمل على تحسين الشفافية وتنظيم العلاقات داخل الشركة، وبذلك تتفق معايير IAS/IFRS مع جوهر حوكمة الشركات الذي يركز على حماية المساهمين وأصحاب المصالح. وهو ما يؤكد تشعب حوكمة الشركات في مختلف النواحي المحاسبية، إذ تعتبر المعلومات المالية المفصح عنها من مخرجات النظام المحاسبي المبني على تلك المعايير، والتي هي نفسها من ضمن مدخلات نظام الحوكمة المستخدمة لأجل تقييم كفاءة الإدارة وتنظيم العلاقات بين الأطراف أصحاب المصلحة.

- دراسة (حنان قسوم، 2016) بعنوان: "أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية-دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-"²:

هدفت الأطروحة إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وذلك من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول مدى تأثير

¹ محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014.

² حنان قسوم، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية-دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016.

تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية. وعلى هذا الأساس، ركزت هذه الدراسة على قياس جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومة المالية ونماذج الاستحقاق.

تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات محل الدراسة متوسط، بالإضافة إلى أنه هناك تأييد كبير من طرف المستجوبين على مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية. كما خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، وعلاقة ضعيفة جدا بين الإفصاح المحاسبي وممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح؛ بمعنى أن طريقة استخدام المستحقات الاختيارية لا تعكس تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحسين جودة القوائم المالية من حيث الحد من إدارة الشركات لأرباحها.

ب. الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Gérard Charreaux, 1999) بعنوان:

"Gouvernement d'entreprise et comptabilité"¹:

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الربط بين الحوكمة والمحاسبة، باعتبار أن هذه الأخيرة تستند على الفعالية التنظيمية، التي تتيح إرساء علاقة مباشرة بين النظرية المحاسبية ونظرية حوكمة الشركات، وبين الباحث أنه من أجل فهم الاختلافات في النظم المحاسبية والتنوع في مستخدمي مخرجات هذه الأنظمة يتوجب اعتماد نظرة أكثر شمولية لنظرية الحوكمة التي يجب أن تكون مؤسسة على القيمة التشاركية، حيث يميل الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل النظريات المفسرة للممارسات المحاسبية وتأثيرها على الإفصاح، ومن ثم مستخدمي المعلومات المالية، حيث يرى أن المرجعية النظرية للممارسات المحاسبية تؤثر على درجة ارتباط المحاسبة بالحوكمة.

- دراسة (Bushman & Smith, 2003) بعنوان:

" Transparency, Financial Accounting Information & Corporate Governance "² :

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الشفافية في التقارير المالية وحوكمة الشركات، وتوصلت إلى تحديد إطار يحدد ثلاثة منافذ يمكن للمعلومات المحاسبية التأثير من خلالها في الاستثمارات وإضافة قيمة إلى الشركات، حيث أن للمعلومات المحاسبية دور في تحديد الفرص الاستثمارية الطموحة ودعم آليات

¹- Gérard Charreaux, **Gouvernement d'entreprise et comptabilité**, document de travail, université de Bourgogne, 1999.

²- Robert M Bushman, Abbie J Smith, **Transparency, Financial Accounting Information & Corporate Governance**, FRBNY economic policy review, 2003.

رقابة الشركات التي تضمن للمدراء القدرة في توجيه الموارد مباشرة إلى المشاريع الجيدة فضلا عن دورها في تخفيف حالة اللاتماثل في المعلومات بين الداخليين في الشركة وبين حملة الأسهم فيها والآخرين من أصحاب المصلحة، وناقشت الدراسة البحوث الاقتصادية التي تركز أساسا على الدور الحوكمي للمعلومات المحاسبية، فضلا عن استخدام المعلومات المحاسبية في تنفيذ آلية تعويضات المديرين التنفيذيين.

• دراسة (Shankaraiah & Rao, 2004) بعنوان:

"Corporate governance and accounting standards in Oman : An empirical study on practices"¹ :

ينطلق الباحثان في هذه الدراسة من أن ضمان حوكمة جيدة و أداء أفضل للشركات يكون من خلال وجود علاقة جيدة مع أصحاب المصلحة، ويعتبر الباحثان أن الممارسة السليمة لمعايير المحاسبة الدولية هو أمر مهم جدا، لأنه يؤدي إلى تطبيق حوكمة الشركات من خلال الإفصاح الجيد والفعال، وبالتالي فإن اعتماد المعايير المحاسبية المناسبة هي قضية ذات أهمية بالنسبة لحوكمة الشركات الجيدة، لاسيما في ظل التنافسية بين الشركات الناشطة وطرق المفاضلة بينها، حيث أظهرت النتائج التجريبية أن معظم الشركات المدركة لأهمية مبادئ حوكمة الشركات الجيدة تعنى بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية لما توفره من إفصاح وشفافية.

• دراسة (Pigé Benoît & Beau Carole, 2007) بعنوان:

" La normalisation de l'information comptable dans le processus de gouvernance "² :

يعتبر الباحث في هذه الدراسة أن معايير المحاسبة الدولية جلبت تغييرات عميقة وتأثيرا مهما في الممارسات المحاسبية للحسابات الموحدة للشركات المدرجة، حيث أن هذا التأثير لا يقتصر فقط على مجال المحاسبة، بل يؤثر كذلك على الحوكمة. وبين الباحث ومن خلال مقابلات مع 15 من كبار المديرين التنفيذيين ومدراء المالية والمحاسبة أن التغيير في معايير المحاسبة أدى إلى حصولهم على معلومات جوهرية، بما في ذلك أعضاء لجنة المراجعة. وتوصل الباحث من خلال المقابلات التي قام بها إلى أن مرجعية IAS/IFRS تميل فيما يتعلق بتوحيد نظم المعلومات إلى توفير معلومات فريدة ومضبوطة ومراقبة تلبى احتياجات جميع أصحاب المصلحة من المعلومات، الأمر الذي يسمح بتقييم جيد للمسيرين ويساهم في تحقيق حوكمة جيدة.

¹- Shankaraiah K, Rao N , **Corporate Governance and accounting standards in OMAN: An empirical study on practices** , Accounting, Commerce & Finance: The Islamic Perspective International Conference, held in Brisbane, Australia during 15-17, June 2004.

²-Carole Beau, Benoît Pigé, **La normalisation de l'information comptable dans le processus de gouvernance**, Comptabilité-Controle-Audit, 2007 (3), Tome 13, p 57-76.

• دراسة (Ferdy Van Beest & al, 2009) بعنوان:

"Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristic"¹ :

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فعالية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة القوائم المالية، وقد اعتمد الباحثون على أداة شاملة لقياس جودة القوائم المالية استنادا إلى الخصائص النوعية التي تم تحديدها في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بسنة 2007، 2008 و2009 لـ 231 شركة مدرجة في بورصة الولايات المتحدة، المملكة المتحدة والبورصة الهولندية من أجل تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ووفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US GAAP). لتحقيق أهداف البحث تم تصميم استبيان يضم 21 سؤالاً مقسمة على خمسة خصائص نوعية (الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الوتئية) وتوصل الباحثون إلى أنه هناك درجة عالية من حيث تحقق الخصائص النوعية السابقة الذكر مع وجود بعض القيود المتعلقة بالصدق والثبات، كما توصل البحث إلى أن القوائم المالية المعدة وفق معايير (IFRS) أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة وفق (US GAAP) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوائم المالية المعدة وفق (US GAAP) أكثر تمثيلاً للواقع (العرض العادل) من القوائم المالية المعدة وفق (IFRS).

• دراسة (Oprea Ancuta & Lepadatu Gheorghe, 2011) بعنوان:

"Corporate governance and international financial reporting reference (IFRS)"² :

تتعلق هذه الدراسة من وجود علاقة سببية بين حوكمة الشركات ومعايير التقارير المالية الدولية، باعتبار أن إعداد التقارير المالية يستند على المساءلة الإدارية. ويعتبر الباحث أن تطوير وتعزيز المسؤوليات في مجال إعداد التقارير المالية يجب أن يصبح أولوية لجميع الفئات في الشركة، وخاصة بالنظر إلى البيئة الاقتصادية العالمية الحالية، ويعتبر أنه من الضروري لتعزيز المعرفة المهنية الدولية من قبل موظفي الشركات وتحسين الأطر النظرية والممارسات العملية إنشاء معهد وطني لحوكمة لشركات، وكذلك التزام الشفافية في التقارير المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما في ذلك نظام المعلومات للشركات، كما يقترح إقامة علاقة سببية بين حوكمة الشركات والمحاسبة الاكتوارية وكذلك إرساء علاقة بين حوكمة الشركات والفضاء الإلكتروني والمحاسبة الإلكترونية.

¹- Ferday Van Beest, Geert Braam, Suzanne Boelens, **Quality of financial Reporting: measuring qualitative characteristics**, Nijmegen center for Economics (NiCE), Nice working paper 09-108, 2009.

²-Ancuta Oprea, Gheorghe Lepadatu , **Corporate governance and international financial reporting reference (IFRS)**, The 6th edition of the international conference, European integration realities and perspectives, 2011.

- جاءت دراستنا لتبني على الدراسات السابقة مع بعض الاختلافات التي تفرضها بيئة الأعمال محل الدراسة، وعموما فقد تميزت دراستنا عن غيرها في الآتي:
- تركيزها على النظام المحاسبي المالي مثيرة واعتباره تطبيقا عمليا للمعايير المحاسبية الدولية وإن كان لا يعكسها بدرجة تامة؛
 - تركيزها على بعدي الإفصاح والشفافية وجودة المعلومة المحاسبية مما يعتبر مزجا لما ورد ضمن الدراسات السابقة من متطلبات محاسبية؛
 - تطبيقه على بيئة الأعمال الجزائرية وبالتحديد شركات المساهمة بولاية سطيف.

9- هيكل الدراسة

سنتضمن الدراسة في جزئها النظري والتطبيقي مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة كما يلي:

- **الفصل الأول: حوكمة الشركات، رؤية محاسبية**
احتوى هذا الفصل على محورين، خصص المحور الأول للإطار العام لحوكمة الشركات، في حين اهتم المحور الثاني بتحليل الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات.
- **الفصل الثاني: إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات**
تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى موقع الإفصاح في إطار الحوكمة المحاسبية في المحور الأول، أما المحور الثاني فتناول دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة الشركات من خلال تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وذلك بدراسة متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- **الفصل الثالث: إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات**
خصصنا المحور الأول لدراسة جودة المعلومة المحاسبية: مفهومها، أبعادها، نماذج قياسها، في حين خصصنا المحور الثاني لدراسة جودة المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.
- **الفصل الرابع: الدراسة الميدانية**
تم في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية في بعض شركات المساهمة بولاية سطيف، من أجل التعرف على آراء المهنيين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية وجودة المعلومة المحاسبية وبناءً على ذلك، قسم هذا الفصل إلى محورين، تطرق المحور الأول إلى الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية، في حين تناول المحور الثاني عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

الفصل الأول:

حوكمة الشركات، رؤية محاسبية

تمهيد:

تعتبر حوكمة الشركات من القضايا التي استحوذت على فكر علم التسيير مؤخرًا، خاصة إثر الفضائح والانهيارات التي تعرضت لها معظم أسواق دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الشركات الأمريكية والبريطانية الكبرى، والتي أرجعها الباحثون إلى وجود خلل في آليات الرقابة والمتابعة سواء على مستوى الشركات أو أسواق رأس المال، ما أدى إلى انتشار الفساد الإداري والمالي بصفة عامة والفساد المحاسبي بصفة خاصة، مع مراعاة أن هذا الأخير يكرسه نقص الشفافية والإفصاح من جهة وتراجع دور مراقبي الحسابات الذي برز من خلال تأكيدهم على صحة ومصداقية قوائم مالية مخالفة للحقيقة من جهة أخرى، الأمر الذي نتج عنه فقدان الثقة في التقارير المالية المنشورة للشركات والتي تمثل مصدر المعلومات الأساسي لاتخاذ القرارات.

بناءً على ما تقدم، يتعرض هذا الفصل لموضوع حوكمة الشركات في إطارها العام وأبعادها المحاسبية من خلال مبحثين هما:

I - التأصيل النظري لحوكمة الشركات.

II - دراسة تحليلية للأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات.

I - التأصيل النظري لحوكمة الشركات

يتناول هذا المبحث الخلفية الفكرية لمفهوم حوكمة الشركات من خلال التطرق إلى أهم النظريات المفسرة له وأسباب زيادة الإهتمام به ومختلف تعاريفه، بالإضافة إلى الأهمية والأهداف التي يعمل على تحقيقها، وكذا الجهود الدولية لوضع إطار فكري لهذا المفهوم، بالإضافة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية.

1- نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات

1.1- النظريات المفسرة لحوكمة الشركات

نشأت حوكمة الشركات كمفهوم من خلال عدة نظريات فسّرت ضرورة وجودها بالشركات، وساهمت في تشكيل هذا المفهوم بصفته النهائية المتداولة حالياً، فمرجعها بذلك مجموعة من النظريات التي على أساسها يتّضح مفهوم حوكمة الشركات ويتّسع. سنتطرق في هذا العنصر إلى عرض أهم هذه النظريات أين يتم الانطلاق من أصل المشكلة التي انبثقت عنها حوكمة الشركات وصولاً إلى النظريات الحديثة لها*، ومؤكدين على أن فهم النظريات يعتبر خطوة أساسية لفهم الموضوع وأسباب الإهتمام به.

1.1.1 - نظرية الوكالة *La théorie de l'agence*

إن التوسع الذي عرفته الشركة دعا إلى ضرورة أن يسند تسييرها إلى جهة متخصصة بما يضمن استمرارها ونجاحها، فظهر بذلك فصل الملكية عن التسيير، وبناء عليه أصبح ينظر للشركة على أنها مجموعة عقود، وفصل الملكية عن التسيير هو فصل في حقوق الملكية* وفق ما تضمنته "نظرية حقوق الملكية *La théorie des droits de propriété*" التي تأسست وطورت من قبل (Alchain & Demstet, 1972)، والتي تقوم على فكرة أن حق الملكية هو المحدد الأساسي أو العامل الجوهرى وراء فعالية ونمو الشركة، فكلما كانت هذه الحقوق كاملة كلما انعكس ذلك على أداء الشركة¹؛ حيث وحسب هذه النظرية تقسم حقوق الملكية إلى ثلاثة²:

* سيتم التركيز على أهم النظريات التي تخدم الموضوع وهي النظريات التأسيسية للحوكمة (نظرية الوكالة، نظرية تجذر المسيرين) دون التطرق لنظرية تكاليف الصفقات، كما سيتم التركيز على نظرية من النظريات البديلة أو الحديثة للحوكمة وهي نظرية أصحاب المصالح، إلا أن هذا لا ينفي وجود نظريات أخرى مفسرة للحوكمة ومنها نظرية الاقتصاديين المؤسسين الجدد لـ Williamson، النظريات التنظيمية على غرار نظرية أصحاب المصالح (نظرية متعهد الإدارة لـ Donaldson & Davis، نظرية أمين الإدارة لـ Kay & Silberston) والنظريات المعرفية أو الإدراكية أو نظريات التيار القائم على الكفاءات والذي تشكل ثلاث نظريات (النظرية السلوكية لـ Cyret & March، النظرية التطورية لـ Nelson & Winter، نظرية الموارد والكفاءات).

* حق الملكية هو حق خاص بفردي معين، وهو قابل للتحويل عن طريق التبادل مقابل حقوق مماثلة على ممتلكات أخرى.

1 - Gérard Koenig, *De Nouvelles Théories pour Gérer l'entreprise de XXIe siècle*, Economica, Paris, 1999, p 7.

2 - Milan Vujisic, *L'entreprise doit-être gérée dans l'intérêt exclusif de l'actionnaire ? : une réflexion sur la nature de la firme dans une économie de marché*, 2006, p 11, document accessible en ligne sur : <http://www.creg.ac-versailles.fr/spip.php?article142>, (consulté le: 10/02/2015); Parrat Frédéric, *Le gouvernement d'entreprise*, Maxima, 1999, p 27-28.

- حق الاستعمال *L'usus*: أي الحق في استعمال الشيء؛
- حق تحصيل المنافع (قطف الثمار) *Le fructus*: أي الحق في تحصيل المنافع والأرباح؛
- حق البيع *L'abusus*: أي حق تقرير مصير الشيء أو حرية التصرف فيه.

واستنادا لمفهوم فصل الملكية عن التسيير، فإنه يتم فصل الحق الأول والذي يمنح للمسير، والحقين الثاني والثالث والذين يظان تحت سلطة المساهم. لتبرز بذلك نظرية الوكالة التي حاولت دراسة تبعات هذا الفصل*، حيث تعتبر أعمال (Bears & Means, 1932) والتي تضمنت تأكيدا على حتمية وجود تضارب للمصالح في حال فصلت الملكية عن التسيير من أهم الأعمال في هذا المجال في مؤلف لهما بعنوان "الشركة الحديثة والملكية الخاصة"، وسبقهما قبل ذلك في هذه الفكرة (Adam Smith, 1776) بقوله في كتابه "ثروة الأمم": "المسيرون يتصرفون في أموال الغير وليس في أموالهم، لذلك بالكاد يمكن توقع أن يكونوا يقظين وحرصين على أموال غيرهم كحرصهم على أموالهم"¹، في حين يعتبر كل من الباحثين (Meckling & Jensen, 1976) أولا من أسسا لهذه النظرية**.

وقد عرفَ الباحثان الوكالة بأنها: "عقديٌّ عيَّن بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص (كَلَّ أو الأصيل: المساهم) شخصا آخرالو (كَلَّ: المسير) من أجل القيام بأعمال معينة لفائدة الأول، مما يستوجب تفويض جزءا من السلطة المتعلقة بتسيير الشركة للوكيل"².

وتبحث نظرية الوكالة في علاقات الوكالة ومشاكلها، ففي ظل افتراض المنفعة الذاتية، فإن الإدارة قد تتخذ قرارات وتقوم بأفعال تسعى من وراءها إلى تعظيم منافعها الخاصة على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في الشركة، ومن هنا تنشأ مشاكل الوكالة نتيجة عدم قدرة الموكل على رقابة أداء الوكيل من جهة (مشكلة التخلخل الخلقى)، وعدم تماثل المعلومات من جهة أخرى (مشكلة الاختيار العكسي)³، حيث أن المسير وفي ظل الموقع الذي يحتله في الشركة لديه القدرة على الحصول على المعلومات أكثر من الموكل، وحتى لو توفرت نفس المعلومات للموكل فإنه لا يستطيع تفسيرها بنفس قدرة الوكيل المتخصص، كل هذا يؤدي إلى ضعف الدور الرقابي للمساهمين والحاجة إلى دعمه وزيادة فاعليته.

* تعتبر نظرية حقوق الملكية منطلق مفهوم الوكالة.

¹ - Roland Pérez, **La gouvernance de l'entreprise**, La Découverte, Paris, France, 2003, p 31.

** قد يطرح التساؤل هنا لماذا اعتبر *Meckling* و *Jensen* أولا من أسسا لنظرية الوكالة وغيبت بقية الأعمال السابقة لهما؟ الأصل أن الفكرة إذا لم يكتمل التنظير لئلا ترقى لأن تكون نظرية، والكتابات التي سبقت أعمال الباحثين تعتبر إشارات فقط وليست نظريات قائمة بذاتها، فالنظرية لا تكتمل إلا بتوفر بعدين: *La dimension descriptive* و *La dimension prescriptive*، فمتى ما توفر البعدان عدت نظرية وأسندت لصاحبها.

² Michael C. Jensen, Clifford W. Smith, **Stockholder, Manager, and Creditor Interests: Application of Agency Theory**, Harvard University Press, december, 2000, p 2.

³ عنان بن حيدر درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، 2007، ص 66.

وتقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات من أهمها¹:

- العلاقة القائمة بين الموكل والوكيل تتصف بالرشد الاقتصادي، ويهدف كل منهما إلى تعظيم منفعته وثروته الحالية والمتوقعة، مع مراعاة تحقيق قدر من المنفعة للطرف الآخر، بما يضمن استمرار العلاقة القائمة بينهما؛

- الموكل لديه القدرة على حفز الوكيل وبطرق مختلفة - سواء أكانت مادية أو معنوية - كمحاولة للتغلب على تعارض المصالح أو لضمان تصرف الوكيل لصالح الموكل؛

- هناك تعارض جزئي بين أهداف وتفضيلات طرفي العلاقة، حيث يهدف الموكل بشكل عام إلى ضمان قيام الوكيل باتخاذ القرارات التي تعظم منفعته، بينما يهدف الوكيل إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع المادية والمعنوية بأقل جهد مبذول كلما أمكن؛

- إذا فرض وجود تعارض في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة، فمن المتوقع أن يعمل الوكلاء من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الموكل، لذلك يلزم هذه العلاقة وضع شروط تعاقدية للحد من التعارض المحتمل بين أطراف الوكالة؛

- موقف طرفي العلاقة يعتبر متماثلاً اتجاه المخاطرة، وإن كان القدر الذي يتحملة الموكل قد لا يكون مساوياً للقدر الذي يتحملة الوكيل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها إمكانية حصول الوكيل على المعلومات وصعوبة ملاحظة وتقييم تصرفاته من جانب الموكل؛

- جاءت فكرة عدم اكتمال العقود من كون الوكيل يعرف عمله أكثر من الموكل.

وتنظر نظرية الوكالة إلى الشركة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، فتعمل نظرية الوكالة على معالجة مشكلات العلاقة بين الرئيسي والعون المتولدة من اختلاف دالة الهدف لكل منهما والتي تعرف بمشاكل الوكالة والمتمثلة في²:

- **مشكلة التخلخل (الاختيار) العكسي**: تنشأ عندما تكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل وذلك قبل قيامه بالأداء أو الاختيار في الوقت الذي لا تتوفر للموكل فيه هذه المعلومات (عدم تماثل المعلومات)؛

- **مشكلة التخلخل الخلفي**: تنشأ عندما لا يستطيع الموكل متابعة أداء الوكيل (اختياراته)، وعندما تختلف تفضيلات كليهما حول البدائل المتاحة للاختيار.

حيث أنه سعياً وراء التقليل من تبعات مشاكل الوكالة، تتحمل الشركة ثلاثة أنواع من تكاليف

الوكالة وفق الآتي³:

¹ - تيجاني بالرقبي، موقف المنهج المعياري والإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد 5، 2005، ص 99-100.

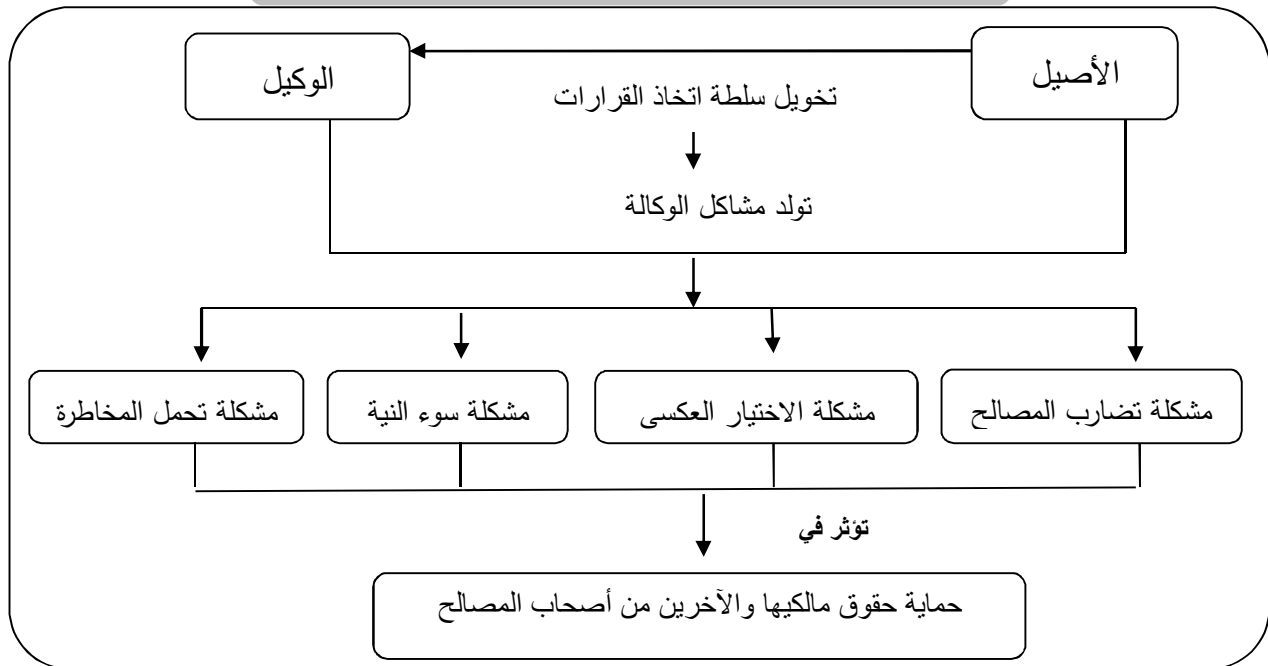
² - Sophie Landrieux-Kartochian, **Théories des organisations**, Gualino, Paris, France, 2010, p 122.

³ - حمزة ضويفي، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي: مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014، ص 8.

- **تكاليف الاشراف والرقابة:** تتمثل في التكاليف التي يتحملها الأصيل للمراقبة أو الحد من هامش التلاعب الممكن للوكيل، أي من أجل التأكد من أن إدارة أعماله تسير وفق توقعاته، فقد يطلب من المسيرين القيام بإعداد تقارير دورية حول نشاطاتهم في شكل تقارير محاسبية مدققة تسلم للمساهمين. هذه الأتعاب التي تدفع للمحاسبين وكذا الوقت المهدور في إعداد مثل هذه التقارير تعرف بتكاليف الرقابة، ويضاف لهذا الصنف تلك التكاليف الكامنة التي تتجر عن القيود التي تحد من هامش سلطة اتخاذ القرارات، والتي يؤدي وجودها إلى احتمال أن يفوت المساهمون فرصا استثمارية مربحة؛
- **تكاليف الالتزام أو التعهد:** هي التكاليف التي يتحملها الوكيل كضمان للموكل بأن يعمل لصالحه، فقد يتعاقد المسير مع الشركة لى أن يبقى معها حتى وإن تلقى عروضاً أخرى من شركة ما، وتكمن تكلفة الوكالة هنا في فرص التوظيف الضائعة التي قد تتضمن امتيازات أفضل.
- **التكاليف المتبقية أو الخسارة الحتمية:** وهي تكاليف تظهر نتيجة التباين في المصالح بين الموكل والوكيل رغم اللجوء إلى كل من الرقابة والتعهد، حيث لا يمكن ضبطها نظريا في مستوى معين، لأن تكاليف الحد منها تكون أكبر من العائد المحصل.

ويمكن تلخيص الانعكاسات المترتبة عن نظرية الوكالة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2) : الانعكاسات المترتبة عن نظرية الوكالة



المصدر: بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 18-19 ماي 2011، ص 18.

يتضح من الشكل أعلاه أنه من خلال علاقة الوكيل مع الأصل تنشأ علاقة تعاقدية، ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل عدة سببها¹:

- تعرض الأصل لخسارة نتيجة أخلاق وتصرفات الوكيل وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد الأصل، ومما يعزز من فرص حدوث هذا الأمر هو أن مجرد ربط أداء المسيرين بالربحية المتحققة أو المبيعات يُعدّ بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصل؛
- أن الأصل ليس لديه وسائل الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الوكيل، فضلا عن كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل منهما، الأمر الذي يجعل المسيرين أكثر سيطرة من المساهمين على شؤون الشركة كافة.

كنتيجة لما سبق يمكن القول أن ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على مشاكل الوكالة التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين والتي تفرض لتقليلها تحمل تكاليف الوكالة، أدى إلى الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين من جهة والتعسف الممارس ضد المسيرين من جهة أخرى، لذلك ارتبط مفهوم الحوكمة بنظرية الوكالة وكانت بمثابة الأساس الذي انطلقت منه حوكمة الشركات، فيكون بذلك نظام الحوكمة الجيد هو الذي يقلل هذه التكاليف إلى أدنى حد ممكن.

2.1.1- نظرية تجذر المسيرين *La théorie de l'enracinement des dirigeants*

انطلاقاً من التسمية في اللغة الإنجليزية *Entrenchment* وترجمتها للغة العربية فيقصد بها "الاستحكام" والذي يعني التحكم والإمساك بزمام الأمور في الشركة، أما في اللغة الفرنسية *Enracinement* فالتسمية تترجم إلى اللغة العربية بـ: "التجذر" والذي يشير إلى أن المسير يبعث جذوره في الشركة لتثبيت منصبه، فكلما كانت الجذور عميقة كلما كان من الصعب اقتلاعها².
عُرّف التجذر بأنه: "نسق متكون من شبكة علاقات رسمية وغير رسمية، يتمكن من خلالها المسير من التخلص ولو بصفة جزئية من مراقبة المساهمين ومجلس الإدارة"³، ويعتبر المسير متجذراً عندما يصبح عزله صعباً، أي أن عزله يولد تكاليف تتحملها الشركة.

¹ - عبد الحفيظ مازري، دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات: دراسة قياسية على مستوى بورصة NASDAQ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 138.

² - عمر علي عبد الصمد، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية: دراسة نظرية تطبيقية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص 8.

³ - Benoît Pigé, *Enracinement des Dirigeants et Richesse des Actionnaires*, Revue de Finance-Contrôle-Stratégie, vol 1, N°3, septembre 1998, p 134

وتفترض نظرية التجذر أن تعارض المصالح بين المساهم والمسير يجعل من هذا الأخير على دراية بآليات الرقابة الممارسة عليه*، بهدف بناء استراتيجيات شخصية هادفة للمحافظة على منصبه تدعى بـ: "استراتيجيات التجذر"، فيصبح بذلك عزل المسير أمرا صعباً¹، وقد برزت نظرية تجذر المسيرين حتى تجيب عن إشكالية استمرار وجود نفس المسيرين ضمن شركات لا تتمتع بالكفاءة.

وتتعدد استراتيجيات التجذر المتبعة من قبل المسيرين لتحديد دور آليات الرقابة المختلفة المفروضة عليهم، والتي لها أن تؤدي إلى العزل المبكر لهم و/ أو التقليل من منافعهم الشخصية، ومن أهمها²:

- الاستثمار في أصول محددة: حيث يسعى المسير للاستثمار في أنشطة يتفوق فيها لارتباطها بخبراته، حتى وإن لم تكن الحل الأمثل للشركة، وهذا حتى يضمن أن عزله قد يكلف المساهمين؛
- التلاعب بالمعلومات: فالمسير له أن يستفيد من عدم تماثل المعلومات للسيطرة على المساهمين ومختلف أصحاب المصالح؛
- تقوية العلاقات: حيث يقوم المسير بإقامة علاقات جيدة مع مختلف الأطراف الفاعلة في الشركة.

3.1.1- نظرية أصحاب المصالح (نظرية الوكالة الموسعة) *La théorie des parties prenantes*

إن المتمعن في تطور الشركة يجد أن مفهوم أصحاب المصالح ظهر مع أعمال (Berle 1932) و *Means* وحتى أعمال (Adam Smith 1759)، أي مع آراء الباحثين الأوائل في مجال الوكالة، فقد اعتبر هؤلاء الباحثون المساهم صاحب مصلحة قد تمس حقوقه بفعل فصل الملكية عن التسيير مما يستوجب العمل على حفظها؛ إلا أن المصطلح في حد ذاته وظف لأول مرة سنة 1963 إثر اجتماع معهد ستانفورد للأبحاث (*Stanford Research Institute*) في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعني أصحاب المصالح حسب تعريف المعهد "المجموعات الأساسية لبقاء المؤسسة، أي التي من دونها تتوقف الشركة عن العمل"³، ليعرف المصطلح بعد ذلك تنظيراً أكاديمياً مع أعمال (Freeman 1984)، والذي أعطى معنى للمصطلح على أوسع نطاق وهو أن "أصحاب المصالح هم الأفراد أو الجماعات التي يمكن أن تُؤثر أو تتأثر بتحقيق أهداف الشركة"⁴، ويعني في هذه الرؤية: الموردين، جماعات الضغط، العملاء، الموظفين، المستثمرين، المجتمع، ... وقد استنتجت هذه الرؤية أولئك الأطراف الذين لا يمكن أن يُؤثروا على الشركة

* في نهاية الثمانينات طرح كل من Shliefer و Vishny نظرية التجذر بهدف إعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها نظرية الوكالة، والتي ترى أن مجلس الإدارة قادر على مراقبة المسيرين.

¹ - Gérard Charreaux, **Le gouvernement des entreprises: corporate governance, théories et faits**, Economica, Paris, France, 1997, p 105- 106.

² - Voir : Ahmed El Aouadi, **Les stratégies d'enracinement des dirigeants d'entreprise : le cas marocain**, centre d'études et de recherche sur les organisations et la gestion, institut d'administration des entreprises, université de droit, d'économie et des sciences d'Aix-Marseille, Marseille, France, W.P N°599, Mars 2001, p 4-5 ; Alain Finet et autres, **Gouvernement d'entreprise: enjeux managériaux, comptables et financiers**, de boeck, Bruxelles, Belgique, 1^{er} édition, 2005, p 24.

³ - Aurélien Acquier, **La théorie des parties prenantes et le renouvellement de la théorie de la firme: une synthèse critique**, séminaire sur : " La propriété de l'entreprise" (non publié), département de l'économie, homme et société, collège des Bernardins, Paris, France, 20 septembre 2010, p 4 .

⁴- Denis Chabault, **L'apport de la théorie des parties prenantes à la gouvernance des pôles de compétitivité**, revue de l'économie et de l'entreprise, vol 1, n°187, 2011, p 43.

(بسبب غياب سلطتهم)، وأولئك الذين لا تتأثر تصرفاتهم بها (بسبب عدم وجود أية علاقة). كما أن أصحاب المصالح يمكن أن يُؤثروا على الشركة دون أن يتأثروا، كما يمكن أن يتأثر أصحاب المصالح بالشركة دون أن يُؤثروا عليها. كما يمكن أن يَضمن أصحاب المصالح أطراف محتملين يُشكّلون فرصة أو خطر على الشركة*.

وقد ارتبط مفهوم أصحاب المصالح بشكل كبير بموضوع حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة لم تعد تسعى إلى خدمة مصالح المساهمين فقط حسب نظرية الوكالة بل تعداه إلى خدمة كل الأطراف التي لها علاقة بالشركة، فلو نظرنا إلى إفلاس الشركة فهل الآثار المترتبة عنه تقتصر فقط على المساهم؟ تأتي نظرية أصحاب المصالح حتى تفند الفكرة**، فأثار إفلاس الشركة تمتد لتمس مختلف الأطراف ذات العلاقة بها، فالموظف يفقد عمله، المورد يفقد سوقه، المصرفي يفقد أمواله، الدولة تترجع عوائدها وغيرها، مما يستوجب أخذهم بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات على مستوى الشركة.

فقد أصبحت بذلك مسؤولية المسيرين في إطار نظرية أصحاب المصالح وفي مجال حوكمة الشركات تتمثل في تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف، فنظرية أصحاب المصالح تسمح بتسيير الشركة بطريقة تأخذ بعين الاعتبار انتظارات أصحاب المصالح من جهة، مع مراعاة أهداف الشركة من جهة أخرى.

إجمالاً لما سبق يمكن القول أن النظريات المذكورة تعتبر من أهم النظريات المفسرة لحوكمة الشركات، حيث اهتمت كل نظرية بأحد جوانب حوكمة الشركات وساهمت في تدعيم هذا المفهوم في جانب معين، فمنها من درست علاقة انفصال الملكية عن التسيير ومشاكل تضارب المصالح التي تُصاحبها وضرورة توفر آليات داخلية وخارجية لها أن تقلل من تكاليف الوكالة (نظرية الوكالة)، ليتم التأكيد من خلال نظرية تجذر المسيرين على أن المسيرين يسعون جاهدين للحفاظ على مناصبهم داخل الشركة بما يضعف فعالية الآليات الداخلية والخارجية، وأنت نظرية أصحاب المصالح موسعة لنظرية الوكالة حتى تدعم حقوق مختلف أصحاب المصالح بعد أن اعتبرت الشركة نظاماً مفتوحاً وتؤكد أن الحوكمة الجيدة هي حوكمة تضمن حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة وليس فقط المساهمين. إلا أن نظرية الوكالة تبقى أساس حوكمة الشركات والمفسر الأكثر تعبيراً عنها باعتبارها تناولت الأسباب الحقيقية لوجودها.

رغم أن انفصال الملكية عن التسيير وما ترتب عنه من مشاكل استدعت اهتمام العديد من الباحثين الذين أوجدوا فيما بعد نظريات اعتبرت الأساسية في تفسير مفهوم حوكمة الشركات - والتي سلف ذكرها-، إلا أن الانتشار الواسع الذي حضي به مصطلح حوكمة الشركات راجع إلى عدة عوامل

* أما عن المسيرين فمن الباحثين من يعتبرهم من أصحاب المصالح مثلهم مثل أي طرف في الشركة، ومنهم من لا يعتبرهم من أصحاب المصالح بالنظر إلى كونهم الطرف الأساسي المسؤول عن خدمة مختلف أصحاب المصالح في مجال حوكمة الشركات.

** تتسبب هذه النظرية من الناحية الفكرية لأعمال Clarck وكذلك أعمال Dodd وقد طور تلك الأفكار Freeman في دراسته المعروفة: Strategic Management : a stakeholder approach.

فرضت الاهتمام به، ويأتي في مقدمها الأزمات والفضائح، العولمة وخصوصة الشركات، وهو ما سيتم تبيانها ضمن العنصر الموالي.

2.1- عوامل تصعيد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات

تستمد حوكمة الشركات جذورها التاريخية من نظرية الوكالة، وذلك في أعقاب الانتشار الواسع لمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة وظهور شركات المساهمة، وما ترتب عن ذلك من تعارض في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من ناحية والمساهمين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى.

من جهة أخرى فإن تعاضد أهمية حوكمة الشركات ساهم فيه إلى جانب ظهور نظرية الوكالة الفضائح والأزمات المالية للشركات العالمية، حيث ساهمت هذه الأخيرة بقوة في ضرورة إعمال مفهوم حوكمة الشركات كأداة تساعد في عملية الإشراف والرقابة والمساءلة على أنظمة وقوانين الشركات ومدى الالتزام بتنفيذها.

ويرى البعض أن ظهور مفهوم حوكمة الشركات قد ارتبط بالأساس بفضيحة وترجيبت (Watergate) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972، وما رافقها من قيام لجان تابعة للكونجرس الأمريكي بإصدار قانون مكافحة الفساد سنة 1977، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الأمريكية¹.

وفي سنة 1985 تم تأسيس لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO) المعروفة باسم لجنة تريداوي* بغية دراسة التقارير المالية المزورة في الشركات الأمريكية بعد الانهيارات التي حصلت في قطاع الادخار والقروض، كما قامت الهيئة بإصدار تقريرها المسمى Tread Way سنة 1987، والذي دعا إلى ضرورة وجود بيئة رقابية سليمة ومستقلة مع تدقيق داخلي موضوعي يدعو إلى ضرورة الإفصاح عن مدى فاعلية الرقابة الداخلية، وكذا منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية².

أما بداية الاهتمام الحقيقي بمفهوم حوكمة الشركات فكان بعد قيام لجنة كادبوري (Cadbury committee) والتي شكلت من قبل مجلس التقارير المالية وبورصة لندن وبعض المحاسبين سنة 1991- بإصدار تقرير الأبعاد المالية لحوكمة الشركات سنة 1992 والذي يعتبر أول تقرير طرح تعريفا محددًا لحوكمة الشركات، كما ركز على دراسة العلاقة بين الإدارة والمستثمرين، تعزيز دور التدقيق في

¹- ريم بن عيسى، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء المالي -حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2011/2012، ص 4.

* لجنة رعاية المؤسسات: committee of sponsoring organizations of the treadway commission

²- صفاء محمد سرور، دور المنهج الإسلامي في زيادة فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، 8-10 سبتمبر 2005، الجزء الثالث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 268.

الشركات، التركيز على ضرورة تشكيل لجان للتدقيق والدعوة إلى فصل مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية¹.

وفي سنة 1995 تم تشكيل لجنة *Hample* برئاسة *Ronnie H* وتوجيهات من بورصة لندن للأوراق المالية، أوكل إلى هذه اللجنة دراسة ومراجعة مجموعة من التوصيات الصادرة عن تقرير *Cadbury* ثم جاء تقرير هذه اللجنة المعروف بـ *Hample* 1998 متضمنا: حوكمة الشركات، مبادئ الحوكمة، ودور المدراء في حوكمة الشركات.

ومنذ عام 1997 ومع انفجار الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والتي اعتبرت أزمة ثقة، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة لحوكمة الشركات، حيث جاءت مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OCDE*) مع البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوية، لتؤكد على أهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، ويعتبر التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 بعنوان "مبادئ حوكمة الشركات" أول اعتراف رسمي بهذا المفهوم على الصعيد الدولي.

ونظرا للفضائح المالية والإفلاس الذي طال كبرى الشركات ذات الوزن العالمي والبعد الدولي كشركة *Enron* وشركة *WorldCom* الأمريكيتين وشركة *Parmalat* الأوروبية، برزت الضرورة الملحة لتغيير هذه الوضعية، حيث ظهرت مجموعة من اللجان والمنظمات التي قامت بالدراسات اللازمة وبلورة هذه المبادرات في شكل تقارير وقوانين تحتوي على التوصيات المتعلقة بحوكمة الشركات؛ حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002 بإصدار قانون *Sarbanes-Oxley (SOX)* * مؤكدا أهمية انتهاج آليات الحوكمة لتحقيق الرقابة على الشركات ومركزا على أهمية الإفصاح عن المخاطر وأي بوادر للاحتيال والتلاعب بسجلات الشركة وقوائمها المالية، وكذا نفس الأمر بالنسبة للمملكة المتحدة حيث تم إصدار قانون *Max Well* ليؤكد على أهمية حوكمة الشركات عقب انهيار الشركة الانجليزية *Max Well* وبنك بارننج، وكذا قانون *LSF* * بفرنسا.

كما سرعت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتيرة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وهذا بالتركيز على تشديد الرقابة على البنوك.

من جهة أخرى، فقد ساهمت المنظمات الدولية إلى جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في انتشار تطبيق واعتماد مبادئ حوكمة الشركات في مختلف دول العالم ومنها البنك الدولي ومركز المشروعات الدولية الخاصة المنبثقة عن غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن ومؤسسة التمويل الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث عملت هذه المنظمات على عقد المؤتمرات والندوات لتوضيح هذا المفهوم والعمل على نشره في دول العالم الأخرى.

¹ - المرجع نفسه.

* هو مشروع قانون قدمه السيناتور الديمقراطي (بول سارنيز) ورجل الكونجرس الجمهوري (منجائل أوكسلي) ووقعه الرئيس جورج W بوش كقانون في 30 جويلية 2002 ومع إصداره أصبح بلا منازع هو القانون الفيدرالي الأكبر دراميا فيما يتصل بحوكمة الشركات.

* La loi de sécurité financière.

الجدول الموالي يبين الجهود الدولية المبذولة في سبيل إرساء هذا المفهوم.

الجدول رقم (1): بيان بنتائج الجهود الدولية لتبني حوكمة الشركات

الدولة	قانون أو توصية	التاريخ
استراليا	مبادئ حوكمة الشركات الجيدة وتوصيات لأحسن الممارسات	مارس 2003
النمسا	الكود النمساوي لحوكمة الشركات	نوفمبر 2002 وتحديثه في أبريل 2005
بلجيكا	الكود البلجيكي لحوكمة الشركات	ديسمبر 2004
البرازيل	كود أفضل ممارسات حوكمة الشركات	مارس 2004
كندا	السياسة القومية 201/58 إرشادات حوكمة الشركات	ديسمبر 2003
الصين	كود حوكمة الشركة للشركات المسجلة في الصين	جانفي 2001
الدانمارك	توصيات معدلة لحوكمة الشركات في الدنمارك	أوت 2005
فنلندا	توصيات حوكمة الشركات للشركات المسجلة	ديسمبر 2003
فرنسا	حوكمة الشركة للشركات المسجلة	أكتوبر 2003
ألمانيا	الكود الألماني لحوكمة الشركة (كود كروم)	فيفري 2002 معدل في ماي 2003
اليونان	مبادئ حوكمة الشركات	جوان 2001
هونج كونج	كود هونج كونج عن حوكمة الشركة	نوفمبر 2004
إيطاليا	كود حوكمة الشركة	جوان 2002
اليابان	مبادئ حوكمة الشركة للشركات المسجلة	أفريل 2004
هولندا	الكود الهولندي لحوكمة الشركة	ديسمبر 2003
النرويج	الكود النرويجي لممارسة حوكمة الشركة	ديسمبر 2004
البرتغال	توصيات عن حوكمة الشركة	نوفمبر 2003
روسيا	الكود الروسي لسلوك الشركة	أفريل 2002
كوريا الجنوبية	كود أفضل الممارسات لحوكمة الشركة	سبتمبر 1999
السويد	الكود السويدي لحوكمة الشركة (تقرير مجموعة الكود)	ديسمبر 2004
سويسرا	الكود السويسري لأفضل ممارسات حوكمة الشركة	2002
تايوان	مبادئ أفضل ممارسات حوكمة الشركة في تايوان	2002
تايلاند	كود أفضل الممارسات لمديري الشركات المسجلة	أكتوبر سنة 2002
تركيا	مبادئ حوكمة الشركة	جوان سنة 2003
المملكة المتحدة	الكود الموحد لحوكمة الشركة	2003

المصدر: كينيث أ.كيم وآخرون، تعريب ومراجعة محمد عبد الفتاح العشماوي وغريب جبر غنام، حوكمة الشركة الأطراف الرائدة والمشاركة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 171-172.

خلاصة القول فإن حوكمة الشركات ارتبطت في نشأتها بفكرة الفصل بين الملكية والتسيير والتي مثلتها نظرية الوكالة، حيث تعتبر هذه الأخيرة لب مشكلة حوكمة الشركات، في حين أن الانهيارات المؤسسية، الفضائح المالية والأزمات المختلفة تعتبر قوة الضغط المباشرة التي سرعت وتيرة الاهتمام الدولي بمفهوم حوكمة الشركات من قبل المنظمات والهيئات المهنية والمؤسسات العلمية، وهذا بإصدار لوائح وقوانين تعزز من تطبيق هذا المفهوم.

من ناحية أخرى، أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول العديد من الدول نحو الاقتصاد الحر بدل الموجه إلى فتح أسواق ونمو حجم الاستثمارات الدولية وخلق فرص استثمارية جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحا مرتفعة، وبالمقابل أدت هذه العوامل إلى تعرض تلك الشركات إلى

المنافسة الشديدة والتذبذبات الرأسمالية، فأصبحت الشركات تدرك أنه في سبيل أن تكون قادرة على كسب مزايا العولمة وتحرير الأسواق المالية وتجنب تلك المنافسة، لا بد لها من البحث عن مستويات رأسمال تتعدى مصادر التمويل التقليدية، ومما هو جدير بالذكر أن عملية جذب مصادر رأس المال تتسم بقدر كبير من التحديات، وقد أصبح المستثمرون يؤكدون أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج سوء التسيير والفساد الإداري والمالي وانتهازية المسيرين، فأصبحوا بذلك يطالبون بالأدلة والبراهين على أن الشركات تسيير وفق أساليب سليمة، وما ينطوي عليه ذلك من وجود الشفافية والدقة في القوائم المالية التي على أساسها يتخذ المستثمرون قراراتهم¹.

من جهة أخرى، فالتوجه نحو **الخصوصية** وتوسيع قواعد الملكية استدعى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع الشركات العامة محل التخصيص، كما أن نجاح عملية الخصوصية يتطلب اتباع أسلوب سليم في ذلك مدعم بإصلاحات سياسية واقتصادية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والمساءلة وهذا ما يستوجب وجود نظام للحوكمة في هذه الشركات يعمل على حفظ حقوق أصحاب المصالح².

بناء على مختلف النظريات المفسرة لمفهوم حوكمة الشركات وكذا تصعيد الاهتمام بها سنحاول تحديد الإطار المفاهيمي لها في العنصر الموالي.

2- مفهوم حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من المصطلحات التي أخذت في الإنتشار على الساحة الدولية مؤخراً، ولقد كانت هناك اختلافات حول تعريفها، ويرجع السبب في ذلك إلى إرتباط هذا المفهوم وتشعبه في العديد من النواحي الإقتصادية والقانونية والإجتماعية والسياسية والمالية، وكذا ارتباطه بمجموعة من الأطراف (المساهمين، الإدارة، مجلس الإدارة، الفئات المختلفة من أصحاب المصالح).

1.2- أصل الكلمة

من باب التأسيس يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية (يونانية)* قديمة أصلها "Kubernan" أو "Kybenan" أو "Kybernetes"³ ، والتي تعني قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة في القرن الثالث عشر، كما تعبر عن قدرة ريان السفينة ومهارته في قيادتها وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته وحمايته للأمانات والبضائع التي في عهده وإيصالها لأصحابها، ودفاعه عنها ضد القرصنة والأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول، ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته

¹ - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 11.

² - عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

* الإغريق هي كلمة أطلقها العرب على سكان اليونان القدماء.

³ - سكاك مراد ، هباش فارس، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 2.

سالما، أطلق عليه القبطان المتحوم جيدا "good governer"¹ ، فالحوكمة في معناها تعني القيادة والإشراف. ثم استعمل بعد ذلك في اللغة اللاتينية بكلمة "Gubernare" في بداية القرن الرابع عشر بنفس المعنى.

ويذهب Manoel de Oliveira Barata من مصلحة الترجمة للإتحاد الأوروبي إلى أن الفعل الإغريقي "Kûbernan" الذي يعني قيادة السفينة، قد استعمل لأول مرة من طرف أفلاطون للدلالة على حكم الأفراد، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفعل "Gubernare" في اللغة اللاتينية الحامل لنفس المعنى والذي اشتقت منه عدة مفردات في لغات مختلفة²، حيث ظهر بعد ذلك في سنة 1478 في اللغة الفرنسية بمصطلح "Gouvernance" وكان قصد به فن أو طريقة الحكم، وكان يستعمل في ذلك الوقت كمرادف لمصطلح الحكومة "Gouvernement" ولكن لم يبق مستعملا عند الفرنسيين حيث جُروا واعتبر من اللغة الفرنسية القديمة ولم يعد للإستعمال إلى غاية السنوات العشرين الأخيرة³، ثم استعمل بعد ذلك في القرن السادس عشر في اللغة الإنجليزية بالمصطلح الحالي "Governance".

2.2- التعريف اللغوي لحوكمة الشركات

يأتي مصطلح حوكمة الشركات "governance" لغويا من الفعل "Govern" والذي يعني حكم أو سيطر أو أدار أو قاد أو هيمن أو احتوى أو مارس السلطة⁴.

ويعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان، وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن من الناحية اللغوية العديد من الجوانب منها⁵:

- الحكمة: وما تقتضيه من تقرير النصح، التوجيه، الإرشاد، القدوة، الإقتداء؛
- الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم وتتحكم في السلوك ووضع الموازين والمقاييس وفق مؤشرات عادلة ومنصفة؛

¹ - محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 07.

² - سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، رسالة ماجستير في القانون (غير منشورة)، تخصص: الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 9.

³ - Brahim Lakhlef, " La bonne gouvernance ", Dar El Khaldounia, Alger, Algérie, 2006, p 8.

⁴ - عيسى عبد الله الغنودي، دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا: دراسة استكشافية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثاني، 2011، ص 462.

⁵ - أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24-26 سبتمبر 2005، ص 5؛ مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، ندوة حول: "حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي" (منشورة)، نوفمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص 147.

- **الإحتكام:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛

- **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

كما أن حوكمة الشركات هي الترجمة للأصل الانجليزي "corporate governance"، وقد كان يحمل أكثر من ترجمة مثل حكم الشركات، حكمانية الشركات، حاكمية الشركات، حوكمة الشركات، أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة وغيرها¹، إلا أن مجمع اللغة العربية استقر على لفظ "حوكمة الشركات" من ضمن المقترحات السابقة في بيان له سنة 2003 بعد مشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية، الاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع*. وتجدر الإشارة أن بعض الدول العربية لم تأخذ بمصطلح حوكمة الشركات، فنجد أن المصطلح المعمول به في الأردن مثلا هو "الحاكمية المؤسسية"، في حين أن الجزائر تتبنى مصطلح "الحكم الراشد"، وسيتم اعتماد مصطلح "حوكمة الشركات" ضمن هذه الدراسة على اعتبار أنه الأكثر شيوعا.

ختاما نشير إلى أن مصطلح "حوكمة الشركات" يبقى عبارة عن ترجمة لغوية للمصطلح (*Corporates governance, Gouvernance des entreprises*) فقط، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي تم الاتفاق عليها هي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"².

3.2- التعريف الإصطلاحي لحوكمة الشركات

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد وقاطع لحوكمة الشركات، إلا أن هناك محاولات مختلفة سواء من قبل المنظمات الدولية أو من قبل الباحثين لتعريفه.

¹ - خضرة صديقي، سمية موري، التأسيس النظري لماهية حوكمة الشركات والعوائد المحققة من جراء تبنيها، المؤتمر الوطني الثاني حول: "متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة" (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 30-31 أكتوبر 2012، ص 5.

* أصدر الأمين العام لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في 20 جوان 2003 إيمانه لمصطلح الحوكمة، حيث أكد في بيان له: "في رأينا أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الإنجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى، فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظة على الجذر والوزن، وهي ثانيا تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الإنجليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط الشركة ومتابعة أداء القائمين عليها، واعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شأنه أن يضيف جديدا إلى الثروة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث".

وفى هذا الصدد، تم استبعاد "حكم الشركات" لما للكلمة من دلالة هل الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما قد يعكس المعنى المقصود. وكذلك يتم استبعاد "حاكمية" لما قد يحدث استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمية" والتي تنطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة. كما تم استبعاد للدائل المطروحة الأخرى لأنها تبتعد عن أصل الكلمة باللغة الإنجليزية، ومن ثمة فإن "حوكمة الشركات" على وزن (فועلة) تكون الأقرب لمعاني الحكم والرقابة على الشركة.

² - عادل رزق، الحوكمة والإصلاح المالي والإداري مع عرض للتجربة المصرية، ملنقى حول: "الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية" (منشور)، القاهرة، مصر، سبتمبر 2007، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية 2009، ص 159.

ولقد أشارت دراسة (Clerp , 1997) أنه هناك منهجين لتعريف حوكمة الشركات¹:

- **المنهج الأول:** منهج المساهم *A shareholder approach* أو النموذج الخارجي *Outsider model* والذي يركز على العلاقة بين المساهمين والمسيرين، أين يعتبر الهدف الأساسي لنشاط الشركة هو تعظيم الربح، وفي ظل مفهوم المساءلة، فإن الإشراف على تحقيق أهداف الشركة يكون عن طريق تعظيم الربحية لصالح المساهمين ولتحقيق هذا الهدف عُدَّ المساهمون وحدهم أصحاب المصالح في الشركة، ولذلك فالتعاريف التي تدرج ضمن هذا الإطار تعرف حوكمة الشركات بناء على المفهوم الضيق لها؛

- **المنهج الثاني:** منهج الأطراف المتعددة *A stakeholder approach* أو النموذج الداخلي *Insider model* والذي يرى أن هياكل حوكمة الشركات تعكس نمودجا للرقابة على الشركة والذي يهتم بمصالح الأطراف ذوي العلاقة مثل العمال والمديرين والدائنين والعملاء والأطراف الأخرى بخلاف المساهمين. وعليه فتعاريف حوكمة الشركات بناء على هذا المنهج تدرج ضمن إطار المفهوم الواسع لها.

ونرى أن منهج الأطراف المتعددة يعكس مفهوماً أوسع وأشمل لحوكمة الشركات، لأنه يركز على تحقيق مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالشركة، فهو يمنح بذلك اعتباراً قوياً للبيئة والأطراف المستفيدة كافة، وكذلك للمسائل الاجتماعية والأخلاقية، فضلاً عن مطالبته بإيصال المعلومات المالية وغير المالية لمتخذي القرارات الداخليين والخارجيين²، كما أن المبادئ الدولية الصادرة عن حوكمة الشركات تركز على هذا الإتجاه.

1.3.2- من وجهة نظر المنظمات

فقد عرفت لجنة كادبوري (Cadbury, 1992) والتي تعتبر أول من طرح تعريفاً لحوكمة الشركات بأنها: "نظام متكامل للرقابة يشمل الضوابط المالية وغير المالية من خلاله تدار الشركات وتراقب"³.

في حين عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 1999) وفقاً لمدخل ضبط العلاقات وتحليلها بأنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وكل الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهي بذلك الأسلوب الذي يوفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد وتحقيق أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف ومتابعة الأداء والنتائج"⁴.

¹- Clerp, **Directors duties and corporate governance facilitating innovation and protecting investors**, Corporate Law Economic Reform Program, Proposals for Reform, paper N° 3, 1997, p 60.

²- سندية مروان الحياي، ليث محمد جعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، المؤتمر الدولي الثامن حول: "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات" (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19- 20 نوفمبر 2013، ص 353- 354.

³- Cadbury Committee, **Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance**, London, Burgess Science Press, December, 1992, p14.

⁴- Organisation for Economic Co-operation and development (OCED), **principles of corporate governance**, jan, 2004, p 1-5.

وأضافت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004) تعريفاً آخر دقيقاً وواضحاً لحوكمة الشركات أشارت فيه إلى أنها: "ذلك النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال اعتماداً على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، واستناداً إلى القواعد والأحكام اللازمة لترشيد القرارات الإدارية، وعلى ذلك فحوكمة الشركات تُعطي اهتماماً للهياكل التي تستطيع من خلالها الشركة تحديد أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء"¹، كما عرفت ذلك بأنها: "ذلك الإطار الذي ينبغي أن يضمن التوجيه الإستراتيجي للشركة والرصد الفعال من جانب مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين"²؛

وتشير مؤسسة التمويل الدولية (IFC, 2005) إلى أن حوكمة الشركات: "هيكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات، وتتمحور حول العلاقة بين كل من الإدارة، مجلس الإدارة، المساهمين، المساهمين ذوي الأقلية وباقي أصحاب المصالح"³. كما عرفت ذلك بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"⁴.

أما من وجهة النظر المصرفية فقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee, 2005) على أنها: "الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتم إدارة والتحكم في الأعمال عن طريق مجالس الإدارة والإدارة العليا"⁵.

ويعرفها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بأنها: "الإطار الذي تُمارس فيه الشركات وجودها، وتُركّز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ووضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة"⁶.

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA, 2002) حوكمة الشركات في مجلة (Tone of The Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح

¹ - عبد القادر بريش، "قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006، ص3.

² - Organization For Economic Co-Operation And Development, **Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective**, Paris, 2008, p15.

³ - International finance corporate (IFC), **corporate governance: why corporate governance**, 2005, p1.

⁴ - Alamgir. M, **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, 2007, Cairo, p 3.

⁵ - Basel Committee on Banking Supervision, **Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations**, Bank for International Settlements, July 2005, p 4.

⁶ - مركز المشروعات الدولية الخاصة، قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات، القاهرة، 2003، ص 2؛ خلف عبد الله الوردات، "الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية)، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 26-24 سبتمبر 2005، ص09.

من أجل توفير إشراف على إدارة ومراقبة مخاطر الشركات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها"¹.

وفي دراسة للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2004) بالإشتراك مع معهد المحاسبين الإداريين (IMA) اعتبر أن مفهوم حوكمة الشركات هو جزء من مفهوم أشمل أُطلق عليه حوكمة المنظمة، والتي تعني: "مجموعة المسؤوليات والممارسات التي يتم إتباعها من قبل مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف وضع إستراتيجية تضمن تحقيق الأهداف والتحقق من أن المخاطر يتم إدارتها بشكل ملائم وأن موارد المنظمة يتم استخدامها بشكل مسؤول"².

كما يُقصد بحوكمة الشركات من قِبَل البنك الدولي إرساء قواعد العدالة والشفافية، ومحاسبة المسؤولية³.

أما من المنظور المحاسبي فقد عرفها مجلس الإشراف المحاسبي (POB, 1993) بأنها: " الأنشطة التي يقوم بها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لضمان نزاهة عملية إعداد التقارير المالية"⁴.

وقد ورد تعريفها في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية كالتالي: " الحكم الراشد للشركة هو عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية الشركة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في الشركة تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك"⁵.

2.3.2- من وجهة نظر الباحثين

هناك محاولات مختلفة من قبل الباحثين في تعريف حوكمة الشركات، حيث يركز كل منها على جانب معين.

فقد ركز تعريف Gérard Charreaux على الدور الرقابي على تصرفات المسيرين، حيث يرى بأن حوكمة الشركات هي: "مجموع الميكانيزمات والآليات التنظيمية التي لها أن تحد من سلطات المسيرين وتؤثر على قراراتهم، بعبارة أخرى يمكن القول بأنها عبارة عن مجموع الآليات التنظيمية التي تحكم تصرفاتهم وتحد من سلطاتهم التقديرية"⁶.

¹ - The Institute Of Internal Auditors, **The Lessons that Lie Beneath**, Tone at the Top, USA, February 2002, p

2.

² - International Federation of accountants (IFAC), **Enterprise governance: getting the balance Right**, New York, USA, February 2004, p 4.

³ - عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2008، القاهرة، مصر، ص 32.

⁴ - Public oversight board (pob), **issues conforming the accounting profession standard**, 1993.

⁵ -وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري، 2009، الجزائر، ص 16.

⁶ - Alain Finet et autres, "**Gouvernance d'entreprise: nouveaux défis financiers et non financiers**", de boeck, Bruxelles, Belgique, 1^{er} édition, 2009, p 23.

في حين يبرز كل من *Monks & Minow* دور حوكمة الشركات في توجيه أداء الشركات والرقابة عليها ويعرفها بأنها: " مجموعة من العلاقات التي تربط بين المشتركين في تحديد توجه وأداء الشركات. والأطراف الأساسية هي: المساهمين، الإدارة (بقيادة المدير التنفيذي)، مجلس الإدارة، الأطراف المشاركة الأخرى والتي تتضمن الموظفين، العملاء، الموردين، الدائنين، والمجتمع"¹.

ويركز تعريف *Shleifer & Vishny* على منهج المساهمين حيث يعرف الحوكمة بأنها: " الطرق التي يمكن من خلالها لمجهزي الأموال في الشركات ضمان حقوقهم فيها، مع حصولهم على عائد من استثمار أموالهم هناك"².

في حين يراعي *Sapovadia* منهج الأطراف المتعددة في تعريفه لحوكمة الشركات حيث يرى أن: "حوكمة الشركات تتضمن العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم والمجتمع وهي تحمي استثماراتهم من أجل تحقيق عائد عليها وتضمن المساءلة أمام المجتمع"³.

بينما يركز *Mitton* على أهمية دور حقوق الأقلية بصفة خاصة في تعريفه لحوكمة الشركات حيث يرى بأنها: " الوسائل التي بواسطتها يتم حماية حقوق الأقلية من سيطرة المديرين أو تحكم المساهمين"⁴.

ويعرفها كل من *Fahy, Roch & Weiner* بأنها: "النظم والعمليات التي توضع لتوجيه ورقابة الشركة بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين الأداء وتعظيم ثروة المساهمين"⁵، أي أن حوكمة الشركات بناء على هذا المنظور هي مجموع الآليات، القواعد والقوانين التي لها أن تحقق أهداف المساهمين وتحمي حقوقهم عن طريق الحد من انتهازية المسيرين.

بينما يركز كل من *Coleman & Biekpe* على وجهة نظر المستثمر حيث يعرفها بأنها: "الوعد بدفع عائد عادل على رأس المال المستثمر، والالتزام بإدارة وتشغيل استثمارات الشركة بفعالية"⁶.

كما يركز *Frédéric* في تعريفه لحوكمة الشركات على الشركة ككل على اعتبار أنها مجموعة علاقات تربط مختلف الأطراف، وأن الهدف المشترك لهذه الأطراف هو استمرارية الشركة ونموها، حيث يعرفها بأنها: "مجموع القواعد التي تضمن أن الأهداف المتبعة من قبل المسيرين شرعية ومسموح بها، كما أن الوسائل الموضوعة لتحقيق تلك الأهداف هي وسائل مضبوطة وكافية"⁷. ويعتبر هذا المنظور هو الأوسع، وقد تبنته المنظمات الدولية وكثير من الباحثين في الآونة الأخيرة، حيث يتم التركيز على أهداف

¹ - Monks, R & Minow, N, **Corporate governance 2 th edition**, blackwell publishing, 2002, pp 94-97.

² - Shleifer Andrei & Vishny Robert, **A survey of corporate governance**, The Journal of Finance, Vol. LII, N° 2, June 1997, p 37.

³ - Sapovadia Vrajlal, **Critical analysis of accounting standards vis-à-vis corporate governance practice in India**, working paper, MPRA, paper N° 55384, June 2003, p 2.

⁴ - Mitton Todd, **A cross firm analysis of the impact of corporate governance on the East Asian financial crisis**, Journal of Financial Economics, Vol 64, May 2002, p 216.

⁵ - Martin Fahy, Jeremy Roch and Anastasia Weiner, **Beyond Corporate Governance: Creating Corporate Value through Performance, Conformance and responsibility**, John Wiley & Sons Ltd, 2004, p163.

⁶ - بهاء الدين سمير علام، "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية: دراسة تطبيقية"، مقال صادر عن وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصري، القاهرة، مصر، 2009، ص 5.

⁷ - Frédéric Parrat, **Le gouvernement d'entreprise**, Dunod, Paris, France, 2003, p 11.

الشركة ككل ولا تتم الإشارة إلى قضايا الصراع بين مختلف أصحاب المصالح، فهو يدعو للتعاون بين مختلف أصحاب المصالح من أجل تحقيق أهداف الشركة، ولا يمكن إنكار أن المفهومين السابقين يتم الإشارة إليهما ضمناً على اعتبار أن تحقيق أهداف الشركة هو أساساً إرضاء لجميع أصحاب المصالح هذا من جهة، وأنه لتحقيق أهداف الشركة يجب التقليل من الصراع الذي قد ينشأ بين مختلف أصحاب المصالح من جهة أخرى.

وقد تناولت دراسة *Cristiano* تعريف حوكمة الشركات من خلال ثلاثة أبعاد هي¹:

- حوكمة الشركة: يتناول هذا البعد ضمان الالتزام بالقواعد والمبادئ والمواثيق الداخلية والخارجية؛
- الحوكمة على أساس القياس: يتناول هذا البعد توجيه الأنشطة والعمليات الخاصة بإستراتيجية الشركة نحو خلق القيمة؛
- الحوكمة على أساس المعرفة: يتناول هذا البعد إدارة عمليات التعليم وتبادل المعرفة من خلال توافق سلوك ومعتقدات وقيم الأفراد مع إستراتيجية ومبادئ ورسالة الشركة.

وتعرفها كاثرين كوشتا هليلينغ وجون سوليفان بأنها: "مجموعة من قواعد اللعب التي بموجبها يتم إدارة المؤسسة داخلياً، كما يتم وفقاً لها إشراف مجلس الإدارة على الشركة بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين الذين قد يكونون على بعد آلاف الأميال من الشركة وبعيدين جداً عن إدارتها"².

في حين يركز عيد بن حامد معيوف الشمري على الجانب الأخلاقي في حوكمة الشركات ويرتبط مفهومه للحوكمة بكل من الإطار الفكري للمحاسبة والتدقيق ارتباطاً وثيقاً نظراً لإحتوائه على معايير مهنية وأساليب وأدوات ونظم هي في واقعها آليات لحوكمة الشركات، حيث يعرفها بأنها: "نظام أخلاقي قبل أن يكون نظاماً ملحقاً" مجموعة من التشريعات والقواعد المحددة التي تحكم وتنظم العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، والمساهمين وجميع الأطراف أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، وذلك لتحقيق الرقابة والسيطرة على عملياتها، بهدف ضمان الجودة على الأداء، ولتأكيد المعاملة المتساوية والعدالة، وتفعيل مسؤوليات ومساءلة مجلس الإدارة، وتطبيق ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة بالشركات، عن طريق الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية وتحقيق محاسبة المسؤولية في مواجهة المساهمين والمساءلة الذاتية"³.

¹ - Cristiano, B and al, **Beyond compliance Strategic Finance**, aout 2005, p 35-43.

² - كاثرين كوشتا هليلينغ، جون سوليفان، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، من كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، الطبعة الثالثة، 2003، ص 3.

³ - عيد بن حامد معيوف الشمري، نموذج رقابي مقترح لقياس جودة أداء الحوكمة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة (غير منشورة)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011، ص 22.

ويعرفها طارق عبد العال حماد بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"¹. كما يعرفها عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي بأنها: " مجموعة من الآليات والمبادئ التي تُستخدم لسد الفجوة القائمة في نظرية الوكالة التي أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة"². تلخيصاً لوجهات النظر السابقة يمكننا القول أن حوكمة الشركات هي الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة، فهو يتضمن الآليات والضوابط التي تنظم العلاقة بين المساهمين والمسيرين وتؤدي إلى ضبط الأداء المالي والسلوك الأخلاقي وتعزيز الرقابة قدر الإمكان على إدارة الشركة بالشكل الذي يجعلها تعمل في صالح المساهمين وجميع الأطراف التي لديها مصلحة في الشركة - دون استغلالها لهم بما يحقق المنفعة الشخصية-، وبالتالي تحقيق هدف الشركة متمثلاً في تعظيم قيمتها وضمان استمراريته على المدى البعيد.

أما من المنظور المحاسبي فيشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة لتحقيق منافع خاصة، فهي الإطار الذي يشجع الإستخدام الفعال للموارد، وذلك بالمحاسبة والمساءلة عن إدارتها، ويتم ذلك من خلال مجموع آليات توضع لتوجيه ومتابعة الأداء، والتي تمكن مختلف الأطراف أصحاب المصلحة من المتابعة والتأكد من السير الحسن لإدارة الشركة بطريقة تحمي فيها مصالحهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بين مختلف الأطراف داخل الشركة، وهذا باستخدام إجراءات وضوابط أخلاقية وأدوات مالية ومحاسبية وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية التي من شأنها أن تحول ضد الفساد، وسوء الإدارة في ضوء تحديد المسؤوليات، وما يترتب عن الإخلال بها من مساءلة. وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً. ويمكن إثبات مفهوم الحوكمة حتى بعيداً عن مجال التسيير، فقد ثبت عن عمر ابن الخطاب أنه قال: "أرايتم إذا استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل أكنت قضيت ما علي؟ قالوا: نعم، قال: لا حتى أنظر عمله أعمل بما أمرته أم لا"، فهو لم يكتف باختيار الفرد فقط، بل أكد ضرورة تحقيق الرقابة عليه، وتجدر الإشارة هنا أن تمتع المسير بحس الرجل الحريص والذي ينبثق من "الأخلاق" التي دخلت هي الأخرى مجال التسيير من باب الواسع، له أن يضمن عدم تضارب المصالح وبذلك التقليل من حدة ممارسات حوكمة الشركات.

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،

2005، ص 3.

² عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

3- أهداف وأهمية حوكمة الشركات

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت أهمية وأهداف حوكمة الشركات، إلا أننا نرى بأن هناك خلطاً بينهما، وما سيتم العمل به هو النظر لأهداف حوكمة الشركات على أنها معالجة لمختلف المشاكل المتولدة عن دوافع وجودها، أما أهمية حوكمة الشركات فتعبر عن نتائج منطقية للممارسات الجيدة لها. فإذا ما نظرنا مثلاً إلى حماية حقوق المساهمين وجذب الإستثمارات، نجد أن الأول عبارة عن هدف على اعتبار أن حوكمة الشركات جعلت حتى تضمن ذلك، ويكون الأخير أهمية على اعتبار أن حماية حقوق المساهمين تعد سبباً في تشجيع الغير على الإستثمار ضمن الشركة.

كما نرى أن هناك خلطاً بين أهداف حوكمة الشركات والأسس التي تستند عليها والعوامل التي أدت إلى نشأتها فالفصل بين الملكية والإدارة ليس هدفاً لحوكمة الشركات وإنما هو الأساس الذي أدى إلى نشأة الحوكمة، كما أن مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة للشركات ليست هدفاً، وإنما هي من الآليات اللازمة لتحقيق حوكمة الشركات.

1.3- أهداف حوكمة الشركات

إذا ما تم الأخذ بدوافع وبواعث الإهتمام بحوكمة الشركات كإفصال الملكية عن التسيير وما ترتب عنه من تضارب للمصالح بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي شهدته شركات القطاعين العام والخاص والإنهيارات والفضائح المالية التي مست كبرى الشركات والتي تعتبر أسباباً داخلية، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية العالمية الناتجة عن العولمة وخصوصة الشركات كأسباب خارجية، يكون الهدف من وجود حوكمة الشركات تحقيق الآتي¹:

- حماية حقوق المساهمين وتعظيم عوائدهم: وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات تثبت ملكيتهم للأسهم، وشفافية المعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، وضمان الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية؛
- تحقيق العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة: وتعني الاعتراف بحقوق جميع أصحاب المصالح بالشركة، وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بينهم؛
- حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة: وذلك من خلال زرع روح الإنتماء والولاء للمتعاملين مع الشركة وفي مقدمة ذلك العاملين بها؛
- منع استغلال السلطات المتاحة في تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح وتأكيد المسؤوليات وتعزيز المساءلة؛

¹ - بتول محمد، سلمان علي، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، ملتقى دولي حول: "الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية" (غير منشور)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 18- 19 ماي 2011، ص 8.

- توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الإتصال للتأكد من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وتطبيق القواعد والقوانين بما يؤدي إلى تحسين أداء الشركة؛
- وضع الأنظمة الكفيلة بمحاربة الغش، تضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأدائيا وأخلاقيا؛
- وضع أنظمة للرقابة على تسيير الشركة وأعضاء مجلس إدارتها؛
- وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل من الحقوق والمسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بالشركة؛
- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها؛
- أما من الجانب المحاسبي والرقابي فتهدف حوكمة الشركات إلى¹:
- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده واستمراره؛
- تحقيق النزاهة والحيادية والإستقامة لكافة العاملين في الشركة ابتداءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها؛
- تحقيق الإستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية؛
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراجعي الحسابات الخارجيين، والتأكد من أنهم على درجة مناسبة من الإستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

2.3- أهمية حوكمة الشركات

يركز الكثير من الكتاب على أهمية حوكمة الشركات في العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

ولذلك يمكن القول أن أهمية حوكمة الشركات تتلخص في أن فيها علاجا ووقاء للشركات من التلاعب والغش المالي والفني والفساد الإداري والأزمات والإفلاس، كما أن فيها مقويا عاما للشركات يحسن أداءها ويزيد من قيمتها.

وفيما يلي توضيح لأهمية حوكمة الشركات في ضوء هذه الرؤية:

أ- أهمية حوكمة الشركات على مستوى الأفراد:

- زيادة ثقة المستثمرين بالشركات وبأسواق رأس المال.

¹- مصطفى حسن بسبوني السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، ندوة حول: "حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية" (منشورة)، القاهرة، نوفمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص 148، 149.

ب - أهمية حوكمة الشركات على مستوى الشركة:

- تحسين أداء الشركات وتعظيم قيمتها الإقتصادية وقدرتها التنافسية وذلك من خلال الإدارة الأكثر كفاءة والإستغلال الأمثل للموارد وسياسات العمالة الجيدة؛
- توفير مصادر التمويل على اعتبار أن اعتماد الشركات لضوابط وأسس يمكنّ المستثمرين من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، الأمر الذي يوجه التمويل إليها بما يوفر للشركات الإمكانيات الكاملة لنموها؛
- تدعيم المركز التنافسي للشركة، حيث أن تزايد تطبيق الحوكمة داخل الشركات يحسن من قدرتها على عقد الصفقات لتحسن سمعتها في السوق؛
- تحسين الممارسات المالية و المحاسبية والإدارية في الشركة.

ج - أهمية حوكمة الشركات على مستوى الدولة:

- إنجاح برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة: حيث أن وجود قواعد وضوابط واضحة وشفافة تنظم عملية الخصخصة من أهم عوامل إنجاح ذلك البرنامج، فإذا كان هذا الأخير يقترن بالفساد يترتب عليه تخريب الإقتصاد والتأثير السلبي على بيئة الأعمال، كما أن وجود آليات تحدد المسؤولية وتتيح المساءلة عنها في ظل قواعد جيدة للإفصاح والشفافية وتوافر المعلومات من أهم عوامل إنجاح عملية إعادة هيكلة الشركات والتي تضمن حقوق الدولة والعاملين، بالإضافة إلى الحد من الفساد الذي يصاحب مرحلة التحول الإقتصادي؛
- تشجيع جذب الإستثمارات وتدفق الأموال المحلية والأجنبية: على اعتبار أن حوكمة الشركات تعتبر أحد عناصر التفضيل الإستثماري بين الدول بعضها البعض وحتى الشركات، فالمستثمر دائما ما يتجه إلى الدول التي تقل فيها نسب الفساد، والتي لديها أكبر قدر من الشفافية والإفصاح، فالحوكمة أصبحت أمرا أساسيا للشركات المحلية وكفاءة الإقتصاديات لتنمو وتزدهر؛
- تحسين الكفاءة الإقتصادية وزيادة معدلات النمو الإقتصادي: فالحوكمة لا تقاوم الفساد فحسب، بل تهيئ البيئة المؤسسية والسياسية والتشريعية للأعمال، بما يؤدي إلى تحفيز الإستثمار المحرك للنمو؛
- دعم استقرار ومصداقية القطاع المالي ومنع حدوث أزمات أو انهيارات مالية؛
- تحقيق الإستقرار والتنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية: حيث يؤدي الإلتزام بأفضل ممارسات للحوكمة إلى كفاءة تخصيص الموارد، وتحفيز الاستثمار، وزيادة معدلات النمو، وضمان عدالة توزيع الثروة والدخل، والقضاء على الفساد والفقر، واستقرار أسواق العمل، والحفاظ على مستوى معين من التوظيف، وتخفيض المستوى العام للأسعار، وزيادة الإنتاجية، وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة، والقضاء على عجز ميزان المدفوعات؛
- مراعاة مصالح المجتمع والعمال.

4- مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من الهيئات والمنظمات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، حيث تمثل هذه الأخيرة العمود الفقري لتطبيق حوكمة الشركات. ومن هذه الهيئات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، وبنك التسويات الدولية (BIS) ممثلا في لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومعهد التمويل الدولي (IIF) التابع للبنك الدولي، ومعهد المدققين الداخليين (IIA)، بالإضافة إلى المبادئ الصادرة عن هيئات أسواق المال والبورصات.

والمقصود بمبادئ حوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مسيري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها¹، كما يقصد بها مجموعة المعايير السلوكية والأخلاقية التي تنظم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بشكل عام في الشركة وتهدف إلى تحقيق توازن بين مصالح الأطراف المختلفة².

وعلى الرغم من أن المبادئ الصادرة عن المنظمات المختلفة ليست ملزمة بقوة القوانين والتشريعات، إلا أن الواقع يفرض عليها حتمية التطبيق واستحالة التغييب، فبالنظر لأهميتها في إرساء الحوكمة تستمد إلزامية الأخذ بها، ولذلك يمكن القول أن إلزاميتها في الحياة العملية من إلزامية الحوكمة في حد ذاتها. تعددت مبادئ حوكمة الشركات واختلفت من منظمة إلى أخرى على المستوى العالمي، ولكن أكثرها قبولا وانتشارا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية*، والتي تعتبر من المحاولات الرائدة لوضع إطار عام للحوكمة، وهذا على اعتبار أنها أصبحت تشكل الأساس لعناصر حوكمة الشركات في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد أكد بعض الباحثين أن الخطوة الأولى المفيدة في عملية إصلاح نظام حوكمة الشركات هي الأخذ بمبادئ هذه المنظمة³.

تم وضع مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية عن حوكمة الشركات استجابة لدعوة من اجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري في 27-28 أبريل 1998، للقيام جانبا إلى جنب مع الحكومات القومية والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة والقطاع الخاص بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات لحوكمة الشركات. ومنذ الموافقة على المبادئ في سنة 1999، أصبحت شكّل أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وغيرها من الدول على حد سواء.

¹ - وفيق حلمي الأغا، الحوكمة في المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، المجلد 10، العدد 2، 2008، ص 188.

² - رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، بحث منشور، 2007، ص 3.

* تجدر الإشارة أن هذه المبادئ موجهة أساسا لشركات المساهمة المدرجة في البورصة، وهذا لإحتواء بعض مبادئها بنودا تتعلق بالأسهم ونقل الملكية.

³ - جون سوليفان وآخرون، تعريب سمير كريم، بحثا عن عضو جيد لمجلس الإدارة: دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، و م أ، ط 3، 2003، ص 12.

وفضلا عن هذا، فقد تمت الموافقة عليها من قبل منتدى الإستقرار المالي (FSF)* باعتبارها أحد المعايير الإثني عشر الرئيسية للنظم المالية السليمة. وتبعاً لذلك فإنها تشكل الأساس في البرنامج المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى تقييم ممارسات حوكمة الشركات على مستوى الدولة قياساً على هذه المبادئ حيث يطلق على هذا البرنامج اسم تقارير حول احترام المواصفات والقوانين (ROSC).

وقد حدثت مجموعة من التطورات على هذه المبادئ منذ سنة 1999، تضمنت العديد من التعديلات الهامة. وقد وافقت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على هذه الصياغة المعدلة للمبادئ في 22 أبريل 2004**.

وفيما يلي عرض لهذه المبادئ¹:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية؛
- حفظ حقوق جميع المساهمين: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم والتي تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على المعلومات الملائمة عن الشركة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة؛
- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الإتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: ينبغي على إطار حوكمة الشركة أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لإتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً، وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة؛ ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

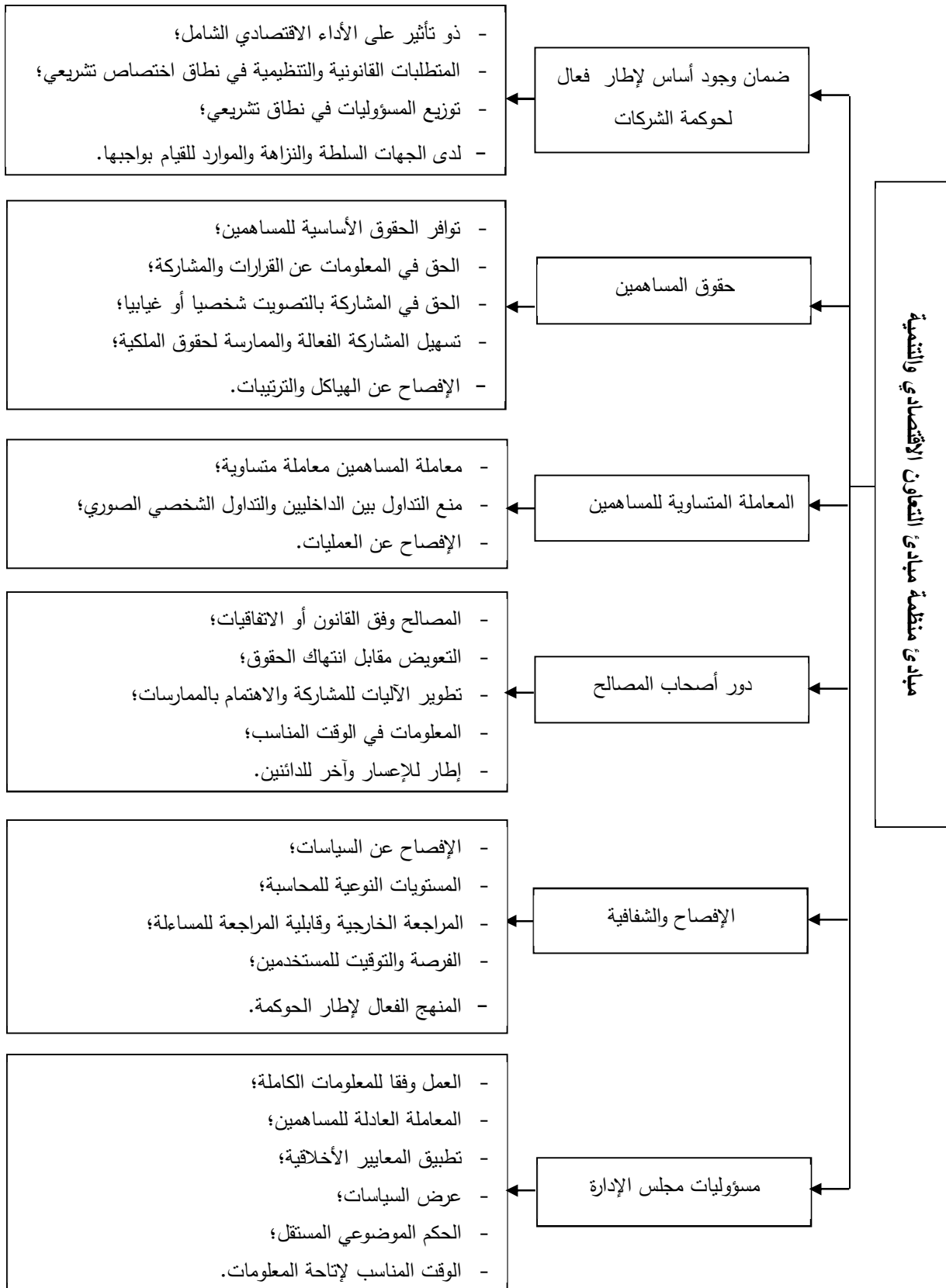
* Financial Stability Forum.

** يتم تطبيق حوكمة الشركات وفق خمسة مبادئ توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علماً بأنها قد أصدرت تعديلاً لها في عام 2004 أضافت فيه مبدأ سادساً يتناول ضرورة توافر الأسس اللازمة لفاعلية إطار حوكمة الشركات.

¹- Organisation for Economic Co-operation And Development, **OECD Principles of Corporate Governance**, 2004.

- الإفصاح والشفافية: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.
 - مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، ويشمل ذلك هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.
- تلخيصا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية السالف ذكرها نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2006، ص 44.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن هذه المبادئ قد تم تدعيمها من قبل منظمة الشفافية الدولية وبنك كريدي ليونيه، وأصبحت تضم سبعة محددات رئيسية لحوكمة الشركات المقبولة دولياً، وهي: الشفافية، طريقة الإفصاح المحاسبي، المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي، المراجعة، الإستقلال، العدالة، الانضباط¹.

5- واقع حوكمة الشركات في الجزائر

لقد أصبح تطبيق الحوكمة اتجاهاً دولياً، وقد حذت الجزائر في هذا التوجه حذو التوجه العالمي، حيث أصبح موضوع حوكمة الشركات أولوية واستراتيجية وطنية استقطبت اهتمام الجزائر في الآونة الأخيرة في ظل الوضع الراهن لزيادة التكامل الإقتصادي والفوز برهانات وتحديات السوق المفتوح، كما بذلت الجزائر مجهودات لبناء إطار مؤسسي للحوكمة، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، وكذا إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 كمسعى يهدف إلى تطبيق مبادئ الحوكمة على أرض الواقع.

من خلال هذا الجزء سوف نتطرق إلى واقع الجهود المبذولة في هذا المجال، وكذا التحديات التي تواجه الشركات الجزائرية لتطبيق حوكمة الشركات من خلال العناصر التالية:

1.5- بؤار حوكمة الشركات في الجزائر (سياق الإصلاحات والإستجابة لدواعي الحوكمة)

لقد كان من الضروري أن تواكب الجزائر التغيرات الحاصلة في المجال الإقتصادي على مستوى المحيط الدولي، وعليه شرع في الإصلاحات الاقتصادية بعيداً عن حوكمة الشركات وتطبيقاتها، غير أنه وبسبب ظهور بعض مؤشرات الأداء السلبي للشركات الجزائرية وللإقتصاد الجزائري عموماً، كتصنيف الجزائر ضمن الدول التي يستفحل بها الفساد، حيث صدقت من قبل منظمة الشفافية الدولية في المرتبة 99 من مجموع دول العالم في سنة 2007 والمرتبة 112 في سنة 2011، إلى جانب المناخ الإستثماري الغير مشجع، وعليه تم إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وهي فرع لمنظمة الشفافية الدولية، والتي أعدت تقارير عن الظاهرة تؤكد الإنتشار الواسع لكافة أنواع الفساد الإداري والمالي. كما أن دعم هذه التدابير والإصلاحات من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي جعل مبادئ حوكمة الشركات تكون ضمن التوجيهات المقدمة للسلطات العمومية، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة الحكم الراشد²، خاصة وأن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما

¹ محمد عبد الفتاح العشاوي، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية (مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة)، بحوث وأوراق عمل مؤتمر الحوكمة والإصلاح المالي والإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 98.

² سميرة عطوي، فهيمة بديسي، الحوكمة وقاية من الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية حالة الشركة الأمريكية لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي Enron، مجلة العلوم الانسانية، دورية دولية علمية محكمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 27، نوفمبر 2012، ص

يتعلق بحوكمة الشركات. ومن المؤشرات الدالة على المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية في الجزائر من أجل إرساء إطار مؤسساتي لحوكمة الشركات نذكر:

- تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته: تأسست هذه الهيئة سنة 2006، وتتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدبير للوقاية من الفساد وإعداد برامج للتوعية من مخاطر الفساد، بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث انضمت هذه الهيئة إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008، لتضاف بذلك 42 وزارة وهيئة أخرى في المنطقة العربية، التي تشكل آلية إقليمية تشاركية فريدة من نوعها لتنمية القدرات وتبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل في اختصاصها¹؛
- إصدار قانون مكافحة غسل الأموال في 5 أفريل 2005، وذلك بعد قضية بنك الخليفة؛
- انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للشركات في جانفي 2007، حيث شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم الشركة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة علمية²؛
- إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات: قامت جمعيات و اتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لإكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF)* ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري³؛
- إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري: تم إصدار هذا الدليل سنة 2009 من قبل كل من جمعية (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر؛
- إطلاق مركز حوكمة الجزائر ببناءً على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسس هذا المركز ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الإلتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات ويُعتبر إطلاق

¹ - ناريمان بن عبد الرحمان، سارة بن الشيخ، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص 5.

² - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

* المنتدى العالمي لحوكمة الشركات هو منتدى قام بتأسيسه البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويقوم هذا المنتدى بتأييد ودعم ونشر معايير حوكمة الشركات في أنحاء العالم خاصة في الدول النامية والإقتصادات الإنتقالية، ويعمل المنتدى تحت رعاية حكومات الهند ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة البنك الدولي.

³ - ناريمان بن عبد الرحمان، سارة بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

- المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الإقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية¹؛
- برنامج الإتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: تبنى الإتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (الربيع)، ويرمي البرنامج إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الإقتصادي والسياسي، كما يهدف إلى تعزيز سيادة القانون بما في ذلك الوصول إلى العدالة، وتعزيز مكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية، وتحسين متابعة إدارة المالية العامة²؛
 - إقدام السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الإقتصادية وهذا بمراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها، تبسيط النظام الضريبي وتنشيط عمل السوق المالي بتشجيع دخول الشركات إليه وهذا بإرساء الثقافة المالية لدى مسيري الشركات وبيان أهمية السوق المالي³؛
 - الإنتقال نحو اقتصاد السوق ما جعل الشركات الجزائرية تخضع للإلتزامات الدولية التي تقوم على الشفافية والإفصاح في إعداد ونشر القوائم المالية، وهذا ما استدعى إصلاح الإطار المحاسبي الجزائري بإعتماد النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية والذي شرع في العمل به ابتداءً من سنة 2010 لتنسيق الممارسات الوطنية مع ما تفرضه التحديات الدولية وتماشيا مع مبادئ الحوكمة الداعية إلى إرساء مبادئ ولوائح واضحة لعملية الإفصاح عن المعلومات لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة، مع مراعاة الشفافية والعدالة في الإفصاح بتغليب الجوهر الإقتصادي للعمليات على الشكل الذي يفرضه القانون؛
 - إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يتجاوز رقم أعمالها 10 ملايين دينار جزائري اعتماد مدقق حسابات خارجي، بعدما كان هذا الإلزام يخص الشركات ذات الأسهم؛
 - فتح النقاش حول ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بشكل يمنحها حرية واستقلالية أكبر بتمكين المهنيين من القيام بتنظيم مهني للمهنة بعيدا عن محاولات التدخل الحكومي؛
 - مراجعة القانون التجاري بالشكل الذي يوضّح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل الشركات، فعادة ما تقع إدارة مجموعة كبيرة من الشركات على عاتق رئيس مدير عام، وهذا الأسلوب قليل الفعالية فيما يتعلق بالمراقبة والمساءلة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام، ويفقد مجلس الإدارة هذا الدور عندما يكون رئيسه هو المدير العام⁴.

¹ - المرجع نفسه.

² - المرجع نفسه.

³ - محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات: دراسة ميدانية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015، ص 255.

⁴ - سميرة عطوي، فهيمة بديسي، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

تُمثّل هذه الإصلاحات أهم الخطوات التي قامت بها الجزائر بهدف تفعيل آليات حوكمة الشركات، والتي يُتوخى من العمل بها الحد من الفساد الإداري والمالي المنتشر بشكل كبير. وهي كذلك بمثابة محاولة للتحسيس وإخطار المحاسبين والممارسين، من مدققين داخليين وخارجيين، بخطورة الوضع وبضرورة التقيد بالمواثيق المهنية خاصة المتعلقة بالجانب الأخلاقي للحد قدر الإمكان من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية.

ورغم كل هذه الجهود المبذولة لازالت الجزائر تحتل رتبة متدنية في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، حيث احتلت الرتبة 105 حسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في ديسمبر 2012، وحسب تقرير سنة 2013 الذي تضمن مجموعة من آراء المواطنين من كافة دول العالم من بينها الجزائر حول الفساد، فقد أشار -استنادا إلى العينة التي اعتمد عليها- إلى أن كل القطاعات في الجزائر يشملها الفساد بنسب متفاوتة، كما يلفت التقرير إلى أن 74% من الجزائريين يعتقدون أن قطاع المال والأعمال من القطاعات الأكثر فسادا، وهذا ما يدل على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في الجزائر مازال ضعيفا رغم الجهود المبذولة¹.

2.5- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية

إن من أهم بؤادر حوكمة الشركات في الجزائر ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات والذي تبنته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009، حيث سنقوم بعرض لمحة عنه.

أ- صدور الميثاق:

لم تكن قضية حوكمة الشركات بشكل عام مطروحة للنقاش في الجزائر، ولكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني حوكمة الشركات، سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة الشركات، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية المشاكل البيروقراطية وضعف مناخ الإستثمار ووصول ظاهري الفساد والرشوة إلى مستويات قياسية، أصبح تطبيق الحوكمة في الجزائر يطرح بإلحاح²، لذا فقد انعقد في شهر جويلية من سنة 2007 أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات" في الجزائر، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد "ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة" كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة (CARE) ومنتدى رؤساء المؤسسات والإتحاد الجزائري لمنتجي المشروبات (APAB) مع الفكرة، وترجمتها إلى مشروع ومن ثم ضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل تحت تسمية (GOAL 08)، وقد تفاعلت السلطات العمومية، ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بدعمها للمشروع بواسطة

¹ - ناريمان بن عبد الرحمان وسارة بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص7.

² - حكيم بن جروة، عبلة مزرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية: محدداتها، معاييرها، وتطبيقاتها مع الإشارة لحالة الجزائر، مداخلة مقامة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 25- 26 نوفمبر 2013، ص 9- 10.

قبول رعاية الملف وتكليف أحد إطاراتها السامية للمشاركة الفعلية في فوج العمل المكلف بتحرير ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكذا تسخير الدعم المادي. كما شاركت في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة بالجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية وبرنامج "ميدا" لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى الدولي لحوكمة الشركات (GCGE)¹.

وقد قامت جمعيات إتحادات العمال الجزائرية بمبادرة لإكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات ووضع إطار حوكمة الشركات الجزائري، وقد عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 أعلنت فيه كل من جمعية (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة موجهة أساسا للشركات المقيدة في البورصة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة².

وقه رُف الحكم الراشد للمؤسسة بأنه عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية الشركة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في الشركة، تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك³. حيث يهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع تحت تصرف الشركات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع. وقد شكلت مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ضمن إصدارها لسنة 2004 أهم المراجع التي استلهم منها فريق العمل مع تحريه أخذه بعين الإعتبار خصوصيات الشركة الجزائرية⁴.

وقد لاحظ سليم عثمانى، رئيس مجلس إدارة فريق العمل الجزائري لحوكمة الشركات أن غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها، يحد من إمكانيات الإبتكار والتطور، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرون بالإستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، ولذا فإن الإلتزام بميثاق حوكمة الشركات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال، كما أكد السيد مصطفى بن بادا الوزير الجزائري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناع المهنيين أن الإلتزام الجماعي من جانب منشآت الأعمال سيعمل على تحسين القدرة التنافسية، ويخلق رؤية أفضل من جانب الأسواق الخارجية، هذا بالإضافة إلى

¹ - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - مركز المشروعات الدولية الخاصة بحوكمة الشركات قضايا وإجتهادات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، العدد 13، 2008، ص 2.

³ - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 16.

⁴ - المرجع نفسه، ص 13.

أن الحوكمة ستعمل على تحسين العلاقات بين البنوك ومنشآت الأعمال من خلال تعزيز الثقة المتبادلة المفنقدة في الوقت الحالي، وذلك من خلال المزيد من الشفافية¹.

ب- عرض فحوى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية:

يتضمن الميثاق جزأين وملاحق كما يلي²:

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد ضروريا في الجزائر، كما أنه يوضح أهم المشاكل التي تعاني منها الشركة الجزائرية؛
- يتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي تبنى عليها حوكمة الشركات، فمن جهة يعرض العلاقات بين مختلف أجهزة التسيير على مستوى الشركة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمسيرين)، ومن جهة أخرى علاقات الشركة مع الأطراف الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية... بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية؛
- يختم الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للشركات اللجوء إليها كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارتها.

ج- مبادئ الميثاق:

يقوم الحكم الراشد للمؤسسة على أربعة مبادئ أساسية، كما يوضحه الجدول التالي³:

الجدول رقم (2): مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية

المبدأ	نصه
الإنصاف	الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة وكذا الإمتيازات والإلتزامات المرتبطة بهم يجب أن توزع بصورة منصفة.
الشفافية	الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك يجب أن تكون واضحة وصريحة للجميع.
المساءلة	مسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة.
المحاسبية	كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر.

من خلال الجدول يمكننا القول بأن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد للشركة في الجزائر تشكل إطارا متكاملًا من المبادئ التي تكمل بعضها البعض والتي لا يمكن فصل بعضها عن بعض، فتطبيقها جملة واحدة يعزز فرص النجاح للشركات الجزائرية في كل الظروف.

¹ - مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد 23، 2009، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 26.

² - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ - المرجع نفسه، ص 66.

إن عملية توزيع المسؤوليات (المساءلة) والرقابة (المحاسبية) يجب أن تتم بإنصاف وشفافية، علاوة على ذلك، فإن قواعد الإنصاف والشفافية تخضع لتوزيع المسؤوليات والإشراف.

إن مبدأ الشفافية يعتبر مبدأ مهماً في كيفية توزيع المسؤوليات خاصة في مجال رصد ومراقبة النتائج، كذلك فإن مبدأ المساواة يسترجع أوليته كلما تعلق الأمر بتنظيم العلاقات بين الأطراف الشريكة الداخلية، بواسطة توزيع المسؤوليات فيما بينهم.

كما أنه ومن خلال تحليل واستقراء هذه المبادئ ومقارنتها مع المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية نلاحظ أن هذا الميثاق قد تبنى المبدأ الثاني من مبادئ المنظمة وهو مبدأ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، من خلال ضمان حماية وتسهيل حملة الأسهم لممارسة حقوقهم، بالإضافة إلى مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين، من خلال توزيع الحقوق والواجبات بطريقة منصفة، كما تم تبنى مبدأ الشفافية من خلال التأكيد على ضرورة أن تكون كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة جلية وواضحة، أما المبدأ الأول الخاص بضمن وجود إطار فعال لحوكمة الشركات فقد تم تناول جزء منه فقط وهو التحديد ووضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، والتشجيع على الكفاءة والفعالية، كما تم الإشارة إلى مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة من خلال محاسبته على مسؤوليته أمام الشركة، إلا أن هذا الميثاق استعمل مصطلح الطرف الفاعل وبالتالي ترك المجال مفتوحاً على كل من المساهمين والإداريين ولم تكن هناك إشارة محددة وبدقة لمجلس الإدارة فقط، كما نلاحظ أنه تم تجاهل مبدأ حقوق أصحاب المصالح، حيث لم يكن هناك أي نص يشير إلى هذه الحقوق، إلا أن الميثاق أشار إلى هذه النقطة من خلال تناول موضوع علاقة الشركة مع الأطراف الفاعلة الخارجيين منوها لمجموعة من التوصيات من أجل تحسين علاقة الشركة مع هذه الأطراف وتوسيع جاذبيتها اتجاههم ما يسمح باستدامة الشركة مالياً.

كما يلاحظ على العموم أن هذه المبادئ لم تكن مفصلة، حيث تركت الكثير من النقاط مبهمة بدون شرح أو تفصيل، على العكس من مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي أدرجت مجموعة من المعايير الفرعية لكل مبدأ من المبادئ الستة، والتفصيل في النقاط المهمة خاصة ما ارتبط فيها بحقوق المساهمين، ومسؤوليات الإدارة.

د - الانتقادات الموجهة للميثاق:

و جَّهت لميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية عدة انتقادات، من أبرزها ما يلي¹:

- إن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية موجه بصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يفسره المساهمة الفعالة للوزارة الوصية، وهي في غالبيتها مؤسسات عائلية تعتمد على التمويل الذاتي والبنكي، وهي بذلك ذات طابع وتركيبية خاصة، فالميثاق لا يدمج الشركات ذات الرأسمال

¹ - عمر علي عبد الصمد، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر: دراسة مقارنة مع مصر، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ورقلة، الجزائر، ص

العمومي، وبالتالي فمن الضروري إعادة صياغة الميثاق من حيث المحتوى وجعله موجها إلى الشركات باختلاف أنواعها؛

- وجود العديد من متطلبات مبادئ حوكمة الشركات مدرجة بشكل سطحي في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري كإشارات فقط، ومثال ذلك عدم تضمينه وصفا وافيا لمواصفات ومؤهلات عضو مجلس الإدارة، حيث اكتفى بالإشارة إلى أعضاء ذوي خبرة ومهارات، بالإضافة إلى عدم وجود شرح دقيق ومفصل للجان مجلس الإدارة، من حيث عددها، كيفية إعدادها، تركيبتها، ومهامها.

3.5- تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

تعتبر حوكمة الشركات في الجزائر من بين الرهانات الكبرى التي يجب عليها أن تسعى إلى تحقيقها، إلا أن هناك مجموعة من المشاكل التي تفرضها بيئة الأعمال الجزائرية والتي تحول دون تحقيق ذلك، نذكر منها ما يلي¹:

- انعدام الشفافية وغياب المساءلة؛
- اتساع نطاق الفساد المالي والإداري ليشمل الأجهزة الحكومية المسؤولة أساسا عن محاربة الفساد والتي تقف في وجه الإصلاحات التشريعية؛
- غياب الممارسة العملية والديمقراطية، حيث تعتبر هذه الأخيرة آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف حائلا أمام سعي أي طرف أو أية قوى سياسية للإفراد بالسلطة، وذلك ما يعمل على تضيق نطاق الفساد والآثار السلبية الناجمة عنه، كما تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية بإستقلالية تامة، ودون أية ضغوط، ولذا إذا كانت الإقتصاديات النامية والصاعدة تحاول أن تطبق الحوكمة بشكل سليم وفعال، فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل على إرساء قواعد الديمقراطية؛
- غياب العلاقات السليمة بين أصحاب المصالح واستفحال عمليات التواطؤ والفساد بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين؛
- غياب لجان مجلس الإدارة وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشحات، ومدى فعاليتها واستقلاليتها، وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما؛
- عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم آراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة؛

¹ - نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 20-20 نوفمبر 2013، ص 667-668.

- مشكل تركيز السلطات مما يستدعي توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي بوضع تنظيم هيكلي لضبط الصلاحيات والتقسيم الدقيق للوظائف؛
 - العلاقات العدائية إن أمكن القول بين الشركات والمصالح الجبائية مما يؤدي إلى انعدام النزاهة والشفافية؛
 - انتشار الشركات العائلية و عدم الفصل بين الملكية والإدارة، فأغلب الإقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، كما أنه ليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة أو ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمي الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة عالية في إدارة الشركة؛
 - غياب القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الإقتصادي والتي تضمن تطبيق حوكمة الشركات وإعطائها صفة الإلزام.
 - الإقتصاد الجزائري يفتقر إلى سوق مالي بالمفهوم المتعارف عليه، مما عرقل المضي في تجسيد الخصوصية وكذا في تطوير النظام المصرفي بالشكل المطلوب؛
- كما توجد نقطة أخرى تعبر عن الضعف الموجود في النظم التسييرية في الجزائر، حيث أنه من أجل الحصول على نظام حوكمة جيد لابد من التنسيق بين أربعة عناصر مهمة هي: القيم، والهيكل، وإطارات التسيير، والوسائل، إلا أن هذا التناسق للأسف غير موجود في الجزائر، ولا يوجد تطبيق فعلي للحوكمة بل هناك بعض المحاولات التسييرية من يوم لآخر، كما أن الطابع التسييري لازال ذو طابع إداري، ومازال في الإطار البيروقراطي، إذ يولد عدم التناسق بين العناصر الأربعة السابقة مجموعة من الصراعات هي¹:
- صراع عدم الثقة؛
 - صراع تنظيمي: على مستوى جميع شركات الدولة، هيكل لا تقدم النتائج التي أنشئت من أجلها؛
 - صراع تسييري: هل الهياكل قادرة على تحقيق النتائج؟ هل تمكن إطارات التسيير من تسيير الأدوات العمومية بالطريقة الجيدة؟؛
 - صراع الوسائل: استعمال وسائل غير ملائمة مع الإطار التسييري، مثل التقييم، كيفية التقييم، من يقوم بعملية التقييم.
- وقد ورد في ميثاق الحكم الراشد الوطني بعض التحديات التي تواجه الشركات الجزائرية والتي تؤثر بشكل محسوس على نظام الحوكمة فيها، ولإبراز هذه المشاكل نطرح التساؤلات التالية²:

¹ - ناريمان بن عبد الرحمان، سارة بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

- كيفية تحسين العلاقة مع البنك؟

هناك مشكلة واسعة الانتشار في بيئة الأعمال الجزائرية تتمثل في صعوبة حصول الشركات على قروض بنكية، وذلك في ظل شكاوى البنك من نقص رأسمال هذه الشركات أو حساباتها السابقة أو المتوقعة والتي لا تعكس الحقيقة الإقتصادية، والحوكمة تهتم أساسا من خلال مبادئها بصحة الحسابات وارتباطها بالحقيقة الإقتصادية وزيادة شفافية الشركة في الجانب التاريخي والتوقعي؛

- كيف يمكن جذب مستثمرين خارجيين إلى النواة الأولية للشركة التي غالبا ما تكون عائلية؟

و هذا غاليلط ح مشكلة الحذر المتبادل من الطرفين خاصة أصحاب الأقلية خشية فقدان حقهم في المراقبة اللازمة لتسيير الشركة بالنظر إلى الأغلبية، وحل هذه المشكلة في التطبيق الصارم لمبادئ الحوكمة المتعلقة بحماية حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم؛

- كيف يمكن للشركة إقامة علاقة ثقة مع الإدارة الجبائية؟

بمرور الوقت توسعت علاقة الحذر لدى الشركات الجزائرية حتى الخاصة منها مع الإدارة الجبائية، والحل في إتباع الشفافية والنزاهة في الإفصاح عن الحسابات، وهو مليء عد عنصرا أساسيا في بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء؛

- كيف يمكن توضيح العلاقة مع المساهمين؟

تعرف الشركات نزاعات داخلية بين المساهمين والتي تعطي لفكرة الجمعية مفهوما سلبيا والحل هو اعتماد مبدأ معاملة المساهمين على قدر من المساواة وتحديد حقوقهم وواجباتهم؛

- كيف يمكن توضيح العلاقات بين المساهمين والمسيرين غير المساهمين؟

إن وجود المسيرين غير المساهمين أو غير المنتمين للعائلة يطرح العديد من المشاكل منها الثقة والإمتياز والأجر، وهذا يظهر الحاجة إلى توضيح العلاقات بين المساهمين والمسيرين وتحديد هيئات مجلس الإدارة والمراقبة للجنة المديرين وغيره؛

- كيف يمكن توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي؟

إن تبني قواعد الحكم الراشد يسمح بتحديد أفضل للمسؤوليات التنفيذية التي تعاني إما من تمييعها أو من تركيزها المبالغ فيه، وهذا يؤدي إلى ظهور الأزمات الداخلية سواء لدى الفريق التنفيذي أو بينه وبين المساهمين.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن هناك بعض المساعي لتطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، من خلال جملة الإصلاحات الهيكلية والمبادرات الفعلية لتفعيل إطار حوكمة الشركات، ورغم كل ذلك تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في هذا المجال ولازلت تسيير بخطى بطيئة لذا فمن المهم العمل على زرع ثقافة الحوكمة وزيادة جهود الدولة لتفعيل الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية.

II - دراسة تحليلية للأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التطويري بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً في مبادئ وإجراءات الحوكمة، فلا يمكن لهذه الأخيرة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة. في ضوء ذلك، فإن هذا المبحث يتناول الأبعاد (التوجهات) المحاسبية في حوكمة الشركات والدور المحاسبي في تحقيق تلك الأبعاد.

1- النظرية الإيجابية للمحاسبة وعلاقتها بحوكمة الشركات

تمثل القوائم المالية المصدر الرئيس للبيانات اللازمة لقياس وتقييم أداء الشركات واتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن دقة نتائج التقييم وما يتخذ من قرارات يتوقفان بشكل أساسي على مدى دقة وموثوقية البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية، وحيث أن البيانات المحاسبية هي المنتج النهائي لتطبيق السياسات المحاسبية التي تقوم إدارة الشركة بإختيارها من بين بدائل تلك السياسات، لذا فإن السياسات المحاسبية التي سنتبناها الشركة في إعداد قوائمها المالية سواء في مجال القياس أو الإفصاح ستؤثر بلا شك في قرارات المساهمين والأطراف الأخرى أصحاب المصلحة في الشركة. ونظراً للمرونة النسبية الممنوحة للإدارة في قرار اختيار وتطبيق البدائل المتاحة لها من السياسات المحاسبية، لذا فمن الطبيعي أن تسعى الإدارة إلى تعظيم منفعتها الذاتية عن طريق اختيار السياسات التي تتلاءم مع مصالحها الخاصة¹.

يعد قرار اختيار السياسات المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية من أهم القرارات المحاسبية التي تتخذها الإدارة، وذلك نظراً لآثار الهامة التي يتركها هذا القرار على نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، ومن ثم على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو تلك القوائم. ذلك ما يجعل من الأهمية بمكان التعرف على العوامل التي تجعل الإدارة تسعى إلى اختيار سياسات محاسبية بعينها من بين البدائل المختلفة المتاحة، وذلك سعياً منها إلى تعظيم منافعها الذاتية.

ويقصد بالسياسة المحاسبية مجموعة أدوات التطبيق التي تستخدمها الشركة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستخدمها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد بقصد إعداد القوائم المالية². كما عرفها معيار المحاسبة الدولي رقم (08) بأنها المبادئ والأسس

¹- ماهر ذياب زكي أبو ليلي، دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة (غير منشورة)، كلية الدراسات الإدارية المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2006، ص 20.

²- المرجع السابق، ص 26.

والقواعد والممارسات التي تقوم الشركة بتطبيقها عند إعداد وتقديم البيانات المالية¹. فالأمر يتطلب القدرة على التميز والحكم على اختيار وتطبيق أفضل السياسات الملائمة لظروف الشركة بما يكفل العرض السليم لمركزها المالي².

وتؤكد نظرية الوكالة على أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية يتأثر فقط بآثارها النسبية على الدخل وفقاً لتفضيلاتها دون الأخذ في الاعتبار أيّاً من تفضيلات الأطراف الأخرى أصحاب المصالح في الوحدة، أو الظروف المختلفة القائمة في التطبيق العملي على سياسات الإختيار المحاسبي التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية. وحتى لا يؤدي ذلك المدخل في النهاية إلى إطار نظري يخدم مصلحة الإدارة على حساب مصالح الأطراف الأخرى، فقد أدى تطور البحوث المحاسبية إلى تحول اهتمام الفكر المحاسبي نحو بناء نظريات تصف وتحلل الممارسات المحاسبية القائمة وتتوقع ما سيكون اعتماداً على الآثار الإقتصادية والمالية لتلك الممارسات، وذلك من خلال استخدام ما يعرف بالمدخل الإيجابي كبديل للمدخل المعياري الذي يركز على وصف ما يجب أن يكون. فالمدخل الإيجابي للمحاسبة من مداخل الإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية الذي يسعى إلى تفسير الأسباب التي أدت إلى أن تأخذ القوائم المالية شكلها الحالي. وتتنبأ النظرية الإيجابية بأن الشركات المدارة بواسطة مدراء أجراء تكون أكثر احتمالاً لإختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح المقرر عنها من الشركات التي يديرها ملاكها.

وبذلك يتمثل اسهام المدخل الايجابي ومن ثم النظرية الإيجابية التي بنيت عليه فيما يلي³:

- تركيزها على مشكلة الإختيار بين السياسات المحاسبية وذلك من خلال تحديد الظروف اللازمة لإختيارها؛
 - القدرة على التنبؤ بالممارسات المحاسبية إذا حدث ما يغير الظروف المحيطة بها؛
 - تقديم تفسيرات لدوافع ومحددات الإدارة عند اختيار تلك السياسات؛
 - تحديد الآثار الإقتصادية المترتبة على اختيار معين لإحدى السياسات البديلة.
- ولذلك فالنظرية الإيجابية تسعى إلى توضيح وتفسير الدوافع نحو الإختيار بين السياسات والطرق المحاسبية البديلة، ومن ثم التنبؤ بآثار تلك السياسات المحاسبية على الشركة، فالمدخل الايجابي يركز على التفسير والتحليل والتنبؤ بسلوك الإدارة نحو تلك الممارسات الإختيارية، من بين البدائل وليس من منظور الأفضلية. ويحاول الإجابة على العديد من التساؤلات أهمها⁴:

¹ - المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

² - محمد سفير، مرجع سبق ذكره، ص 174.

³ - ماهر ذياب زكي أبو ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁴ - محمد محسن عوض مقلد، النظرية الإيجابية للمحاسبة وتفسيراتها لدوافع الإدارة تجاه بدائل الإختيار المحاسبي، تأهيلي دكتوراه محاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2009-2010، ص 5.

- ما هي الأسباب التي تدعو الإدارة إلى اختيار طرق وسياسات محاسبية معينة دون غيرها عند إعداد التقارير المالية؟؛
- لماذا تفضل الإدارة العليا التمسك بالتكلفة التاريخية بالرغم من وجود مظاهر التضخم؟؛
- لماذا تفضل إدارات بعض الشركات الإفصاح عن توقعاتها عن صافي الربح عكس إدارات أخرى؟ فالمنهج الإيجابي يحاول تفسير القيود والمحددات المفروضة على الإدارة من جانب الأطراف أصحاب المصالح في الشركة بصدد اختيارها لسياسات وطرق التقرير المالي، والكشف عن مدى تأثير عملية اختيار البدائل المحاسبية في الممارسة العملية بمصالح الإدارة التي يجب تحفيزها باستمرار لتحقيق مصلحة الشركة ككل¹، حيث يقوم هذا المدخل على أساس أن الشركة تختار تشكيلة المدخلات والمخرجات المثالية التي تتضمن مجموعة من العلاقات التعاقدية المنظمة من خلال العقود المختلفة، وتكون المحاسبة هي أحد عوامل الإنتاج التي تساهم في إنتاج هذه التشكيلة، وبذلك فإن تفضيلات الشركة للبدائل المحاسبية المتاحة تعتمد على أسعار عوامل الإنتاج الأخرى، ويعني هذا أنه عندما تقوم الشركة بإختيار سياسات وطرق إعداد التقرير المالي في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإن ذلك يكون بمثابة الممارسة الفعلية لتفضيلاتها التي تميل إلى إختيار السياسة المحاسبية التي تحقق أفضل تشكيلة لعوامل الإنتاج الأخرى².

2- طبيعة العلاقة بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات

بالرجوع إلى الأدبيات المحاسبية نجد عددا هائلا من التعاريف لمفهوم المعيار المحاسبي، فقد جاءت كلمة معيار ترجمة للكلمة standard، ولغة يعرف المعيار على أنه نموذج يقاس على أساسه وزن شيء أو طوله أو درجة مرونته، أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأهداف والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وإيصال المعلومات للمستفيدين، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها³، ويعرف أيضا على أنه قاعدة وقانون عام يسترشد به المحاسب لإنجاز عمله في تحضير الكشوف والتقارير المالية للشركة⁴، كما يمكن النظر إليه على أنه قاعدة محددة يتم بموجبها قياس الأهداف المالية للشركة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات اللازمة⁵.

¹- المرجع نفسه.

²- محمد سفير، مرجع سبق ذكره، ص 174.

³- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 103-104.

⁴- المرجع السابق، ص 104.

⁵- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزائر،

2008، ص 125-127.

واستخلاصا مما سبق يمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية.

أشارت مختلف الإصدارات الدولية لحوكمة الشركات إلى ضرورة أن يتم إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها باستخدام معايير محاسبية ذات جودة عالية، وهي بذلك تعتبر المعايير المحاسبية ضمن الآليات الأساسية لتحقيق الممارسات الجيدة لها. من ناحية أخرى، فإن النماذج المستخدمة في تقييم حوكمة الشركات، قد راعت المعايير المحاسبية ضمن المؤشرات المستخدمة في التقييم.

ولذلك نصل إلى أهمية الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في حوكمة الشركات، حيث تعتبر إحدى المتطلبات الضرورية لها، وإحدى الدعامات الأساسية لنجاحها، ولذلك سيتم توضيح وتحليل المصادر والأسباب الرئيسية التي من خلالها تبرز طبيعة العلاقة القوية بين معايير المحاسبة وحوكمة الشركات.

1.2- الأبعاد (التوجهات) المحاسبية في حوكمة الشركات:

إذا ما تم الحديث عن حفظ حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى كأهم هدف وجدت من أجله حوكمة الشركات، فإنه يتم الحديث أساسا عن جودة ما يمنح لهم من معلومات حول حقوقهم، ولا تتوفر هذه الخاصية إلا بتوفر مخرجات محاسبية جيدة؛ على إثر ذلك، فإن مبادئ حوكمة الشركات قد نصت في مجملها على بعد محاسبي يتوجب أن يتضمنه نظام الحوكمة حتى يعتبر نظاما جيدا.

1.1.2- الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في مبادئ OECD

كأهم مبادئ حوكمة الشركات وأشهرها، فقد تناولت المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية البعد المحاسبي لحوكمة الشركات وفق الآتي¹:

• ركز المبدأ الثاني "حماية حقوق المساهمين" على مجموعة من المتطلبات الضرورية التي إذا ما طبقت عُدَّ نظام حوكمة الشركات جيدا في بعده المحاسبي، فأكد على ضرورة أن يحمي الإطار المفاهيمي المنظم لحوكمة الشركات حقوق المساهمين والتي تتضمن بادئ ذي بدء الحقوق الأساسية المتعلقة بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، المشاركة في أرباح الشركة، الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة، حيث أن هذه الحقوق يتم ممارستها في ضوء نظام يتم من خلاله توفير المعلومات التي تمكن المساهمين من ذلك.

¹ - عبد المطلب محمود، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2015، ص 160-162.

- عن المبدأ الثالث حول " المعاملة المتكافئة للمساهمين"، فقد أكد ضرورة أن تتضمن قواعد الحوكمة المساواة في معاملة المساهمين بما في ذلك ذوي الأقلية، فركز على ضرورة أن تتسم عمليات تداول الأسهم بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن المعاملات التي تتم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمسيرين التنفيذيين. في هذا الصدد، فقد أشار المبدأ السادس الخاص بـ "مسؤوليات مجلس الإدارة" إلى ضرورة أن يعمل هذا الأخير على خدمة المساهمين ومختلف أصحاب المصالح .
 - فيما يتعلق بـ "دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات" الذي تضمنه المبدأ الرابع، فقد تم التأكيد على ضرورة أن يخدم إطار حوكمة الشركات مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك حصولهم على المعلومات اللازمة بأسلوب دوري وفي الوقت المناسب .
 - أشار مبدأ "الإفصاح والشفافية"، كمبدأ أساسي يرتبط بموضوع بحثنا هذا وبيئة الأعمال الجزائرية، إلى ضرورة الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات الأساسية لمتخذي القرارات وأكد في ذلك على ضرورة توفر القنوات اللازمة لإيصال المعلومات بالكمية اللازمة وفي الوقت المناسب. ويتطلب الإفصاح وفق هذا المبدأ الإشارة إلى:
 - النتائج المالية والتشغيلية.
 - أهداف الشركة؛
 - ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت؛
 - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم؛
 - معاملات الأطراف ذوي العلاقة؛
 - عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة؛
 - الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي المصالح؛
 - هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات.
- الجدول الموالي يلخص المنظور (الجانب) المحاسبي لكل مبدأ:

الجدول رقم (3): المنظور المحاسبي لمبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات

المبدأ	المنظور المحاسبي للمبدأ
ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات	<ul style="list-style-type: none"> - من واجبات المراجعة الداخلية التأكد من وجود نظام للحوكمة في الوحدة وتقويم تطبيقه بشكل سليم؛ - تمثل المحاسبة بأدواتها وأهدافها جزءا هاما من إطار الحوكمة.
حقوق المساهمين	<ul style="list-style-type: none"> - الحصول على المعلومات المادية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم وهذا ما توفره وظيفة العرض والإفصاح المحاسبي؛ - الحق في نصيب من أرباح الشركة وهذا ما تظهره قائمة الدخل؛ - الحق في الحصول على معلومات عن العمليات الإستثنائية التي تؤثر على الشركة، وهذا ما توفره متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأحداث الهامة؛ - الحق في الحصول على المعلومات التي تبين التغيرات في حقوقهم، وهذا ما تظهره قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
المعاملة المتساوية للمساهمين	<ul style="list-style-type: none"> - حماية حقوق الأقلية من خلال الإفصاح عن حقوقهم في القوائم المالية؛ - الإفصاح عن مخاطر تركيز الأسهم في يد فئة قليلة من كبار المساهمين؛ - الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بما فيهم كبار المساهمين.
دور أصحاب المصالح	<ul style="list-style-type: none"> - تعمل المحاسبة على توفير المعلومات لأصحاب المصالح بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات التي تحفظ حقوقهم؛ - من جوانب الإفصاح المحاسبي، الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة.
الإفصاح والشفافية	<ul style="list-style-type: none"> - يعتبر الإفصاح من أهم الوظائف المحاسبية الأمر الذي يمكن معه القول أن هذا المبدأ بكامل قواعده تحققه المحاسبة حيث يتم الإفصاح محاسبيا عن: نتائج العمليات في قائمة الدخل، والحوقوق والالتزامات في قائمة المركز المالي، والمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وعوامل المخاطرة، والموضوعات المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى في الإيضاحات وملحقات القوائم المالية؛ - ينبغي القيام بمراجعة الحسابات بواسطة مراجع خارجي مستقل كفاء ومؤهل لتأكيد صدق البيانات المالية، ويكون مؤو لا أمام المساهمين، والمراجعة إحدى فروع المحاسبة.
مسؤوليات مجلس الإدارة	<ul style="list-style-type: none"> - اتخاذ القرارات على أساس معلومات كاملة ودقيقة؛ - إعداد الموازنات التقديرية؛ - الرقابة المالية بناء على التقارير المحاسبية؛ - ضمان نزاهة الحسابات ونظم إعداد القوائم المالية من خلال الإعتماد على معايير محاسبية معتمدة ونظام رقابة داخلي سليم، ومراجعة خارجية؛ - وجود نظام لإدارة المخاطر تتحقق المراجعة الداخلية من وجوده وتطبيقه.

المصدر: من إعداد الطالبة.

إن تبني هذه المبادئ العديد من الجوانب المحاسبية يؤكد أهمية الدور المحاسبي في حوكمة الشركات، والعلاقة الوطيدة التي تربط بينهما، فهي تعتبر المعايير المحاسبية كإحدى الآليات الأساسية في حوكمة الشركات وخاصة فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية.

2.1.2- الأبعاد المحاسبية في الإصدارات الدولية الأخرى لحوكمة الشركات

إلى جانب ما أكدته مبادئ OECD، احتوت الإصدارات الدولية الأخرى لحوكمة الشركات على مجموعة من المتطلبات التي تبرز الدور المحاسبي في حوكمة الشركات، فقد أكد قانون Sarbanes (2002) Oxley act على أن الإدارة العليا ملزمة بتأكيد صحة وسلامة القوائم المالية للشركات بتأكيداتها صحة وسلامة نظام الرقابة الداخلي قبل ذلك. أكد القانون نفسه، والذي صدر عقب فضائح مالية اجتاحت كبرى الشركات الأمريكية ليؤكد بذلك ضرورة تفعيل حوكمة الشركات، ضرورة تفعيل عملية الرقابة على الشركات، فاحتوى فصلا عنون بـ "تعزيز الإفصاح المحاسبي" تناول ضرورة الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية لكل الأحداث المالية المؤثرة في عناصر القوائم المالية، وكذا ضرورة الإفصاح بشكل تفصيلي عن تعاملات المديرين مع الشركة سواء مباشرة أو من خلال التعامل في أسهمها؛ وضرورة إصدار قواعد تحدد آداب وسلوك المديرين¹.

من جهة أخرى، احتوى تقرير كادبوري مجموعة من الممارسات المتعلقة بمجال المحاسبة والمراجعة في مجال حوكمة الشركات، فأورد ضرورة التحقق والتأكد من إعداد التقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية المقبولة ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة.

كما تضمنت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن معهد التمويل الدولي IIF هي الأخرى مبدأ خاصا بالمحاسبة والمراجعة والذي أكد بدوره ضرورة إتباع معايير المحاسبة الدولية أو معايير المحاسبة الأمريكية بغية ضمان جودة للقوائم المعدة².

3.1.2- الأبعاد المحاسبية في ميثاق الحكم الراشد بالجزائر

تناول ميثاق الحكم الراشد في الجزائر بعض المتطلبات التي تعكس الأبعاد المحاسبية في حوكمة الشركات، فقد تناول الجزء الثاني منه الإلتزامات القانونية المرتبطة بالإفصاح والشفافية ومنها إلزام الشركات بنشر الوضعية المالية السنوية، أما عن تلك المساهمة في البورصة، فهي مطالبة بنشر حالتها المالية في كل ثلاثي، وكذا كل المعلومات التي لها أثر مادي على تقييم الشركة، وأن تكون هذه المعلومات كاملة وصحيحة وفي الوقت اللازم بحيث يتسنى لإطلاع الشركاء الماليين على الفور بكل التغيرات التي قد تؤثر على العلاقات فيما بينهم. بالإضافة إلى هذه الإلتزامات القانونية فإن الشركة ملزمة بنشر المعلومات لفائدة الأطراف الفاعلة (كالمؤسسات المالية، الموردين، الزبائن، العمال، الأعضاء

¹ - عبد المطلب محمود، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² - المرجع نفسه.

المشاركة) في إطار الإلتزامات التعاقدية أو بنية إبداء الشفافية الإرادية. كما أشار الميثاق إلى ضرورة أن يحدد مجلس الإدارة سياسة واضحة لنشر وتوزيع المعلومة، متناسقة والقانون والإلتزامات التعاقدية وسياسة العلاقة مع الأطراف الفاعلة المعتمدين، ونص على أن سياسة نشر المعلومة يجب أن تدقق في نوع المعلومة القابلة للنشر كما تحدد رزنامة النشرات والواحق التي تستعمل في كل حالة¹.

4.1.2- الأبعاد المحاسبية في تقييم حوكمة الشركات

أصبح أساس الإختيار بين الشركات حتى تكون محلا للإستثمار جودة حوكمتها، لذلك اهتمت العديد من المؤسسات الدولية وكذا العديد من الباحثين بتقييم مستوى تطبيق حوكمة الشركات، وقد قامت مؤشرات حوكمة الشركات هذه على بعد محاسبي لما لهذا الأخير من أهمية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات، فقد قام البنك الدولي بالإشتراك مع صندوق النقد الدولي (IMF) بإعداد تقارير عن مستوى حوكمة الشركات في الدول المختلفة عن طريق برنامج (ROSC)* وذلك في ضوء مبادئ OECD بما في ذلك ما سبق ذكره من مبادئ والتي ترتبط بالبعد المحاسبي لحوكمة الشركات. كما تضمن "نموذج شرق آسيا لحوكمة الشركات" مبدأ مستقلا للإفصاح والشفافية يحتوي على مجموعة من المعايير في مجال هيكل ملكية الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمخاطر وتنبؤات الإدارة والإفصاح الإلكتروني، كما احتوى "نموذج الفلبين لحوكمة الشركات" على أوزان ترجيحية لكل بعد من الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات حيث تضمن مبدأ الشفافية مجموعة من المؤشرات المرتبطة بمدى معاملة المستثمرين والمحللين الماليين معاملة عادلة فيما يتعلق بنشر المعلومات، مدى الإفصاح عبر شبكة الانترنت، مدى مسايرة التقارير المالية للمستويات العالمية من حيث الشكل والإعداد، ومدى توفير المعلومات في التقارير بشكل يمكن من تقييم الموقف المالي وغير المالي للشركة²، وقد قام معهد مديري الشركات في الفلبين بوضع بطاقة درجات لحوكمة الشركات تحتوي على مجموعة مؤشرات، منها "هل يجري تطبيق نظام دولي معترف به للمحاسبة والمراجعة يتفق مع معايير المحاسبة الدولية³ كما قام بنك الكريدي ليونيه (Credit Lyonnais) بوضع سبعة معايير تستخدم لتقييم حوكمة الشركات، ومنها مبدأ "الشفافية" الذي يحتوي بدوره على عدة مؤشرات، منها تقديم الحسابات طبقا للمبادئ المحاسبية العامة المقبولة دوليا. وقام ماكينزي (Mckinsey) بوضع تسعة مؤشرات لتقييم حوكمة الشركات، منها مؤشر تحت مسمى "المعايير المحاسبية"؛ كما حدد ستيفن

¹ -وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص46.

*-Reports on the observance of standards and codes.

² -كاترين ل.كوشتا هلبينج، كيفية استخدام نظم التصنيف وقالب التقسيم لتعزيز الحوكمة الجيدة للشركات، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص 174-203.

³ - المرجع نفسه، ص 173، 181.

ديفيز عشرة مؤشرات مهمة تضمن الحوكمة الجيدة في الأسواق المتقدمة والتي تحمي الشركات من الفشل والإنهيار، ومنها الإلتزام بمعايير المحاسبة¹، ما ذكر على سبيل المثال لا الحصر.

2.2- التقارب بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات

إن توفير المعلومات بجودة عالية وفي الوقت المناسب يعتبر عاملاً أساسياً للحكم على جودة نظام حوكمة الشركات ككل، فإذا كان هدف هذا الأخير هو إرضاء المساهمين ومختلف أصحاب المصالح، فإن اطلاع هؤلاء على المعلومات اللازمة للحكم على وضع الشركة يعتبر سبيلاً لحفظ حقوقهم، ففي غياب المعلومات لا سبيل لإخاذ القرارات، وفي ظل غياب عملية اتخاذ القرارات فلا وجود للشركة، وبالنظر لكون النظام المحاسبي مصدراً أساسياً للمعلومة، فإن الدور المحاسبي اعتبر جوهرياً في حوكمة الشركات. إن ما يؤكد الدور المحاسبي في حوكمة الشركات، هو تطابق الإطار المفاهيمي المشترك بين FASB، IASB وأهداف حوكمة الشركات، فإذا كانت الأخيرة تهدف أساساً إلى حماية المستثمرين وأصحاب المصالح، فإن الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية احتوى على مستخدمي المعلومات المحاسبية (المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات) وطبيعة هذه المعلومات، وهو ما يؤكد أن هناك توافقاً بين أهداف وتوجهات المعايير المحاسبية من ناحية، وأهداف وتوجهات ومتطلبات حوكمة الشركات من ناحية أخرى.

في هذا الصدد، فإن من بين أهم ما دعت إليه مبادئ حوكمة الشركات فيما تضمنه المبدأ الخامس منها هو ضرورة توفير القنوات اللازمة التي تمكن مختلف مستخدميها من الحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب، بأقل تكلفة ممكنة وبطريقة عادلة؛ لتحقيق ذلك تم العمل من قبل الهيئات المتخصصة على وضع معايير محاسبية دولية لها أن تحقق متطلبات حوكمة الشركات المعن عنها سالفاً. إن العمل على توحيد المخرجات المحاسبية في إطار ما يعرف بالتقارب المحاسبي بتطبيق نفس المعايير المحاسبية عبر مختلف الأقطار وعبر مختلف الشركات داخل كل قطر من شأنه أن يضمن الشفافية والقابلية للمقارنة كبعدين أساسيين وجدت لأجلهما النظم المحاسبية ودعت لهما حوكمة الشركات بصفة مُمَدَّة؛ فاعتماد هذه المعايير من قبل هيئات دولية وبنائها على أساس خبرات ومهارات باحثين متخصصين يزيد من فرصة كونها تخدم الشفافية خاصة عقب ما اجتاحت العالم من موجات أزمات وانهيارات بفعل التلاعب في التقارير المالية مما يزيد من فرص التخفيض من إمكانية تلاعب المسيرين لصالح حفظ حقوق المساهمين كهدف أساسي وجدت لأجله حوكمة الشركات، هذا من جهة. من جهة أخرى، فإن تحقيق خاصية القابلية للمقارنة يساهم في تقليل تكاليف إعداد القوائم المالية في ظل شركات تُصدر تقاريرها وكتشافاً بمعايير مختلفة إرضاءاً للمختلف الأطراف المتعامل معها؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق القابلية للمقارنة تساهم في الزيادة من فرص المستثمرين في اتخاذهم لقرار استثمار ناجح بمقارنة

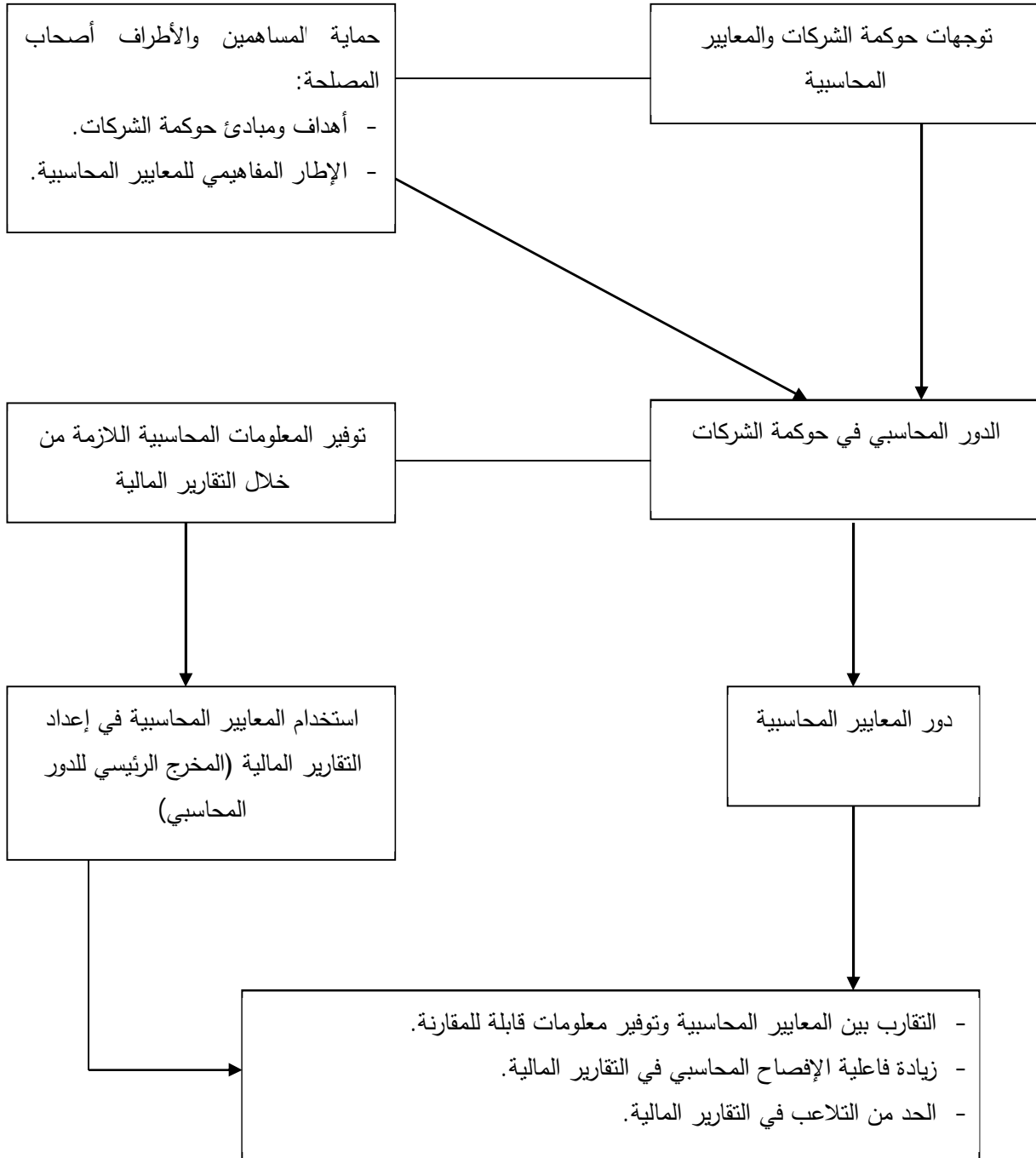
¹ - عبد المطلب محمود، مرجع سبق ذكره، ص 163 - 164.

القوائم المالية لمختلف الشركات المستهدفة وهو ما يجعل من مخرجات النظام المحاسبي تخدم مبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح بتوجيه قراراتهم نحو الاستثمار بالشركة الأفضل.

انطلاقاً مما ذكر، تلخص علاقة حوكمة الشركات بالمعايير المحاسبية وفق ما يوضحه الشكل

التالي:

الشكل رقم (4) : دور المعايير المحاسبية في حوكمة الشركات



المصدر: محمد سيد مصطفى السيد، "دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية للتجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2009، ص 30.

يلخص الشكل السابق ثلاث نقاط أساسية وفق الآتي:

- **التقارب بين المعايير المحاسبية وتوفير معلومات قابلة للمقارنة:** كما سبقت الإشارة إليه، فإن تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية أو التوحيد المحاسبي كما يصطلح عليه أيضا يحفظ حقوق المستثمرين بتوجيه قراراتهم من خلال تمكينهم من تحقيق المقارنة بين مختلف الشركات خاصة في ظل عولمة الأسواق المالية، من جهة. من جهة أخرى، فإن توفير قوائم مالية استنادا إلى معايير محاسبية موحدة ومعترف بها دوليا يقلل تكاليف الحصول على المعلومات ويضمن تماثلها مما يخفض بدرجة كبيرة من مشكل هام من مشاكل الوكالة وهو عدم تماثل المعلومات.

- **زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:** إن الشفافية والافصاح يعتبران أساسيان ضمن حوكمة الشركات، فإلى جانب اعتمادهما ضمن مبادئ منفصل من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن كل المبادئ تنطوي عليه، بل الأكثر من ذلك فإن عدم القدرة على كشف تلاعب المسيرين بنتائج الشركة قائم أساسا على ضعف في الإفصاح على معلوماتها وعدم شفائيتها. إن اعتماد معايير محاسبية معدة من قبل هيئات متخصصة ومبنية على تجارب ومهارات خبراء في المجال له أن يزيد من الشفافية والافصاح ضمن مخرجات النظام المحاسبي مما يحقق مبدءاً أساسياً من مبادئ حوكمة الشركات.

- **الحد من التلاعب في التقارير المالية:** تشير أغلب الفصائح والأزمات التي تعرضت لها كبرى الشركات إلى تلاعب في القوائم والتقارير المالية من قبل المسيرين وبتواطئ مكاتب التدقيق أحيانا. إن اعتماد معايير محاسبية معترف بها على الصعيد الدولي يتيح إمكانية الكشف عن تلاعبات المسيرين، خاصة في ظل توفر المعرفة اللازمة بالقوائم المالية وكيفية إعدادها في ظل اهتمام دولي بها، أين أصبحت المعايير المحاسبية الدولية تدرج ضمن مقررات مختلف الجامعات وأساسا في توظيف خريجها.

3- جهود تحسين المعايير المحاسبية لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات

من خلال ما تم التوصل إليه في تحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات، يتضح أن التقارير المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي تعد الأداة الأساسية للتعبير عن الدور المحاسبي في حوكمة الشركات وانعكاس لفاعلية هذا الدور، ومن ثم فإن قصور الدور المحاسبي في الوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات يعني بالضرورة قصور التقارير المالية في الوفاء بهذه المتطلبات، ويرتبط ذلك أساسا بقصور المعايير المحاسبية التي تحكم إعدادها وعرضها، مما يعني ضرورة تحقيق الجودة المطلوبة في المعايير المحاسبية من أجل تحقيق جودة التقارير المالية ومن ثم تحقيق متطلبات حوكمة الشركات.

ونتيجة لقصور المعايير المحاسبية في تعبير التقارير المالية عن الواقع الاقتصادي للشركات، أن تعرضت بعض الشركات للفشل والانهيال وهو ما ألقى بظلال الشك حول جودة المعايير المحاسبية المستخدمة، فقد أشار *Groon Micheal* في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر السنوي لمنظمة IOSCO إلى

أن الانهيارات التي تعرضت لها شركة انرون وبعض الشركات البريطانية أدت إلى إعادة النظر في الدور المحاسبي وتدعيمه من أجل حوكمة الشركات، والتفكير في التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ¹.

بذلت أجهزة بناء وإصدار المعايير المحاسبية جهوداً لتحسين المعايير لتشمل إعداد وتطوير مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية التي تتسم بالجودة العالية والقابلية للفهم والقبول عالمياً، ولذلك فقد تعرضت معايير المحاسبة الدولية لبعض التحسينات كان الغرض منها تضييق المعالجات البديلة وتوفير معلومات قابلة للمقارنة والحد من التلاعب في القوائم المالية، وهو ما يتفق مع متطلبات حوكمة الشركات، حيث أعدت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) مشروعاً في سنة 1989 يهدف إلى مراجعة المعايير القائمة في ذلك الوقت ومحاولة تضييق المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها، وكان المشروع تحت مسمى "التحسينات/القابلية للمقارنة"، وعلى الرغم من نجاح هذا المشروع في تضييق المعالجات المحاسبية البديلة، إلا أنه لم يقض عليها تماماً، فقد بقي هناك معالجة معيارية أساسية وأخرى بديلة².

كما طالب قانون SOX بدراسة التحول إلى أسلوب المبادئ في إصدار المعايير المحاسبية لتحسين جودة المعايير ودراسة مدى ملاءمتها في معالجة الأنشطة خارج الميزانية والوحدات ذات الطابع الخاص (SPEs)، وطالب بتعزيز الإفصاح المحاسبي، وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بالاستجابة لهذه المطالب.

وفي سنة 2001 تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعد إعادة هيكلته مشروعاً آخر لتطوير وتحسين المعايير المحاسبية القائمة بغرض زيادة الجودة والثبات والاتساق في المعايير من ناحية، ومن أجل تدعيم التقارب في المعايير من ناحية أخرى، وقد تضمن هذا التحسين إلغاء الكثير من المعالجات البديلة في المعايير مما يزيد من القابلية للمقارنة، كما تضمن التحسين متطلبات إضافية في الإفصاح المحاسبي³.

وفي سنة 2002 توصل كل من (IASB) و (FASB) إلى تفاهم من أجل العمل على إصدار مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية يمكن تطبيقها في كل دول العالم، ونظراً لأهمية الإطار التصوري وفاعليته في عملية إصدار المعايير عقد اجتماع مشترك بين المجلسين في أكتوبر 2004 تم فيه الاتفاق على إعداد إطار مفاهيمي محسن ومشارك يستخدم كأساس لإعداد المعايير المحاسبية في إطار مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، وقد تم الاتفاق على الانتهاء من هذا

¹- Groom Michael, **Corporate governance: the role of financial reporting and auditing in good corporate governance**, IOSCO Conference, Istanbul, Turkey, 18-24 May 2002.

²- Epstein B.J & Mirza A, **IAS interpretation and application of international accounting standards**, England, Jhon Wiley & Sons.Inc, 2002, p 13-14.

³- IASB, Press Release, **International Accounting Standards Board issues wide-ranging improvements to standards**, Dec 2003.

المشروع على مراحل حتى سنة 2010¹. وحسب هذا الإطار المستحدث لسنة 2010 فإن توفير معلومات نافعة لاتخاذ القرار هو الهدف الأساسي للقوائم المالية.

خلاصة القول، إن تطوير المعايير المحاسبية وتحقيق الجودة المنشودة فيها يتضمن ضرورة أن يكون هناك تطورا أفقيا يشمل تشكيل أجهزة بناء المعايير والمعايير التي يتعين إصدارها في ضوء الاحتياجات الفعلية والظروف البيئية ومتطلبات التنسيق على المستويين الإقليمي والدولي وتحديد الأسلوب المناسب لإصدارها، وآخر رأسيا من خلال إعادة النظر في الإطار الفكري للمحاسبة ومحاولة تطويره باعتباره الأساس الذي تستند إليه عملية إصدار المعايير المحاسبية.

من جهة أخرى، فإن تطوير المعايير المحاسبية يتطلب ضرورة أن تعكس المعايير المحاسبية من جهة وجهة نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية باعتبارهم المستفيد النهائي من التقارير المالية، وأن تعكس من جهة أخرى وجهة نظر معديها عن طريق توافر خصائص معينة في المعيار تحقق متطلبات هذه الجهات باعتبارهم الجهة التي تتحمل المسؤولية عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، كما يجب أن تعكس المعايير المحاسبية من جهة أخرى وجهات نظر سوق الأوراق المالية عن طريق تقييم جودة المعايير المحاسبية عمليا بدراسة تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين وانعكاس ذلك على مؤشرات أداء الأسهم في السوق.

¹-صلاح الدين بولعراس، التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية - دراسة استقصائية لمجموعة من الخبراء والمختصين في المحاسبة بالجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص 96-99.

خلاصة:

من خلال ما تمت دراسته إثر هذا الفصل من إطار عام لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية، يمكن استخلاص الآتي:

- مصطلح حوكمة الشركات هو مصطلح حديث لممارسات قديمة، ففي مجال التسيير يعود مفهوم حوكمة الشركات إلى انفصال الملكية عن التسيير وما يترتب عنه من تضارب للمصالح بين المسير والمساهم، وهذا بالنظر لاختلاف الدالتا منفعتهما، وما يزيد من حدة الصراع هو انتهازية الأفراد وعدم تماثل المعلومات.

- تطور مفهوم حوكمة الشركات بتطور النظريات في مجال التسيير، فأصبح يأخذ بمصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة، وقد اختلفت على إثر ذلك تعاريف حوكمة الشركات، إلا أنه يمكن الاختصار في قولنا أن حوكمة الشركات إنما هي: "مجموع قواعد، مبادئ، قوانين وآليات لها أن تحقق الرقابة والتوجيه داخل الشركة بما يضمن استمرارها"، فهي بذلك تجمع بين الرقابة والتوجيه وتهدف لضمان استمرار الشركة بما تفرضه من تقليل لتضارب المصالح على مستواها.

- سعت عدد من المنظمات إلى تأطير مفهوم حوكمة الشركات بوضع مبادئ لها أن تقود للتطبيق الجيد لحوكمة الشركات باعتبار أنها في العادة مستمدة من تجارب عدد من الدول، وفي هذا الصدد نجد مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أهمها.

- قامت الجزائر بعدة إصلاحات بغية تحسين بيئة الأعمال وتهيئة الأطر القانونية والمؤسسية للشركات سعياً منها لإرساء مبادئ حوكمة الشركات.

- إن لحوكمة الشركات أبعاداً محاسبية كشفت عنها وجود متطلبات محاسبية في الحوكمة تستدعي ضرورة وجود دور محاسبي في هذه الأخيرة لتحقيق تلك المتطلبات؛

- إن التقارير المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي تعد الأداة الرئيسية للتعبير عن الدور المحاسبي في حوكمة الشركات وانعكاس لفاعلية هذا الدور، ومن ثم فإن قصور الدور المحاسبي في الوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات يعني بالضرورة قصور التقارير المالية في الوفاء بهذه المتطلبات، ويرتبط ذلك أساساً بقصور المعايير المحاسبية التي تحكم إعدادها وعرضها، مما يعني ضرورة تحقيق الجودة المطلوبة في المعايير المحاسبية لتحقيق الحوكمة المحاسبية.

- إن أهمية القوائم المالية كأساس لتقييم أداء المسيرين في إطار حوكمة الشركات فرضت على الباحثين ضرورة العمل من أجل تحسين المعايير المحاسبية والتي تعتبر أساس إعداد القوائم المالية، فبرزت بذلك المعايير المحاسبية الدولية كنتاج للجهود المبذولة من قبل مختلف الهيئات من أجل ضمان جودة المعايير المحاسبية.

إن كل ما سبق يدفعنا إلى دراسة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الحوكمة المحاسبية، وهو ما سيتم تناوله في الفصلين الثاني والثالث.

الفصل الثاني:

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين الإفصاح
والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات

تمهيد:

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا مهما في توصيل المعلومات الضرورية المتعلقة بالشركات إلى مستخدمي هذه المعلومات بما يتناسب مع احتياجات هؤلاء المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة.

ولقد تزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية نتيجة تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات باعتباره أحد العناصر الأساسية لنجاحها لأنه يمثل الوسيلة التي يتم من خلالها تدعيم الدور الرقابي للمساهمين وأصحاب المصلحة في الشركة، كما تزايدت أهمية الإفصاح المحاسبي بعد تزايد الدور الاقتصادي للأسواق المالية، حيث تعتمد كفاءة الأسواق المالية وقدرتها على جذب رؤوس الأموال على ما تفصح عنه الشركات المدرجة فيها من معلومات تتسم بالشفافية وذات تفاصيل كافية يمكن الاعتماد عليها من قبل حملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين والآخرين من أصحاب المصلحة بالشكل الذي يمكنهم من تقويم القيادات الإدارية لتلك الشركات بهدف تقييم الأسهم المتداولة في الأسواق المالية وتقدير المخاطر والمزايا التي تنطوي عليها استثماراتهم واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء ذلك.

وباعتبار القوائم المالية وسيلة إبلاغ أساسية يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث تم إصدار العديد من المعايير منها المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) "عرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) "قائمة التدفقات النقدية"، كما خصص المجلس في كل المعايير الأخرى الصادرة عنه قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

من جهة أخرى، أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث أحدث تغيرات كبيرة على محتوى وشكل القوائم المالية لتتوافق مع التغيرات المالية والمحاسبية الدولية، وجعل هذه القوائم تتوفر على الخصائص النوعية المفيدة لمستخدميها. سوف نتناول هذا الفصل بدراسة المحاور الأساسية الآتية:

I - موقع الإفصاح في إطار الحوكمة المحاسبية.

II - متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية.

I - موقع الإفصاح في إطار الحوكمة المحاسبية

يعتبر مفهوم الإفصاح من القضايا الهامة في الفكر المحاسبي، وخاصة أن المحاسبة تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس والإفصاح عن المعلومات لمختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين لاتخاذ القرارات المناسبة، لذلك بذل العديد من المشرعين والهيئات المهنية في الآونة الأخيرة جهودا كبيرة في سبيل تعزيز الممارسات المتعلقة بالإفصاح والشفافية لما لها من أثر على كل من سمعة الشركات وحماية حقوق المساهمين وكسب ثقة أصحاب المصلحة، حيث تعد الشفافية والإفصاح أحد مقومات حوكمة الشركات.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية، إذ أنه يمثل المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات اللازمة لمختلف الفئات المستخدمة لها في شكل مجموعة من القوائم المالية ذات الاستخدام العام. وعلى الرغم من أنه يتم استخدام مصطلحات العرض والإفصاح والشفافية ككلمات مترادفة إلا أنها لا تحمل نفس المغزى.

1.1- ماهية العرض

1.1.1- مفهوم العرض

يعني العرض تبويب وترتيب البنود في القوائم المالية، كتبويب بنود الأصول في قائمة المركز المالي إلى أصول ثابتة وأصول متداولة وكذلك الالتزامات، وعلى نحو مماثل يتم إظهار المصروفات في قائمة الدخل في مجموعات رئيسة حسب طبيعتها أو وظيفتها¹.

وعليه، فإن العرض يشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل أو الترتيب الذي يتم به تنظيم عرض القوائم المالية للشركة وإظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج نشاطها لمركزها المالي.

2.1.1- أهمية العرض

إن كيفية عرض المعلومات تعتبر قضية مهمة جداً، لأن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية تترك أثراً مختلفاً على متخذي القرارات، فقد تفصح شركة ما عن معلومة مهمة جداً في مكان يصعب الاضطلاع عليه، أو أن تفصح عن معلومة يجب عرضها في صلب القوائم المالية في الإيضاحات لكي تخفيها عن المستخدم.

ولذلك، فالتبويب السليم للبنود في القوائم المالية يساعد على فهم واستيعاب البيانات والمعلومات، ويمكن مستخدم القوائم المالية من إجراء المقارنات والتحليلات المناسبة¹.

¹- طارق عبد العالحمّاد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الجزء 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 11.

وبما أن المعلومة المالية الآن تنتقل عبر الحدود الوطنية، فإن الاختلافات الدولية في شكل القوائم المالية برزت كقضية مهمة، وبالرغم من أن فرضية كفاءة السوق قد توجي بأن شكل القوائم المالية لا ينبغي اعتباره مهما من قبل مستخدمي المعلومة، فإن الدراسات التجريبية غالباً ما أثبتت بأن طريقة عرض المعلومة المالية تؤثر في الواقع على إدراك المستخدمين لمخاطر الشركة².

2.1- ماهية الإفصاح المحاسبي

1.2.1- نشأة الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي بني عليها الفكر المحاسبي، والذي دعت إليه العديد من المعايير المحاسبية وهذا راجع لأهميته في تعزيز وإثراء قيمة المعلومة المالية التي تحتويها التقارير والقوائم المالية.

ويرجع الاهتمام بمفهوم الإفصاح المحاسبي إلى بداية تأسيس شركات المساهمة حيث يقوم المساهمون بتوكيل جهات متخصصة لتسيير مصالحهم وينتظرون معلومات عن نتائج أعمال شركاتهم، مما أدى إلى وجود بعد بين المساهمين والأرقام المحاسبية، لذا كان لابد من تصوير الميزانية ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للإطلاع على المركز المالي ونتائج أعمال الشركة خلال فترة معينة.

وقد ظهر مصطلح الإفصاح لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر كقاعدة قانونية في نطاق قوانين الشركات الانجليزية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتدقيق. ويعود الاهتمام بالإفصاح المحاسبي بشكل جوهري إلى ما بعد أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1929-1932) التي حدثت بسبب قيام الكثير من شركات المساهمة بالتلاعب بالأرقام المالية المنشورة لقيم أصولها بغية جذب رؤوس أموال المستثمرين، مما أدى إلى امتصاص مدخراتهم وتوجيهها إلى مشاريع غير ناجحة بل وبعضها وهمية، وهذا منبّه إلى أهمية الإفصاح المحاسبي وضرورة إلزام الشركات بتقديم معلومات مالية إلى سوق الأوراق المالية بصورة دورية، وقد ركز الإفصاح خلال هذه الفترة على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التوزيع. وبعد تلك الأزمة الاقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية مثل المعهد الأمريكي (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) خلال الفترة (1933-1973) إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموماً، تكون أساساً للإفصاح المحاسبي مع

¹- سامي يوسف كمال محمد، الإفصاح المحاسبي عن الصوك المالية الإسلامية وأثره على ترويجها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، 2001، ص 22 .

²- Yuan Ding, et al, **The impact of firms internationalization on financial statement presentation: Some French evidence**, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, No. 24, 2008, p 146.

التركيز خصوصاً على مبدأ الإفصاح الكامل. ففي سنة 1933 سعى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى ضرورة إلزام شركات المساهمة المدرجة في البورصة بمبدأ الإفصاح الشامل¹. كما ارتقى شأن الإفصاح المحاسبي نتيجة تحول وظيفة المحاسبة من مدخل الملكية إلى مدخل المستخدمين، أي بتحول الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات. وقد توسع مضمون الإفصاح خلال هذه الفترة حيث أضيفت إلى قائمتي الدخل والمركز المالي قائمتان جديدتان هما قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق المساهمين وذلك في سنة 1987 في الولايات المتحدة الأمريكية، تبعها إصدار معايير دولية للإفصاح عن تلك القوائم².

وقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث تم إصدار العديد من المعايير منها:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" المعدل في سنة 1997، وقد كان الهدف من هذا المعيار بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالشركة للفترات السابقة والبيانات المالية للشركات الأخرى، وكذا الاعترافات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من متطلبات محتواها الإعلامي؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم (24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" المعدل في 1994 والذي يحدد الأطراف ذات العلاقة، وبيان تأثيرها على صنع قرارات مالية أو تشغيلية؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم (30) "الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة" المعدل صياغته سنة 1994، هدفه الحفاظ على الثقة في النظام النقدي؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" المعدل في 1998، هدفه زيادة فهم مستخدمي البيانات المالية لأهمية الأدوات المالية.

كما خصصت اللجنة في كل المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

ونظراً للتزايد المستمر الذي يكتسبه مبدأ الإفصاح، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في سنة 1999 بإصدار مبادئ حوكمة الشركات والتي تم تعديلها سنة 2004، وقد ضمت هذه المبادئ بدءاً خاصة بالإفصاح والشفافية.

¹ - بشرى فاضل خضير، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 29-30.

² - المرجع نفسه.

ويأتي مشروع اتفاقية بازل لسنة 2003 كأحد الجهود الخاصة لوضع مجموعة من متطلبات الإفصاح للمتعاملين في السوق، حيث تهدف الركيزة الثالثة من الاتفاقية "انضباط السوق ومستلزمات الإفصاح" إلى دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق عن طريق وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال المصارف. وتطالب الاتفاقية بأن يكون للمصرف سياسة إفصاح واضحة ومقرة من قبل مجلس الإدارة خاصة فيما يخص المعلومات التي تؤثر تأثيراً جوهرياً على قرارات مستخدميها.

ونتيجة لما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيار لكبرى الشركات سنة 2002 وعلى رأسها شركة انرون Enron وشركة ولدكوم Worldcom، تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي حيث صدر قانون ساربنز اوكسلي Oxley- Sarbanes الذي ألزم الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده، ويعد هذا القانون الأكثر أهمية من بين التشريعات التي أثرت في حوكمة الشركات والإفصاح المالي.

نتيجة لهذا التطور الذي شهده الإفصاح المحاسبي فقد أدى ذلك إلى ظهور ثلاث نظريات تفسر عملية الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي وهي¹:

- **نظرية المستثمر:** ينظر بموجب هذه النظرية إلى الإفصاح المحاسبي عن أداء الوحدات الاقتصادية على أنه موجه بالدرجة الأساسية إلى خدمة المستثمر، وقد نشأت هذه النظرية منذ نشأة القوائم المالية في أبسط صورها، وهي تتضمن نظرية القيمة الحقيقية وافتراسات الأسواق الكؤة؛

- **نظرية الوكالة:** بموجب هذه النظرية فإن الإفصاح عن الأداء هو إبراء ذمة الإدارة تجاه حملة الأسهم بوصفها وكالة عنهم في إدارة أموالهم والحفاظ عليها، وهذه النظرية تتطوي ضمناً على الصراع أو التناقض بين الإدارة والمالكين، وتسعى الإدارة إلى أن تكون البيانات المالية مبنية على مدى تحقيق أهداف المالكين و التقليل من شكهم في نزاهتها؛

- **نظرية القيمة:** تعبر هذه النظرية عن الأفكار السائدة حالياً، وهي تركز على عملية تكوين القيمة وموجهاتها وكذا دور النظام المحاسبي في عملية الإفصاح عن تكوينها وتقييم جميع مدخلات ومخرجات النشاط لتأمين المقابلة الصحيحة وأخذ العوامل البيئية بعين الاعتبار.

2.2.1- تعريف الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي، وهذا ينبع من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، لذلك يصعب توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال. ويمكن ذكر بعض تعريفات الإفصاح من وجهة نظر بعض الكتاب والباحثين والمهتمين في الجدول التالي:

¹ - بشرى فاضل خضير، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

الجدول رقم (04): تعاريف الإفصاح من وجهة نظر بعض الكتاب والباحثين والمهتمين

الكاتب	اسم	مضمون التعريف	مضمون الربط
(Hendriksen,1982)		"عرض المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفؤة" ¹ .	التشغيل المناسب لأسواق رأس المال.
(Kieso,1998)		"إن الإفصاح يدعو إلى تقارير مالية عن الحقائق الجوهرية التي تؤثر بدرجة كافية على التقييم الذي يقوم به المستفيد من هذه المعلومات" ² .	أثر المعلومات المحاسبية على حكم القارئ المبلغ بها.
(Choi,2005)		"الإفصاح يقصد به توصيل معلومات القياس المحاسبي لمستخدميها، ويشمل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأطراف الخارجية والداخلية" ³ .	التركيز على وظيفة الاتصال.
(Miges,1974)		"يقصد بالإفصاح اعلام ذوي المصالح بالحقائق الاقتصادية المالية التي قد تكون أساسا للحكم على المشروع، كما أن مبدأ الإفصاح يتطلب أن تكون التقارير المالية كاملة بمعنى شمولها لكل المعلومات الجوهرية والتي هي ضرورية للعرض المناسب وإذا كان حذف معلومات معينة سيجعلها مضللة فإن الإفصاح عنها يكون ضروريا" ⁴ .	الأخذ بمبدأ الأهمية النسبية في تحديد المعلومات الجوهرية.
(Etienne Farvaque, 2011)		"عملية نقل المعلومات من داخل الشركات نحو أطراف خارجية، كما يشيرون إلى أن هذا الإفصاح ليس موجها للمساهمين والمستثمرين فقط لتحليل أهمية الاستثمارات، ولكن موجه أيضا لأصحاب المصلحة الآخرين لاسيما للحصول على معلومات حول السياسات الاجتماعية والبيئية للشركات والتواصل مع أدائها والحكم عليها" ⁵ .	التركيز على نقل المعلومة لجميع الأطراف أصحاب المصلحة.
(الشيرازي، 1990)		"الإفصاح يعني ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة" ⁶ .	التركيز على مبدأ الإفصاح الشامل.
(طارق عبد العال حماد، 2000)		"باع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الجوهرية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالشركة" ⁷ .	اتباع منهج الوضوح الكامل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع المذكورة.

¹ - إيدون س هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 2008، ص 766.

² - Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J., **Intermediate Accounting**, 9th. edition, John Wiley & sons, Inc., 1998, p 342.

³ - Choi Frederick D. & Meek Gary K. , **International Accounting** , 5th ed., prentice Hall , 2005, p1.

⁴ - Meigs & others, **Financial Accounting**, John Wiley & sons, Inc., 1974, p 20.

⁵ - Etienne FARVAQUE and al, **corporate disclosure : A review of its (direct and indirect) benefits and costs**, economie internationale,CAIRN.INFO, 2011/4 n° 128, p 8.

⁶ - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 322.

⁷ - طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 530.

من دراسة التعاريف السابقة يلاحظ أنها ركزت على ضرورة أن يوفر الإفصاح المحاسبي كافة المعلومات الهامة واللازمة لمختلف الأطراف ذات المصلحة لاتخاذ قراراتهم. وعليه، يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو نشر وتقديم وإظهار البيانات والمعلومات الضرورية والمهمة عن الوحدة الاقتصادية لمختلف المستخدمين الذين ليس لهم سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات على شكل قوائم مالية، تقارير محاسبية، نشرات...، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية مع مراعاة أن يتم عرضها بلغة مفهومة وواضحة دون أي لبس أو تظليل.

3.2.1- أهمية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح عن البيانات والمعلومات أحد أكثر الموارد المستثمرة أهمية وخطورة في نفس الوقت واستخدامها يمثل أهمية إستراتيجية في عصر السوق الحر والمعلومات. سيتم التطرق فيما يلي إلى أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للسلطات العامة والجهات الفاعلة الخاصة؛ بالتركيز على إيجابيات الإفصاح بالنسبة للمساهمين وإسهاماته في تحقيق بعض المزايا لأصحاب المصلحة الآخرين.

أ- أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين

إن الإفصاح المحاسبي سواء قامت به الشركة طوعاً أو كان مفروضاً بقوانين تنظيمية، فهو يكتسب أهميته إذا ما حقق قيمة مضافة للمساهمين، وهذا ما يمكن أن يتحقق من خلال عدة آليات حددها *Etienne Farvaque*، يأتي بيانها فيما يلي¹:

- **تحسين جودة المعلومات المتاحة للمساهمين:** وهذا بافتراض أن أي معلومات جديدة يتم معالجتها بشكل صحيح، مما يتيح استخدامها مباشرة من قبل المستثمرين، كما يمكن قياس دقة التحليلات المالية على أساس آخر من خلال تقييم لربحية الحقيقية للأسهم. على سبيل المثال، وبفضل المقارنات الدولية، يشير بات (2006) إلى أن اللوائح التي تشجع الإفصاح تحسن دقة التنبؤات، كما يؤكد هوب (2003) على وجود علاقة إيجابية بين جودة لتوقعات المالية ودرجة الإفصاح في التقرير السنوي ووجود روابط إيجابية بين جودة التوقعات المالية ودرجة تطبيق المعايير المحاسبية. ويتمثل أحد الآثار الأولى لهذه الآلية في تحسين لتوقعات المستقبلية وانخفاض التباين في المعلومات الذي يسود السوق المالي، هذا التباين الذي يسمح للمساهمين بتحقيق أرباح على حساب مساهمين آخرين من خلال ما يعرف باسم علم التداول "Informed trading".

إن تعزيز المعلومات التي يتلقاها المستثمرون في السوق المالي يسمح لهم بتحسين جودة توقعاتهم، فكلما ازدادت درجة الشفافية في الشركة، حصل عدد أكبر من الفاعلين في السوق على المعلومات

¹ - راجع:

Etienne Farvaque et al, **corporate disclosure : A review of its (direct and indirect) benefits and costs**, economie internationale,CAIRN.INFO, 2011, 2011/4 n° 128, p10-13.

الخاصة بالحصة ومن ثمّ فإن الاختلافات في سعر السهم تعتمد بشكل أقل على اتجاه السوق العام، وبشكل أكبر على أسباب تتعلق بالشركة؛ وهذا ما يقلل من المخاطر المنتظمة وتكلفة رأس المال.

- **التأثير على سلوك المستثمرين وزيادة حصة السيولة:** إن انخفاض تكلفة رأس المال يفسر بآلية ثانية، وهي زيادة السيولة النقدية، فإذا كانت المعلومات منتشرة، فإنه ينبغي تضييق الاختلافات في الأسعار، وسيكون السوق أكثر سيولة. ويظهر نظريا أن زيادة درجة الإفصاح يقلل من التباين في المعلومات، لذلك، فإن الإفصاح يزيد السيولة ويجذب المستثمرين إلى السوق ومن ثمّ فإن صانعي السوق سيزيدون من سعر السهم، مما يؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال. كما أنه من الأهمية الإشارة إلى الدور الذي تؤديه الثقة؛ فإذا كان الإفصاح المحاسبي يسمح بتخفيض مظاهر الغش والاحتيال، يرسى قواعد المنافسة المنظمة ويدعم موثوقية المعلومات المالية فهذا سيُشعر المستثمرين بمزيد من الثقة ويصبحون أكثر عددا وتزداد المنافسة، وبذلك تزيد السيولة وتتنخفض تكلفة رأس المال؛

- **التغيير في السلوك الإداري (حوكمة أفضل وتخفيض تكاليف الوكالة):** تتمثل الآلية الثالثة في تحسين حوكمة الشركات، من خلال لإقابة على الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وللتركيز على القرارات المتخذة، مع الأخذ بالحسبان العواقب المترتبة على تكلفة رأس المال؛ ومن ثم فإن العلاقة بين التدفقات النقدية للشركة وتدفقات الشركات الأخرى (الترايط الناجم عن محاولات الإخفاء على وجه الخصوص) تقل، وتقل مخاطر السوق للسهم مما ينعكس على تكلفة رأس المال للشركة. كما أن اعتماد معايير محاسبة القيمة العادلة ينبغي أن يساعد أيضا على تحقيق هذه الأهداف. من جهة أخرى، فإن إدارات الشركات تمتلك في الغالب معلومات عن الشركة تفوق ما لدى المستثمرين، وهذه المشكلة يترتب عليها فشل السوق إذا ما استخدمت الإدارة ما لديها من معلومات لتضليل المستثمرين، لذلك يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين سلوك الإدارة وتنشيط السوق المالي.

خلاصة القول، فإن الإفصاح يحسن المعلومات المتاحة للمشاركين في السوق المالية، فتصبح التحليلات المالية أكثر دقة ويتم تقليل التباين في المعلومات بين الشركة وأصحاب المصالح، وبين المشاركين في السوق، وتتماشى القرارات التي يتخذها المديرون مع مصالح المساهمين، مما يجذب المستثمرين، فتزداد السيولة وتتنخفض تكلفة رأس المال.

بناء على ما تقدم، نستنتج أن أهمية الإفصاح المحاسبي تنبع من كونه وسيلة اتصال أساسية بين الإدارة ومختلف المستثمرين، إذ يلعب دورا مهما في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالي، يخفض من حالة عدم التأكد، يشجع المدخرون على تقديم أموالهم للمستثمرين، يرفع درجة السيولة ويسمح بترشيد عملية اتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات للجميع دون تحيز.

ومن جهة أخرى، يعتبر الإفصاح من أهم آليات حوكمة الشركات إذ يساهم في الحد من مشكلة الوكالة التي تتبع من رغبة المديرين في استخدام المعلومات والإفصاح عنها بالقدر الذي يحقق مصالحهم، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب رأس المال يرغبون في الإفصاح لتحقيق المساءلة المحاسبية عن الأداء.

ب- أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين

يأتي الإفصاح المحاسبي ليوفر ميزتين أساسيتين بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين؛ هما¹:

- **تجنب الفضائح المالية:** حيث يمكن أن نلمس أهمية الإفصاح المالي إذا أصبحت الشركات تتصرف بطريقة أكثر مسؤولية اجتماعياً إذا تم تجنب الفضائح المالية؛ إذ يساعد الإفصاح المحاسبي على تحسين فهم المستخدمين لهيكل ونواحي نشاط الشركة، سياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية، الأخلاقية، علاقاتها مع المجتمع التي تعمل فيه وتدعيم علاقاتها بصورة وثيقة مع المستثمرين المحتملين، كما يوفر معلومات منظمة موثوق فيها قابلة للمقارنة ومفصلة تسمح بتقييم نشاط الإدارة واتخاذ القرارات الملائمة. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للإفصاح عن البيانات المالية في إعلام المستخدمين الداخليين والخارجيين عن الحالة الاقتصادية والمالية للشركة. ومع ذلك، أدت فضائح الاحتيال الشهيرة إلى تآكل ثقة الجمهور في التقارير المالية، كما أن البيانات الكاذبة تؤدي إلى خسائر بالغة للمستثمرين، وهذا ما يؤدي إلى فقدان المصداقية. ومع ذلك، تتم عمليات التدقيق عادة لتجنب مثل هذه المشاكل، والشركات في محاولة دائمة لتعزيز نوعية الإفصاح، من خلال تعديل القوانين واللوائح والقواعد.

- **تحقيق الاستقرار المالي:** وتمثل الميزة الثانية للإفصاح المحاسبي؛ حيث أن الاحتفاظ بالمعلومات وعدم الإفصاح يشكلان خطراً على استقرار النظام، فقد تؤدي مسألة الاستقرار المالي إلى أزمة في البنوك والشفافية المصرفية، ويبدو أن الأزمات المصرفية أقل احتمالاً في الأنظمة المالية التي تنتج تقارير مالية شاملة تتميز بدرجة عالية من الإفصاح، وهو ما يعني أن انضباط السوق يضمن استقرار النظم المالية والأسواق في البلدان التي تعتمد مثل هذه التقارير.

بشكل عام، إذا كانت المكاسب الخاصة بالمساهمين في بعض الأحيان مشكوكاً فيها (أو على الأقل غير مدعومة بالكامل من خلال التحاليل التجريبية القائمة)، فإن مكاسب أصحاب المصلحة الآخرين قد تكون أكثر أهمية، على الرغم من أنها قد تتحقق فقط على المدى الطويل.

في هذا الصدد حدد *Michael Harvey and Fred Keer* ثلاث مميزات أساسية يحققها الإفصاح المحاسبي كالاتي²:

¹ - راجع:

Etienne Farvaque and al, Op.Cit.p11-12.

² - حنان قسوم، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية- دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016، ص 62.

- يساعد في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الشركات وبالتالي على المستوى القومي؛
- يساعد على إظهار مساهمات الشركة في تقديم السلع والخدمات وتحديد مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل؛
- يساهم في تنظيم السوق المالي وتنشيطه والمحافظة على الثقة فيه، وذلك بتوفير معلومات شفافة ومفيدة عن المتعاملين فيه.

خلاصة القول، تعود أهمية الإفصاح المحاسبي أساسا إلى أهمية المعلومة في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات وخاصة من حيث طبيعة القرارات المتخذة والآثار المترتبة عليها.

3.1- الشفافية في الإفصاح المحاسبي

على الرغم من أنه يتم استخدام مصطلحي الشفافية والإفصاح ككلمتين مترادفتين إلا أنه هناك اختلافا بينهما، ويعد مصطلح الشفافية في حقيقة الأمر أشمل من الإفصاح، فالإفصاح يعد أحد المتطلبات المساندة للشفافية وقد يعتبر إجراء لتعزيز مدى الالتزام بمبدأ الشفافية، ويظهر ذلك بشكل واضح ضمن تعريف *Robert* للشفافية، حيث عرفها بأنها: "الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لإتخاذ قراراتهم"¹. كما عرفها *Frank & Thomas* بأنها: "حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعله قادرا على رقابة الإدارة"². ويعرفها أحمد رجب بأنها: "الكشف عن المعلومات الداخلية وأي معلومات تؤثر على أسعار الأسهم والإفصاح عنها في توقيت واحد"³.

وعليه فالإفصاح متطلب إلزامي غالبا ما يرتبط بالإفصاحات المالية التي عادة ما تكون متطلبا كما هو الحال في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو قد تكون متطلبا إلزاميا قانونيا للتوافق مع متطلبات هيئة الأوراق المالية التي تشرف على الشركات.

وعلى العكس من الإفصاح فالشفافية ليست إلزامية وإنما إلتزام ذاتي أخلاقي يهدف إلى إيصال معلومات إلى أشخاص هم بحاجة لمعرفة في الوقت المناسب.

¹ Ropert,m.v., clear as glass, **Transparent financial reporting** , healthcare financial Management, Aug, vol.59, 2005, p 58.

² - Frank,b.g.,&Thomas ,H., **On the value of transparency in agencies with renegotiation** , Journal of Accounting research, vol.42 , N°5 , December , 2004, p 871.

³ - أحمد رجب عبد الملك ، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة بورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، عدد 2006، ص 13.

وعليه يمكن القول أن الشفافية تعكس مدى التزام الشركة بتوفير ومشاركة المعلومات مع الآخرين عن طريق ضمان إطلاع كل أصحاب المصالح على المعلومات التي يحتاجونها وبالقدر المطلوب (عدا المعلومات التي تفقدها قدرتها التنافسية أو الإضرار بمصلحتها)، ووضعها تحت تصرفهم في التوقيت الملائم، بما يؤدي إلى خلق جسر من الثقة المتبادلة والمصادقية في عمل الشركة وقراراتها وسلوك العاملين فيها، وأن تكون هذه المعلومات دقيقة ومتسقة ومتجانسة وقابلة للمقارنة، بينما يعكس الإفصاح مدى التزام الشركة بالامتثال للمتطلبات والقوانين.

وقد برزت أهمية الشفافية في الإفصاح المحاسبي، بعد تزايد أهميتها في حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وكذلك أهميتها في تعزيز كفاءة الأسواق المالية، حيث تساهم المعلومات بشكل عام والمعلومات المحاسبية بشكل خاص في تخفيض التكاليف التي يتحملها حملة الأسهم للحصول على المعلومات ذات الصلة بنشاطات الشركة.

وهناك عدة عوامل تؤثر على مفهوم الشفافية منها¹:

- عوامل تتعلق بالبيئة: حيث أن اختلاف البيئة المحاسبية والسياسية والاقتصادية من بلد لآخر يؤثر على مفهوم الشفافية؛
- عوامل تتعلق بالمعلومات: حيث تتأثر الشفافية بالسلب أو الإيجاب حسب طبيعة المعلومات المقدمة وجودتها، طريقة نشرها وغيرها من العوامل؛
- عوامل تتعلق بالمفاهيم: ومن هذه المفاهيم:
 - مفهوم الديمقراطية: يتناسب هذا المفهوم تناسباً طردياً مع مفهوم الشفافية؛
 - مفهوم الفساد: يتناسب هذا المفهوم تناسباً عكسياً مع مفهوم الشفافية؛
 - مفهوم النزاهة: يتناسب هذا المفهوم تناسباً طردياً مع مفهوم الشفافية، فمتى ما وجدت النزاهة وجدت الشفافية؛
 - مفهوم حوكمة الشركات: تعد الشفافية أحد القواعد الأساسية التي تستند عليها حوكمة الشركات، فضلاً عن أن الإفصاح والشفافية يعد أحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات؛
 - مفهوم العولمة: علاقته بالشفافية علاقة إيجابية حيث أن قوى العولمة والتكامل الدولي للأسواق يضغط دائماً باتجاه زيادة الشفافية؛
 - مفهوم المساءلة: الشفافية والمساءلة هما وجهي العملة لبدية الطريق نحو التقدم وتشجيع الاستثمارات، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها.

¹ - بشرى فاضل خضير، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

2- مقومات الإفصاح المحاسبي

نظرا لعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية أدى ذلك إلى اختلاف الزوايا التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فكل طرف ينظر إلى الإفصاح بما يحقق مصلحته وأهدافه. وعليه، سيتم تناول المقومات الأساسية التي يعتمد عليها في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كالآتي:

1.2- الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية وطبيعة احتياجاتهم

تظهر أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية من خلال حقيقة جوهرية مفادها أن الأغراض التي ستستخدم فيها تكون من طرف جهات متنوعة، وعليه فإن تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات يجب أن تسبق الحاجة إلى تحديد الغرض من استخدامها. ومن جهة أخرى، يساعد تحديد هذه الجهة على تحديد الخصائص الواجب توافرها في المعلومات سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وطريقة العرض¹.

تتعدد الفئات المستخدمة للقوائم المالية، منهم من له علاقة مباشرة ودائمة بالشركة كالملاك والمسيرين، ومنهم من له علاقة غير مباشرة معها كالمقرضين والموردين الذين تربطهم علاقة تعامل ظرفية تحدها المصالح المشتركة. وقد ترتب عن هذا التعدد في الفئات اختلاف طبيعة المعلومات المطلوبة والتي تتوقف إلى حد كبير على مجال القرار الذي يراد اتخاذه؛ أي الاستخدامات الداخلية والخارجية الآتية²:

1.1.2- الاستخدامات الداخلية:

إن عملية تحضير وإعداد التقارير والقوائم المالية وغير المالية لأغراض القرارات الداخلية لا يراعى في تحضيرها وإعدادها القواعد والقوانين العامة المنظمة للمحاسبة كالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لأن طبيعة هذه التقارير سرية تتداول وتستهمل لأغراض داخلية. وعلى ضوء ذلك، تكون الإدارة في حاجة أكبر إلى المعلومات الخاصة بنشاط الشركة، كمقارنة المنافع المتأتية من استخدام الأصول بالقيم التي تحصل عليها جراء التنازل عنها. وبالنسبة للإدارة تعتبر التكاليف الجارية وتكاليف الفرصة البديلة والتكاليف الحدية ملائمة للكثير من القرارات الإدارية، ولا يعني كون هذه النماذج المستعملة في القياس ملائمة لقرارات الإدارة أن تكون بالضرورة ملائمة لقرارات المستثمرين والدائنين.

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، مرجع سابق، ص 345.

² - مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 73-75.

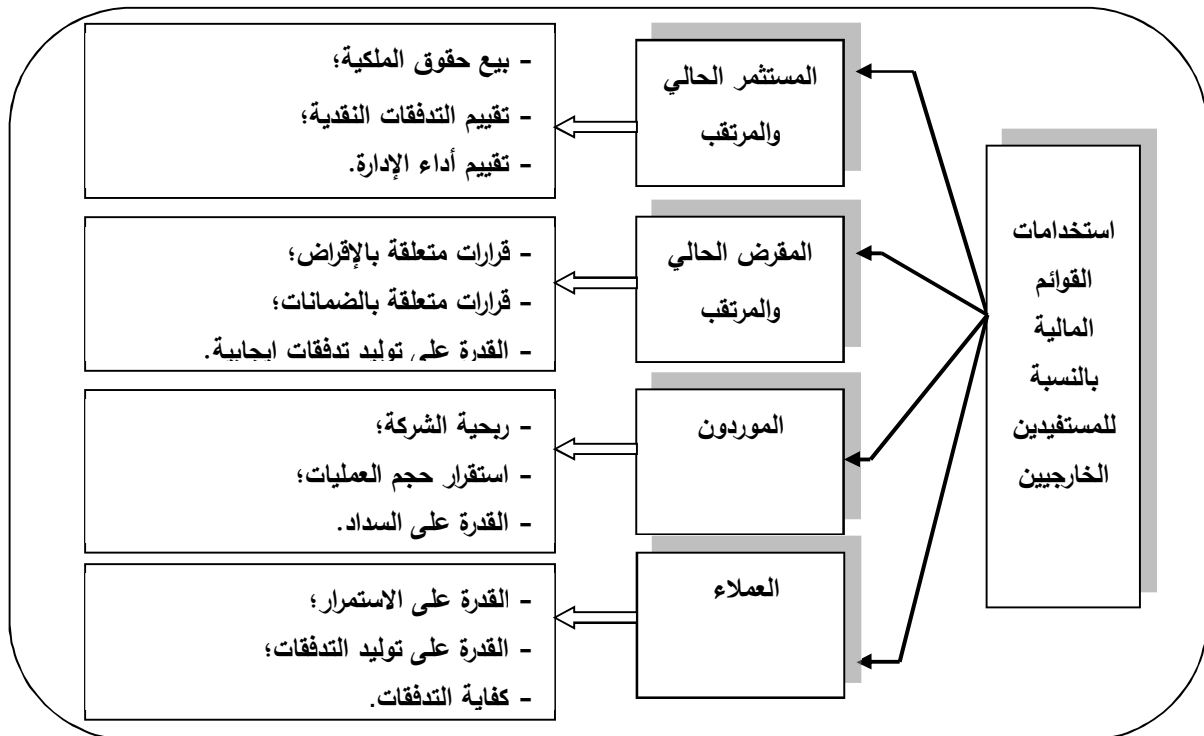
2.1.2- الاستخدامات الخارجية:

إن عملية إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة المالية يهدف إلى توصيل المعلومات للأطراف الخارجية مهما كانت طبيعة علاقتهم بالشركة، وذلك بغية تمكينهم من التعرف على نتائج أعمال الشركة وطريقة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لها. ولكن تعدد المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية يقتضي أن تكون اهتماماتهم بشؤون الشركة مختلفة، كما تقتضي أن تختلف علاقتهم بالشركة من حيث أن:

- بعض مستخدمي التقارير المالية تكون احتياجاتهم خاصة من المعلومات، وفي نفس الوقت لديهم قدرة الحصول عليها طبقاً لاحتياجاتهم. ومن أمثلة هذه الفئة: مصالح الضرائب، البنوك، الهيئات المالية الأخرى، السلطات المشرفة على تداول الأوراق المالية والنقابات العمالية؛
- المستخدمون الذين لا يمتلكون سلطة الحصول على احتياجاتهم من المعلومات، وتعتبر القوائم المالية التي تعدها الشركة المصدر الأساسي للحصول على المعلومات التي يحتاجونها بالنسبة لهم. ومن جهة أخرى، تعتبر هذه القوائم مالية ذات غرض عام تعدها الإدارة نتيجة لعدم القدرة على تحديد احتياجات مختلف الفئات بشكل واضح، مع الأخذ بالاعتبار تعارض الاهتمامات والمصالح.

الشكل الموالي يوضح استخدامات القوائم المالية لمختلف المستفيدين الخارجيين:

الشكل رقم (05): استخدامات القوائم المالية بالنسبة للمستفيدين الخارجيين



المصدر: محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 183.

تجدر الإشارة إلى أنه في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لها، اقترح الباحثون حلاً لهذه المشكلة وذلك من خلال تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات المستخدم المستهدف. لكن هناك اختلاف بين الباحثين في تحديد مفهوم المستخدم المستهدف فهناك من يعتبره المستثمر العادي، في حين اعتبره آخرون المحلل المالي أما *Chethovic* فحدده على أنه القارئ المعياري*. ومن جهة أخرى اعتبره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA,1973) على أنه مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة للتقارير، واعتبرت هذه الدراسة شاملة لاعتمادها على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض وعدم تركيزها على فئة معينة من الفئات المستخدمة للتقارير المالية بل تعدت ذلك لتشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير¹. وأخيراً، استقر الباحثين في الفكر المحاسبي على تحديد مفهوم المستخدم المستهدف على أنه يمثل تلك الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية، وعليه يقتضي الإفصاح أن توجه المعلومات المالية لخدمة جميع هذه الفئات (وهو ما يعرف بالمعلومات المالية ذات الغرض العام)، مع التركيز على فئة الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين².

2.2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يجب على معدي القوائم المالية معرفة الأهداف المرجوة من إنتاج وتقديم المعلومات المحاسبية، وهذا لربطها مع مختلف احتياجات مستخدميها، وعليه يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أساساً على معرفة الغرض الموجهة له هذه المعلومات، ولتحقيق ذلك يجب ربط المعلومات المحاسبية مع خاصية الملائمة والتي تعد المعيار النوعي الذي يبين طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها.

3.2- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المالية أساساً في جميع المعلومات الكمية والوصفية التي ترد في القوائم المالية الأساسية وملحقاتها، ويرتبط هذا العنصر أساساً بخاصية الأهمية النسبية والتي تعتبر بمثابة معيار كمي يحدد كمية المعلومات المالية الإلزامي على الشركات الإفصاح عنها لتلبية احتياجات الأطراف المستخدمة لها.

* القارئ المعياري هو من يحتل من حيث مهارته في تفسير القوائم المالية مكاناً وسطاً بين المستخدم الماهر للمعلومات المحاسبية والمستخدم غير الماهر.

¹ - حنان قسوم، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

² - محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 347.

أما فيما يتعلق بتحديد نوعية المعلومات الملائمة الواجب الإفصاح عنها فإن الأمر يتطلب الموازنة بين:

- الإفصاح عن قدر كاف من التفاصيل المختلفة التي يكون من شأنها ترشيد متخذي القرارات؛
- اختصار وتلخيص المعلومات حتى يسهل فهمها لأن التفصيل الشديد قد يترتب عليه صعوبة استيعابها.

ومن هنا جاء التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها وتحسينها بدلا من التركيز على الجانب الكمي، حيث أن الإفصاح التام يمتد فيما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية ولكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري على القرارات التي يتم اتخاذها ويعني ذلك أن الاختصار على المعلومات المالية وإخفاء المعلومات الوصفية الهامة التي تضيف إلى إجمالي منفعة المعلومات ما يعوض أثر زيادة التفاصيل وصعوبة التحليل قد يضل متخذي القرارات.

4.2- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يعتبر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للشركات من أهم مصادر المعلومات المالية اللازمة لترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدميها، ولكي تحقق هذه التقارير الفائدة المرجوة منها لابد من توفر قدر كاف من الإفصاح الملائم من جهة و بأقل تكلفة ممكنة.

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها وفهمها بسهولة. وتتوقف عملية المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية.

يوجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو ملحقاتها. وعلى العموم، تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية وأهمية المعلومات، حيث هناك معلومات تعتبر أساسية وينبغي إظهارها ضمن القوائم المالية الأساسية، وأخرى ثانوية يتطلب الإفصاح عنها ولكن في ملحقات القوائم المالية أو في الهوامش.

ويفترض الباحثان *Ijiri & Jaedicke* أن البدائل المختلفة من أساليب عرض المعلومات في القوائم المالية ترك أثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، ولذلك يتطلب الإفصاح

المناسب أن يتم عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة¹. وهناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح التي تتمتع بدرجة عالية من القبول بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية، منها:

أ- القوائم المالية الأساسية:

تعتبر القوائم المالية الأساسية من أهم أدوات الإفصاح عن المعلومات المالية نظرا لما يمثله محتواها الإعلامي من أهمية بالنسبة للأطراف المستخدمة لها، ومما لا شك فيه أن طرق إعداد وعرض هذه القوائم لها أثر كبير على درجة فهم واستيعاب مستخدميها، وبالتالي يجب على معدي هذه القوائم مراعاة درجة وعي الأطراف المستخدمة لها، في هذا الصدد يقول محمد أبو زيد: "أن جزءا مهما من الإفصاح عن المعلومة المالية يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفقا للقواعد و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مما يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل مستخدميها وبالتالي استخلاص المعلومات"².

ب- التوضيح بين قوسين:

يستخدم هذا الأسلوب لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب على قارئها معرفة كيفية حسابها أو سبب وجودها، وتقدم هذه الإيضاحات بشكل مختصر مباشرة بعد البند المراد توضيحه، وبخصوص هذا الأسلوب يقول وليد ناجي الحياي: "يتصف هذا الأسلوب بالبساطة و الوضوح في عرض وتوصيل المعلومات لقارئ القوائم المالية بحيث يؤدي إلى انسجام أو تحقيق مبدأ الإفصاح التام عن المعلومات التي يصعب التعبير عنها كميًا"³، ومن بين المعلومات التي قد ترد بين قوسين تجد:

- الطريقة المستخدمة للوصول إلى رقم معين في القوائم المالية؛

- إظهار قيمة بند بطريقة تقييم مخالفة للمبدأ المستخدم في إعداد القوائم المالية، كإظهار قيمة أصل بالقيمة العادلة علما أن المبدأ المستخدم في التقييم هو مبدأ التكلفة التاريخية.

ج- الملاحظات:

تستخدم الملاحظات إذا لم يكن من المناسب إظهار الإيضاحات الإضافية بين قوسين، وتعرض هذه الملاحظات مادة إعلامية كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية لاستخدامها في إزالة الغموض عن عنصر أو بعض عناصر القوائم المالية عندما يكون التوضيح شرحا مطولا، كما تعرض كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من الاكتمال والإيجاز، وتسمح لنا بعرض المعلومات غير الكمية كجانب مكمل

¹ - Ijiri, Yuji & Jaedicke, Robert, **The Effects of Accounting Alternatives on Management**, Research in Accounting Measurement, p 168- 199.

² - محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص 587.

³ - وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 85.

للتقرير المالي. ويجب أن تصاغ هذه الملاحظات بعناية دون تضليل لمساعدة القارئ في فهمها، هذا ويجب أن تضيف الملاحظات إلى المعلومات المتاحة في القوائم المالية بشرط أن لا تتعارض معها أو تكررهما.

ومن بين أهم المعلومات التي قد ترد من خلال هذا الأسلوب نجد:

- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛
- الطرق والمبادئ المتبعة في مسك وتسجيل الحسابات في القوائم المالية؛
- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات.

د - الجداول الملحقة:

يتم استخدام الجداول الملحقة بالنظر لأهمية بعض العناصر في القوائم المالية من حيث الكم والكيف عن بقية العناصر الأخرى، وهذا بهدف عرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول والخصوم.

هـ - البنود المقابلة:

بمعنى أن تدرج المعلومة في مكان ما من القائمة وتدرج معلومة مرتبطة بها في مكان آخر من القائمة نفسها، وتعتبر البنود المقابلة عن العلاقة بين بند من الموجودات وآخر من المطلوبات باعتبارها نقطة اتصال في الميزانية العمومية، كأن يتم تخصيص صندوق للنقدية من أجل استخدامه في تسديد سندات القروض (يذكر أمامه: أنظر جانب الالتزامات) ويذكر في جانب المطلوبات أمام بند السندات المستحقة (أنظر جانب الموجودات). بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام البنود المقابلة للربط بين حسابات بعض الموجودات طويلة الأجل ومجمع استهلاكها¹. وعادة ما يكون الهدف من البنود المقابلة هو تسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية للتعرف على القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل.

و - تحليلات الإدارة:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة التوقعات المستقبلية، الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها، العوامل المؤثرة على نشاط الشركة في المستقبل، الأحداث غير المالية، التغييرات التي حدثت خلال السنة والتي تؤثر على عمليات الشركة كالتغييرات في السياسات الإدارية، بالإضافة إلى أنه يتضمن معلومات حول الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح.

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 355.

ي- تقرير مراجع الحسابات:

اعتبر الدون س. هندريكسن أن تقرير المراجع الخارجي ليس مكانا للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالشركة ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال عرض المعلومات الآتية¹:

- الأثر المهم نسبيا لنتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة؛
- الأثر المهم نسبيا لنتيجة الانتقال من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموما إلى طريقة أخرى؛
- اختلاف في الرأي بين المراجع والعميل حول قبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في التقارير.

5.2- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

عند توفير المعلومات بعد فترة طويلة من الأحداث المقرر عنها تصحيح لا قيمة لها مستقبلا وغير ملائمة واستخداماتها إن وجدت محدودة². وعليه يجب أن يتم إيصال المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب الذي يساعد على اتخاذ القرار وإلا فقدت هذه المعلومات قيمتها، وغالبا ما يتم الإفصاح عن المعلومات بعد انتهاء السنة المالية للشركة مباشرة وإن كان إصدار قوائم مالية دورية لفترات أقل من سنة ذا فائدة أكبر لأنه يعكس الأحداث الهامة التي يمكن أن تحدث خلال السنة المالية وتؤثر عليهم.

من جهة أخرى فإن توفير المعلومات في الوقت المناسب يتطلب الموازنة بين عامل السرعة في الإفصاح من جهة وعامل الدقة واكتمال المعلومات المفصح عنها من جهة أخرى.

II - متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية

اعتمد النظام المحاسبي المالي في إعدادهِ وعرضهِ للقوائم المالية على المعايير المحاسبية الدولية، بدءاً من اعتماد إطار تصوري لإعداد وعرض القوائم المالية، وصولاً إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح لاسيما المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) "عرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) "قائمة التدفقات النقدية"، وقد كان لهذا التوجه أثر محسوس على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، الأمر الذي أدى إلى ظهور تغيرات جوهرية على محتوى وشكل القوائم المالية لتتوافق مع التغيرات المالية والمحاسبية الدولية.

¹ - إلدون س. هندريكسن، مرجع سبق ذكره، ص 795.

² - ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة تعريب خالد علي أحمد كأجيبي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 86-87.

1- الميزانية (قائمة المركز المالي)

تحظى الميزانية (قائمة المركز المالي)* بأهمية كبيرة لدى مستخدمي القوائم المالية؛ حيث تعتبر القائمة رقم واحد في سلم القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها، وهي القائمة التي واكبت تطور المحاسبة منذ ظهورها، وتطورت سبل الإفصاح عنها مع تطور احتياجات المستخدمين. ولذا سنتطرق في هذا الجزء إلى تعريف الميزانية، عناصرها، شكلها، محتواها الإعلامي وأهميته.

1.1- تعريف الميزانية

يمكن تعريف الميزانية من جانب الملكية ومن الجانب المالي بأنها: "كشف أو تقرير يعكس الوضع المالي للشركة في لحظة معينة غالباً ما تكون نهاية السنة المالية، ليصور ثروة أو الذمة المالية أو المركز المالي** للشركة، ولبيان أرصدها من حقوق وممتلكات متمثلة في استخدامات الأموال في مختلف بنود الأصول، وما عليها من خصوم متمثلة في مختلف مصادر تمويل تلك الأصول والمتمثلة في الالتزامات الداخلية معبرا عنها بحقوق الملكية والالتزامات الخارجية معبرا عنها بالديون باختلاف أنواعها ومصادرها وأجالها المتاحة سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل¹.

أما النظام المحاسبي المالي فيعرف الميزانية بأنها: "كشف إجمالي للأصول والخصوم الخارجية (الديون) ورؤوس الأموال الخاصة للشركة عند تاريخ اقفال الحسابات"².

وعليه يمكن القول أن المحلل للميزانية من ناحية اقتصادية يرى بأنها جدول ملخص لمجموع موارد اقتصادية خصصت لمجابهة استخدامات اقتصادية، في حين أن الناظر لها من وجهة نظر قانونية يرى بأنها بيان يعكس ثروة أو الذمة المالية للشركة أي مالها من حقوق وما عليها من التزامات، أما من الناحية المحاسبية يلاحظ بأنها كشف ملخص لأصول الشركة وخصومها وما حققته من نتائج خلال فترة محددة عادة مساوية للسنة المدنية.

2.1- هيكل الميزانية

تتشكل الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم (01) من الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

* تسمى الميزانية بقائمة المركز المالي باعتباره الأكثر دلالة على الهدف منها؛ لأنها تبين المركز المالي للشركة في لحظة إعدادها، وتسمى بالميزانية لأنه يجب أن يتساوى أو يتوازن جانبها.
** يُقصد بالمركز المالي للشركة (الوضعية المالية/ الذمة المالية/ الثروة) ما لديها من ممتلكات وحقوق في لحظة زمنية معينة (الأصول/ الحقوق/ استخدامات الأموال) وما على تلك الأصول من التزامات في اللحظة نفسها سواء للغير أو للملاك (الخصوم/ مصادر الأموال).

¹ - كمال النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص 522.

² - أنظر: تعريف رقم 10، الملحق رقم 03 من القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2008.

أ- الأصول

- إن النظام المحاسبي المالي وباعتباره تبنى مفهوم المعايير فقد عرف الأصول بأنها: "الموارد التي تخضع لسيطرة الشركة نتيجة لأحداث ماضية، ويتوقع أن تتحصل منها على منافع اقتصادية مستقبلية"¹.
- و عليه يمكن أن نستنتج من هذا التعريف ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول هي²:
- ممتلكات وحقوق تسيطر عليها الشركة عن طريق الملكية أو أي حقوق قانونية مشابهة، ويقصد بالسيطرة أن الأصل يخضع لرقابة الشركة بمعنى أن المنافع المتولدة عنه تعود للشركة والمخاطر الناجمة عنه تتحملها هي، ولذا نجد بأن النظام المحاسبي المالي سمح بدمج العناصر التي تسيطر عليها الشركة لمدة معينة (أكثر من سنة) في التثبيات حتى ولو لم تكن ملكا لها، وهو ما جعل التثبيات في شكل امتياز وعقود الإيجار التمويلي تدمج ضمن الصنف الثاني (التثبيات)؛
 - تنتج عن أحداث ماضية؛
 - يتوقع أن تولد منافع اقتصادية مستقبلية للشركة، أي هناك احتمالا لأن تساهم الأصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تدفق النقدية أو ما يعادلها.
- وتصنف الأصول حسب وظيفتها ودرجة سيولتها إلى صنفين:

• الأصول الجارية (المتداولة):

- الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال الدورة التشغيلية أو السنة المالية أيهما أطول³.
- من التعريف نستنتج أن الأصل يصنف كأصل متداول إذا كان:
- يتوقع تحويله إلى نقدية خلال 12 شهرا؛
 - يتوقع تحقيقه أو بيعه أو استهلاكه خلال دورة الاستغلال العادية للشركة والتي تمثل الفترة الممتدة من تاريخ اقتناء البضائع أو المواد الأولية وتحويلها إلى سلعة وبيعها وتحصيل قيمتها نقدا؛
 - محتفظ به أساسا لأغراض المتاجرة أو لأجل قصير ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية؛
 - النقدية وما في حكمها ما لم يكن هناك قيد على استخدامها لمدة 12 شهرا على الأقل.

¹ - انظر: المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المادة رقم 20، ص13؛

Bernard Raffournier, *les Normes comptables internationales (IAS/IFRS)*, economica, Paris, France 2 éme édition, 2005, p 19.

² - أحمد نور، المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص 47 - 48.

³ - المرجع نفسه.

• الأصول غير الجارية (التثبيات):

هي الأصول الموجهة لخدمة نشاط الشركة بصورة دائمة، وتشمل الأصول الملموسة، غير الملموسة، والأصول المالية طويلة الأجل وكل الأصول التي يتم اقتناؤها ليس لغرض إعادة بيعها أو تحويلها إلى نقدية خلال الفترة المحاسبية أو دورة التشغيل العادية للشركة، بل يتم اقتناؤها لاستخدامها في الأجل الطويل.

ب- الخصوم

عرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الخصوم بأنها: " الالتزامات الحالية للشركة، ناتجة عن أحداث سابقة، ويُتَوَقَّع أن ينتج عن تسويتها في المستقبل خروج موارد من الشركة تمثل منافع اقتصادية مستقبلية"¹.

وعليه يمكن القول أن الخصم يمثل ديناً حالياً واجب الوفاء ولا يمكن تقاديه، تقوم الشركة بتسويته عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما.

وتصنف الخصوم بدورها حسب مصدرها ودرجة استحقاقها إلى:

• الخصوم الجارية (المتداولة):

يتم تصنيف الخصم على أنه متداول في حالة توقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية للشركة، ويكون ناشئاً عن أغراض المتاجرة، وأن لا يكون للشركة حق غير مشروط بتأجيل سداده لأكثر من 12 شهراً بعد تاريخ إعداد الميزانية².

• الخصوم غير الجارية:

هي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للشركة أو التي لا تستحق خلال 12 شهراً، أو تلك التي قد يكون للشركة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهراً، وتعتبر كذلك عن الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال 12 شهراً، ويطلق عليها اسم الالتزامات طويلة الأجل³.

ج- حقوق الملكية (رؤوس الأموال الخاصة)

تمثل حقوق الملكية فائض أصول الشركة عن خصومها الجارية وغير الجارية، أي أنها تمثل المنافع المتبقية في أصول الشركة بعد طرح كافة التزاماتها. وبعبارة أخرى فإن حقوق الملكية تعبر عن الحق المتبقي للملاك بعد استيفاء حقوق الدائنين.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 22، ص 13.

² - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 367 .

³ - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2008، ص 117.

تجدر الإشارة هنا إلى أن من الكتاب من يدرج حقوق الملكية ضمن الخصوم غير الجارية، باعتبار أنها تستحق لمدة طويلة، إلا أن الناظر إلى خصائص حقوق الملكية يجدها تتميز كثيرا عن الالتزامات طويلة الأجل باعتبارها تعطي صاحبها امتيازات أكبر، كما أن رأس المال مثلا لا ينقضي إلا بانقضاء الشركة ككل، فلو تصفحنا الميزانية المعدة وفق SCF لوجدناها تفصل بين النوعين، إلا أن الصنف الأول (الأموال الخاصة) جمع الصنفين معا وهذا بالنظر إلى أن كلاهما طويل الأجل.

فيما يخص شكل الميزانية، لم يتضمن المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) شكلا معيناً لقائمة المركز المالي فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية. إن الشكل التقليدي للميزانية يقضي بإظهار الأصول في جانب والخصوم في جانب آخر، إلا أنه هناك اتجاه يقضي بتصوير الميزانية في شكل تقرير مالي ينظم رأسيا وهي الفكرة التي تبناها النظام المحاسبي المالي، حيث تعرض عناصر الأصول بشكل منفصل يليها العرض المفصل لعناصر الخصوم كما هو موضح في الملحق رقم (01).

3.1- المحتوى الإعلامي للميزانية وأهميته

1.3.1- المحتوى الإعلامي للميزانية

يتطلب النظام المحاسبي المالي أن يتم الإفصاح كحد أدنى على المعلومات الآتية في متن

الميزانية:

الجدول رقم (05): المعلومات التي تظهر في متن الميزانية

الخصوم	الأصول
- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة بعد تاريخ الإقفال، مع التمييز بين رأس المال المصدر (في حالة الشركات)، الاحتياطات، النتيجة الصافية للدورة والعناصر الأخرى؛	- التثبيبات المعنوية
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛	- الآلات والمعدات والتجهيزات والممتلكات العقارية (التثبيبات العينية)
- الموردون والدائنون الآخرون؛	- الإهلاكات
- الخصوم الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛	- المساهمات
- المرصودات (مؤونات) للأعباء والخصوم المماثلة (نواتج مثبتة مسبقا)؛	- الأصول المالية
- الخزينة السلبية ومعادلات الخزينة السلبية في حالة الميزانيات المدمجة؛	- الأصول البيولوجية
- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.	- المخزونات
- الفوائد ذات الأقلية.	- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
	- الزبائن والمديون الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)
	- النقدية وما في حكمها

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

بالإضافة إلى هذه المعلومات تجدر الإشارة أنه على الشركة أن تعرض في متن الميزانية أو في الملاحق بنوداً أخرى تتضمن:

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
- مبالغ للدفع والاستلام؛
- الشركة الأم؛
- الفروع؛
- الشركات المساهمة في المجمع، جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين)؛
- في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم؛
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير المحررة كلياً؛
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- عدد الأسهم التي تملكها الشركة، فروعها والشركات المشاركة؛
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أ وعقود البيع؛
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم؛
- مبلغ توزيعات الحصة المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات في السنة المالية وفي المجموع؛
- وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

2.3.1- أهمية المحتوى الإعلامي للميزانية

تعتبر الميزانية أحد مكونات التقارير المالية التي تؤدي دوراً إعلامياً هاماً، نظراً لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، فهي تمد مختلف الأطراف المستعملة للقوائم المالية بالمعلومات التي تخص المركز المالي للشركة، من خلال التعريف بقيمة الموارد المراقبة من طرف الشركة والتعريف بهيكلتها المالية خلال فترة معينة، بمعنى أنها توفر معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للشركة، فتبين ما لدى هذه الأخيرة من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير، وهو ما يسمح

ب¹:

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

- تقييم هيكل رأسمال الشركة وحساب نسب العوائد؛
- تقييم القدرة الإئتمانية للشركة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية التي تعني مدى تغطية حقوق ملكية الشركة لالتزاماتها؛
- التعرف على مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة؛
- التعرف على مدى اعتماد الشركة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها وحقوق ملكيتها.
- تقييم المرونة المالية التي تقيس قدرة الشركة على إتباع سياسات فعالة للموازنة بين مبلغ وتوقيت التدفقات، مما يمكنها من مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة؛
- عقد مقارنات للمركز المالي فيما بين الوحدات المحاسبية المختلفة.

2- حساب النتيجة (قائمة الدخل)

إن مجموع الحركات التي تحدث على عناصر الميزانية، وتجعلها تمر من شكلها كميزانية افتتاحية إلى ميزانية ختامية مبرزة بذلك نتيجة النشاط، تجمع في قائمة منفصلة تسمى بقائمة الدخل؛ ولذا تعتبر هذه الأخيرة من القوائم المالية التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي؛ بل في كثير من الأحيان ينظر إليها بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تُعدى باتخاذ قرارات تتعلق بالربحية والاستثمار خاصة.

سنحاول في النقاط الموالية التطرق إلى تعريف قائمة الدخل، تحديد عناصرها، شكلها، دورها الإعلامي.

1.2 - ماهية قائمة الدخل

1.1.2 - التطور التاريخي لقائمة الدخل

مر التطور التاريخي والأكاديمي للمحاسبة بعدة مراحل وتغيرات سمحت لها أن تتحول من مجرد الاهتمام بالنواحي الفنية في إمساك الدفاتر وتنظيم الحسابات إلى ما يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وكان لكل مرحلة ما يميزها من ظروف وأحداث وما نتج عنها من نتائج (مخرجات) وتعتبر قائمة الدخل أحد هذه النتائج التي أوجدتها ظروف خاصة نوضحها فيما يلي:

- المرحلة الأولى: تمتد جذورها لـ 4500 سنة قبل الميلاد خلالها اقتصر دور المحاسب على تنظيم السجلات وتسجيل الحسابات ومراقبة أملاك الملاك ورعاية الشؤون المالية لهم.

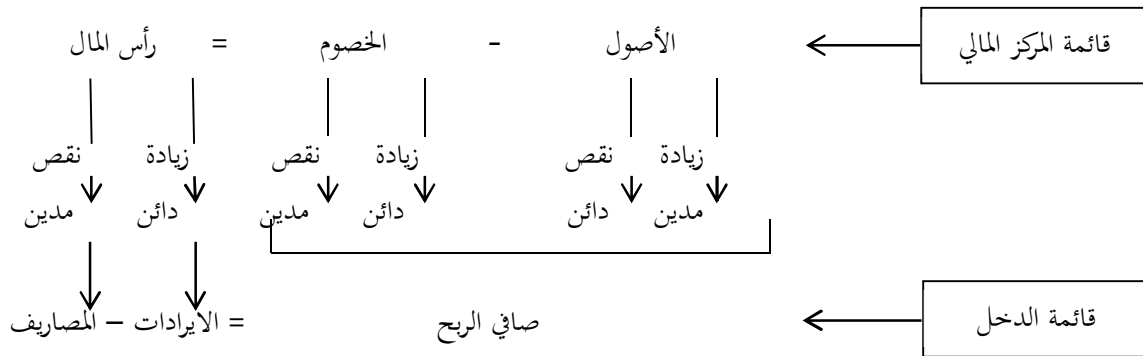
- **المرحلة الثانية:** عرفت هذه المرحلة توسع نطاق الأعمال وظهور طريقة القيد المزدوج خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر كأساس لمسك الدفاتر والتي تطورت مع الوقت وأصبحت تعتمد على معادلتين رئيسيتين¹:

الأولى: الأرصدة في أول الفترة -/+ التدفقات خلال الفترة = الأرصدة في نهاية الفترة.

الثانية: حقوق الملكية (رأس المال) = الأصول - الخصوم.

ويلاحظ أن المحاسب كان يطبق طريقة القيد المزدوج لتحديد المركز المالي ونتيجة النشاط لإخلاء مسؤوليته تجاه أصحاب المال وطمأنتهم على سلامة ممتلكاتهم لذلك لم يكن هناك داع للاستعانة بقائمة الدخل.

- **المرحلة الثالثة:** في هذه الحقبة ازداد تطور الشركات وتشعبها، كذلك عددها وأصبح للملاك رغبة في تقييم مدى نجاح شركاتهم، الأمر الذي دفع المحاسب إلى إيجاد قائمة الدخل لتحقيق أهداف الملاك؛ في نفس الوقت وبالموازاة كان المحاسب يعمل على تطوير نظام القيد المزدوج ليتوصل إلى قائمتين مترابطتين هما قائمة الدخل والميزانية حيث ترتبطان ببعضهما استنادا على التوازن الحسابي الناتج عن تطبيق القيد المزدوج وهذا ما توضحه المعادلتين التاليتين:



وبذلك أصبحت معادلة الميزانية على النحو التالي:

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{الخصوم} + \text{الإيرادات} + \text{رأس المال}$$

ورغم ظهور قائمة الدخل إلا أن الميزانية كانت تحتل الصدارة، أي أن قائمة الدخل كانت عبارة عن كشف لأرصدة الحسابات الغير ظاهرة في الميزانية، والهدف من إعدادها استكمال التوازن الذي يتطلبه القيد المزدوج واعتبرت حلقة وصل بين الميزانيات المتعاقبة.

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- **المرحلة الرابعة** ابتداءً من القرن التاسع عشر عرفت هذه المرحلة ظهور العديد من الأحداث الاقتصادية والمتغيرات التي ساهمت في تطور المحاسبة كظهور الثورة الصناعية، انفصال الملكية عن الإدارة نتيجة لظهور شركات المساهمة. كل هذه العوامل أدت إلى إبراز الأهمية البالغة لقائمة الدخل إضافة إلى استخدام مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات كأساس لتقييم مدى كفاءة الإدارة ونجاح سياستها في استثمار الأموال الموكلة لها. أي في هذه المرحلة أصبحت الميزانية أقل أهمية من قائمة الدخل ويتمحور دورها في كشف الأرصدة المتبقية بعد إعداد قائمة الدخل؛ وأصبحت حلقة وصل بين قائمة الدخل للفترات المتعاقبة.

2.1.2- تعريف قائمة الدخل

لقد عرفت هذه القائمة بعدة تسميات قد تختلف من شخص لآخر حسب وجهة النظر أو الزاوية التي يراها منها، إذ أن تعبير قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، وفي فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج، وهي نفس التسمية التي أخذ بها النظام المحاسبي المالي الجزائري، كما توجد له تسميات أخرى كقائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، قائمة المكاسب، بيان المصروفات والإيرادات، وعليه فقد أوجدت عدة مفاهيم لهذه القائمة نذكر منها:

- "تقرير يقيس مدى نجاح عمليات الشركة في فترة زمنية معينة، ويستخدم هذا التقرير في مجال الأعمال والاستثمار لتحديد ربحية الشركة وقيمة الاستثمار بها وقدرتها الائتمانية"¹.
- " قائمة مالية تعد عن فترة محاسبية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة، وتبين ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية مما يعطي صورة أوضح عن إمكانية الشركة على سداد الالتزامات وتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة"².
- "جدول تحليلي يجمع بين حسابات التسيير من نفقات وإيرادات وبمقارنة مرحلية لحسابات النفقات بحسابات الإيرادات التي تسايرها نحصل على نتائج جزئية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة...) إلى أن نحصل على النتيجة الصافية للدورة"³.
- "قائمة مالية تعد عن فترة محاسبية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة، وتبين ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية مما يعطي صورة أوضح عن إمكانية الشركة على سداد الالتزامات وتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة"⁴.

¹ - دونالد كيسو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة: أحمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، 1999، ص 167.

² - يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة: الفروض - المفاهيم - المبادئ - المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص 174.

³ - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 1998، ص. 46.

⁴ - يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، 174.

- حسب النظام المحاسبي المالي هي: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الشركة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)"¹.

وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل تصوير لنشاط الشركة في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاطها (التجاري والإنتاجي) في دورة معينة دون تحديد تواريخ تسجيلها، أي تعبير عن التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة دورة استغلالية معينة. كما قد يتم دمج قائمة أخرى ضمن قائمة الدخل وهي الأرباح المحتجزة؛ فهذه الأخيرة تبدأ حيث تنتهي الأولى حيث يتم طرح الأرباح الموزعة من صافي الربح للوصول إلى الأرباح المحتجزة، وتعد هذه القائمة في حالة توزيع الأرباح.

3.1.2- مفاهيم الدخل

يعرف الدخل من زاويتين أساسيتين هما²:

- الزاوية الأولى: مفهوم الدخل الاقتصادي

يعرف الاقتصاديون الدخل بأنه صافي التغير في الثروة، أو في الحد الأقصى من الموارد الاقتصادية التي يمكن للفرد أن يستهلكها خلال فترة زمنية معينة مع بقاء ثروته في نهاية تلك الفترة بنفس المقدار الذي كانت عليه في بداية الفترة.

وكان أول من عالج المفهوم الاقتصادي هو المفكر الاقتصادي آدم سميث حيث عرفه بأنه ذلك المبلغ الذي يمكن للفرد صرفه خلال فترة زمنية معينة دون المساس برأس المال، وتبعه في ذلك الاقتصادي هيكس الذي عرف الدخل بأنه أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته.

بناءً على هذا التعريف فإن الدخل هو: "القيمة التي يمكن التصرف فيها بالتوزيع على أصحاب المشروع (توزيعات أرباح) دون التأثير على رأس المال المستثمر، ويعرف هذا المفهوم بمفهوم المحافظة على رأس المال"³.

- الزاوية الثانية: مفهوم الدخل المحاسبي

يحدد الدخل المحاسبي من مدخلين أساسيين هما مدخل الميزانيات ومدخل مقابلة الإيرادات بالمصاريف؛ ووفقاً لمدخل الميزانيات فإن الدخل يتحدد بمقارنة صافي أصول أول الفترة ونهايتها أي يتم التركيز على قائمة المركز المالي، أما قائمة الدخل فهي مجرد حلقة وصل بين ميزانيات الفترات المختلفة.

¹ القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 279.

³ - موقع استراتيجية البحث العلمي، مفهوم الدخل، النظرية المحاسبية، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://stst.yoo7.com>، (اطلع عليه بتاريخ: 2015/08/10).

أما حسب المدخل الثاني فالدخل المحاسبي يتحدد من خلال مقابلة إيرادات الدورة مع مصروفاتها، أي يتم التركيز على تعريف الإيرادات والمصروفات والاهتمام بإعداد قائمة الدخل بشكل دقيق، أما قائمة المركز المالي فهي مجرد حلقة وصل بين قوائم الدخل في الفترات المتعاقبة، ويعتمد مدخل المقابلة على أساسين متمثلين هما أساس الاستحقاق وأساس المحافظة على رأس المال.

ويمكن أن نحدد ثلاثة مفاهيم أساسية لمفهوم الدخل المحاسبي كآلاتي¹:

- مفهوم لجنة المصطلحات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (1900 AICPA): الدخل هو ذلك المقدار الناتج بعد أن نخصم من الإيرادات أو من الإيرادات التشغيلية تكلفة البضاعة المباعة وأية مصروفات وخسائر أخرى. ويعكس هذا التعريف للدخل المحاسبي بوضوح وجهة نظر مقابلة إيرادات الدورة المالية بمصروفاتها، أي أنه يعتمد وجهة نظر قائمة الدخل.

- مفهوم لجنة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (1970 AICPA): صافي الربح هو عبارة عن زيادة الإيرادات عن المصروفات الخاصة بالدورة المحاسبية. يحافظ هذا التعريف كذلك على وجهة نظر قائمة الدخل، الذي يعتمد على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في تحديد صافي دخل الدورة.

- مفهوم مجلس معايير المحاسبة المالية (1985 FASB): الدخل الشامل هو التغيير في حقوق الملكية (صافي الأصول) للشركة خلال الدورة الناتج عن العمليات والأحداث والظروف التي ليس مصدرها الملاك أصحاب رأس المال؛ بمعنى أن الدخل الشامل يشمل جميع التغييرات في حقوق الملكية خلال الدورة المحاسبية، ماعدا تلك التغييرات الناتجة عن استثمارات الملاك أو التوزيعات لهم. هذا التعريف يمثل تحولا صريحا من وجهة نظر قائمة الدخل إلى وجهة نظر قائمة المركز المالي.

في هذا الشأن يشير الشيرازي إلى أنه يمكن إعداد قائمة الدخل طبقا لأحد المفهومين الأساسيين للربح المحاسبي كآلاتي:

- إعداد قائمة الدخل طبقا لمفهوم ربح النشاط الجاري (التشغيلي):

في ظل هذا المفهوم، فإن قائمة الدخل لا تتضمن إلا تلك العناصر التي تعتبر عادية ومتكررة والتي تتعلق بنشاط الفترة الحالية. وعليه، فإن أي عناصر غير عادية وغير متكررة أو تتعلق بنشاط فترات أخرى يجب استبعادها عند تحديد صافي الربح للفترة الحالية باعتبارها نتائج عمليات عرضية أو غير مباشرة*.

¹ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 321.

* إن المكاسب والبنود غير العادية وكذلك أي تعديل لبنود سنوات سابقة وفقا لهذا المفهوم لا تظهر في قائمة الدخل وإنما تظهر في قائمة الأرباح المحتجزة.

ويستند هذا المفهوم من مفاهيم الربح المحاسبي على تيرير أساسي وهو أن العناصر غير العادية والتي لا يُنتظر تكرار حدوثها في المستقبل لا تخضع عادة لإرادة إدارة الشركة، وبالتالي فإن استبعاد هذه العناصر سوف يجعل قائمة الدخل أكثر إفادة في مجالات تقييم الأداء، وإجراء التنبؤات الخاصة بالمستقبل، غير أنهم انتقاداً جوهرياً إلى إعداد قائمة الدخل طبقاً لمفهوم ربح النشاط الجاري يتمثل أساساً في أن تحديد العناصر غير العادية وغير المتكررة سوف يعتمد إلى حد كبير على تقدير ظروف الحال، وهو ما يفسح المجال أمام إدارة الشركة للتأثير على عملية تحديد نتائج الأعمال وإجراء تلاعبات على الأرباح، الأمر الذي يجعل المعلومات تفقد كثيراً من إمكانية الاعتماد عليها وذلك لافتقارها الحياد والقدرة على التحقق من صحتها¹.

– إعداد قائمة الدخل طبقاً لمفهوم الربح الشامل:

طبقاً لهذا المفهوم، فإن قائمة الدخل يجب أن تتضمن أثر كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغيير حقوق الملكية خلال الفترة، بعد استبعاد العمليات الرأسمالية التي تتم مع أصحاب رأس المال².

إن إعداد قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الشامل من شأنه وضع حد لاحتمالات استخدام قائمة التغيرات في حقوق الملكية لإخفاء أثر بعض العمليات بحجة أنها عمليات غير عادية أو غير متكررة³.

هذا، وتأخذ التوصيات المحاسبية الجديدة لمعايير التقارير المالية الدولية بالجمع بين مفهومي الربح عند إعداد قائمة الدخل، وذلك سعياً وراء تحقيق مزايا كل من المفهومين، حيث طبقاً لهذه التوصيات يتم إعداد قائمة الدخل في الأساس طبقاً للمفهوم الشامل*، على أن يتم الإفصاح في هذه القائمة عن ربح النشاط الجاري كمرحلة رئيسية من مراحل القياس⁴.

2.2- هيكل قائمة الدخل

باعتبار أنه يتم إعداد قائمة الدخل طبقاً لمفهوم الدخل الشامل بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، فإن العناصر المكونة لها تتمثل في الإيرادات والمكاسب، والمصاريف والخسائر.

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 211-212.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

تم* إدخال مفهوم الدخل الشامل بموجب تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المجرى في عام 2007.

⁴ - Bruce Pounder, **Convergence Guidebook for Corporate Financial Reporting**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, 2009, p 79.

أ- **الإيرادات***: هي تزايد المنافع الاقتصادية خلال الدورة في شكل تدفقات مالية داخلية إلى الشركة (مداخيل) والتي تؤدي إلى زيادة أحد الأصول أو تخفيض أحد الخصوم أو كلاهما، تنتج الإيرادات عن بيع السلع وتأدية الخدمات للغير أو أي أنشطة أخرى مما يشكل الأعمال الرئيسية المعتادة والمستمرة¹. وقد تنتج عن أنشطة أخرى لا تتعلق بنشاط الشركة الرئيسي كإيرادات الاستثمارات وإيرادات العقارات المؤجرة للغير. كما تعتبر استرجاعات خسائر القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية كإيرادات وفق النظام المحاسبي المالي². ومن آثارها الزيادة في رؤوس الأموال الخاصة غير ذلك الناتج عن مساهمة المساهمين في الأموال الخاصة.

ب- **المصروفات**: هي نقصان المنافع الاقتصادية خلال الدورة في شكل تدفقات مالية خارجة من الشركة (استهلاكات) والتي تؤدي إلى تخفيض أحد الأصول أو زيادة أحد الخصوم أو كلاهما. وتعرف كذلك بأنها المبالغ التي تدفعها الشركة لغرض تسهيل أداء أنشطتها المختلفة سواء تلك المتعلقة بالإنتاج، الشراء، البيع أو إدارة العاملين بها³. كما تشمل الأعباء وفق النظام المحاسبي المالي مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية⁴. ومن آثارها التخفيض في رؤوس الأموال الخاصة غير ذلك الناتج عن التوزيعات.

ج- **المكاسب**: هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للشركة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو استثمار الملاك⁵.

د- **الخسائر**: هي الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للشركة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات والتوزيعات على الملاك. كما يمكن تعريفها على أنها ذلك الجزء من الإنفاق أو ذلك الجزء المستنفذ من موارد الشركة (الأصول) دون أن يكون له قدرة حالية أو مستقبلية على تحقيق الإيرادات، وتعتبر الخسائر عن قيم أنفقت أو تنفق دون مقابل ولم تتوقع الشركة وقوعها وبالتالي لا يمكن تجنبها أو حسابها مسبقاً⁶.

* يعبر عن الإيرادات كذلك بالمنتجات أو العوائد أو المداخيل.

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 288.

² - المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ - عباس مهدي الشيرازي، المرجع نفسه.

⁴ - المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المرجع نفسه.

⁵ - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 129.

⁶ - المرجع نفسه؛ مصطفى عقاري، مرجع سبق ذكره، ص 267-268.

فيما يخص شكل قائمة الدخل، قدم النظام المحاسبي المالي نموذجين لعرض جدول حساب النتيجة مثلما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1). حيث يتم إعداد جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة أين هتتصنيف المصروف بناءً على طبيعته، مع إمكانية الاعتماد اختياريًا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة يتم تصنيف المصروف بناءً على وظيفته.

أ- حساب النتائج حسب الطبيعة:

وفق هذا الأسلوب يتم تصنيف المصروفات في قائمة الدخل بناءً على طبيعتها (كالاهتلاكات، مشتريات المواد، تكاليف النقل، الأجور، الرواتب وتكاليف الإعلان)، بهدف تحديد النتائج الوسيطة (مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال،...)، ولا يتم إعادة توزيعها بين مختلف المهام ضمن الشركة¹. الملحق رقم (02) يوضح شكل حساب النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي.

ب- حساب النتائج حسب الوظيفة:

وفق هذا الأسلوب يتم تصنيف المصروفات حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو أنشطة التوزيع أو الأنشطة الإدارية. وكثيرًا ما يوفر هذا الأسلوب في العرض معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين مقارنة بأسلوب تصنيف المصروفات حسب طبيعتها، إلا أن توزيع المصروفات حسب الوظائف يمكن أن يعتمد على التقدير الشخصي. الملحق رقم (03) يوضح طريقة تبويب قائمة الدخل حسب وظيفة المصروف.

3.2- المحتوى الإعلامي لقائمة الدخل وأهميته

1.3.2- المحتوى الاعلامي لقائمة الدخل

تنص الفقرة (88) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) على أنه: "يجب على الشركة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحاتها تحليلًا للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن الشركة، وكلاهما يوفر معلومات مناسبة وملائمة"، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج حسب الطبيعة وهي²:

- الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية والأعباء الحالية؛

¹- Ali Tazdait, *Maitrisé du system comptable financier*, ACG, Alger, 1ere édition, 2009, p 76.

²- القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 2.230، ص 24-25.

- أعباء المستخدمين؛
 - الضرائب، الرسوم والتسديدات المماثلة؛
 - المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
 - المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
 - نتيجة الأنشطة العادية؛
 - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛
 - حصة الشركات المشاركة والشركات المشاركة المجمعة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
 - حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.
- تجدر الإشارة أنه على الشركة أن تعرض في متن قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة:
- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
 - مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عله أو مقترح والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة، وللشركات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق.
 - وهناك تبويبات أخرى فرعية للبنود الإجمالية إذا كان لها أهمية نسبية، على سبيل المثال¹:
 - تخفيض تكلفة المخزون إلى صافي قيمة بيعه أو تخفيض قيمة الأراضي، المباني، التجهيزات إلى قيمة بيعها؛
 - المؤونات المخصصة لإعادة هيكلة أنشطة الشركة؛
 - التخلي أو التنازل عن الأراضي، المباني والتجهيزات؛
 - التنازل عن الاستثمارات في الأوراق المالية؛
 - العمليات المتوقفة؛
 - تسوية النزاعات.

2.3.2 - أهمية المحتوى الإعلامي لقائمة الدخل

إن جدول حسابات النتائج يعتبر من أهم القوائم المالية استخداما من قبل الأطراف المرتبطة بالشركة، كونه يهدف إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمون بهذه القائمة للحكم على ربحية المشروع وتحديد قيمة الاستثمارات والديون، وعليه فإن أهمية هذا الجدول تكمن في ما يلي:

¹ - مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، 2007، ص 20.

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛
- تقييم كفاءة وأداء إدارة المشروع؛
- المساعدة على التنبؤ بشكل دقيق بدخل الشركة في المستقبل.
- المساعدة في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية؛
- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس هام لاتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك؛
- تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد أسعار الأسهم؛
- أساس لقياس الضريبة الواجب دفعها؛
- التعرف على نشاطات الشركة وتركيبية المصروفات التي قامت بإنفاقها؛
- احتساب بعض النسب المالية مثل نسبة الربحية؛
- يستعمل في قياس درجة مردودية نشاط الشركة التجارية ومقارنته مع الشركات الأخرى من نفس القطاعات ومن قطاعات أخرى، وذلك بالنظر إلى النسب النموذجية المحددة وهي: "الهامش الإجمالي/مبيعات البضاعة" أو "الهامش الإجمالي/تكلفة البضائع المستهلكة"؛
- يسمح بقياس ومراقبة القدرة التجارية للشركة، لذا فعند حدوث أي تغيير لهذا الهامش الإجمالي يجب أن نبحث عن مسؤوليته التي قد تعود إلى سياسة الشراء غير الجيدة؛
- يعتبر للمحلل كمؤشر مهم سواء لعمل الشركة أو للمنافس.

3- قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

تعتبر قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيا مقارنة مع القوائم الأساسية الأخرى إلا أنها من أهمها. فمن جهة؛ ونظرا لقصور القوائم التقليدية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) في تقديم كل المعلومات اللازمة والضرورية للمستخدمين ولإستكمال عملية الإفصاح، ظهرت الحاجة إلى استحداث قائمة أخرى. ومن جهة أخرى؛ يرى المتتبع لحقل المحاسبة الاهتمام المتزايد بقائمة التدفقات النقدية من قبل المنظمات والجهات الرسمية على رأسهم مجلس معايير المحاسبة الدولية، فيولا غم من أنه تم إيراد القوائم المالية وطريقة عرضها ضمن المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1)، إلا أنه تم إفراد هذه القائمة ضمن معيار خاص بها هو المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7) وذلك نظرا لقوة محتواها الإعلامي ودورها في اتخاذ القرارات، والنظام المحاسبي المالي باعتباره يسعى لتطبيق المعايير فقد استحدثت هذه القائمة التي لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني وأوجب على الشركات ضرورة إعدادها ضمن كشفها المالية.

للتوسع أكثر في ماهية هذه القائمة سوف نتطرق في هذا الجزء إلى تعريفها، إعدادها، القيمة الإعلامية لها.

1.3- ماهية قائمة التدفقات النقدية

قبل التطرق إلى تعريف قائمة التدفقات النقدية، سيتم عرض تطورها التاريخي منذ نشأتها وحتى إصدار معيار خاص بها.

1.1.3- التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

تُعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الحديثة نسبياً مقارنة مع القوائم المالية الأخرى، حيث تطورت من حيث الشكل والمضمون خلال مراحل زمنية طويلة نسبياً واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجاً يلبي حاجيات مستخدميها.

أ- مرحلة قائمة المصادر والاستخدامات:

كانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة أول من بادر بعرض هذه القائمة بصفة طوعية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين حيث عُرِضت في شكل جدول تحليلي بسيط يسمى " قائمة مصادر الموارد والمنصرف" أو "قائمة من أين تم الحصول على الأموال وكيف صرفت"، ولم تكن تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في بنود قائمة المركز المالي للشركة حيث كانت تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين .

في سنة 1961 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA النشرة المحاسبية رقم (02) بعنوان "تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة"، إذ جاء في هذه النشرة ضرورة إدراج قائمة الأموال المخصصة في التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير مراجع الحسابات¹. في سنة 1963 أقر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) الرأي رقم (03) إذ عدل فيه تسمية قائمة الأموال المخصصة إلى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها لتعرض معلومات مكملة للتقارير المالية المنشورة إلا أنها لا تحمل صفة إلزامية العرض ورأي المراجع في هذه القائمة يكون اختيارياً².

وفي سنة 1970 أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC بيانها رقم (17) الذي طالبت فيه من جميع الشركات المسجلة لديها بأن تُضمن تقاريرها المالية السنوية المقدمة للهيئة قائمة بموارد الأموال واستخداماتها.

¹ - حسين أحمد دحوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص 204-205.

² - ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كأجيبيوا، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 286 .

ب- مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي:

في سنة 1971 قام مجلس المبادئ المحاسبية (APB) بإصدار الرأي رقم (19) بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" نص فيه على أن المعلومات التي تحتويها قائمة الأموال هي معلومات أساسية لمستخدمي القوائم المالية، وطالب بضرورة عرضها في كل مرة تعد فيها الميزانية وقائمة الدخل، على أن تخضع للمصادقة من قبل المدقق الخارجي مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى¹، إضافة إلى أنه طالب بضرورة إعدادها تماشياً مع المفهوم الشامل للأموال (مفهوم كل الموارد المالية) وأعطاه عنوان قائمة التغير في المركز المالي².

وقد كان من المشاكل الرئيسية التي تثيرها هذه القائمة هو تحديد مفهوم الأموال حيث نواجه أكثر من مفهوم واحد، فقد يقصد بالأموال النقدية وما في حكمها أو الأصول النقدية أو صافي الأصول النقدية أو رأس المال العامل أو كل الموارد المالية³.

وقد استمر إعداد هذه القائمة خلال الفترة 1974-1987 وفقاً لمفهوم رأس المال العامل، إلا أنها تعرضت بعد ذلك للعديد من الانتقادات والجدل حول مدى فاعليتها وجدواها، خاصة بعد تصاعد حالات الإفلاس التي تعرضت لها بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية دون أن تتمكن هذه القائمة من إعطاء مؤشرات عن ذلك حيث كانت تُفصح عن صافي ربح مرتفع بينما كانت تواجه عجزاً في السيولة النقدية مما دفع مجلس معايير المحاسبة المالية للقيام بعدة دراسات وأبحاث محاولة منه التعرف على أوجه القصور في مفهوم رأس المال العامل⁴.

ومن أهم هذه الانتقادات نذكر منها⁴:

- استخدام قائمة التغيرات في المركز المالي كأساس للإستحقاق المحاسبي لا يعبر عن التدفقات النقدية للوحدات الإقتصادية بالشكل المطلوب؛

- إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كذلك التي توفرها القائمة المعدة على الأساس النقدي؛

- لا تقدم قائمة التغيرات في المركز المالي أساساً للمقارنة السليمة بين الوحدات الإقتصادية نتيجة لتعدد نماذج إعدادها والتي تعزى لتعدد المفاهيم الخاصة بالأموال مثل النقدية أو رأس المال العامل؛

¹- أمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية - دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية -، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد الرابع والثلاثون، 2013، ص 332.

²- ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 282-283.

* ملاحظ على هذه المفاهيم المتعددة أنه كلما زادت درجة شمول المفهوم كلما انخفضت درجة سيولته.

³- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 224.

* يُسمى أحياناً رأس المال المتداول، ويُشير مفهوم رأس المال العامل إلى صافي الاستثمار المطلوب في المنشأة للمحافظة على استمرار العمليات يوميًا؛ كما يستخدم ليعني زيادة الأصول الجارية عن الالتزامات الجارية.

⁴- أمال نوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 333.

- لا تعترف قائمة التغيرات في المركز المالي كغيرها من القوائم المالية بالتضخم مما أدى بالعديد من المستخدمين إلى البحث عن معيار أكثر تجرداً لتقييم مدى نجاح أو فشل العمليات؛
- لا تقدم معلومات جديدة بل يمكن الحصول على معلوماتها من حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي.

ج- مرحلة قائمة التدفقات النقدية:

نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها لقائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل زاد الاهتمام بالأساس النقدي حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المال العامل مؤشراً جيداً لتقييم سيولة المنشأة، لهذا استدعى الأمر ظهور قائمة جديدة تعد على الأساس النقدي. في سنة 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المعيار رقم (SFAC 95) ألزم فيه جميع الشركات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية (CFS) كواحدة من القوائم المالية الأساسية، بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ. وتعد صياغة هذا المعيار أحد التصريحات المبكرة التي طالبت بنشر قائمة التدفقات النقدية في التقارير السنوية للشركات ولاسيما بعد الأزمة التي حلت بأسواق البورصة الأمريكية عام 1987 ، وأدت إلى انهيار أسواق النقد وأسواق العقود المستقبلية، وقد انعكس ذلك بشكل أساسي على زيادة الطلب على بيانات التدفقات النقدية وعلى زيادة قناعة واضعي المعايير بمسألة الحاجة لتلك المعلومات، مما دفع إلى المطالبة بإعداد قائمة التدفقات النقدية¹.

وفي سنة 1992 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل " قائمة التدفقات النقدية" والذي حل محل المعيار السابق الصادر في 1977 ودخل حيز التنفيذ في سنة 1994²، ووفق هذا المعيار فإن هلقائمة تُعرض باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة و المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات بغض النظر عن طبيعة أنشطتها.

2.1.3- تعريف قائمة التدفقات النقدية

قبل إعطاء تعريف لقائمة التدفقات النقدية وجب علينا أولاً تعريف المفاهيم المرتبطة بها، وهي النقدية وما في حكم النقدية والتدفقات النقدية، ومن ثم يمكن تعريف قائمة التدفقات النقدية.

أ- النقدية:

حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع هي: النقدية بالصندوق (الخزينة) والودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).

¹- نبيل الحلبي ، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية - دراسة تطبيقية -، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006 ، ص 215.

²- Robert Obert, *Pratique internationale de la comptabilité et de L'audit*, DUNOD, paris, 1994, p 223.

ب- ما في حكم النقدية (النقدية المعادلة):

حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع تتكون من: "الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها".

هذا وتضمن النظام المحاسبي المالي تحديد مفهوم الموجودات المالية حيث أُطلق على النقدية وما في حكمها اسم الموجودات المالية، كما أُطلق على النقدية مصطلح السيولة، ما في حكم النقدية مصطلح شبه السيولة، مع المحافظة على نفس المعنى الوارد في المعيار المحاسبي الدولي السابع.

ويلاحظ بالنسبة لمفهوم النقدية وما في حكمها ما يلي:

- يتم الاحتفاظ بالنقدية المعادلة لغرض مقابلة الاحتياجات النقدية قصيرة الأجل وليس لغرض إعادة الاستثمار أو أية أغراض أخرى. ولا اعتبار أية استثمارات كـنقدية معادلة فإنها يجب أن تكون قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية، وأن لا تكون عرضة لمخاطر هامة من حيث التغير في قيمتها؛
- يُعتبر الاقتراض من البنوك بصفة عامة أحد الأنشطة التمويلية، ورغم ذلك فإنه في بعض الدول قد يكون رصيد حساب البنك (السحب على المكشوف*) واجب السداد بمجرد الطلب وبترتيبات خاصة من أحد حسابات النقدية المخصصة لذلك. في مثل هذه الحالات يعتبر ذلك الرصيد أحد مكونات النقدية والنقدية المعادلة. ومن خصائص تلك الترتيبات البنكية أن يكون رصيد حساب البنك متقلبا من كونه رصيدا موجبا إلى سحب على المكشوف؛

- لا تشمل التدفقات النقدية على أية تحويلات بين البنود الممثلة لمكونات النقدية أو النقدية المعادلة، وذلك راجع إلى أن تلك المكونات تمثل جانبا من إدارة النقدية بالشركة ولا تعتبر جزءا من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية؛

- تستبعد الاستثمارات في الأسهم من البنود التي في حكم النقدية ذلك لأن الأسهم لا ينطبق عليها وصف تحويلها بسهولة إلى نقدية بخلاف أنها عرضة لمخاطر التغيير ومع ذلك يمكن اعتبار الأسهم الممتازة في حكم النقدية إذا تم اقتناؤها قبل فترة قصيرة من تاريخ استحقاقها ويكون لها تاريخ استرداد محدد.

ج- التدفقات النقدية:

حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع تتمثل في: "التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما في حكمها".

* يظهر السحب على المكشوف عندما تزيد المسحوبات عن الرصيد المتاح بالحساب الجاري.

وعليه تعرف قائمة التدفقات النقدية* بأنها: "قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجية"¹. وتعرف على أنها: "ملخصا للمتحصلات والمدفوعات النقدية خلال فترة معينة، كما تعطي صورة عن أنشطة الشركة في مجال الاستثمار والتمويل"². كما تعرف أيضا بأنها: "قائمة تعرض التغيرات التي طرأت على النقدية السائلة بالمشروع خلال الفترة، نتيجة ممارسته لأنشطته التشغيلية والاستثمارية والتمويلية"³.

أما حسب النظام المحاسبي المالي فقد تم تعريف جدول تدفقات الخزينة من خلال هدفه بحيث يهدف هذا الأخير إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، ويقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)⁴.

وبالتالي فقائمة التدفقات النقدية تمثل الأداة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية الشركة، كما تبيّن مصادر الحصول على الأموال وأوجه استخدامها، بالإضافة إلى أنها تمكن المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين من تحليل النقدية وتقدير قيمة التدفقات المستقبلية.

2.3- هيكل قائمة التدفقات النقدية

صنف المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7) المتحصلات والمدفوعات النقدية إلى ثلاثة أنشطة أساسية كآتي:

أ- الأنشطة التشغيلية:

هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في الشركة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، وتعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد التزاماتها، المحافظة على قدرتها

* تختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل والموازنة النقدية في أن قائمة الدخل تشمل كافة الإيرادات والأرباح والمكاسب المتولدة نتيجة مباشرة الشركة لنشاطها الرئيسي أو التي قد تنشأ من مزاولتها لأي أنشطة أخرى، وتعد وفقا لأساس الاستحقاق، في حين تبيّن قائمة التدفقات النقدية حركة المقبوضات والمدفوعات وفقا للأساس النقدي؛ أما الموازنة النقدية وهي عبارة عن ميزانية نقدية لتقدير المقبوضات والمدفوعات عن فترة مالية مقبلة وما يترتب عن ذلك من فائض أو عجز نقدي، هي بذلك تعتبر أداة للتخطيط والرقابة، في حين تبيّن قائمة التدفقات النقدية حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها التي تمت فعلا خلال الفترة المعنية .

¹ - خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 41.

² - عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول، 2004/2003، ص 86.

³ - أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، نظام معلومات الخدمة لمتخذي القرارات، 2004، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 37.

⁴ - القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 26.

التشغيلية، توزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

وتقسم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى متحصلات ومدفوعات كالاتي¹:

- المتحصلات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، وتشمل:

- المتحصلات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛
- المتحصلات النقدية مقابل تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء ؛
- المتحصلات النقدية المرتبطة بفوائد القروض المقدمة للغير بما في ذلك عوائد الاستثمار في الأوراق المالية؛

- المتحصلات النقدية من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية؛
- المتحصلات النقدية الأخرى غير المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

- المدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، وتشمل:

- المدفوعات النقدية المرتبطة بسداد قيمة المشتريات والخدمات؛
- المدفوعات النقدية مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين
- المدفوعات النقدية المرتبطة بفوائد القروض المقدمة من الغير؛
- المدفوعات النقدية الأخرى غير المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.

ب- الأنشطة الاستثمارية:

وهي الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الأصول طويلة الأجل (التثبيتات) وغيرها من الاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة، وكذا عمليات منح القروض وتحصيلها.

وتظهر أهمية التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية في كونها توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن تدفقاتها النقدية الداخلة فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على توسع ونمو أنشطة الشركة وزيادة الأرباح مستقبلا، لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة والتي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، أو زيادة الاستثمارات المالية وما تحمله من احتمالات الحصول على فوائد وأرباح في المستقبل.

تقسم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية إلى متحصلات ومدفوعات كالاتي²:

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 543.

² - المرجع السابق، ص 544.

- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية، وتشمل:

- المتحصلات النقدية من تحصيل الدين أو بيعه؛
- المتحصلات النقدية من تحصيل أو بيع أدوات الدين في الشركات الأخرى؛
- المتحصلات من بيع أدوات الملكية في الشركات الأخرى؛
- المتحصلات النقدية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة.

- التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية، وتشمل:

- المدفوعات النقدية الناتجة عن شراء أصول ثابتة؛
- المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات الملكية في شركات أخرى أو اقتناء أدوات الدين لشركات أخرى.

ج- الأنشطة التمويلية:

هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها الشركة (حقوق الملكية والقروض).

تتأتى أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في التنبؤ بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للشركة، كما أنها تعطي مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات الشركة في تمويل عملياتها من حقوق الملكية أو التمويل بالإقراض، باعتبار أنه هناك حداً أقصى للتمويل بالإقراض، والذي إن تجاوزه الشركة فغالبا ما تواجه العسر المالي، كما تساعد مستخدمي القوائم المالية على معرفة معلومات هامة تتعلق بالتعرف على الهيكل التمويلي للشركة هل هو من الأموال المولدة داخليا أو من إصدار أسهم أو من الإقراض، ويستخدم المحللون الراغبون في تقييم هيكل رأس المال واحتمال نمو الأعمال هذه المعلومات لإجراء تقييماتهم وتحليلاتهم.

يمكن تقسيم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية إلى متحصلات ومدفوعات كالآتي¹:

- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية، وتشمل:

- المتحصلات من إصدار أسهم رأس المال؛
- المتحصلات من إصدار الدين كالسندات؛
- المتحصلات من البنوك أو الاقتراض طويل وقصير الأجل.

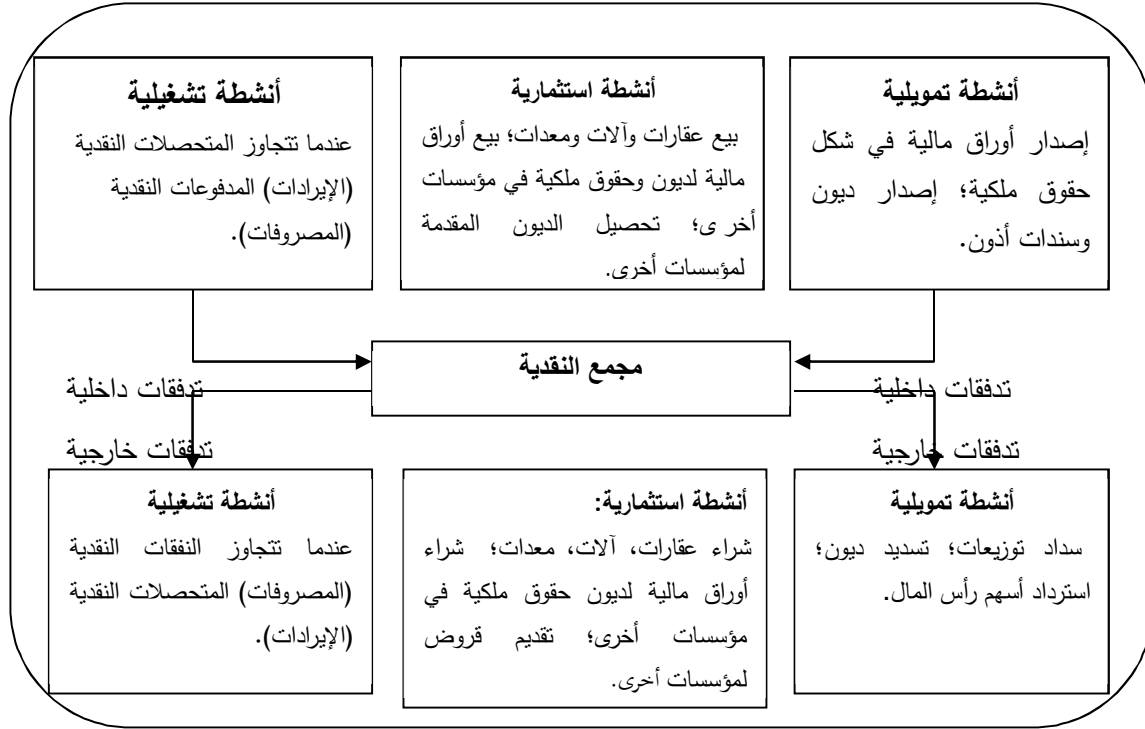
- التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية، وتشمل:

- مدفوعات توزيعات الأرباح للمساهمين أو رد جزء من حقوق الملكية (تخفيض رأس المال)؛
- سداد جزء أو كل أدوات الدين بما فيها التزامات الإيجار؛
- سداد المبالغ المقرضة من البنك أو من أطراف أخرى.

¹ - المرجع نفسه.

يعرض الشكل التوضيحي التالي ملخصاً لأهم مكونات قائمة التدفقات النقدية.

الشكل رقم (06) : مكونات قائمة التدفقات النقدية



المصدر: دونالد كيسو وجيري ويجانت، مرجع سبق ذكره، ص 249.

فيما يخص إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية، تعد هذه الأخيرة بطريقتين المباشرة وغير المباشرة، فبموجب الطريقة المباشرة تظهر قائمة التدفقات النقدية صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ممثلة في العناصر الرئيسية للمقبوضات والمدفوعات النقدية للعمليات التي يتم اشتقاقها من مكونات صافي الدخل، أما الطريقة غير المباشرة فيتم احتساب صافي التدفقات النقدية التشغيلية بإضافة أو طرح تلك البنود التي ليس لها أثر على النقدية من صافي الدخل، أي من خلال إجراء تعديلات على صافي الربح المحاسبي المستخرج من قائمة الدخل والمعد وفقاً للأساس الاستحقاق والذي يأخذ في الحسبان الإيرادات والمصاريف النقدية وغير النقدية، في حين أن قائمة التدفقات النقدية تعد وفقاً للأساس النقدي. كما ويوجد في الأدبيات المحاسبية طريقة ثالثة وهي بمثابة طريقة بديلة لعرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وهي الطريقة غير المباشرة المعدلة، وتبدأ هذه الطريقة بالإيرادات والمصروفات كما وردت في قائمة الدخل وعموماً فإن هذا الاتجاه يماثل نفس التنظيم الموجود في الطريقة المباشرة مع المزيد من التفصيلات عن الإيرادات والمصروفات¹.

¹ - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 164.

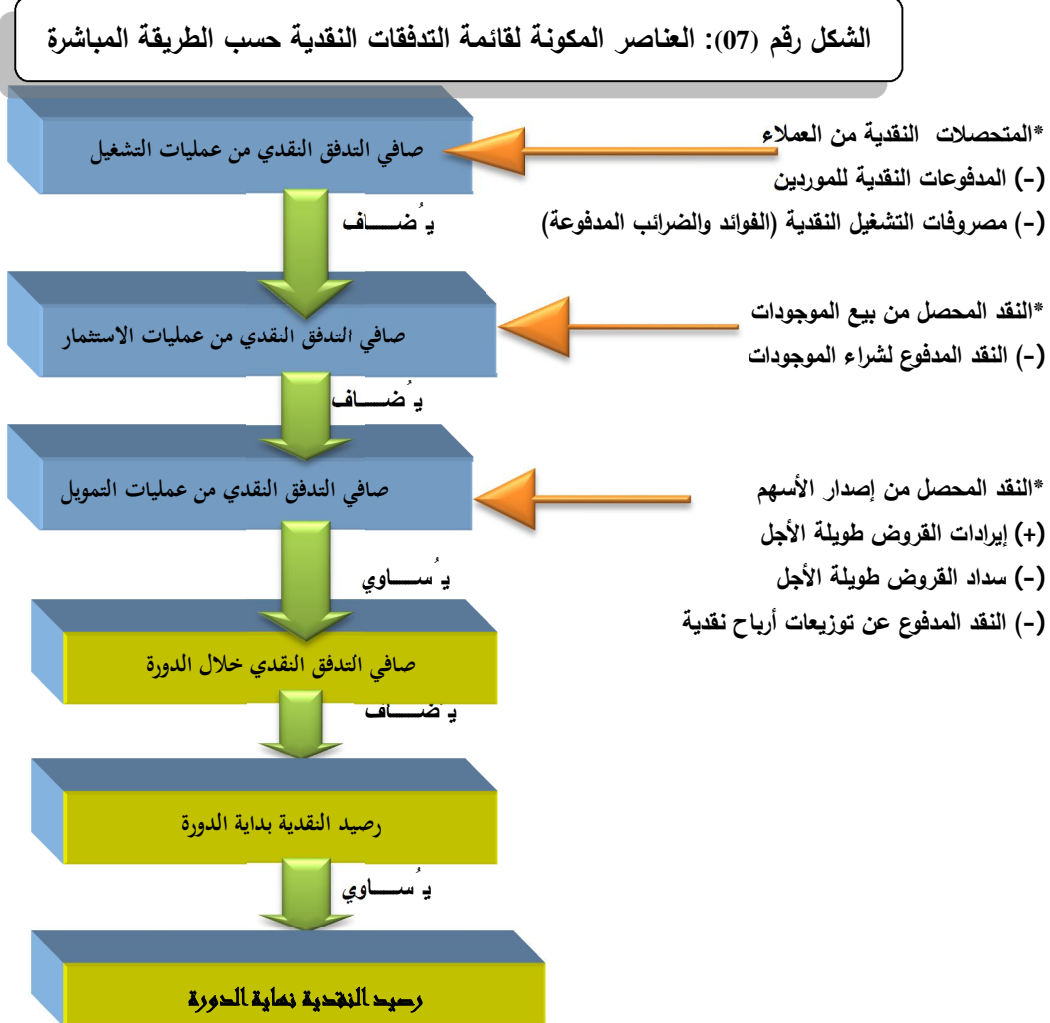
ولا بد من الإشارة إلى أن الفرق بين الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة، ينحصر فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ولا تختلف كيفية إعداد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية بين الطريقتين.

كما أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومعيار المحاسبة الدولي (IAS 7) وكذا النظام المحاسبي المالي باستخدام الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية، إلا أنهم لم يمانعوا باستخدام الطريقة غير المباشرة.

أ- الطريقة المباشرة:

بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد المبالغ الإجمالية للمقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما. وينتج عن هذه الطريقة المباشرة تصوير قائمة مختصرة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

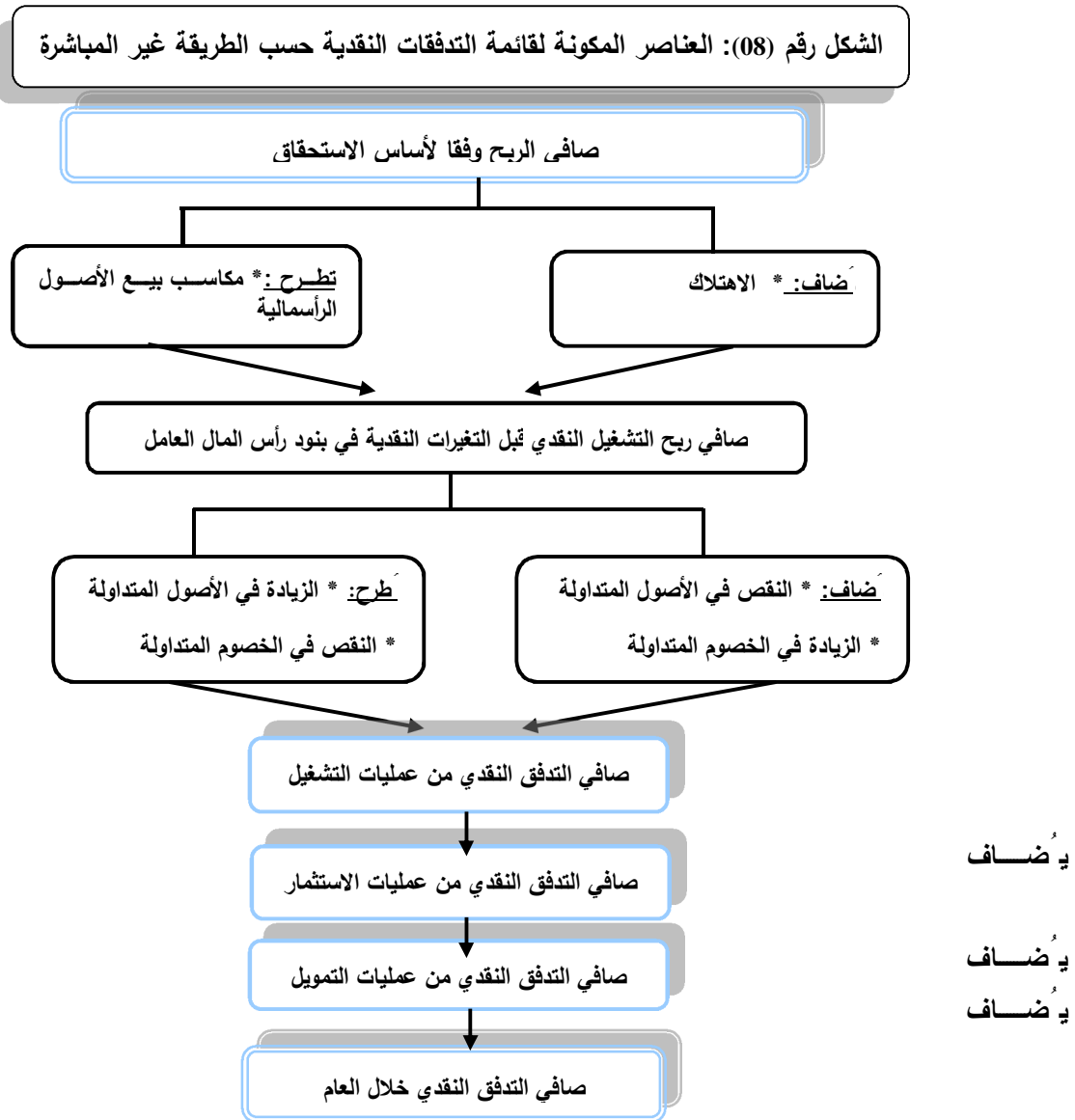
والشكل الموالي يمثل العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بموجب الطريقة المباشرة:



وقد تطرق النظام المحاسبي المالي كذلك لشكل قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة (انظر الملحق رقم 04).

ب- الطريقة غير المباشرة:

وتُعرف هذه الطريقة باسم "طريقة التسوية" لأنها تُسوي (تُعدل) رقم صافي الربح المحاسبي في قائمة الدخل وتُحوّله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية، وذلك باستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثر في صافي الربح ولا تمثل عناصر نقدية، أي أنها لا تؤثر على النقدية لا بالزيادة ولا بالنقصان. وبعبارة أخرى فإنه يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة المعد وفق أساس الاستحقاق بإزالة أثر العمليات غير النقدية لأن قائمة التدفقات النقدية تعد وفقاً للأساس النقدي.



$$+ \text{رصيد النقدية أول المدة} \\ = \text{رصيد النقدية آخر المدة}$$

المصدر: منير شاكراً وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 149.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي وضح كذلك شكل قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة غير المباشرة (انظر الملحق رقم 05).

في ضوء دراستنا لطريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية نستنتج أنه هناك طريقتين لعرض الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة، أما عرض الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فلا يتم إلا بطريقة واحدة. وترجع أهمية الطريقة المباشرة في أنها تساعد على فهم واستيعاب مفردات التدفقات النقدية لاتصافها بالشمول، حيث يتم الإفصاح عن إجمالي الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية كما تقدم إفصاحاً عن المصادر الفعلية للتدفق النقدي وكيفية استخدامه في فترة معينة الأمر الذي يساعد في التعرف على طرق توليد التدفقات النقدية وكيفية صرفها. أما الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية فهي أقل تكلفة من الطريقة المباشرة وأكثر سهولة، وتوفر ربطاً مفيداً بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية والمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) في الفقرة رقم (19) وكذا النظام المحاسبي المالي أكد تفضيله للطريقة المباشرة لأنها تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة الشركة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة.

كلتا الطريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة الظاهرة "صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية"، لكن الاختلاف بينهما ينحصر في عرض وتفاصيل البنود التي تؤدي إلى ذلك المبلغ الإجمالي. ولتحقيق مزايا كل من الطريقتين بصورة مجتمعة، يُفضل إعداد قائمة التدفق النقدي بصورة شاملة وبحيث يتم أولاً تطبيق الطريقة المباشرة ثم يُخصص جزء تالي من القائمة لبيان التسوية اللازمة بين رقم صافي الربح وبين رقم صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي.

3.3- المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأهميته

1.3.3- المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) أن يتم الإفصاح كحد أدنى في متن قائمة التدفقات النقدية عن المعلومات الآتية¹:

- الإفصاح عن مكونات النقدية والنقدية المعادلة ويجب القيام بتسوية لقيمتها ويتم إرفاقها للميزانية؛
- الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق ببعض النشاطات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية، نظراً لأهميتها في فهم المركز النقدي للشركة والمتمثلة في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية واستئجار الأصول استئجاراً تموالياً؛

- مقدار النقدية وما في حكمها التي لا تكون متاحة للاستخدام بواسطة المجموعة؛
- مقدار تسهيلات القروض غير المسحوبة والمتاحة لأنشطة التشغيل في المستقبل وتسوية الارتباطات الرأسمالية؛

- المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من أقسام التشغيل، الاستثمار والتمويل بالنسبة لنصيبه في الشركات المشتركة؛

- مقدار التدفقات النقدية الناشئة عن كل نشاط من أنشطة الاستثمار، التشغيل والتمويل بالنسبة لكل قطاع جغرافي في حالة إمكانية تقسيم الشركة إلى قطاعات؛

- التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية بشكل منفصل، وذلك حتى يتمكن مستخدم قائمة التدفقات النقدية من الإطلاع على كافة النشاطات النقدية في الشركة.

- الإفصاح بشكل منفصل عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم؛

- الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب المدفوعة عن الدخل، وأن يتم تصنيفها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛

- لا تعتبر المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية من قبيل التدفقات النقدية، ورغم ذلك فإن أثر التغير في أسعار الصرف على النقدية وما يعادلها والتي يتم الاحتفاظ بها (أو تستحق) بعملات أجنبية يجب إظهارها بقائمة التدفقات النقدية، وذلك بهدف تسوية أرقام النقدية وما يعادلها في بداية ونهاية المدة. ويجب التقرير عن ذلك في موضع منفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويشمل هذا المقدار على الفروق -إن وجدت - بافتراض أنه تم التقرير عن تلك التدفقات النقدية باستخدام سعر الصرف السائد في نهاية الفترة المالية.

¹ - المعيار المحاسبي الدولي رقم 7، الفقرة 22. 23، 27، 28، 30، 31، 32، 35، 43، 45، 49، 50، ص 9-11.

في هذا المجال، فإنه يمكن كذلك التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية على أساس صافي تلك التدفقات وذلك في الحالات الآتية:

أ- المتحصلات والمدفوعات النقدية التي تتم لحساب العملاء وذلك عندما تكون تلك التدفقات خاصة بأنشطة العميل وليس بأنشطة الشركة، ومن أمثلة هذه المتحصلات والمدفوعات النقدية ما يلي:

- قبول الودائع تحت الطلب وإعادة دفعها من قبل البنك؛

- الأموال التي تحتفظ بها إحدى شركات الاستثمار للعملاء؛

- الإيجارات التي تحصل نيابة عن ملاك العقارات ثم تدفع لهم.

ب- المتحصلات والمدفوعات النقدية الخاصة ببندوت تتسم بسرعة معدل دورانها وكبر حجم مبالغها وقصر آجالها، ومن أمثلة هذه المتحصلات والمدفوعات النقدية ما يلي:

- المبالغ الأصلية المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان؛

- شراء وبيع الاستثمارات؛

- بعض العمليات قصيرة الأجل كالعمليات التي لا تزيد آجالها عن ثلاثة أشهر.

من جهة أخرى، وحسب شكل جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي فإنه يتعين على الشركات الإفصاح عن البنود الآتية:

- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: تشمل المتحصلات المقبوضة من عند الزبائن، المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين، الضرائب، الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة؛

- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: تشمل المسحوبات عند اقتناء تسيبات عينية أو معنوية، التحصيلات عن عمليات التنازل عن التسيبات العينية أو المعنوية، المسحوبات عن اقتناء

التسيبات المالية، التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية، الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية، الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة؛

- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: تشمل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم، الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها، التحصيلات المتأتية من القروض، تأثيرات تغيرات

سعر الصرف على السيولة وما في حكمها.

2.3.3- أهمية المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية

تتبع أهمية قائمة التدفقات النقدية من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي؛ لذا تُعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملائمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة؛ ذلك لأن كلاً من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل يتم إعدادهما طبقاً لمبدأ الاستحقاق، في حين يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المبدأ النقدي، وهي بهذا تُعتبر من أصدق القوائم المالية؛ إذ أنه لا يدخل في إعدادها الحكم الشخصي عكس القائمتين السابقتين.

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي شركة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة الشركة على توليد نقدية أو ما يعادلها واحتياجاتها لاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية. وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة الشركة على توليد النقدية وما يعادلها وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات، ولذا تظهر الضرورة الملحة لإعداد قائمة التدفقات النقدية نظراً لقوتها في إظهار ذلك، حيث أنها تسمح ب¹:

- التعرف بصورة مباشرة على مصادر النقدية، استخداماتها، مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؛
 - التنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها؛
 - التقييم الارتدادي للتدفقات النقدية الحالية؛
 - تقييم قدرة الشركة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع؛
 - تحديد العلاقة ومصادر الاختلاف بين الربحية وصافي التدفقات النقدية وآثار التغير في الأسعار.
- كما تقدم قائمة التدفقات النقدية بالترابط مع باقي القوائم المالية معلومات تساعد في²:
- تقييم التغيرات في صافي موجودات الشركة ورؤية أفضل لهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية) وقدرتها في التأثير على مقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية وذلك من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة واستغلال الفرص المتاحة، حيث تتمثل قيمة هذه القائمة في أنها تساعد المستخدمين في تقييم درجة السيولة واليسر والمرونة*؛

¹- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 226.

²- رضوان حلوة حنان ونزار فليح البداوي، مبادئ المحاسبة المالية-القياس والإفصاح في القوائم المالية مكتبة الجامعة بالشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 388-389.

* تشير السيولة إلى مدى اقتراب الأصول والالتزامات من النقدية، كما أن اليسر يُشير إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، في حين تُشير المرونة المالية إلى قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة. وتأتي المرونة المالية من ناحية سرعة الوصول إلى الأصول السائلة للشركة، لكن السيولة هي جزء واحد فقط من المرونة المالية لأن المرونة تتشأ كذلك عن قدرة الشركة على توليد النقدية من عملياتها أو رأس المال المساهم أو بيع الموارد الاقتصادية ومن تعطيل العمليات المستمرة.

- معلومات أفضل لأغراض تقييم التغييرات في أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية الخاصة بها؛
- تُعزز من قابلية المقارنة في إعداد التقارير حول الأداء التشغيلي من قبل شركات مختلفة، لأنها تُلغي آثار استخدام معالجات وسياسات محاسبية مختلفة للمعاملات المتشابهة، أي ترفع مستوى قابلية المقارنة وتقييم الأداء بين الشركات المتماثلة.

كما تشكل هذه القائمة بما تحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية أداة فعالة لتقييم أوجه النشاط المختلفة في الشركة، وكذا تقييم كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال الاستثمار والتمويل واستكشاف خططها المستقبلية في التوسع، لذا فهي تُعد بوصلة أعمال الشركة التي تحدد اتجاهاتها.

من جهة أخرى فإن النسب المالية التقليدية المشتقة من قائمة الربح وقائمة المركز المالي سواء كانت لأغراض تقييم السيولة أو لأغراض تقييم الربحية تكون مضللة في كثير من الأحيان، وهذا ما عزز من دور قائمة التدفقات النقدية في تزويد رجال الأعمال بمعلومات أكثر ملائمة لاشتقاق المؤشرات اللازمة لتقييم سيولة الشركة، سياساتها التمويلية، مرونتها المالية، وكذا جودة أرباحها. وفيما يلي بعض النسب التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة:

• تقييم السيولة

ترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل. أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل. زد على ذلك فإن عرض مصادر واستخدامات النقد التشغيلي يُوفر مؤشرات تُفيد في اختبار مدى كفاءة سياسات التحصيل¹، ومن أهم النسب المفيدة في تقييم السيولة ما يلي:

معدل تغطية الديون قصيرة الأجل = صافي التدفقات النقدية من العمليات / متوسط الديون قصيرة الأجل

هذا المعدل يبين قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في سنة معينة من العمليات. كلما زاد هذا المعدل كلما قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة سيولة فمثلا معدل 1: يعني أن الشركة تستطيع سداد كافة التزاماتها قصيرة الأجل من النقدية المحققة من العمليات.

• تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة

إن تحقيق الشركة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها تحققت تدفقا نقديا مرتفعا، حيث أنه ومن المتعارف عليه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه الشركة خلال

¹ - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 170.

السنة كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباحها¹. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح ما يلي:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ صافي الدخل

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

• المرونة المالية

هناك مقياس طويل الأجل يُقدم معلومات عن المرونة المالية وهو معدل تغطية الديون. ويُبين المعدل قدرة الشركة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أيًا من الأصول المستخدمة في العمليات. والمعادلة هي:

المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من العمليات/ متوسط الديون الإجمالية

وكلما زاد هذا المعدل كلما كان هناك احتمالاً أقل أن تتعرض الشركة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق. وبالتالي فهو يُقدم مؤشر أعلى على مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته واستمراره إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة.

• التدفقات النقدية الحرة

إحدى الطرق لتحديد درجة المرونة المالية للشركة هو تحديد مقدار النقدية الحرة. وصافي النقدية الحرة تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، سداد الديون، شراء أسهم الخزنة، أو زيادة درجة السيولة وهذا المقياس يُوضح مستوى المرونة المالية للشركة ويُجيب على الأسئلة الآتية²:

- هل الشركة قادرة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية؟؛
- في حالة الكساد، هل الشركة قادرة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي؟؛
- ما مقدار النقدية التي يُمكن إنفاقها في الاستثمارات الإضافية، سداد الديون، شراء أسهم الخزنة أو الإضافة للسيولة؟.

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات - الإنفاق الرأسمالي - التوزيعات

وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه وغيرها³، كما يمكن اعتبارها

¹ - المرجع نفسه.

² - Keyso, Weygandt and Warfield, **Intermediate Accounting**, 13th Edition, Copyrighted by John Wiley and Son, USA, 2010, p 204-205.

³ - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 204.

أداة تحليل متميزة وهامة تتجاوز نقائص التحليل الذمي، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للشركة ولنتائجها المستقبلية¹.

4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول تغير الأموال الخاصة)

تلعب الأموال الخاصة دورا مهما في الوحدة الاقتصادية حيث أنه عن طريقها يمكن الحكم على القدرة المالية والاقتصادية للشركة. وتتمثل الأموال الخاصة في الأموال المساهم بها عند تأسيس الشركة أو المدفوعة في وقت لاحق، أو المتروكة على شكل أرباح غير موزعة. أما تغيرات الأموال الخاصة فتتمثل في التغيرات التي تحدث في الأموال الخاصة بالمساهمين في بداية الفترة المحاسبية وقيمتها في نهاية الفترة.

تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997، إذ أن تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، فبدلا من عرض تفصيل حساب حقوق الملكية في الميزانية يمكن عرض التغيرات في شكل منفصل يسمى قائمة حقوق الملكية وهذه هي المعالجة الشائعة.

يلزم المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) الشركات بأن تقوم بنشر معلومات تخص التغيرات في الأموال الخاصة في قائمة مستقلة ومنفصلة تُضاف للقوائم المالية. وتماشيا مع هذا المعيار نصت المادة 25 من القانون 11 - 07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أن كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملزمة بإعداد قوائم مالية سنوية، ومن بين القوائم التي ألزم بها النظام المحاسبي الشركات قائمة تغير الأموال الخاصة والتي تعتبر قائمة جديدة تدخل ضمن القوائم الأساسية نظرا لأهميتها في تحليل حركة الأموال الخاصة، على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يدرجها ضمن الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال، لأنها تظهر مقدرة الشركة على تزويد ملاكها بالأموال، كما تظهر مقدرة الملاك على ترك جزء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في الشركة.

سنحاول في النقاط الموالية التطرق إلى ماهية قائمة التغيرات في حقوق الملكية من حيث تعريفها، تحديد بنودها، شكلها، المعلومات التي يجب الإفصاح عنها إما في منتها أو في ملحقاتها.

¹- J.Barreau et J.Delhaye, *Gestion financière*, 9eme édition, paris, Dunod, 2001, p 240.

1.4- تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية

عرف النظام المحاسبي المالي قائمة التغيرات في حقوق الملكية بأنها تمثل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة بالشركة خلال السنة المالية¹، فهي توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة، والعمليات المسؤولة عن هذا التغير الذي قد ينشأ إما عن المعاملات مع الملاك أو توزيعات النتيجة، أو التخصيصات المقررة خلال السنة، أو تغيير طرق التقييم، وكذلك التغيرات في تركيبة حقوق الملكية. ولهذا فإن هذه القائمة تسمح بقياس قدرة الشركة على خلق ثروة المساهمين.

وللتغيرات في حقوق الملكية مصدرين رئيسيين هما²:

أ- صافي الربح الشامل (صافي الخسارة الشاملة): يتضمن الدخل الشامل ناتج مقابلة الإيرادات بالمصروفات الخاصة بالنشاط الطبيعي للشركة، ويراعى بعد ذلك النشاط غير الطبيعي في صورة مكاسب وخسائر كمكاسب وخسائر الحيازة، العمليات الرأسمالية، الظروف الطارئة كالتقادم التكنولوجي، تغيرات الأسعار وعادة التقييم؛

ب- المعاملات مع أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكاً للشركة، ويمكن التمييز بين نوعين:
- الاستثمارات الإضافية من الملاك: تمثل الزيادة في صافي الأصول أو حقوق الملكية، هذه الاستثمارات قد تكون في صورة نقدية أو عينية كما قد تتمثل في تحمل عبء سداد بعض الالتزامات بدلا من الوحدة المحاسبية. وهي معاملات في اتجاه واحد بين الشركة وملاكها أي أنها ليست عمليات تبادلية؛
- التوزيعات على الملاك: عبارة عن استثمار سالب يخفض من حقوق الملكية أو صافي الأصول، وتعد تلك التوزيعات أيضا معاملات في اتجاه واحد أي أنها ليست عمليات تبادلية. وتنقسم بدورها إلى نوعين:
• توزيعات الأرباح: وتمثل عائدا على رأس المال المستثمر ومصدر هذه التوزيعات الأرباح المحتجزة، هذه التوزيعات قد تتم نقدا أو عينا وفي كلتا الحالتين فهي تؤثر على إجمالي حقوق الملكية. غير أنه في بعض الأحيان قد تكون توزيعات الأرباح بشكل لا يؤثر على إجمالي حقوق الملكية وإنما يكون تأثيرها قاصرا على مكونات هذه الحقوق. وهذا النوع يتم عن طريق إصدار ما يسمى بأسهم المنحة وهي تعتبر مجرد تحويل لجزء من الأرباح المحتجزة إلى رأس المال المدفوع، ولذلك فإن الأثر المحاسبي لإصدار وتوزيع هذه الأسهم ينصب على رسملة جزء من الأرباح المحتجزة وجعلها غير قابلة للتوزيع؛
• توزيعات رأس المال: وتمثل استرداداً أو تخفيضاً لرأس المال المستثمر ومصدر هذه التوزيعات رأس المال المدفوع، ويكون ذلك بإحدى الطريقتين التاليتين:

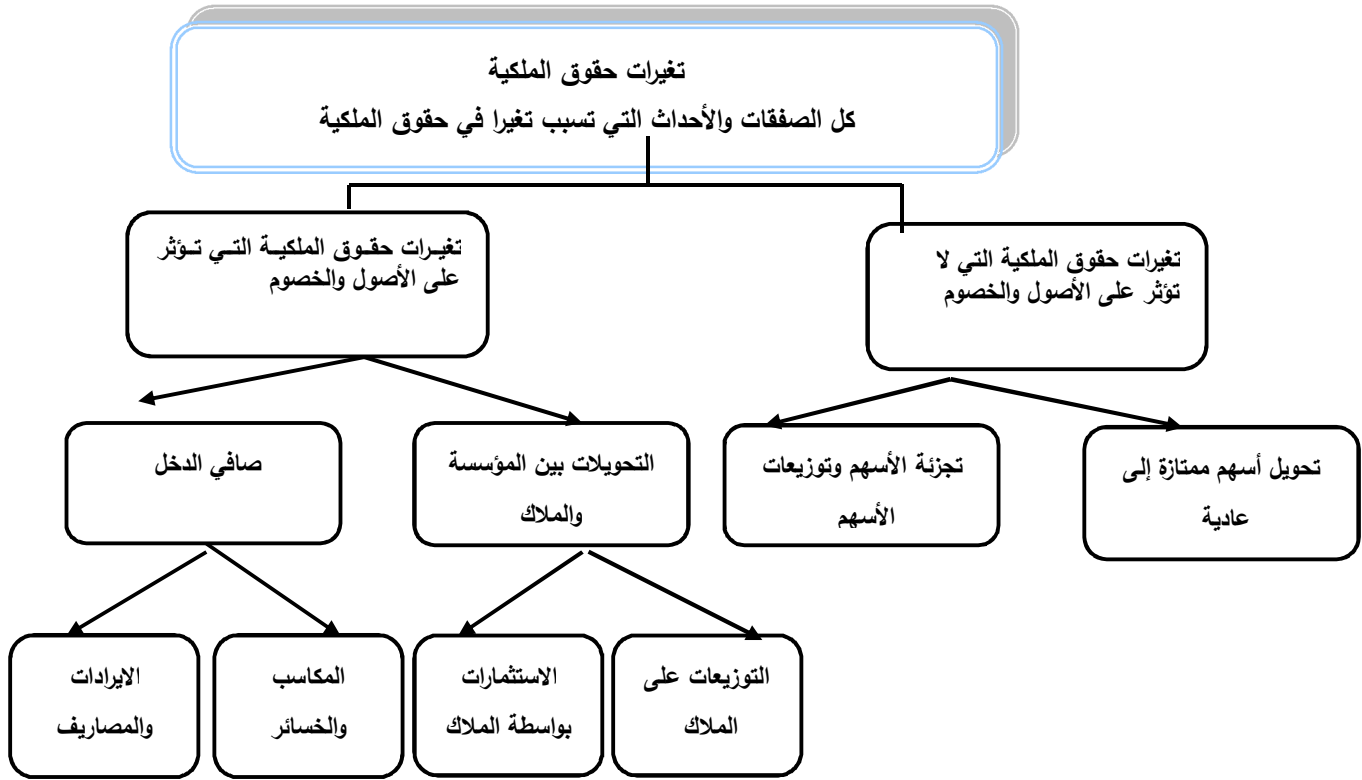
¹ - القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الفقرة 1، المادة 250، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 26.

² - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 323؛ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص ص 221، 223.

✓ إجراء توزيعات التصفية: وهي توزيعات تزيد عن مقدار الأرباح المحتجزة وبهذا تعتبر تخفيضا في رأس المال؛

✓ شراء أسهم رأس المال: وقد يكون بصورة نهائية مقابل تخفيض نهائي لحقوق الملكية، وقد يكون بصورة مؤقتة عن طريق إصدار أسهم الخزانة وهي أدوات حقوق ملكية الشركة التي تم بيعها ثم إعادة شرائها.

الشكل رقم (09): أسباب التغير في حقوق الملكية



المصدر: عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي 1 "عرض القوائم المالية"، مجلة أبحاث إقتصاديًا إدارية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، العدد الأول، جوان 2007، ص 22.

2.4- هيكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية ثلاثة بنود رئيسية كالآتي¹:

- أ- التغيرات في رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع (رأس المال المساهم به) من البنود الآتية:
 - رأس المال القانوني: يمثل القيمة الإسمية للأسهم أو قيمة الحصص؛
 - رأس المال الإضافي: يشمل علاوة الإصدار أو خصم إصدار الأسهم والهيئات الرأسمالية (رأس المال الممنوح كهبة) وأسهم الخزينة؛

وتشمل التغيرات في رأس المال المدفوع ما يلي:

- زيادة رأس المال، في صورة استثمارات إضافية يقدمها الملاك أو المساهمون، حيث تكون الزيادة في صورة نقدية أو عينية وتكون أحيانا عن طريق تسديد الملاك لبعض التزامات الشركة مباشرة بدلا عنها؛
- تخفيض رأس المال، وتكون في حالة توزيعات رأس المال ويتم هذا التوزيع من رأس المال المدفوع.

ب- التغيرات في الأرباح المحتجزة (رأس المال المكتسب)

تمثل الأرباح المحتجزة الأرباح المحققة وغير الموزعة حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي (نتائج رهن التخصيص)، ويمثل رقم رأس المال المكتسب الحد الأقصى الذي يمكن توزيعه في شكل عائد على الاستثمار وذلك حتى تتم المحافظة على رأس المال المدفوع كضمان عام للدائنين. وقد يكون رأس المال المكتسب غير مقيد أو أن يكون مقيدا في شكل احتياطات مثل الاحتياطي القانوني أو احتياطي التوسعات أو احتياطي سداد رأس المال، ويلاحظ هنا أهمية التفرقة بين الاحتياطات والمخصصات، فالمخصصات تكون لمقابلة خسائر محتملة وهي بهذا تحميل أو تخفيض للربح الدوري، في حين أن الاحتياطات هي نوع من التصرف أو التخصيص للربح وليس تخفيضا له.

إن التغيرات في رأس المال المكتسب ترجع إلى ثلاثة مصادر هي:

- رصيد الأرباح المحتجزة أول الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة كتصحيح أخطاء سنوات سابقة؛
- توزيعات الأرباح على المساهمين خلال الدورة؛
- صافي الربح الشامل (الخسارة) حسبما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية.

ج- التغيرات في رأس المال المحتسب

رأس المال المحتسب يمثل تسويات رأسمالية لم تتحقق بعد حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، ومن أهم مصادر التغير فيه نذكر:

- مكاسب أو خسائر إعادة التقويم؛
- مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة؛
- مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الدورة.

¹ - رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 292 - 295.

ويمكن توضيح النموذج المقترح لقائمة تغيرات حقوق الملكية وفق النظام المحاسبي المالي في الملحق رقم (06).

3.4- المحتوى الاعلامي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية وأهميته

1.3.4- المحتوى الاعلامي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية

استنادا إلى المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) فإنه يتوجب على الشركة أن تقوم بعرض المعلومات الآتية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية¹:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروفات أو الربح أو الخسارة خلال الفترة الذي تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود؛
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي تم معالجتها بالاستناد إلى المعيار المحاسبي الدولي الثامن (IAS 8) وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية؛
- بالإضافة إلى ما سبق، يجب على الشركة أن تعرض ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات المتممة العناصر الآتية²:
- المعاملات الرأسمالية مع الملاك وتوزيعات الأرباح لهم؛
- تسويات أرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة في بداية ونهاية الفترة؛
- المطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة.

من جهة أخرى، أكد النظام المحاسبي المالي على أن المعلومات الدنيا المطلوب الإفصاح عنها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي³:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- تغييرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة على رؤوس الأموال.

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 126-128.

² - Bernard Raffournier, **Les normes comptables internationales (IFRS/IAS)**, Ed .économica, 3ème édition, 2006, p 34.

³ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بود واو، الجزائر، 2008، ص 81.

2.3.4 - أهمية المحتوى الإعلامي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية

تكمن أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية في قدرتها على الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة في قائمة المركز المالي، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة؛ لذلك فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات التي تعكس الزيادة أو النقص في صافي الأصول أو الثروة.

وتساهم المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التغيرات في الأموال الخاصة في تحقيق فوائد كثيرة نذكر منها مايلي:

- تبيين التغيرات في الأموال الخاصة بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة؛

- تبيين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الإيرادات والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة؛

- تعطي دلالة أكثر للمعاملات الرأسمالية مع المساهمين بما في ذلك توزيع الأرباح إبراز إجمالي أرباح وخسائر الشركة.

5- ملحقات القوائم المالية

تحتاج المعلومات الواردة في القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام إلى مزيد من الشرح والتفسير والتكميل، كون أن بعض المعلومات التي تهتم مستثمري المعلومة المحاسبية لا تدرج إلا في الملحق؛ لهذا يعد الملحق من القوائم المالية الأساسية، والتي ازدادت أهميتها والحاجة إليها مع تطور الإفصاح المالي الذي دعا إلى ضرورة إصدار القوائم المالية بصورة تسهل للمطلع عليها فهمها واتخاذ القرار المناسب بناءً عليها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الملحقات كجزء من القوائم المالية الأساسية التي ألزم النظام المحاسبي المالي الشركات بإعدادها.

1.5- تعريف ملحقات القوائم المالية

هناك العديد من المصطلحات التي تستعمل للإشارة إلى ما سنتطرق إليه بالدراسة والمسمى "ملحق"، فنجد الأدبيات الفرنسية تأخذ مصطلح Annexe على أنه "العنصر الثانوي مقارن بالشيء الرئيسي الذي يرتبط به"¹، وهذا ما اعتمده المخطط المحاسبي الفرنسي كمصطلح أساسي، أما في

Sur: Disponible française, la langue française, Dictionnaire de la langue française, (Consulté Le: 18/07/2011).
1- http://www.linternaute.com/dictionnaire/fr/definition/annexe/

الأدبيات الانجليزية فنجد مصطلح Supplementary على أنه "إضافة الشيء لشيء لإكماله أو لتعويض نقص أو التوسع فيه أو تعزيزه"¹، وهذا ما اعتمده كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) كمصطلح أساسي.

إذا أخذنا الجانب المحاسبي فإننا نجد أن المرجعية الفرنسية أخذت بالمصطلح Annexe على أنه "يكمل ويعلق على المعلومات التي تقدمها الميزانية وجدول النتائج"²، كذلك يمكن أن نجد في المراجع الفرنسية مصطلح Notes Annexes للدلالة على أن المعلومات الواردة في الملحق قد تكون في شكل ملاحظات كتابية أو في شكل جداول إلا أن الأغلبية تعبر عنها بالمصطلح الأول الذي يتضمن المعنيين. اختار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومن قبله مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مصطلح Notes and Supplementary Schedules "الملاحظات والجدول التكميلية" وفي بعض الأحيان تتم ترجمتها على أنها الإيضاحات والجدول التفسيرية، لكنها في كل الأحوال تعبر عن المعنى نفسه.

النظام المحاسبي المالي الجزائري لم يخرج عن التقليد المعهود للمرجعية الفرنسية وأخذ بمصطلح Annexe الذي ترجم إلى العربية على أنه "ملحق"^{*}، وعرفه كالتالي: "الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، ويتم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات"³.

وعليه يمكن القول أن ملحقات القوائم المالية هي جزء من عملية التقرير المالي للشركة والتي تهدف إلى تقديم معلومات دالة إضافية مهمة وتكميلية لعناصر القوائم المالية وتقوم بشرح وتفسير مختلف البنود المتعلقة بهذه القوائم والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي القوائم المالية.

2.5- هيكل الملحقات

خلافا لباقي القوائم المالية يكتسي الملحق هيكلًا خاصًا، بحيث أنه يجمع بين أسلوب الإفصاح الكمي والوصفي عن الأحداث الاقتصادية، إضافة إلى ترك مجال الإفصاح عن بعض الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية مفتوحا استجابة إلى حاجات الإفصاح المحاسبي وحاجات مستثمري المعلومة المحاسبية.

¹ - The free dictionary, Disponible Sur: <http://financial-ictionary.thefreedictionary.com/supplementary>, (Consulté Le: 18/07/2011).

² - Comité De La Réglementation Comptable française, Plan Comptable Général, Titre I, Chapitre 3, Art 130 – 4, Version applicable au 14 décembre 2007. Disponible Sur: http://www.economie.gouv.fr/directions_services/CNCompta/pcg/pcg_maj0712.pdf, (Consulté Le: 18/07/2011).

^{*} في بحثنا هذا سنأخذ بالمصطلح الذي اعتمده النظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث يشمل مصطلح "ملحق" الملاحظات والإيضاحات التفسيرية والجدول المكمل.

³ - القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 38.

تم إدراج نماذج لجداول يمكن إدراجها في الملحق اقترحها النظام المحاسبي المالي الجزائري والتي تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، هذه الجداول ستمثل المعلومات الرقمية للملحق والتي تدرج عادة في جداول، على أن يتم إدراج المعلومات الخاصة بالجزء الوصفي السردى وكذلك التعزيز الخاص بهذا الجزء في المحتوى الإعلامي للملحق (انظر الملاحق رقم 07، 08، 09، 10، 11، 12).

3.5- المحتوى الاعلامي لملاحقات القوائم المالية وأهميته

1.3.5- المحتوى الاعلامي لملاحقات القوائم المالية

يساهم الملحق في تدعيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وذلك من خلال جملة من المعلومات هي وكما سبق الإشارة إليها مكتملة ومفسرة في أغلب الأحيان، إضافة إلى انفرادها ببعض عناصر الإفصاح عن الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية.

أورد النظام المحاسبي المالي الجزائري جملة من المعلومات الواجب إدراجها في الملحق والتي تكتسي طابعا هاما وتكون مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية والتي تخص النقاط الآتية¹:

أ- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات و إعداد القوائم المالية

تشمل الملاحق معلومات حول القواعد والطرق المحاسبية تتضمن النقاط التالية:

- مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير المنصوص عليها في الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي و إذا لم تطبق الشركة أي معيار فيجب عليها تفسير وتبرير أسباب وآثار عدم التطبيق؛
- بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف عناصر القوائم المالية، وخاصة طريقة حساب الاهتلاكات وكيفية تقييم الأصول والخصوم في حالة مخالفة مبدأ التكلفة التاريخية، وبيان طريقة التقييم المتبعة عندما تكون هناك عدة طرق مقبولة في عملية ما؛
- تفسير عدم إدراج بعض الحسابات في القوائم المالية؛
- تفسير تأثير بعض التدابير المتخذة من أجل الاستفادة من تخفيضات جبائية؛
- تفسير تأثير تغيير طريقة التقييم على النتائج ورؤوس الأموال في السنة الحالية والسنوات السابقة؛
- بيان ما يمكن وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية، وبيان طبيعتها وتأثيرها في حسابات السنة المالية.

ب- الإيضاحات المتممة والضرورية للفهم الجيد لمحتوى القوائم المالية:

تشمل هذه المكملات مايلي:

- بيان طبيعة الأصول القديمة والأصول الجديدة والأصول المتنازل عنها؛
- بيان الاهتلاكات وخسائر القيمة مع بيان طرق الحساب المتبعة؛

¹- القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة 1.260، ص 40-43.

- بيان المؤونات المشكّلة والمؤونات المسترجعة خلال السنة المالية؛
 - ذكر الالتزامات المتخذة في مجال القرض الإيجاري ببيان طبيعة الممتلكات، المعالجة المحاسبية، تاريخ الاستحقاق والمبالغ؛
 - توضيحات حول الديون الخاصة غير محددة المدى ومبلغها ومعالجتها المحاسبية؛
 - مبلغ الفوائد والمصاريف الملحقة عند الاقتضاء في تكلفة إنتاج الأصول أو المخزونات من السلع التي أنتجتها الشركة؛
 - بيان آجال استحقاق الحسابات الدائنة في تاريخ إقفال الحسابات مع تمييز الديون التي يقل أجل استحقاقها عن سنة واحدة، والتي يتراوح تاريخ استحقاقها بين سنة وخمس سنوات، والتي يفوق أجلها خمس سنوات؛
 - طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات؛
 - بيان الفرق إذا كان هاما بين التقييم المحاسبي وسعر السوق المعروف فيما يخص الأصول المتداولة؛
 - تقديم توضيحات تخص طبيعة خسائر القيمة ومبلغها واهلاكها والمعالجة المحاسبية؛
 - تقسيم رقم الأعمال بالنسبة للشركات التي تمارس أنشطة متعددة حسب فئات الأنشطة، أو بالنسبة للشركات التي تنشط في عدة مناطق حسب الأسواق الجغرافية.
- ت- المعلومات التي تخص الشركات المشاركة والشركات المشتركة، الفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الشركات أو مسيرتها:
- فيما يتعلق بالشركات الخاضعة لتأثير ملموس من الشركة الحائزة على أكثر من 20% من رأسمالها في السنة المالية الأخيرة؛
 - فيما يخص أعضاء الأجهزة الإدارية والقيادة أو المراقبة، فبيين المبلغ الإجمالي لما يلي:
 - التسيقات والقروض الممنوحة مع بيان الشروط الممنوحة والتسديدات التي تمت أثناء الدورة؛
 - الأجور الإجمالية المخصصة لهم أثناء الدورة المالية؛
 - مبالغ الالتزامات المبرمة لمعاشات التقاعد لفائدتهم؛
 - طبيعة العلاقات، أنماط المعاملات، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بالمعاملات التي تمت خلال السنة المالية مع الشركات المشاركة أو مسيرتها.
 - في إطار الحسابات المدمجة: توضيحات حول الشركات المتروكة خارج مجال الإدماج مثل:
 - الشركات التي تتسبب تعقيدات صارمة ودائمة عليها إعادة النظر بصورة جوهرية في المراقبة أو النفوذ الذي تمارسه عليها الشركة؛
 - الشركات التي تحوز الشركة الأم أسهمها بغرض التنازل عليها لاحقا.

ث - المعلومات ذات الطابع العام والتي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة وافية:

- في إطار شركات رؤوس الأموال وبالنسبة إلى كل فئة من فئات الأسهم:
- عدد الأسهم المرخص بها، والتي صدرت ولم تسدد بالكامل؛
- القيمة الإسمية للسهم؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة؛
- عدد الأسهم التي تحوزها الشركة وأنواعها؛
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها في إطار خيارات أ وعقود البيع؛
- الحقوق والامتيازات والقيود المتعلقة بالأسهم.
- مبلغ توزيع الحصص ووصف الالتزامات الواجب دفعها أو الحقوق الواجب استلامها من المساهمين؛
- متوسط عدد المستخدمين أثناء السنة المالية مقسمين حسب الفئات؛
- مبلغ الالتزامات في مجال المعاشات، ومكملات التقاعد والتعويضات غير المدرجة في الحسابات؛
- مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد القوائم المالية، ولم تكن موضع مؤونة؛
- حوادث حصلت بعد تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، لكنها لا تؤثر على وضعية أصول وخصوم الفترة السابقة للإقفال ولكن يجب ذكرها بحكم إمكانية تأثيرها في قرارات مستعملي القوائم المالية؛
- مساعدات عمومية غير مدرجة في الحسابات لكنها تكتسي طابعا هاما مثل وضع الدولة لسياسة شراء ترمي إلى دعم المبيعات.

2.3.5- أهمية المحتوى الإعلامي لملاحقات القوائم المالية

إن الهدف من الملاحقات هو مساعدة الذي ترسل إليه الحسابات السنوية على إبداء رأي أحسن حول الوضعية المالية ونتيجة الشركة، فهي تعطي كل الإيضاحات والشروح والتعليقات الضرورية حتى يتحقق الفهم الجيد للمعلومات المفصّل عنها من طرف الشركة، أي أنها تحتوي على معلومات مكملة ومعززة وموضحة ومفسرة لباقي المعلومات المفصّل عنها، وبالتالي فإن علاقة الملحق بباقي القوائم المالية هي علاقة تفسيرية، توضيحية، تكميلية وتعزيزية.

ويمكن تبيان القيمة النفعية للملاحقات من خلال إبراز علاقتها بباقي القوائم المالية كالتالي:

أ. علاقة الملحق بقائمة المركز المالي:

يمكن أن تبرز العلاقة بين قائمة المركز المالي والملحق، كون أن هذا الأخير يمكن أن ينوب عن قائمة المركز المالي في الإفصاح عن معلومات، أو أن يدعم المحتوى الإعلامي لها عن طريق الإشارات المرجعية لتفسير أو توضيح أو تعزيز المعلومات المدرجة فيها.

أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى جملة من الحالات التي سمح فيها بالاختيار ما بين الإفصاح عن المعلومة المالية في قائمة المركز المالي أو في الملحق، ومن أهم فقراته الدالة على ذلك:

- نصت الفقرة الثامنة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39، أنه يجب الإفصاح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الفئات التالية كما هي معرفة في هذا المعيار، وذلك إما في بيان المركز المالي أو في الإيضاحات:

أولاً: الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، مبينة بشكل منفصل:

- تلك المحددة عند الاعتراف الأولي؛

- تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة حسب معيار المحاسبة الدولي 39.

ثانياً: الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛

ثالثاً: القروض والذمم المدينة؛

رابعاً: الأصول المالية المتوفرة للبيع؛

خامساً: الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، مع البيان بشكل منفصل:

- تلك المحددة أنها كذلك عند الاعتراف الأولي؛

- تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة حسب معيار المحاسبة الدولي 39.

سادساً: الالتزامات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة.

كما أنه إذا كان من غير الممكن الاعتراف ببند ما في الميزانية أو بيان الدخل، كونه لا يملك تكلفة

أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية، يمكن حينها الإفصاح عنه في الإيضاحات أو ضمن المواد التفسيرية أو

الجداول المكمل و هذا كما جاء في الفقرة 82 من الإطار التصوري للمعايير الدولية.

ب. علاقة الملحق بقائمة الدخل:

- نصت الفقرة 87 للمعيار نفسه أنه يجب أن تفصح الشركة على مبلغ ضريبة الدخل المرتبطة بكل

مكون للدخل الشامل، بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف، إما في بيان الدخل الشامل أو الملاحظات.

- نصت الفقرة 94 من معيار المحاسبة الدولي 1 أنه يمكن للشركة أن تعرض تعديلات إعادة التصنيف

في بيان الدخل الشامل أو في الملاحظات. وتقوم الشركة التي تعرض تعديلات إعادة التصنيف في

الملاحظات بعرض مكونات بيان الدخل الشامل الأخر بعد تعديلات إعادة التصنيف ذات العلاقة.

- نصت الفقرة 69 من معيار المحاسبة الدولي 33، أنه يجب على الشركة التي تبلغ عن عملية متوقفة

الإفصاح عن المبالغ الأساسية والمتراجعة لكل سهم بالنسبة للعملية المتوقفة إما في بيان الدخل الشامل أو

في الملاحظات.

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أنه يمكن تقديم حساب للنتيجة (قائمة الدخل) حسب الوظيفة

في الملحق.

ج. علاقة الملحق بقائمة التدفقات النقدية:

يقدم الملحق معلومات حول العديد من البنود التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية، خاصة بالنسبة للتدفقات الاستثمارية والتمويلية (مع عدم إغفال المحتوى الإعلامي الذي تقدمه قائمة المركز المالي بالنسبة لهذه البنود)، وهذا كالاتي:

أولاً: بالنسبة للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية نحصل على معلومات حول: مدفوعات لشراء تقييدات، نواتج التنازل عن التقييدات، سلفات ممنوحة، تسديد سلفات.

ثانياً: بالنسبة للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية نحصل على معلومات حول: ديون طويلة الأجل، الرفع النقدي لرأس المال، توزيعات أرباح، تسديد ديون طويلة الأجل، مدفوعات عن موجودات مستأجرة بعقود تمويلية.

د. علاقة الملحق بقائمة التغير في حقوق الملكية:

نصت الفقرة 79 في المعيار المحاسبي الدولي 1 أنه يجب على الشركة أن تفصح عما يلي إما في قائمة المركز المالي أو قائمة التغير في حقوق الملكية، أو في الإيضاحات: بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم:

- عدد الأسهم المصرح بها؛
 - عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل؛
 - القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية؛
 - مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة؛
 - الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم، عادة دفع رأس المال؛
 - أسهم المشروع التي يملكها المشروع نفسه أو شركاته الفرعية أو شركاته الزميلة؛
 - الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات متضمنا الشروط والمبالغ.
- كما جاء في الفقرة 107 في المعيار نفسه على أنه يجب على الشركة عرض مبلغ أرباح الأسهم، كما في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات، كتوزيعات على المالكين خلال الفترة، والمبلغ ذو العلاقة لكل سهم.

خلاصة

استهدف هذا الفصل دراسة متطلبات الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) والمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7)، كون أن النظام قد تبنى هذين المعيارين وبناءً على ذلك، استخلصنا أن النظام المحاسبي المالي أولى أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المالية وهذا من خلال تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وتحسين درجة الإفصاح و الشفافية فيها.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إن متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي تتفق ومتطلبات الإفصاح الواردة في معايير التقارير المالية الدولية، مما يساعد على تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة المحاسبية الدولية.
- إن توجه الجزائر إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، أحدث تغيرات جوهرية على القوائم المالية، حيث أصبحت أكثر جودة مما كانت عليه سابقاً وذلك لتبنيها معايير المحاسبة الدولية واعتمادها على إطار تصوري تتمحور مهمته في تحديد طرق إعداد وعرض القوائم المالية، الأهداف التي يجب الوصول إليها عن طريق القوائم المالية، كما يحدد مجموع المبادئ التي ينبغي التقيد بها، وهو الأمر الذي لم يكن موجوداً على مستوى المخطط المحاسبي الوطني.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي كان له انعكاسات وآثار جلية على المحاسبة، حيث ظهرت قوائم مالية جديدة من شأنها مساعدة المحاسبة الجزائرية على التوافق مع البعد المحاسبي الدولي المتمثل في المعايير المحاسبية الدولية.
- إن استحداث النظام المحاسبي المالي لقائمة التدفقات النقدية شكل دعماً لعملية الإفصاح المحاسبي وقوة إعلامية مضافة تساعد مستخدمي القوائم المالية في فهم وضعية الشركة وبناء قراراتهم بشكل أكثر ثقة.
- إن قائمة التغيرات في الأموال الخاصة التي استحدثها النظام المحاسبي المالي تخدم المستعملين باعتبارها قائمة أساسية وفق النظام المحاسبي المالي بشكل أفضل من اعتبارها جدولاً ضمن الملاحق.
- إن النظام المحاسبي المالي جعل القوائم المالية أكثر تجاوباً مع احتياجات المستخدمين وأكثر اعتمادية من قبلهم.

الفصل الثالث:

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة
المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة
الشركات

تمهيد

إن زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات من الناحية المحاسبية يرجع إلى محاولة إعادة الثقة لدى مستخدمي هذه المعلومات من داخل وخارج الوحدة الإقتصادية في التقارير والقوائم المالية المفصح عنها من قبل إدارة هذه الوحدة، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير والقوائم المالية والتي تم مراجعتها من قبل المراجع الخارجي.

من جهة أخرى، فإن الاهتمام بجودة القوائم المالية إنما هو نابع من الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، حيث أنه بقدر ما تتوفر معلومات ملائمة ودقيقة وفي الوقت المناسب بقدر ما تساعد الإدارة والمساهمين ومختلف المستخدمين الخارجيين الذين لا يملكون سلطة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مباشرة من إدارة الشركات في اتخاذ القرارات المناسبة.

من ناحية أخرى، فإن تبني النظام المحاسبي المالي يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق جودة المعلومة المحاسبية. وعليه، سيتم تحديد العناصر المهمة التي يمكن من خلالها إيجاد العلاقة التي تربط تطبيق النظام المحاسبي المالي بتحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

سوف نركز في هذا الفصل على دراسة المحاور الآتية:

I - جودة المعلومة المحاسبية: مفهومها، أبعادها، نماذج قياسها.

II - جودة المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

I - جودة المعلومة المحاسبية: مفهومها، أبعادها، نماذج قياسها

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام وخاصة بعد الانهيارات الكبيرة لعدد من الشركات العالمية، حيث أصبح المستثمرون يشككون في دقة القوائم المالية ومدى صدق تعبيرها عن المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، وبالتالي فقدت المعلومة المحاسبية أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها.

1- مفهوم جودة المعلومة المحاسبية

يشير مصطلح الجودة بشكل عام إلى صلاحية وملاءمة الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة. ولذلك فالجودة مفهوم فلسفي واسع يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه الشركة من خدمات ومنتجات كالقوائم المالية التي تعد بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي، إذ أن هذا الأخير يشبه بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يتم تحويل المادة الخام المتمثلة في مختلف العمليات والأحداث الاقتصادية التي لها طابع مالي إلى قوائم مالية تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والائتمانية وذلك بعد دراستها وتحليلها. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أنه من الأسباب الرئيسية للاهتمام بجودة القوائم المالية اعتبارها كمدخلات أساسية لعملية اتخاذ القرارات¹.

يعتبر مفهوم جودة المعلومة المحاسبية من أبرز المفاهيم التي تهتم بها مختلف الهيئات العلمية والمهنية وذلك لما لها من أهمية عند إعداد القوائم المالية، وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم لكي تخدم مستخدميها، ولعل من الأهمية ما دفع الجمعية الأمريكية المحاسبية (AAA) إلى إصدار دراسة سنة 1966 باسم "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة"، أعربت فيه عن تراجعها عن المجاملات السابقة "المبادئ المحاسبية" أي الخروج عن الاتجاهات التقليدية والتركيز على معيار المنفعة وذلك لوفاء باحتياجات المستخدمين من خلال تقديم معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ قراراتهم وتقلل من حالات عدم التأكد، كما قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بتطبيق المنهج النفعي الجديد عند وضعه للإطار المفاهيمي، فركز بشكل واضح على جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية، واعتبر أن أهداف القوائم المالية هي نقطة بداية في تطبيق هذا المنهج، وبعد تحديد الأهداف كان من الطبيعي أن ينجز (FASB) الخطوة التالية المتمثلة في تحديد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية بإصدار البيان رقم (02) سنة 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، والتي تمثل المدخل الضروري لتأصيل وتطوير المفاهيم المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها

¹ - حنان قسوم، مرجع سبق ذكره، ص 18.

عالميا في إعداد القوائم والتقارير المالية وخدمة متخذي القرارات والمستفيدين منها¹، حيث أوضح فيه أهم الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون ذات جودة.

وعليه يقصد بجودة المعلومة تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة².

كما تعرف جودة المعلومات من جانب الملاءمة للاستعمال بأنها درجة الإيفاء بالاحتياجات والتوقعات من قبل مقدمي المعلومات أو منتجي المعرفة عند قيامهم بأعمالهم³. في حينزراً في المعهد القومي الأمريكي للمقاييس والتكنولوجيا (NIST)* بأنها المصطلح الذي يحمل في طياته أبعاد المنفعة والموضوعية والنزاهة⁴.

وترى الباحثة أن مفهوم جودة المعلومة المحاسبية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين من خلال قدرتها على إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية والتخفيض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات⁵. ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

وبهذا التعريف يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومة المحاسبية هو مفهوم شامل ولا يقتصر على جانب واحد فقط ممثلاً في الخواص، مهملًا الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية عنها وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات .

وقد اتضح من الدراسات السابقة أن خصائص جودة المعلومات المحاسبية تعكس فقط أحد جوانب جودة هذه المعلومات ممثلاً في المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية. حيث أن جودة هذه الأخيرة لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس كل الجوانب القانونية والرقابية والمهنية وتجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة لمختلف مستخدميها.

1 - عطا الله واردة خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 105.

2 - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

3 - مؤيد الساعدي وسلمان عبود زيار، جودة المعلومات وتأثيرها في القرارات الاستراتيجية - دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد الثالث، 2013، ص 14.

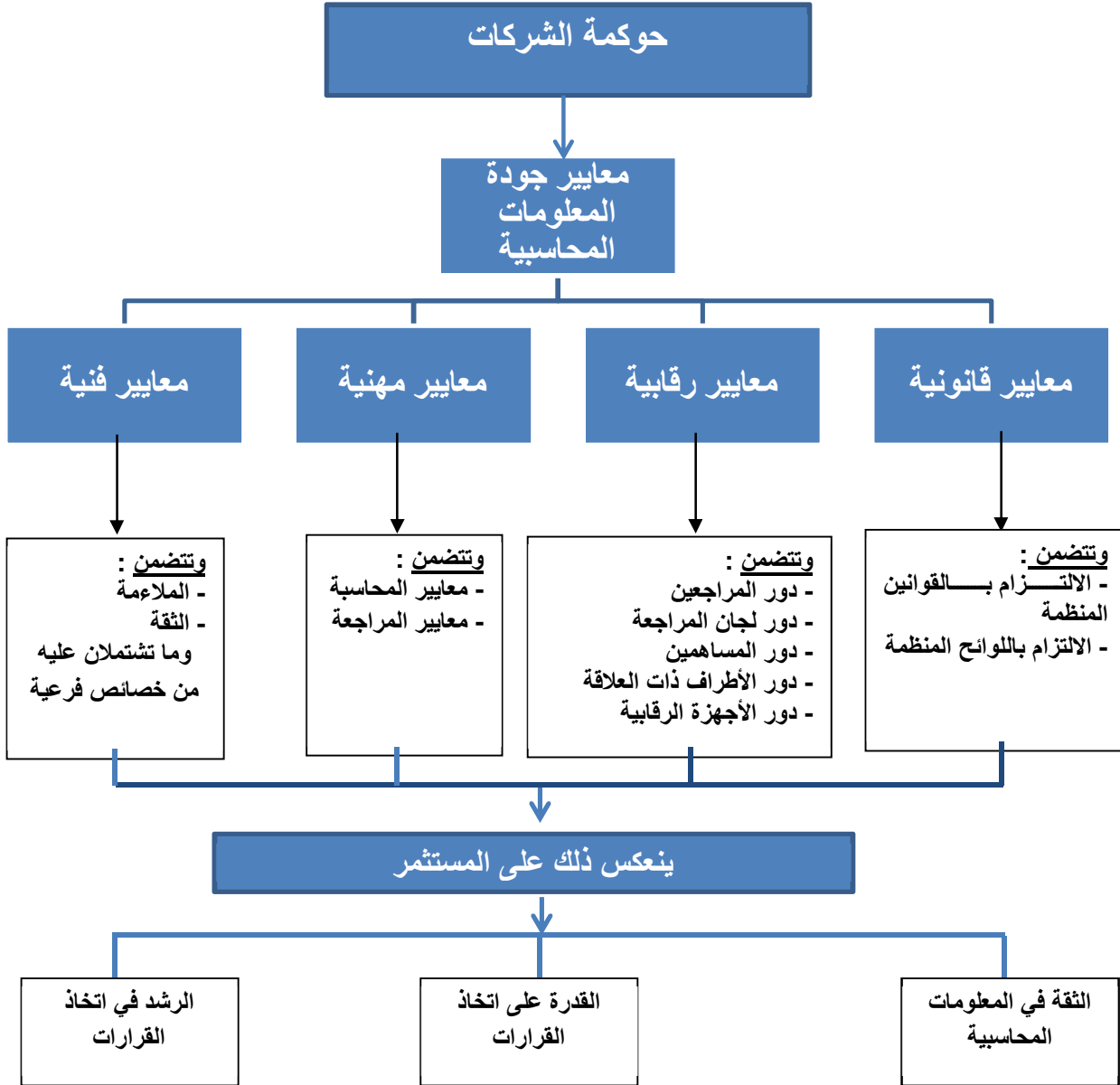
* National Institute of Standards and Technology.

4 - المرجع نفسه.

5 - علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، العدد السابع، 2009، ص 7.

في ضوء المفهوم السابق لجودة المعلومات المحاسبية، فقد اقترح محمد أحمد ابراهيم خليل المعايير التالية لتطوير هذا الأخير للوصول إلى المفهوم الشامل له في ظل حوكمة الشركات، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (10): معايير جودة المعلومة المحاسبية في ظل حوكمة الشركات



المصدر: محمد أحمد ابراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، مصر، العدد الأول، 2005، ص 25.

ما يؤكد هذا الشكل أن المفهوم الشامل لجودة المعلومة المحاسبية في ظل حوكمة الشركات يتحدد في ضوء مجموعة من المعايير التي تحكم إعداد ونشر هذه المعلومات، كما يلاحظ أنه يتماشى مع الجوانب المختلفة للإطار الفكري لحوكمة الشركات وما يتضمنه من إجراءات قانونية ورقابية ومهنية تهتم جميعها بالتأكيد على أهمية إعداد المعلومات المحاسبية وتحديد المسؤولية عن ذلك.

من جهة أخرى لا بد من التمييز بين جودة المعلومة وقيمتها*، حيث أن القيمة الإعلامية للمعلومات تعبر عن المنفعة التي تقدمها مطروحا منها تكلفة إنتاجها، وتكمن المنافع الرئيسية للمعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد وتحسين القرارات وتحقيق قدرة أفضل على تخطيط وجدولة الأنشطة، وبالتالي يمكن للمستخدم أن يكون قادرا على اتخاذ قرار أقل ضررا وأكثر نفعاً¹.

ولذلك تستمد المعلومات قيمتها من الأثر الذي تحدثه على عملية صنع القرارات، فكلما كانت المعلومات دقيقة كان القرار أقرب إلى الواقع، أما إذا كانت المعلومات غير دقيقة، فإن القرارات الناتجة تكون متوقعة أو احتمالية، ويكون للمعلومات قيمة اقتصادية بقدر التقليل من احتمالات المخاطرة بشرط أن تكون التكلفة المضافة أقل من العائد المضاف².

كما تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، بالإضافة إلى مدى كفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءً عليها، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار. وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة.

في هذا الصدد توجد ثلاثة مقومات يتم من خلالها زيادة القيمة الإعلامية للمعلومات المالية من وجهة نظر مستخدمها، وتتمثل في:

- أ- أن يقلل الاتصال من احتمالات الاختيار لدى مستخدم المعلومة المالية ويرشد من قراراته، وبالتالي يساهم في تقليل حالات عدم التأكد؛
- ب- أن تكون المعلومات المالية بناءة، أي أن تساهم في تحديد الاختيار الرئيسي من بين الاختيارات المتاحة لدى متخذ القرار؛
- ت- أن تتصف المعلومات المالية بالدافعية، وذلك إذا كان لها تأثير على تغير السلوك الناتج من متخذ القرار.

* يشير مصطلح قيمة المعلومات في هذا المجال إلى إمكانية القياس المالي للمنفعة المتحققة نتيجة استخدام هذه المعلومات في مجالات اتخاذ القرار، أي أن تقاس هذه القيمة بمقارنة السلوك الناتج من متخذها قبل وبعد الحصول على هذه المعلومات.

¹ - بول. ج. ستينبارت ومارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب: قاسم إبراهيم الحسيني، مراجعة: أيمن حداد ومهند عتمة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، 2009، ص 26.

² - نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية: مدخل معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 43.

أما بالنسبة للقياس الكمي لقيمة المعلومات، يتم التمييز بين حالة التأكد التام وحالة عدم التأكد كالاتي¹:

- في حالة التأكد التام أي عند توفر معلومات كافية، تقاس قيمة المعلومات من خلال المقارنة بين منفعة المعلومات وتكاليف الحصول عليها، وذلك لأن المعلومات التامة تسمح بأن يتم اتخاذ القرار الأمثل في كل مرة تنشأ فيها حاجة لاتخاذ القرار؛
- أما في حالة عدم التأكد التام أي عدم توفر معلومات كافية، فيقتصر دور المعلومات على التقليل من حالة عدم التأكد، وبالتالي يجب أخذ درجة المخاطرة بعين الاعتبار عند حساب قيمة المعلومات. خلاصة القول، أن تحديد قيمة المعلومات ليس أمراً سهلاً، إذ يصعب تحديد تكاليف وفوائد المعلومات بشكل كمي كما أنه من الصعب تحديد قيمة المعلومات قبل إنتاجها واستغلالها، وعليه يجب حساب القيمة المتوقعة للمعلومات بأفضل الطرق بحيث لا يتم إنتاج معلومات تتجاوز تكلفتها المنافع المتوقعة من إنتاجها. وعليه، فقيمة المعلومة تظهر من خلال قدرتها على زيادة الأرباح والتقليل من الخسائر الناتجة عن عملية اتخاذ القرار².

2- أبعاد جودة المعلومة المحاسبية

إن الدراسات المبكرة التي اهتمت بجودة المعلومات ركزت على بعدين هما التوقيت والدقة باعتبارهما الحكمان لجودة المعلومة ولكن سرعان ما ظهرت دراسات قدمت تصوراً أكثر شمولاً لهذه الأبعاد³، ففي دراسة مسحية ذات مرحلتين قام بها الباحثين (Duran-Arenas L., Rivero C. C., Canton S. F, 2006) تم تحديد 180 بعداً من أبعاد جودة المعلومة تم تجميعها في أربع فئات هي: الجودة الذاتية الداخلية، الجودة السياقية، العرض والتقديم، وقابلية الوصول⁴.

¹ - عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 29.

² - حنان قسوم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

* من بين المحاولات المهمة لتحديد أبعاد جودة المعلومة ما قام به مكتب الإدارة والموازنة الأمريكي (OMB) الذي حدّد ثلاثة أبعاد هي: المنفعة، الموضوعية، النزاهة. هذه الأبعاد تضمنتها توجيهات جودة المعلومات التي صدرت عن المكتب المذكور وأصبحت نافذة المفعول ابتداءً من سنة 2002 بالنسبة لجميع الوكالات الحكومية الأمريكية. وقد أكدت وزارة الزراعة الأمريكية ومكتب الإحصاءات السكانية (census) هذه الأبعاد، وأقر هذا الأخير إلى جانبها ست خصائص أخرى مع إمكانية المبادلة بينها في حالة التعارض هي: درجة الصلة بالموضوع للإبقاء بحاجات الزبون، الدقة، التوقيت، قابلية الوصول، قابلية التفسير، الشفافية .

³ -Duran-Arenas L., Rivero C. C., Canton S. F, (1998) The Development of a Quality Information System: A Case Study of Mexico. Health Policy and Planning.

⁴ - رائد محمد العضايله، مروة خضر أبو سمهده، جودة المعلومات وأثرها في القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في محافظات إقليم الجنوب، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد الثالث، 2014، ص 407.

ومن أجل تحديد أبعاد جودة المعلومة بطريقة أكثر شمولية وقابلة للإدارة والتقييم فقد حدّ دأوبرين (O'brien J) ثلاثة أبعاد رئيسية لجودة المعلومة، يضم كل منها مجموعة من الأبعاد الفرعية التي تدعم البعد الرئيسي لتحقيق في النهاية جودة المعلومة، وهي¹:

1.2- البعد الزمني: يتحدد وفق الخصائص الآتية:

- التوقيت المناسب: يجب تقديم المعلومات عند الحاجة؛
- الآنية (الحدث): يجب أن يوافق توقيت تقديم المعلومات الأحداث؛
- الفترة الزمنية: يتم تقديم المعلومات حول الماضي والحاضر والتوقعات المستقبلية.
- التكرار: ينبغي توفير المعلومات كلما كان ذلك ضروريا وكانت مطلوبة.

2.2- البعد المتعلق بالمضمون: يشمل العناصر الآتية:

- الدقة: أي درجة تمثيل المعلومات للماضي والحاضر والمستقبل وخلوها من الخطأ، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية؛
- الملاءمة (زبونية المعلومة / ذات صلة): ينبغي أن تكون المعلومات ذات صلة باحتياجات متلقي محدد لحالة معينة؛
- الاكتمال: يجب توفير كل المعلومات المطلوبة؛
- الإيجاز: ينبغي توفير المعلومات المطلوبة فقط؛
- الوعي: المعلومات المطلوبة يجب أن تكون مفهومة من طرف متلقيها؛
- النطاق: المعلومات يمكن أن يكون لها نطاق واسع أو ضيق أو ذات تركيز داخلي أو خارجي؛
- الأداء: المعلومات يجب أن تظهر أداء الأنشطة المنجزة، والتقدم الذي تم تحقيقه والموارد المتراكمة.

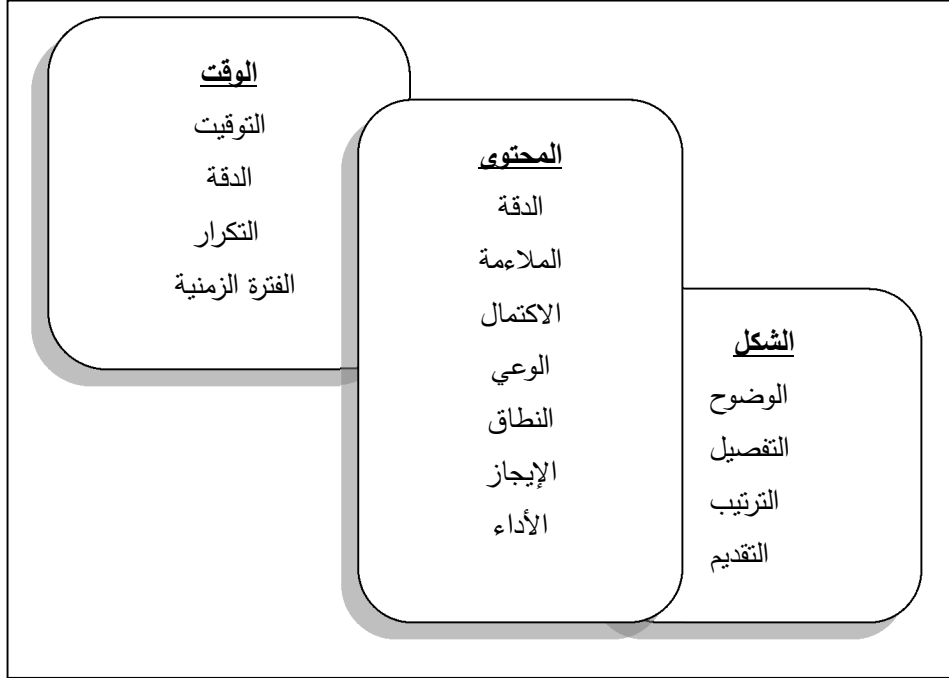
3.2- البعد الشكلي: يشمل الخصائص الآتية:

- الوضوح: تقدم المعلومات بشكل سهل الفهم؛
- التفصيل: يمكن أن تكون المعلومات مفصلة أو ملخصة إلا أنها يجب أن تفي باحتياجات المستخدمين؛
- الترتيب: المعلومات يمكن ترتيبها بتعاقب محدد مسبقا؛
- التقديم: المعلومات يمكن أن تقدم بشكل سردي، رقمي، بياني، أو مطبوعة، فيديو أو أي وسائط أخرى.

والشكل رقم (11) يلخص أبعاد جودة المعلومة كالاتي:

¹ -James A. O' BRIEN, **Introduction to information systems: Essentials for the internal work.** Ed E-Business enterprise, Eleventh edition, Chapter1, Mc Graw-Hill, New york, Etats Unis 2002, p 16.

الشكل رقم (11): أبعاد جودة المعلومة



Source: James A. O' BRIEN, **Introduction to information systems: Essentials for the internal work. Ed E-Business enterprise**, Eleventh edition, Chapter1, Mc Graw-Hill, New york, Etats Unis 2002, p 16.

وفي دراسة (Stvilia et al, 2005) المنشورة في موسوعة الانترنت المجانية (Wikipedia) تم تحديد أبعاد جودة المعلومات بسبعة أبعاد استنبطت من عمل الموسوعة هي: النطاق، الشكل والتنسيق، التفرد، الصلاحية، الدقة، الآنية، وقابلية الوصول¹. فيما تناول محمد أحمد إبراهيم خليل معايير تتلاءم مع حوكمة الشركات حيث حدد وكما سبق الإشارة إليه أربعة معايير لجودة المعلومات وهي المعايير الفنية والقانونية والمهنية والرقابية. في حين خلص نجم عبود نجم إلى ثمانية أبعاد مقترحة للجودة وهي: نطاق التغطية، الموضوعية، الدقة، التوقيت، حوكمة المعلومات، زبونية المعلومات، التنسيق وحماية العرض، الصلاحية².

في ضوء دراستنا لأبعاد جودة المعلومة، يتضح لنا وجود اختلاف حول تحديد وتصنيف هذه الأبعاد إلا أنها تشترك في جوهرها، حيث صنفت في ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد الزمني والبعد الشكلي والبعد المتعلق بالمضمون. ومن جهة أخرى فإن هذه الأبعاد تخص ديناميكية الجودة في اتجاهاتها المتعلقة

¹ - مؤيد الساعدي وسلمان عبود زيار، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² - نجم عبود نجم، أبعاد جودة المعلومات وتشخيص الانحرافات في الأداء، جامعة الزيتونة، الأردن، 2010، ص 9. متوفرة على الرابط الإلكتروني: <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/153198> (اطلع عليه في: 2016/08/27).

بالاستخدام المناسب، المصدقية، المرونة، الأمانة، الوثوق، الاعتمادية وطريقة العمل¹، وهذا لتحقيق في النهاية كل من المنافع الشكلية والزمانية ومنافع التملك، درجة الرضا عن المعلومات، المنافع التي تخص تقليل الخطأ أو الحد منه وزيادة القيمة المضافة.

3- نماذج قياس جودة القوائم المالية

إن جودة القوائم المالية تتحدد من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية، بالإضافة إلى وجود طرق أخرى يتم من خلالها قياس الموثوقية والملاءمة لتحديد جودة القوائم المالية؛ كالتركيز على جودة المحاسبة من خلال دراسة مدى قيام الشركات بإدارة الأرباح، تمهيد الدخل وما إذا كان الاعتراف بالأرباح والخسائر تم في الوقت المناسب².

الجدول الموالي يلخص نماذج قياس وتقييم جودة القوائم المالية بالاعتماد على دراسات سابقة، كمايلي:

¹ - إنعام علي توفيق الشهريلي، أساليب قياس قيمة المعلومات: دراسات وتطبيقات، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 12.

² - Vera PELEA , IAS/IFRS and financial reporting quality : lessons from the european experience , China journal of accounting research, Production and hosting by ELSEVIER, 2012, p 4.

الجدول رقم (06): نماذج قياس جودة القوائم المالية

السلبيات	الإيجابيات	الطريقة
- من الصعب الاعتماد على هذه الطريقة بسبب صعوبة قياس الخصائص النوعية.	- تركز على جودة القوائم المالية.	الخصائص النوعية "Qualitative characteristics" - تهدف إلى تقييم جودة المعلومة بأبعاد مختلفة في وقت واحد وذلك من خلال دراسة فعالية وفائدة قرارات القوائم المالية عن طريق تفعيل الخصائص النوعية. - يتم ذلك من خلال تقييم أثر تقديم معلومات محددة في القوائم السنوية على القرارات التي يتخذها مختلف المستخدمين وذلك عن طريق إعداد استبيان يتضمن مجموعة من المحاور، يتعلق كل محور بخاصية من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وتتدرج ضمن كل محور مجموعة من الأسئلة تتم الإجابة عنها من طرف مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين للقوائم المالية لمعرفة مدى تحقق الخصائص النوعية في القوائم المالية المفصح عنها.
- تركز على جودة الأرباح؛ - طريقة غير مباشرة لقياس جودة القوائم المالية؛ - لا يتم المفاضلة بين الملاءمة والموثوقية.	- سهولة نسبيا للقياس.	قيمة الملاءمة "Value relevance" - تدرس العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح بهدف قياس مدى ملاءمة وموثوقية معلومات القوائم المالية. - أي دراسة الارتباط بين الأرقام المحاسبية والتغيرات الناتجة عنها في سوق الأسهم ذلك باعتبار أن سعر السهم يمثل القيمة السوقية للشركة بينما الأرقام المحاسبية تمثل قيمة الشركة على أساس الإجراءات المحاسبية التي أعدت بموجبها تلك القوائم المالية.
- تركز على عناصر محددة فقط؛ - صعوبة القياس.	- تركز على جودة القوائم المالية.	البنود الخاصة في التقارير المالية " Specific elements in annual report" تدرس وتفحص البنود الخاصة في التقارير السنوية، وذلك بإجراء دراسات جزئية تشمل معلومات مالية وغير مالية من خلال تقييم تأثير تقديم معلومات محددة في التقارير السنوية على القرارات المتخذة من طرف مختلف المستخدمين.

<u>نماذج قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية*:</u>		
<p>- تركيز على جودة الأرباح؛ - طريقة غير مباشرة لقياس جودة القوائم المالية؛ - من الصعب قياس جودة المستحقات.</p>	<p>- طريقة سهلة نسبياً لجمع البيانات من أجل قياس إدارة الأرباح.</p>	<p style="text-align: center;">نماذج قياس إدارة الأرباح** (نماذج الإستحقاق) :"Accrual models"</p> <p>تدرس مستوى إدارة الأرباح كبديل لجودة الأرباح، ومنها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نموذج هيلي، "Healy, 1985" - نموذج دي أنجلو، "DeAngelo, 1986" - نموذج ديشو و سلوان، " Dechow & Sloan, 1991" - نموذج جونز، "Jones, 1991" - نموذج جونز المعدل، " Modified Jones, 1995" - نموذج ريس، جيل و جور، " Ress, Gill & Gore, 1996" - نموذج كوثاري، ليون و واسلي، " Kothari, Leone & Wasley, 2005" - نموذج رمان و شحرور، " Raman & Shahrur, 2008"
		<p style="text-align: center;">نماذج قياس تمهيد الدخل***:</p> <p>- نموذج "Eckel, 1981" / مدخل معامل التباين:</p>
<p>*- المحاسبة الإبداعية: يطلق عليها عدة تسميات منها: المحاسبة التجميلية، المحاسبة المتعسفة، المحاسبة الخلاقة، المحاسبة الابتكارية، لعبة الأرقام المالية، فن حساب الأرباح، فن عرض الميزانية، فن طبخ الدفاتر، الخداع في يد المحاسبة، العبث بالدفاتر. ويقصد بها قيام المحاسب بتحريف البيانات المالية بشكل يعكس رغبات ودوافع الإدارة (لتقديم انطباع مفضل عن عائد الشركة ومخاطرها) عن طريق استغلال الثغرات والمرونة الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية وتعدد بدائلها دون أن يخالفها. فهي شكل من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يكون ضمن حدود القوانين والمعايير المحاسبية ودون خرقها، ويتم ذلك من خلال ثلاث ممارسات أو طرق هي: إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، محاسبة التخلص من كل الخسائر في سنة رديئة.</p> <p>أما الغش المحاسبي فهو تلاعب محاسبي (خرق وتحريف متعمد ومقصود للبيانات المالية وليس ناتج عن أخطاء أو سهو) خارج حدود القوانين والمعايير المحاسبية.</p>		
<p>- ** إدارة الأرباح أو المكاسب: ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند إعداد و عرض التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية والسلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على أرباح الشركة إما بالزيادة أو بالنقصان. وقد يؤدي السلوك الانتهازي للإدارة إما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي، أو زيادتها بغرض زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.</p>		

- *** **تمهيد الدخل:** يسمى أيضا تلطيف الدخل، تجميل الدخل، تخفيف تقبلات الدخل . ويقصد به تخفيض متعمد للانحرافات في الدخل عبر الفترات الزمنية من خلال التلاعب بمتغيرات حقيقية (توقيت وحجم الصفقات) أو متغيرات وهمية (استخدام السياسات والطرق المحاسبية أو تغييرها) لتخفيض دخل السنوات الجيدة لاستخدامها في السنوات البطيئة أو الأقل نجاحا، أي إلغاء الارتفاع الطبيعي للربح المحاسبي. وهذا الشكل من التلاعب يتطلب تحقيق الشركة لأرباح كبيرة في بعض السنوات مما يسمح بتكوين احتياطات مستترة تستخدم بعد ذلك من أجل تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة.

- **محاسبة التخلص من كل الخسائر في سنة رديئة:** هي ممارسة تؤدي إلى تقليل ربح الشركة في بعض الفترات ولكنها تبالغ في الخسائر، ويتم استراتيجية التخلص من الخسائر في سنة رديئة بغرض إظهار النتائج الرديئة بصورة أسوء، وتستخدم هذه الطريقة في السنوك الرديئة ، فمن خلال المبالغة في الخسائر يمكن للشركة أن تصنع أرباح السنة الموالية. حيث تقوم هذه الطريقة على مبدأ وهو أن نقص المكاسب في الفترة الجارية بما لا يحقق حوافز أو منفعة للإدارة، قد يجعلها تلجأ إلى تخفيض المكاسب أكثر، فهي على أي حال سنة رديئة ولن يضر أن تزداد رداءة، ففي كل الأحوال لن تحصل الإدارة على حوافز، والغرض من ذلك السماح للإدارة بتحقيق نتائج أفضل في الفترة التالية، ويتم ذلك من خلال تأجيل بعض الإيرادات، أو تسريع إعدام الديون، أو تحميل الفترة الجارية بمصاريف مستقبلية يمكن إظهارها على أنها تخص الفترة الجارية، وهذا ما يعرف بأخذ حمام، أي التخلص من الخسائر وكل ما هو رديء، والأساس المنطقي هو أنه عندما لا يكون ممكنا للإدارة الوصول إلى الحد الأدنى للحصول على حوافز بكفاءة، فمن الأفضل النزول بالأرباح على قدر المستطاع وذلك لتمهيد الطريق أمام زيادتها مستقبلا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المصادر التالية:

- أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250 - ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014/2013، ص 108-189.

- Ferdy Van Beest & al , **Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristic**, Nice working paper 09-108, April 2009, p 27.

نستخلص من الجدول رقم (06)، أن هناك أربعة طرق مختلفة لقياس جودة القوائم المالية تتمثل في طريقة نماذج قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية (إدارة الأرباح وتمهيد الدخل)، قيمة الملاءمة، البنود الخاصة في القوائم المالية وطريقة الخصائص النوعية.

II - جودة المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخصائص والمميزات التي تجعل من القيمة الإعلامية لهذه المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، وعليه تعتبر هذه الأخيرة والتي تحدد جودة المعلومة المحاسبية من أهم المفاهيم الواجب تحديدها ضمن الإطار النظري والمفاهيمي للمحاسبة المالية، وذلك نظرا لأهميتها لمختلف الأطراف المهتمة بالمحاسبة المالية، وعليه حظي هذا الموضوع بالعديد من الدراسات التي حاولت تحديد أهم الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية، ومن خلال هذا الجزء نحاول تناول أهم هذه الدراسات، ونهدف من هذا إلى الخروج بالخصائص النوعية للمعلومات المالية التي تتفق عليها هذه الدراسات والتي اعتمدها النظام المحاسبي المالي.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب تصنيف الهيئات المحاسبية

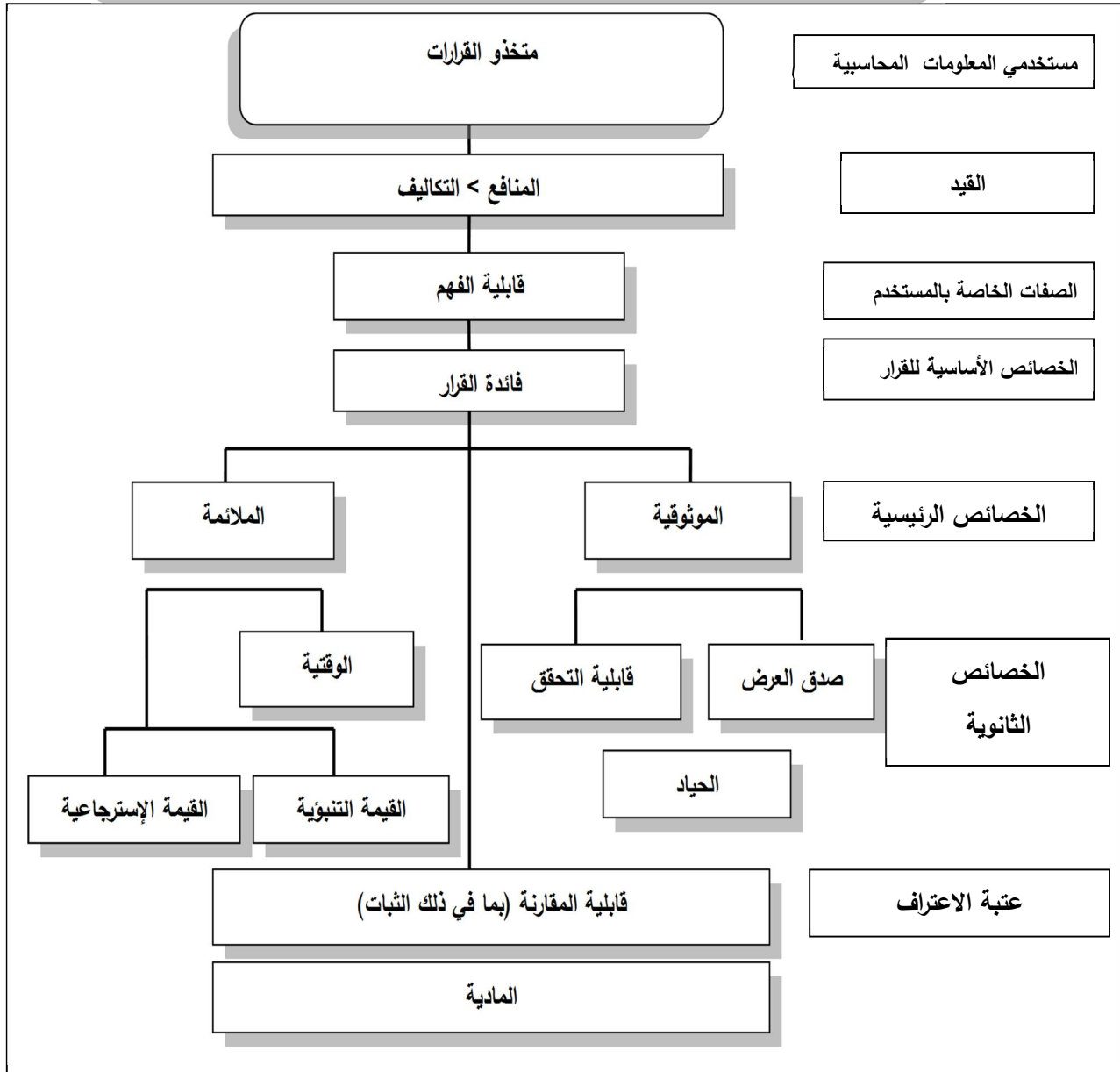
لقد اهتمت العديد من الدراسات والهيئات المحاسبية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما بينت أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات، ومن أهم هذه الدراسات دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

1.1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

لقد حقق مجلس معايير المحاسبة المالية* (FASB) نشاطا علميا وإنتاجا مميذا بالنسبة للإطار المفاهيمي للمحاسبة، بحيث كللت جهوده بإصدار سبع دراسات تم تقديمها في شكل بيانات وهذا للفترة 1973-2000، ويعد البيان رقم (2) الصادر عن المجلس سنة 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" من أهم الدراسات التي حددت الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية والأكثر شمولية في تحديد هذه الخصائص، حيث اعتمد في تحديد هذه الخصائص على دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" والبيان رقم (4) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بعنوان "المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية لمؤسسات الأعمال"، بالإضافة إلى اعتمادها على دراسة لجنة تروبلود (TRUEBLOOD) بعنوان: "أهداف القوائم المالية" الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. ويمكن توضيح أهم الخصائص النوعية حسب البيان رقم (2) في الشكل الآتي:

* تأسس مجلس معايير المحاسبة المالية FASB سنة 1973 بعد حل هيئة المبادئ المحاسبية APB التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ويمثل هذا المجلس جهة مستقلة تخول لها مسؤولية تطوير مبادئ المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم(12): الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب FASB



Source : Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of financial accounting concepts N°2: Qualitative characteristics of accounting information**, 1980, p13. Available at <http://www.fasb.org/cs/BlobServer?blobcol=urldata&blobtable=MungoBlobs&blobkey=id&blobwhere=1175820900526&blobheader=application%2Fpdf> (15/12/2016) .

من الشكل أعلاه يتضح أن هذه الدراسة قسمت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بصورة متدرجة، بدءاً بالخصائص الرئيسية ومن ثم الخصائص الثانوية، كما اعتمدت في تحديدها لهذه الخصائص على ثلاثة اعتبارات، حيث انطلقت من فرضية أن المستخدم المستهدف للمعلومات المالية هو مستخدم حصيف، أي متمكن ويتمتع بمستوى جيد من الفهم والاستيعاب، وهذا انطلاقاً من أن المعلومات المالية لا يمكن الإستفادة منها إذا كان المستخدم له مستوى متدني من الفهم والاستيعاب، وفي هذا الصدد

يقول الشيرازي: إن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص النوعية فقط، وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذ القرار (المستخدم)، ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة، قدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات...¹.

بعد فرضية المستخدم الحضيف أدرجت هذه الدراسة في الهرم التسلسلي القيد الحاكم: التكلفة/المنفعة، ويقضي هذا القيد أن تكون الفائدة المحصلة من استخدام المعلومات المالية أكبر من تكلفة الحصول عليها، وبعد هذا القيد جاء في التسلسل الهرمي خاصية القابلية للفهم، والتي تقضي بعرض كافة المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة لتمكين المستخدمين من فهمها واستيعاب محتواها.

ثم جاء المعيار الحاكم: المنفعة للقرار، ويعتبر هذا المعيار من أهم المعايير الواجب توفرها ويقضي بعدم اللجوء إلى المعلومات المالية إلا إذا كانت ستجلب منفعة معينة، وتتحدد هذه المنفعة من خلال الخاصيتين الرئيسيتين الملائمة والموثوقية، فالملائمة تتطلب توفر ثلاث خصائص فرعية، وهي: القدرة التنبؤية لكي تسمح لمستخدميها من التنبؤ بمختلف الأحداث، تقديم المعلومات المالية في الوقت المناسب، وأن تكون للمعلومات قيمة تقييمية بحيث تمكن المستخدمين من تقييم مختلف القرارات السابقة والوقوف على مدى صحتها، أما الموثوقية فتتطلب توفر ثلاث خصائص أولها أن تكون المعلومات قابلة للتحقق، وأن تكون محايدة (ذات غرض عام)، وأن تعبر بصدق عن المضمون الذي تصفه.

كما حددت هذه الدراسة خاصية القابلية للمقارنة كخاصية ثانوية يمكن أن تتوفر في المعلومات المالية لتمكين مستخدميها من إجراء مقارنات بين مختلف الأحداث والوضعيات، كما وضعت خاصية الأهمية النسبية (المادية) كمحدد للمعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، وتقضي بالإفصاح عن كافة المعلومات التي يؤدي حذفها أو عدم الاعتراف بها بشكل منفرد إلى اتخاذ قرارات مضللة.

2.1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بنشر الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية سنة 1989، ويشبه هذا الإطار إلى حد ما الإطار التصوري الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وقد خضع الإطار منذ صدوره لعدة تعديلات ساهمت في نضوجه بشكل يتلاءم وتطلعات مستخدمي المعلومة المحاسبية أبرزها التعديل الذي قام به مجلس معايير المحاسبة الدولية

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(IASB) في سبتمبر 2010 بإصدار نسخة مستحدثة للإطار المفاهيمي الذي تم وضعه من قبل الهيئة سابقاً* .

وقد ظهر الإطار المفاهيمي لسنة 2010 بنسخة ميزتها بعض الاختلافات عن نسخة 1989 خصوصاً فيما يتعلق بالخصائص النوعية، حيث تأثرت بتغير الأحداث التي تصبو إليها المحاسبة، تبعا لتغير المستعملين المستهدفين بالدرجة الأولى، حيث اقتصر الإطار المفاهيمي الجديد على خاصيتين نوعيتين رئيسيتين للمعلومات المحاسبية المفيدة هما الملاءمة والتمثيل الصادق، بالإضافة إلى الخصائص المعززة للخصائص الرئيسية والتمثلة في القابلية للمقارنة والقابلية للفهم والتقديم في الوقت المناسب والقابلية للتحقق.

الجدول الموالي يوضح أهم الاختلافات بين الإطار المفاهيمي لسنة 1989 والإطار المفاهيمي لسنة 2010 فيما يخص الخصائص النوعية:

* تشهد الساحة المحاسبية العالمية حالياً تقارباً بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، في ضوء سعي المجلسين لتوحيد الممارسات المحاسبية من خلال التأكيد على أهمية توفير الاتساق بين الممارسات المحاسبية التي تتضمنها إصدارات المجلسين، وذلك من خلال المشروع المشترك والموحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة بين المجلسين سنة 2014 والذي أعلن (IASB) عن نيته في البث فيه في الربع الأول من سنة 2016.

الجدول رقم (07): الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حسب (IASB)

الإطار المفاهيمي لسنة 2010	الإطار المفاهيمي لسنة 1989
<p><u>الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية:</u></p> <p>✓ <u>الخصائص النوعية الرئيسية:</u></p> <p>- الملاءمة: (القيمة التنبؤية، القيمة التأكيدية، الأهمية النسبية)؛</p> <p>- التمثيل الصادق: (الإكتمال، الحياد، خالية من الخطأ)؛</p> <p>✓ <u>الخصائص النوعية المعززة:</u></p> <p>- القابلة للمقارنة؛</p> <p>- القابلية للفهم؛</p> <p>- القابلية للتحقق؛</p> <p>- التوقيت المناسب.</p>	<p><u>الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية:</u></p> <p>- القابلية للفهم؛</p> <p>- الملاءمة: (القيمة التنبؤية، القيمة التأكيدية، الأهمية النسبية)؛</p> <p>- الموثوقية: (التمثيل الصادق، تغليب الجوهر على الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الإكتمال)؛</p> <p>- القابلية للمقارنة.</p>
<p><u>قيد التكلفة على المعلومات المالية المفيدة.</u></p>	<p><u>القنود على المعلومات الملائمة والموثوقة:</u></p> <p>- التوقيت المناسب؛</p> <p>- الموازنة فيما بين التكلفة والمنفعة؛</p> <p>- الموازنة فيما بين الخصائص النوعية.</p>
	العرض العادل

المصدر:

-Swapan Kumar Bala, **the new conceptual framework for financial reporting 2010 : some reflective comments**, independent business review (ISSN 1996-3572), vol. 5, N° 2, july 2012, p 13.

-Ana Lalevic Filipovic, **Revised qualitative characteristics of financial statements as precondition for strengthening information power on capital market**, economics and organization Vol.9, N°1, 2012, p 87-88.

نستخلص من الجدول أعلاه، أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قام بإعادة تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة إلى خصائص رئيسية وأخرى مدعمة، كما قام باستبدال مصطلح "الموثوقية" بمصطلح "التمثيل الصادق" وذلك لسببين أولهما أن مصطلح الموثوقية قد تم فهمه بشكل خاطئ على نطاق واسع حيث أن أوصافه كانت مشابهة إلى حد كبير لفكرة المجلس عن قابلية التحقق، من جهة أخرى، لا يعتبر تفضيل الجوهر على الشكل والحيطة والحذر وقابلية التحقق والتي كانت تعد جوانب من الموثوقية في الإطار المفاهيمي لسنة 1989 هي جوانب من التمثيل الصادق، أما خاصية القابلية للتحقق فهي خاصية جديدة في الإطار المفاهيمي لسنة 2010.

2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي

فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي يحتويها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي فإنها تتطابق مع الخصائص الواردة في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 1980)، وذلك طبقاً للمادة 8 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، التي نصت على أنه: "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح"؛ إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يفصل في الإجراءات المحققة لكل خاصية، لذلك توجب الرجوع إلى الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية لسنة 2010 لدراسة وتحليل هذه الخصائص لأنه يمثل وجهة نظر كل من (IASB) و (FASB) بموجب المشروع المشترك بين المجلسين لصياغة نموذج موحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة وذلك في ضوء تحقيق الاتساق في الممارسات المحاسبية*.

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بعد إعادة هيكلته سنة 2001 بالتأكيد على جودة المعلومة المحاسبية التي يهتم بها الإطار التصوري، وفي سنة 2002 توصل كل من (IASB) و (FASB) إلى تفاهم من أجل العمل على إصدار مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية يمكن تطبيقها في كل دول العالم، ونظراً لأهمية الإطار التصوري وفاعليته في عملية إصدار المعايير عقد اجتماع مشترك بين المجلسين في أكتوبر 2004 تم فيه الاتفاق على إعداد إطار مفاهيمي محسن ومشترك يستخدم كأساس لإعداد المعايير المحاسبية في ضوء مشروع التقارب. وقد تم الاتفاق على الانتهاء من هذا المشروع على مراحل حتى سنة 2010¹.

وقد جاء في هذا الإطار المستحدث لسنة 2010 أن الالتزام بالأهداف والخصائص النوعية الواردة فيه سيقود إلى معايير ذات جودة عالية مما سيؤدي بدوره إلى تحسين جودة المعلومة المالية المستخدمة في اتخاذ القرار. وحسب هذا الإطار فإن توفير معلومات نافعة لاتخاذ القرار هو الهدف الأساسي للقوائم المالية.

فيما يلي عرض مفصل للخصائص النوعية التي وردت في الإطار المفاهيمي المشترك بين المجلسين لسنة 2010، والتي يحتويها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ضمناً دون تبويب كما سبق الإشارة إليه سابقاً.

* لم يتم الرجوع إلى الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 1980)، نظراً لأنه وكما سبق الإشارة إليه فإن الساحة المحاسبية العالمية حالياً تشهد تقارباً بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، في ضوء سعي المجلسين لتوحيد الممارسات المحاسبية، وذلك من خلال المشروع المشترك والموحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة للمحاسبة.

¹- صلاح الدين بولعراس، التغييرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية - دراسة استقصائية لمجموعة من الخبراء والمختصين في المحاسبة بالجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2016، ص 96-99.

1.2- الخصائص الرئيسية

إن المعيار الحاكم "المنفعة للقرار أو فائدة المعلومات" يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية، وأن تحقيق المنفعة المرجوة يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية (التمثيل الصادق)، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أياً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين. سنحاول في النقاط التالية استعراض الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية، مع التطرق للعناصر التي تحقق هذه الخصائص وتحديد العلاقة بينهما.

1.1.2- الملاءمة

يقصد بالملاءمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المالية والغرض الذي أعدت من أجله (ذات صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه)، أي مدى مطابقة المعلومات المتوفرة لاحتياجات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى تأثير سلوك متخذ القرار واستفادته من هذه المعلومات. ويتفق كل من (IASB) و(FASB) في تعريفهما لخاصية الملاءمة بأنها القدرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين أو إحداث فرق في اتجاهها، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نلخص أهم العناصر التي ترتبط بالملاءمة كالآتي:

أ- **القيمة التنبؤية:** تركز العديد من قرارات المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين على تنبؤات صريحة أو ضمنية لمبلغ وتوقيت العائد على استثمار حقوق ملكية أو قرض أو أداة ائتمان أخرى. وتبعاً لذلك تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في إحدى تلك القرارات فقط إن ساعدت المستخدمين على الخروج بتنبؤات جديدة حول الأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للشركة في الفترات القادمة ويقدر الشركة في مواجهة المتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، وقد تم اشتقاق مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات من نماذج تقييم الاستثمارات.

وللاستفادة من مفهوم القدرة على التنبؤ أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أربع طرق تمكن من

ذلك وهي²:

¹- راجع:

- مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم "الوحدة 2: المفاهيم والمبادئ السائدة"، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، نسخة 2011، ص 8؛
- Financial Accounting Standard Board, "Qualitative characteristics of accounting Information", SFAC No 2 May.1980, in: <http://www.fasb.org>, Consulte-le: 04/04/2016.

²- حنان قسوم، مرجع سبق ذكره، ص 32.

- الطريقة المباشرة: تقضي بتزويد الإدارة بمختلف التنبؤات كالتدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي، ويحد تطبيق هذه الطريقة سوء الاستخدام المحتمل والالتزامات الناتجة عن التوقعات غير الدقيقة؛

- الطريقة غير المباشرة: تقضي بتقديم بيانات عن أحداث ماضية تمكن المستخدمين من التنبؤ، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل، وهذا الوضع قد يكون غير مبرر؛

- طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة: من خلال توفير بيانات تكون تحركاتها وتغيراتها بمثابة مؤشر سابق يعكس حدوث تحركات وتغيرات في الأحداث المنتبأ بها؛

- طريقة المعلومات المعززة: من خلال توفير معلومات مالية تستخدم للتنبؤ ببيانات أخرى، فمثلا زيادة عائد الاستثمار في الأصول يمكن أن يعكس زيادة في كفاءة الإدارة وهذا بدوره قد يكون مؤشرا لزيادة في التدفقات النقدية، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط بين البيانات المالية والبيانات الأخرى.

ب- القيمة الإسترجاعية (الرقابية): يجب أن تتطوي المعلومة على قيمة تقييمية وذلك من خلال تأكيد أو تصحيح توقعات أولية لمتخذ القرار. وتقوم التغذية الراجعة (التقييم الإرتدادي) على فكرة المقارنة بين الخطة والتنبؤ وبين المنفذ وما جرى فعلا، أي تستند إلى فكرة تحديد الانحراف بين ما تم التنبؤ به وبين ما حدث فعلا، وهذا المدخل يعني التقييم المستمر بهدف التحسين المستمر¹.

ج- الأهمية النسبية (المادية / عتبة الإعراف):

هي صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى الأخص خاصية الملاءمة. فالبند المؤثر هو بند مهم نسبيا يجب الإفصاح عنه لاعتباره بأنه يقدم معلومات مفيدة ومؤثرة في اتخاذ القرارات وإلا فإنه لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه، كما أن التوسع في العرض قد يؤدي إلى دفن معلومات ملائمة الأمر الذي قد يضلل المستخدم. ولذلك تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية وبالتالي ملائمة إذا أمكن أن يؤثر حذفها أو بيانها بشكل خاطئ على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند وطبيعته أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف. كما يرتبط مفهوم الأهمية النسبية ارتباطا وثيقا بخاصية الملاءمة، حيث تعرف كل من المادية والملاءمة في إطار ما يؤثر أو يحدث فرقا لدى متخذ القرار، حيث يمكن اتخاذ قرار بعدم الإفصاح عن معلومات معينة نظرا لعدم حاجة المستثمرين إلى مثل

¹ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 75.

هذا النوع من المعلومات (فهي غير ملائمة)، أو لأن المبالغ التي تنطوي عليها صغيرة جدا لدرجة أنها لا تحدث أي فرق (فهي غير مادية)¹.

2.1.2 - الموثوقية (التمثيل الصادق)

يقصد بهذه الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، وتشكل هذه الخاصية مع خاصية الملاءمة المعيار المناسب الذي يحدد القيمة النفعية للمعلومات المالية.

وتكون المعلومات المحاسبية موثوقة حسب (IASB) إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تمثله أو ما يتوقع بشكل معقول أن تمثله².

كما يعرفها (FASB) بأنها خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه³.

فخاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوافر على الخصائص التالية:

أ- الخلو من الخطأ:

ويقصد به أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، أي تصوير المعلومات المالية للمضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويرا دقيقا ، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المعلن عنها.

ب- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:

نظرا لأهمية هذه الخاصية في تعزيز موثوقية البيانات المالية فقد اعتبرها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما بعد من أهم المبادئ المحاسبية التي لا يمكن مخالفتها قبل وأثناء وبعد إعداد المعلومات المالية⁴، حيث يمكن أن يؤدي التمثيل على أساس الشكل القانوني الذي يختلف عن الجوهر الاقتصادي للظاهرة الاقتصادية إلى تمثيل غير صادق، ومن الأمثلة والحالات التي عالجتها هذه الخاصية أو المبدأ هي حالة الإيجار التمويلي وطرق الغش والتحايل المعروفة بين الشركات، خاصة منها الشركات التابعة لنفس الشركة الأم، كأن تتخلص الشركة من أصل إلى شركة أخرى بطريقة قانونية لنقل الملكية، ومع ذلك

¹ - ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² - Barry Elliot, Jamie Elliot, **Financial accounting and reporting**, pearson education, London, 11th edition , 2007, p 106.

³ Financial Accounting Standard Board, "**Qualitative characteristics of accounting Information**", SFAC N° 2 May.1980, in: <http://www.fasb.org>, Consulte-le: 04/04/2016.

⁴ - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

قد توجد اتفاقيات تضمن استمرارية تمتع الشركة الأولى بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل لفترة قصيرة أو طويلة، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها.

ج- الحياد:

تقضي هذه الخاصية بعدم تحيز المعلومات المالية لفئة معينة أو لتحقيق هدف محدد وتوجيهها إلى الغرض العام، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيادة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج الشركة دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات، فخاصية الحياد تعني تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج محددة مسبقا أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. وتتطلب خاصية الحياد:

- أن يركز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة والموثوقة؛
 - فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح أو أساليب القياس التي تتطلب الالتجاء إلى التقدير، يجب ألا تعتمد إدارة الشركة إلى المغالاة في هذه التقديرات بغية تحقيق نتائج معينة؛
 - الشمول: يكمن في درجة الإلمام بالحدث المراد عرضه من خلال توفير التفاصيل اللازمة وعدم إهمال تسجيل البيانات الأساسية، مع عدم إغفال أي جزء من الأحداث الهامة عند إعداد القوائم المالية.
- هـ - الإكمال (الشمولية):

من أجل أن تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية بالمصدقية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو ملحقاتها، ويمكن أن تصبح القوائم المالية غير موثوقة وغير ملائمة إذا ما تم حذف أي معلومات يمكن أن تجعلها خاطئة أو مظللة.

العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية

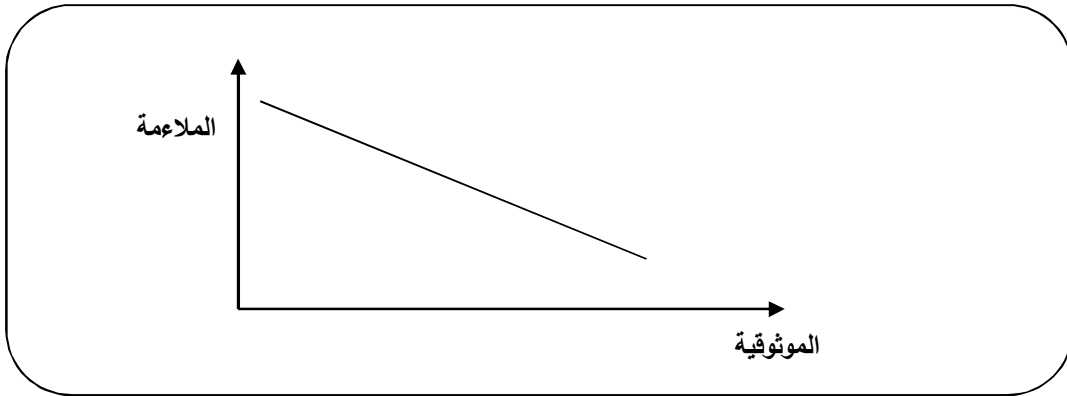
الأصل أن تتوافر خاصيتا الملاءمة والموثوقية معا وبدرجة من التأكد، وهذا الوضع الأمثل لتصبح المعلومات المحاسبية أكثر نفعا في اتخاذ القرارات. ولكن في الحياة العملية نادرا ما تتوافر هذه الحالة بشكلها المثالي، ففي أغلب الأحيان تظهر حالة المقايضة أو التبادل بين تلك الخاصيتين، فتزداد درجة التأكد لدى خاصية مقابل تراجعها لدى الخاصية الثانية، والسبب أن هناك كثير من الطرق والسياسات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق مزيد من الملاءمة والعكس

صحيح¹. وهنا يكون المطلوب تحقيق موازنة بينهما بدرجة معقولة من التأكد، حتى تقدم معلومات غير متحيزة وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.

فعلى سبيل المثال فإن الاعتماد على القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها عن طريق توفير معلومة آنية أو حالية (خاصية الوقت المناسب)، وأنها تمثل الوقائع الاقتصادية بصدق (خاصية التمثيل الصادق) الأمر الذي يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل (خاصية القدرة التنبؤية)، بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة مثل تصحيح قيمة النقد نتيجة لتغير عامل الزمن والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة (خاصية القيمة الاسترجاعية)، ومن جهة أخرى تعتبر المعلومة الناتجة على قياس القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها لا تعتمد على وثائق مدونة قابلة للفحص عند إجراء المعالجات الضرورية، بل تعتمد على قيم وتوقعات حالية ومستقبلية تستند في بعض الأحيان إلى الحكم الشخصي الخاطئ (الإخلال بخاصية القابلية للتحقق).

يمكن توضيح التعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (13): تعارض خاصية الملاءمة والموثوقية



المصدر: مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 108.

نستخلص من الشكل أعلاه، أن هناك علاقة عكسية بين خاصية الملاءمة والموثوقية، حيث أنه كلما زادت جودة إحداهما انخفضت جودة الأخرى، ومن الضروري التضحية بقدر من الملاءمة مقابل مزيد من الموثوقية أو العكس، وأنه ليس من المقبول غياب أحد هاتين الخاصيتين سواء الملاءمة أو الثقة بالكامل في المعلومات المحاسبية مما يستلزم إجراء نوع من المبادلة بينهما.

¹ - مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 106.

2.2- الخصائص النوعية الثانوية (الداعمة أو المعززة)

سنحاول في النقاط الموالية استعراض الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المالية والمتمثلة أساسا في الخصائص الآتية:

1.2.2- القابلية للمقارنة

إن قرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم البدائل، ولا يمكن إجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة. ويقصد بالقابلية للمقارنة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالشركة بمعلومات مماثلة عن شركات أخرى لنفس الفترة لتقييم مراكزها المالية وأدائها وتدفقاتها النقدية (مقارنة مكانية)، وبمعلومات مماثلة عن نفس الشركة في فترات سابقة من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء (مقارنة زمانية)¹. وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتداخل مع مفهوم الاتساق، كما يجب أن لا تصبح عائقا أمام تبني معايير محاسبية جديدة، حيث أنه من غير المناسب للشركة أن تستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر وتبقي على سياستها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.

من جهة أخرى، يمكن القول أنه من المدلولات المهمة لخاصية القابلية للمقارنة هو إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات، ويساعد تضمين الإفصاح عن السياسات التي تستخدمها الشركة على تحقيق قابلية المقارنة².

2.2.2- القابلية للفهم

تعرف القابلية للفهم على أنها: "خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى آخر البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد"³.

وتتأثر القابلية للفهم بمهارة وخبرة من يعدها من حيث تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق من جهة، ثم بمهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى، فمستخدم المعلومات يفترض أن يكون لديه مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال الشركة ونشاطاتها، وعلى استعداد لدراسة

¹ - دونالد كيسو وجيرى ويجانت، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² - مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم "الوحدة 2: المفاهيم والمبادئ السائدة"، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

هذه المعلومات بدرجة معقولة من الجدية. إلا أن الحاجة لقابلية الفهم لا تسمح بحذف المعلومات الملائمة بحجة أنه قد يكون من الصعب فهمها.

3.2.2- التوقيت المناسب

إن مفهوم الملاءمة ينطوي ضمنا على عامل التوقيت، فمن الضروري أن يتوفر لمختلف المستخدمين ما يلزمهم من المعلومات الملائمة للقيام بتنبؤاتهم واتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هذه المعلومات حديثة في طبيعتها أكثر من ارتباطها بالفترات السابقة فقط. ويقصد بخاصية التوقيت المناسب أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، فعملية اتخاذه تكون دائما محددة بفترة زمنية معينة وأي تأخر في إيصال المعلومة قد يفقدها قيمتها الإعلامية من وجهة نظر متخذ القرار¹.

ويجب أن نشير هنا إلى أن التواريخ المحددة من طرف مختلف التشريعات المحاسبية بخصوص وقت تقديم القوائم المالية له تأثير كبير على تحقيق هذه الخاصية. حيث يجب التركيز على التوقيت الذي يمثل قيما هاما على نشر القوائم المالية، ويجب أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المالية ونشرها سريعا بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المالية تصلح لإعداد التنبؤات واتخاذ القرارات².

في هذا المجال فإنه يمكن التضحية أحيانا ببعض الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لفائدة التوقيت المناسب، ذلك أن عملية اتخاذ القرار تكون دائما مرتبطة بمدة زمنية معينة.

4.2.2- القابلية للتحقق

يقصد بها وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا وصلت أطراف خارجية إلى نتائج مختلفة فهذا دليل على أن معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها. ومن ثم فإن المعلومات الأمنية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها.

إن قابلية التحقق تعني أن القياس المحاسبي موضوعي لأنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس كما أنه يعتمد على وثائق وأدلة إثبات يؤدي اعتمادها إلى الوصول لنفس النتائج.

¹ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص 192 - 193 .

² - الدون س اندريكسن، مرجع سبق ذكره، ص 129

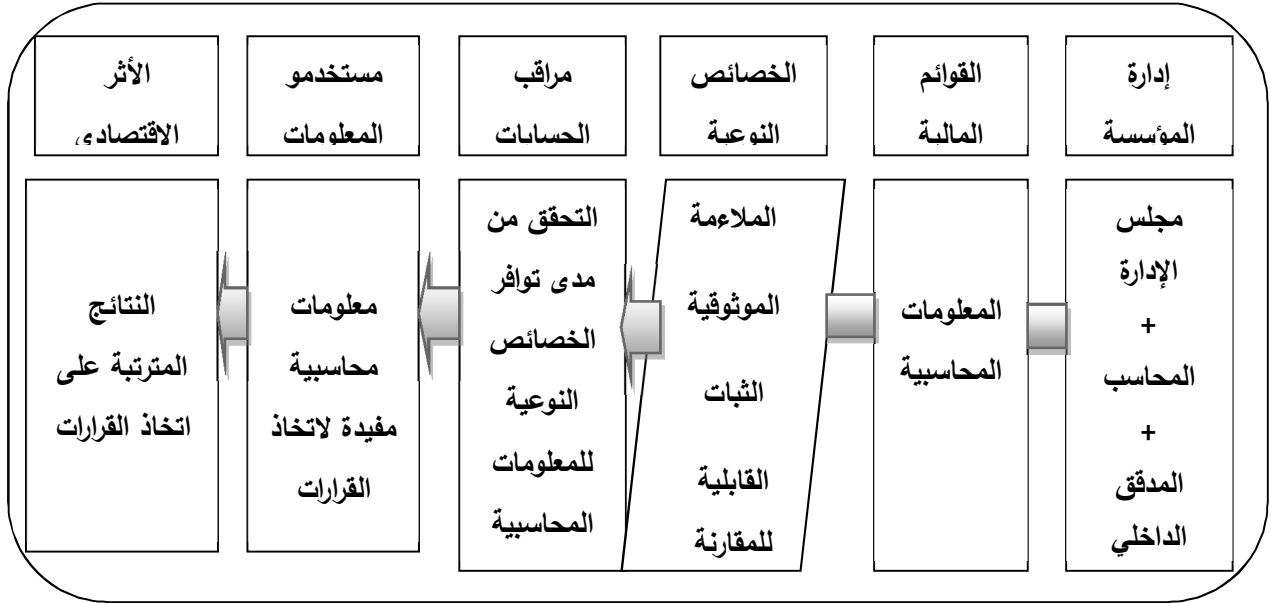
فمصطلح قابلية التحقق هو المصطلح الحالي البديل لشرط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس علمي، غير أن تجنب تحيز القائم بعملية القياس المحاسبي لا يضمن وحده أن طريقة القياس هي الطريقة الصحيحة للتعبير تعبيراً صادقا عن الأحداث المالية والاقتصادية للشركة.

إن هذا التناقض الأخير يظهر لنا جليا عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية، فالاستناد إلى فواتير ومستندات القيد المحاسبي مع تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما يجعل القياس المحاسبي قابلا للتحقق بمعنى خلوه من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس، ولكن القياس وفق التكلفة التاريخية من ناحية ثانية وكما هو معروف يمثل أحداثا ووقائع مضت وانقضت وغالبا ما يكون هذا التمثيل التاريخي بعيد كل البعد عن تمثيل الواقع الحالي، وكنتيجة لذلك فإن معلومات التكلفة التاريخية التي يقدمها المنهج البراغماتي الحالي والمعتمد في التطبيق العملي كإجراءات مقبولة عموما هي معلومات قابلة للتحقق ولكنها غير صادقة في التعبير عن واقع الشركة، ولذلك فهي غير موثوق بها ولا يمكن الاعتماد عليها بسبب التناقض القائم بين تحقيق شرط قابلية التحقق وتجاهل شرط الصدق في التعبير.

في ضوء دراستنا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لاحظنا أنها من الأمور الضرورية التي يجب أخذها بعين الاعتبار للحكم على جدوى وجودة ونفعية المعلومات المحاسبية التي تعتبر المخرجات المقصودة للنظام المحاسبي، إذ أن هذه الخصائص هي التي تعطي للمعلومات المالية قيمتها وأهميتها بالقدر الذي تتصف به، حيث تعتبر كمحور أساسي يحقق أهداف القوائم المالية من حيث تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين.

ويمكن تحديد أهمية الخصائص النوعية لتصنيف المعلومات المحاسبية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (14): أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية



المصدر: عبد الكريم محمد سلمان النجار، مدى دور مراقب الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في المحاسبة القانونية، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 18.

يتضح من الشكل رقم (14) أهمية الخصائص النوعية في تصفية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من قبل إدارة الشركة، حيث أن الخصائص النوعية تمكننا من التمييز بين المعلومات المفيدة، النافعة والضرورية عن المعلومات غير المهمة وغير النافعة. ولضمان جودة المعلومات المحاسبية المعروضة يقوم مراقب الحسابات بالتحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ليؤكد مدى صحتها ومطابقتها للمعايير المتعارف عليها وخاصة أن لها أثراً في نتائج اتخاذ القرارات.

3- فروض و مبادئ النظام المحاسبي المالي

أورد النظام المحاسبي المالي ضمن إطاره التصوري جملة من الأسس والاعتبارات المتمثلة في الفروض والمبادئ المحاسبية الواجب الالتزام بها عند مسك المحاسبة وفقاً لهذا النظام، لتحقيق غرض القوائم المالية. وتتلخص هذه الاعتبارات فيما يلي:

1.3- الفروض المحاسبية والنظام المحاسبي المالي

تمثل الفروض المحاسبية نقطة بداية النظرية المحاسبية، حيث تعتبر حلولا مسبقاً لمختلف المشاكل المحاسبية المطروحة، كما تمثل أسساً ومقدمات تعتمد عليها المحاسبة والتي بناءً عليها يتم اشتقاق المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.

ولقد تبنى النظام المحاسبي المالي الفروض المحاسبية المتعارف عليها والمحددة من النظرية المحاسبية، حيث تقوم المحاسبة على افتراضين أساسيين هما: الاستمرارية وأساس الاستحقاق.

1.1.3- فرض استمرارية الاستغلال (النشاط):

يقوم فرض الاستمرارية على أساس أن الشركة مستمرة في أداء نشاطها في الظروف العادية، وأنه لا يوجد اتجاه صريح أو ضمني لتصفيتها في الأجل القريب. وقد استقر هذا الافتراض في الفكر المحاسبي وخاصة بعد ظهور الشخصية الاعتبارية لشركات الأموال حيث لا يتوقف بقاؤها واستمرارها على بقاء أو استمرار عمر المساهمين. ويفترض كحد أدنى أن الشركة سوف تستمر لفترة أطول من عمر أي أصل تمتلكه وبما يكفي للوفاء بالتزاماتها وتنفيذ العقود والتعهدات القائمة.

ويلاحظ أن كثيرا من المبادئ المحاسبية تجد مبررها الأساسي في فرض الاستمرارية. ولعل أهم هذه المبادئ هو مبدأ التكلفة التاريخية؛ فطالما أن الشركة ليست في حالة تصفية اضطرارية وبالتالي ليس هناك ما يوجب التخلص من الأصول وتحويلها إلى نقدية فإن الأسعار الجارية ليست الأسعار الملائمة لتقويم الأصول، وبالتالي يجب الالتزام بأساس التكلفة التاريخية؛ وعلى ذلك فإن فكرة المقدمات والمستحقات وعدم استهلاك الأصل الثابت بالكامل وتأجيل جزء من تكلفته الأصلية لتستهلك في الفترات القادمة وكذلك فكرة التفرقة بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية، الاحتياطات، وتصنيف الأصول إلى متداولة وغير متداولة، كل ذلك يمثل إجراءات محاسبية تعتمد إلى حد كبير على فرض الاستمرارية¹.

في هذا المجال، تبنى النظام المحاسبي المالي فرض الاستمرارية بموجب المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08، ونص على إعداد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال بافتراض متابعة الشركة لنشاطها في المستقبل المنظور، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب، وإذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة، ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في الملحق.

2.1.3- فرض المحاسبة على أساس الاستحقاق المحاسبي (محاسبة التعهد أو الالتزام):

تنص معايير المحاسبة الدولية في الفقرة 22 من الإطار النظري والنظام المحاسبي المالي في المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 على إعداد القوائم المالية وفق أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، ويتطلب هذا الأساس أن يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عند حدوثها وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والتقرير عن

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص. 263؛ دونالد كيزوجيري ويجانت، مرجع سبق ذكره، ص 76.

البيانات المالية التي تخصها، أي الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم دفعها وكذلك الاعتراف بالإيرادات والمكاسب سواء تم قبضها أو لم يتم قبضها.

ويعتبر إتباع أساس الاستحقاق أكثر فائدة في قياس الدخل الدوري من اتباع الأساس النقدي، ذلك أن المعلومات التي يوفرها أساس الاستحقاق تعتبر مؤشرا أفضل عن قدرة الشركة الحالية والمستقبلية على تحقيق التدفقات النقدية؛ وينحصر الاختلاف الرئيسي بين أساس الاستحقاق والأساس النقدي في عدم تزامن العمليات والأحداث والظروف التي يتأثر بها قياس الدخل خلال فترة معينة مع المتحصلات والمدفوعات النقدية التي ترتبط بها؛ فليس هناك بالضرورة علاقة سببية بين مقبوضات ومدفوعات الفترة وذلك نظرا لعدم اكتمال جميع دورات الأعمال خلال نفس الفترة. و على هذا الأساس يترتب ظهور حسابات المدينين كالزبائن وحسابات الدائنين كالموردين.

2.2- المبادئ المحاسبية والنظام المحاسبي المالي

تمثل المبادئ المحاسبية الأحكام أو القواعد العامة التي يستند إليها التطبيق العملي للمحاسبة. وتقوم المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي على مجموعة المبادئ المتعارف عليها، وهي:

1.2.2- مبدأ الدورية (الدورة المحاسبية):

تظهر أهمية هذا المبدأ في أنه البديل عن الانتظار حتى نهاية عمر الشركة أو تصنيفها لمعرفة النتيجة الحقيقية لنشاطها، حيث أن حاجة مستخدمي القوائم المالية بين الحين والآخر وفي فترات دورية قصيرة الأجل إلى معلومات عن المركز المالي وأداء الشركة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات تقتضي تقسيم حياة الشركة المستمرة إلى فترات دورية من أجل إعداد القوائم المالية التي توفر المعلومات اللازمة لذلك.

ولذلك فقد جرى العرف المحاسبي على تقسيم حياة الشركة إلى فترات زمنية متساوية، وقد جاء في المادة 30 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي أن الدورة المحاسبية تغطي عادة فترة اثني عشر (12) شهرا مطابقة للسنة المدنية، أي أنها تبدأ في 01 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر. ويمكن أن يرخص للشركة أن تتخذ دورة محاسبية تقفل في تاريخ آخر غير 12/31 في حالة ما إذا كان نشاطها يرتبط بدورة استغلال لا تتطابق مع السنة المدنية.

وفي الحالات الاستثنائية التي تكون فيها الدورة المحاسبية أقل أو أكبر من (12) شهرا وبصفة خاصة في حالة تكوين الشركة أو توقفها عن النشاط خلال الدورة أو في حالة تغيير تاريخ نهاية الدورة المحاسبية، فإنه يجب على الشركة تحديد الدورة المحاسبية بدقة مع تبرير الأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ تلك الدورة المحاسبية.

وقد أسس هذا المبدأ على تصور نظري لحياة المشروع، وهو أن يتم تأسيس الشركة دفتريا أول كل سنة ثم يتم تصنيفها في آخرها، ثم تأسس من جديد في بداية السنة الموالية كشركة جديدة لتصفى مرة

أخرى في نهاية السنة، وهكذا تستمر عملية الإنشاء والتصفية النظرية طول عمر الشركة حتى يتم تصفيتها فعلا.

وتكون الأداة الإجرائية لتنفيذ فكرة مبدأ الدورية في بداية كل فترة محاسبية عن طريق القيد الافتتاحي المكون من ميزانية السنة السابقة فعند إثبات القيد الافتتاحي فكأنما يقوم المحاسب بإنشاء جديد للمشروع، ثم في نهاية كل دورة يقوم المحاسب بالتصفية النظرية عن طريق إقفال جميع أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة وبالقوائم المالية المختلفة لتحديد نتيجة عمل المشروع بواسطة قائمة الدخل ومن ثم معرفة المركز المالي عن طريق الميزانية، وهكذا يستمر المحاسب في العمليات السابقة لحين حلول تاريخ التصفية الفعلية للمشروع، وفي حينها تنتقل مسؤولية إجراء التصفية وحساباتها إلى المحاسب المصفي الذي يجري تعيينه وفق الأعراف والقوانين المعمول بها في هذا المجال.

2.2.2- مبدأ استقلالية الدورات:

يتم بموجب هذا المبدأ إثبات العمليات والأحداث في الدفاتر المحاسبية للشركة والتقرير عنها في الفترات المالية التي تخصها. ووفقا للمادة 12 و13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 فإنه يقصد باستقلالية الدورات أن نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن نتيجة الدورة السابقة لها وعن نتيجة الدورة اللاحقة. ومن أجل تحديدها فإنه يتعين أن تسند إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط، أي لكل سنة أعباءها وإيراداتها.

وفي حالة وقوع حدث مهم وله علاقة سببية بوضعية معينة كانت سائدة عند إقفال حسابات دورة ما، خلال الفترة الممتدة من تاريخ إقفال الحسابات إلى تاريخ إعداد القوائم المالية الختامية للدورة المعنية؛ فإنه يتعين تعديل الحسابات الختامية الخاصة بالدورة المحاسبية المقفلة لتعكس ذلك الحدث وذلك على أساس المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد القوائم. أما بالنسبة للأحداث اللاحقة التي تقع بعد إقفال حسابات الدورة ولكنها لا تؤثر على حالة أصول وخصوم الدورة المقفلة فإن هذه الأحداث لا تستوجب أي تعديل في الحسابات الختامية، ولكن يفصح عنها في الملحق إذا كانت على قدر من الأهمية يجعلها قادرة على التأثير على قرارات مستعملي القوائم المالية*.

ويضفي هذا المبدأ على المعلومات المالية خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق عن الأحداث، مما يمكن مستخدم المعلومات المالية من اتخاذ قرارات على أسس سليمة. كما أن مبرر القيام بأعمال نهاية السنة هو هذا المبدأ.

* للمزيد من التفاصيل حول كيفية معالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية يمكن الرجوع إلى المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10): الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

3.2.2- مبدأ الوحدة المحاسبية (الشخصية المعنوية المستقلة):

من خلال هذا المبدأ لا يتم الأخذ بعين الاعتبار إلا الأحداث التي لها علاقة بنشاط الشركة أو وحدتها القانونية، وهذا بهدف التمييز بين شخصية الشركة وشخصية ملاكها، كما يهدف إلى تحديد مسؤولية الشركة اتجاه الأطراف المتعاقدة معها.

وحسب المادة رقم 09 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 فإنه يجب أن تعتبر الشركة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، ولذلك تقوم المحاسبة المالية على الفصل (التمييز) التام بين الذمة المالية (الأصول، الخصوم، المصاريف والإيرادات) الخاصة بالشركة وتلك الخاصة بملاكها. وعليه فإن القوائم المالية للشركة لا تأخذ بعين الاعتبار إلا العمليات والأحداث الخاصة بالشركة فقط، أما العمليات والأحداث الخاصة بالمساهمين والتي لا تؤثر على ذمتها المالية فلا يتم تسجيلها محاسبيا.

4.2.2- مبدأ التمثيل الصادق:

يجب على القوائم المالية أن تهدف بطبيعتها وخصائصها وفي ظل احترام القواعد المحاسبية، إلى تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، الأداء والتغير في الوضعية المالية للشركة.

وطبقا لما جاءت به المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 فإن التمثيل الصادق يتطلب احترام القواعد والمبادئ المحاسبية؛ غير أنه يمكن مخالفة القواعد المحاسبية في بعض الحالات الاستثنائية التي يكون فيها تطبيق القواعد المحاسبية غير مناسب لإعطاء صورة صادقة عن الشركة، وفي حالة مخالفة القواعد المحاسبية يجب الإشارة إلى أسباب هذه المخالفة في ملحق القوائم المالية. أما المعالجات المحاسبية غير المناسبة، أي تلك التي لا تؤدي إلى تقديم صورة صادقة عن الشركة، فلا يسمح بها ولا يمكن تبريرها من خلال تبيان الطرق المحاسبية المستعملة، ولا بتقديم معلومات وتفسيرات أخرى في ملحق القوائم المالية.

5.2.2- مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ):

وفقا لهذا المبدأ يجب الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، ويقوم هذا المبدأ في معناه العام، على أنه عند الاختيار بين إجراءين محاسبين أو أكثر يفضل اختيار الإجراء ذي الأثر الأقل إيجابية على حقوق الملاك أو المساهمين، من باب الحيطة والحذر خشية توزيع أرباح غير محققة بعد أو صورية والإضرار بحقوق الدائنين نتيجة لذلك، ويعتمد مبدأ الحيطة والحذر على ما يلي¹:

- استعمال القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات، واستعمال القيم الأعلى عند تقييم الخصوم والمصاريف في تاريخ إعداد القوائم المالية (أي أن لا يتم تقييم الأصول والمنتجات بأكثر من قيمتها، أو تقييم الخصوم والمصاريف بأقل من قيمتها)؛

¹- تيجاني بالرقمي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006/2005، ص 42.

-تعجيل تسجيل الخسائر بمجرد توقعها حتى وإن لم تحدث بعد، بينما يجب تأجيل تسجيل الأرباح المحتملة حتى تحدث فعلاً.

غير أنه ينبغي أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات مستترة (خفية) أو تكوين مؤونات مبالغ فيها.

تجدر الإشارة أن المادة 14 من المرسوم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أشارت إلى أن اتباع مبدأ الحيطة والحذر يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل ممتلكات الشركة ونتائجها بالديون وبناءً على ذلك، ينبغي ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء أو تكوين احتياطات سرية أو مؤونات مبالغ فيها.

6.2.2- مبدأ التكلفة التاريخية:

من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لتقييم كل من الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء. ويعني هذا المبدأ تقييم الأصول والخصوم على أساس السعر النقدي أو السعر النقدي المعادل لتلك الموارد والالتزامات وذلك في تاريخ اقتناء الأصل أو قيام الالتزام بصرف النظر عن أي تغيرات في قيمتها السوقية.

حسب المادة 16 من المرسوم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، فإنه يتم تسجيل عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بنكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تطور القدرة الشرائية للعملة، باستثناء الأصول والخصوم الخصوصية كالأصول البيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية.

7.2.2- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:

من الضروري محاسبة الأحداث والعمليات طبقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس طبقاً لشكلها القانوني، أي تغليب الجوهر على الشكل. وحسب المادة 18 من المرسوم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، لكي تعبر المعلومات بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وعرضها في القوائم المالية طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية والمالية وليس طبقاً لشكلها القانوني فحسب.

إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، وعندما يقع تعارض بين هذين الجانبين يجب تغليب المضمون الاقتصادي¹، فلا يوجد منفعة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في نفس الوقت غير ممثلة

¹ - جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل، عمان، 2008، ص 9.

للوواقع¹. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقه من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر. ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل، وفي تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها إذا كان حقا هناك عملية.

كما أنه في حالة عقود الإيجار التمويلية فإن الجوهر والحقيقة الاقتصادية هي أن المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المستأجر للجزء الأكبر من عمره الإنتاجي لقاء دخوله في التزام لدفع مبلغ يعادل تقريبا القيمة العادلة للأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك. وعليه فإن الإيجار التمويلي ينشئ عناصر تحقق تعريف الأصل والالتزام ويعترف بها هكذا في ميزانية المستأجر.

من جهة أخرى، فحسب النظام المحاسبي المالي أصبحت الميزانية تركز على الجوهر الاقتصادي أكثر منه على المظهر القانوني، حيث ظهرت على جانب الأصول منها عدة تغيرات نذكر منها تقييم بعض التثبيتات على أساس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية، واعتماد مقارنة اهتلاك مكونات أصل ثابت كما لو كانت عناصر منفصلة وحسب مدد مختلفة، واعتماد خسائر القيمة بالنسبة للتثبيتات لتغيير مخطط الاهتلاك كلما اضطرت الضرورة ذلك، ومراعاة التمييز الدقيق بين نفقات البحث وتلك الخاصة بالتطوير، وكذا تحديد العناصر ذات القيمة المنخفضة التي توفرت فيها شروط التثبيت، وتحديد قيمتها جبائيا. وبما أن الميزانية تضم العناصر المرتبطة بالوضع المالية والمتمثلة في الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة، ونظرا لأن تعريف هذه العناصر حسب الإطار التصوري الذي جاء به النظام المحاسبي المالي يركز على الجوهر والواقع الاقتصادي وليس على الشكل القانوني، فقد أثر ذلك على تعريف بعض عناصر الميزانية، حيث عرف النظام المحاسبي المالي الأصول بأنها: "الموارد التي يسيروها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية"، وطبقا لهذا التعريف تقوم اعتبارات عديدة منها التأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل معالجة عقود الإيجار التمويلية، حيث أن عناصر الأصول التي يتم الحصول عليها بواسطة قرض إيجاري تستجيب لشروط تعريف الأصول، لأن المستأجر يمارس رقابة عليها ويستفيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية لها للجزء الأكبر من عمرها الإنتاجي لقاء دخوله في التزام لدفع مبلغ يعادل تقريبا القيمة العادلة للأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك، ولذلك لا يشترط امتلاكها حتى يتم تسجيلها ضمن الأصول، وهذا يعكس النظرة الواقعية للمعايير المحاسبية لجوهر العملية بمعزل عن شكلها القانوني، مما يزيد في شفافية المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي المعلومة المالية ويجعلها أكثر مصداقية، ومنه فالنظام المحاسبي المالي يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، وذلك بتغليب الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل المعاملات التي تقوم بها الشركة.

¹ - خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IASs & IFRSs، مرجع سبق ذكره، ص 53.

8.2.2- مبدأ الثبات في إتباع النسق (ديمومة الطرق المحاسبية):

إن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة على مر الدورات المتعاقبة يستلزم الثبات في تطبيق نفس القواعد والإجراءات الخاصة بتقييم عناصر القوائم المالية، وتلك الخاصة بعرض المعلومات في القوائم المالية من دورة لأخرى، مما يكشف عن التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية واتجاهات هذه التغيرات ومقدار أثرها على القوائم المالية. كما أن الثبات في استخدام تلك المبادئ والطرق يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية، إذ أن تغيير تلك الأسس من دورة إلى أخرى يفقد تلك القوائم دلالتها وقد يكون مضللاً للطائفة التي تستخدمها.

ولا يعني ذلك أن الشركات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة لأخرى إذ يمكنها تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة، وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها هذا التغيير.

وقد نصت المادة 15 من المرسوم 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي على دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات لتحقيق قابلية المعلومات للمقارنة من سنة إلى أخرى، وانسجام المعلومات المحاسبية مع وجود بعض الاستثناءات بهدف البحث عن معلومة أكثر موثوقية ودقة أو في حالة تغير في التنظيم.

9.2.2- مبدأ وحدة القياس النقدي:

أدت الحاجة إلى وحدة قياس موحدة تستعمل لتسجيل عمليات الشرك إلى اختيار النقود كوحدة للتعبير عن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية. ويقوم هذا الاختيار إلى كون النقود وحدة القياس المشتركة لأي نشاط اقتصادي، ومن ثم فالنقود تمثل قاعدة مناسبة للقياس والتحليل المحاسبي. وفي هذا المجال نصت المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 على أن الدينار الجزائري يشكل وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الشركة، وأن الحسابات يجب أن لا تدرج إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقييمها نقداً، أما العمليات الأخرى التي لا يمكن قياسها نقداً والتي قد يكون لها تأثيراً مالياً فلا تسجل محاسبياً في القوائم المالية بل يفصح عنها في الملاحق.

10.2.2- مبدأ الأهمية النسبية (المادية):

يقضي هذا المبدأ، أن تفصح القوائم المالية وملحقاتها على جميع المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية، أي المعلومات التي يؤثر حذفها على قرارات مستخدميها، وقد شرع النظام المحاسبي المالي هذا المبدأ بموجب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 والتي تنص على أنه: "يجب على القوائم المالية أن تبين بوضوح وبشكل منفصل كل معلومة مهمة، والمعلومة المهمة هي كل معلومة يمكن أن تؤثر على الأحكام أو القرارات التي يتخذها مستعملي القوائم المالية بشأن الشركة. أما مبالغ العناصر غير

المهمة فيمكن تجميعها مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة. كما يقصد أيضا بمبدأ الأهمية النسبية إمكانية عدم تطبيق (مخالفة) المعايير المحاسبية عند معالجة العناصر التي ليس لها أهمية كبيرة، أما العناصر المهمة فيجب الالتزام بالمعايير المحاسبية في معالجتها ولا يجوز مخالفتها".

11.2.2- مبدأ عدم المقاصة:

ينص هذا المبدأ على أنه لا يمكن إجراء أي مقاصة* بين كل من الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات وهذا بغية الحفاظ على قيمة المعلومات المالية، لأن النقص يؤدي في بعض الحالات إلى غموض المعلومات المالية المقدمة لمستخدميها والبعد عن الشفافية. فمثلا إجراء المقاصة بين المبيعات ومردودات المبيعات وإظهار رقم صافي المبيعات يؤثر على اتجاه قرارات مستخدمي القوائم المالية، لأن مردودات المبيعات يمكن الاعتماد عليها لتقدير جودة إنتاج الشركة وكفاءة سياستها التسويقية وبالتالي فإخفائها سيؤثر حتما على القرارات المتخذة. وقد ألزم النظام المحاسبي المالي الشركات الخاضعة له على تطبيق هذا المبدأ حسب ما ورد في المادة 15 من القانون رقم 07-11 أنه لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم في الميزانية، أو بين عناصر المصروفات وعناصر الإيرادات في حساب النتائج، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات بالتتابع أو على أساس صافٍ. ويسمح بإجراء المقاصة بين الإيرادات والمصروفات المترابطة والناجمة عن العمليات والأحداث المماثلة والتي ليس لها أهمية كبيرة.

12.2.2- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:

حسب المادة 17 من المرسوم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية الحالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

13.2.2- مبدأ القابلية للمقارنة:

يتم بموجب هذا المبدأ تقديم بيانات مالية للسنة الحالية مقارنة ببيانات السنة السابقة. وحسب المادة 18 من القانون 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، فإنه يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة والقابلية للمقارنة والوضوح.

* تعني المقاصة إظهار البنود على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرحها من بعضها البعض، كإظهار صافي الإيرادات بعد طرحها من المصروفات.

من خلال ما سبق، نستنتج أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية وهناك بعض الاختلافات الاصطلاحية الناتجة عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي.

4- تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال بدائل القياس المحاسبي

تعد وظيفة القياس المحاسبي من أهم وظائف المحاسبة، حيث واجهت المهنة في تحقيقها لهذه الوظيفة تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للقياس الأكثر ملائمة لتوفير المصدقية للمعلومات المحاسبية وإشباع حاجات مستخدميها لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم، إذ أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة لإظهار المعلومات بشكل أفضل من بين طرق القياس والتي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها.

لقد أحدث النظام المحاسبي المالي العديد من التغييرات على طرق القياس المحاسبي المتبعة في إنتاج المعلومات المالية، حيث تم استحداث بدائل للقياس المحاسبي إضافة للتكلفة التاريخية، ومما لا شك فيه أن فعالية هذه البدائل لها أثر كبير على القيمة الإعلامية لهذه المعلومات، حيث نص القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، والذي يمثل المرجع القانوني للمعالجة المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي على أن طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات ترتكز كقاعدة عامة على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى القيمة الحقيقية، قيمة الانجاز، القيمة المحينة (قيمة المنفعة)¹، وهذا ما أكدته المادة 16 من المرسوم التنفيذي "تقيّد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة"، في حين عمدت حسب نفس الفقرة إلى أن بعض الأصول والخصوم مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيّم بقيمتها العادلة - "غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية"².

من خلال هذا العنصر نحاول دراسة وتقييم البدائل المتبعة في القياس المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي.

¹- القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 6.

²- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 12.

1.4 - التكلفة التاريخية

1.1.4 - تعريف التكلفة التاريخية

تعتبر التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية المعمول بها والأساس الذي قامت عليه بدائل القياس المحاسبي الأخرى، ويقصد بها التكلفة الفعلية للحدث المالي وقت وقوعه في عملية تبادل حقيقية، وتقوم على أساس إثبات بنود الأصول والخصوم وفق سعرها التبادلي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعادل الذي يتمثل في تكلفة الحصول على الأصل عند امتلاكه أو مقدار الالتزام الذي تتعهد بتحملة في تاريخ نشوئه¹.

كما يعرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها: "تمثل بالنسبة للأصول المبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو القيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ الاقتناء؛ أما بالنسبة للخصوم فتمثل مبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين، أو مبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط"².

2.1.4 - مميزات وانتقادات أسلوب التكلفة التاريخية

يمكن توضيح المميزات الداعمة لهذا الأسلوب والانتقادات الموجهة له في التالي³:

أ- مميزات أسلوب التكلفة التاريخية:

- تعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية حدثت فعلا (تعتبر واقعية) ولذلك فهي تتميز بالتحفظ في القياس الأمر الذي يجنب مستخدمي القوائم المالية الكثير من المخاطر، ولا تُثبت إلقاءً على مستندات وأدلة مادية وموضوعية قابلة للتحقق مما يزيد من موثوقية المعلومة المالية، فهي تقدم مدخلا لفكرة الاقتناع كون أن معظم متخذي القرارات لا يبحثون عن المثالية بقدر ما يسعون نحو الاقتناع، فالسؤال الذي يهتمهم هو كم المبلغ الذي تم اكتسابه وليس كم سيكسبون أكثر؛
- تعبر عن القيمة الجارية أو العادلة في تاريخ اقتناء الأصل أو الحدث المالي، حيث يتم التقييم طبقا لأسعار التبادل الفعلية في تاريخ إتمام الصفقة، كما يقوم هذا الأسلوب على أساس التضحيات والمصاريف المالية التي يتم تحملها في سبيل حيازة وتملك الأصل فعلا؛

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، 2008، ص 193.

² - جمعة حميدات، حسام خدّاش، منهاج محاسب عربي قانوني معتمد (ACPA)، الورقة الثانية: المحاسبة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة 2013، ص 16.

³ - إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة - دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص 69-75.

- يهدف نموذج التكلفة التاريخية إلى قياس سيولة أصول الشركة من أجل معرفة مدى قدرة هذه الأصول على مواجهة الالتزامات، فهو يهدف إلى ترجمة رأس المال النقدي والذي يعتبر الضمان الوحيد للدائنين الماليين؛
- أكثر ملاءمة لأغراض المساءلة، لحلال المسؤولية الإدارية كوكيل تجاه أصحاب الحقوق في الوحدة المحاسبية، لاحتفاظ هذا النظام بسجلات عن جميع المتحصلات والمدفوعات النقدية، وكذا سجلات عن المدينين والدائنين لضمان الوفاء بالمطالبات المالية في تواريخ استحقاقها مما يوفر مستندا يعتمد عليه لمساءلة الإدارة فيكون حجة لها أو عليها؛
- إن منهج التكلفة التاريخية يحقق جزءا من خاصية الحياد، بمعنى خلوه من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس، وهذا لا يعني خلوه من التحيز في عملية القياس نفسها فهو يظهر تحيزا لجانب الإدارة اتجاه المساهمين والمستثمرين؛
- تعتبر أفضل مقياس يعتمد عليه الإداريون لإجراء المقارنات بين الخطط والنتائج الفعلية وتحليل الانحرافات سواء إيجابا أو سلبا مما يساعد على ضمان تحقيق أهداف وخطط المشروع وضمان كفاءة التشغيل؛
- تساهم في الاقتصاد في التكلفة والوقت والجهد من خلال الحصول المباشر على البيانات من الدفاتر والسجلات المحاسبية، الأمر الذي لا يتوفر في بعض الأساليب الأخرى التي تعتمد على التتبؤ؛
- تبقى من مبررات تأييد القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية حسب البعض، أن المحاسبة عبارة عن علم ونظام غير قائم على القياس المحاسبي فقط، وأن المحاسبة لم تظهر لغرض قياس ما يطرأ على الأصول من تغيرات في الناحية المالية، بل أن المحاسبة وسيلة ربط بين الملاك والإدارة وتعتبر هذه الأخيرة أسلوب التكلفة التاريخية هو الأنسب للرقابة ومعرفة جهود الإدارة في الاستغلال الأمثل لأموال المستثمرين في الشركات، لأنها تستوفي أدلة إثبات ومستندات تاريخية موضوعية لا تحتمل التقدير الشخصي للمحاسب.

ب- انتقادات أسلوب التكلفة التاريخية:

- إنتاج معلومات غير ملائمة لمتخذي القرارات حيث يتم تضليلهم في ذلك، فهي أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في السعر سواء كان سبب ذلك التضخم أو تأثير الأزمات المالية (الكساد)، كما أنها عبارة عن جزء من الماضي لا يمكن أن تفيد المستثمرين من حيث القدرة على التقييم والتنبؤ بالمستقبل؛
- التأثير على كفاءة النظام المحاسبي ونظام الرقابة عن طريق تقديم معلومات غير صادقة، والدليل على ذلك أن النتائج التي يتوصل إليها النظام المحاسبي باستخدام أسلوب التكلفة التاريخية لا يمكن

- الوصول إليها باستخدام نفس أسلوب القياس من طرف شخص آخر وفي وقت آخر، وبالتالي فإن المعلومة تفتقر إلى التجانس والمصدقية؛
- تجاهل التغيير الحاصل في القوة الشرائية يحول دون امكانية إجراء المقارنة ويجعلها غير صادقة مع مرور الزمن؛
 - تعتبر الموضوعية من أهم مميزات التكلفة التاريخية إلا أن معظم العمليات والإجراءات التابعة للمحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية بعيدة كل البعد عن الموضوعية، فمثلا لتحديد قيمة اهتلاك الأصل سنويا يقوم المحاسب بوضع العمر الإنتاجي للأصل وقيمة الخردة والعمر الانتاجي للمشروع الذي يمكن الاستفادة من الأصل خلاله، وتعتبر الأمور السابقة جميعا متعلقة بالمستقبل ومبنية على توقعات وتقديرات وهمية، لذلك لُ الأمور المترتبة عن استخدام أسلوب التكلفة التاريخية غير موضوعية؛
 - زيادة خسائر البنوك، فأسلوب التكلفة التاريخية لا يعكس التغيرات في قيمة الأدوات المالية الناتجة عن تغير أسعار الفائدة السوقية؛
 - الإخلال بمبدأ مقابلة الإيرادات الممثلة للقيمة الحالية بالنفقات الممثلة لقيم تاريخية؛
 - عجز التكلفة التاريخية على قياس الأصول غير الملموسة خاصة شهرة المحل، حيث يلجأ المحاسب إلى التقديرات والدراسات التنبؤية من أجل قياس قيمتها؛
 - القياس غير السليم للربح المحاسبي، فتأجيل الإعراف بالتغيرات في قيم الأصول والالتزامات (أرباح أو خسائر الحياة غير المحققة) حتى يتم تبادل أو حدوث حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة، وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية، أي أن الربح الدوري الخاص بالفترة المحاسبية سوف يعكس ناتج الأحداث الاقتصادية التي حدثت في الفترات المحاسبية السابقة ولم تحقق إلا خلال هذه الفترة، الأمر الذي يهدر حق المساهمين والملاك القدامى على حساب الملاك والمساهمين الجدد؛
 - تأييد أسلوب التكلفة التاريخية للقيمة السوقية في حالة بيع الأصل عن طريق الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن عملية البيع والتي تمثل الفرق بين القيمة السوقية والتكلفة المستهلكة للأصل؛
 - عجزها على تقديم معلومات كافية عن المخاطر والعوائد المحتملة نظرا لعدم اعترافها بالأرباح الناتجة عن تقلبات الأسعار سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصرف وتأجيلها إلى الفترة التي تتحقق فيها.
 - تعتبر قيودا يحد من حرية المصلحة المحاسبية في سعيها لتقديم معلومات ذات جودة عن طريق اللجوء إلى أساليب قياس حديثة.

2.4- القيمة السوقية (الجارية)

1.2.4- تعريف القيمة السوقية

التخلي عن مفهوم التكلفة التاريخية واستخدام أسعار التبادل السائدة التي تدفع مقابل شراء الموارد، أدى بالعديد من الشركات الكبرى (المجموعات) إلى استخدام أسلوب القيمة السوقية كأساس للتقييم، حيث تتميز القيمة السوقية بأنها تقيس تغيرات الأسعار وأثرها على قيم الأصول¹.

وتعتبر التكلفة الجارية وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية أساسا لتقييد الأصول وفقا لمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجيل الخصوم بمبلغ غير مخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الالتزام في الوقت الحاضر².

وبشكل عام؛ تعتمد القيمة السوقية على تكلفة الاستبدال كأساس رئيس للقياس، على أنه إذا كانت تكلفة الاستبدال أعلى من صافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية يتم اعتماد صافي القيمة الممكن تحقيقها كأساس للقياس³.

إن أسلوب القيمة السوقية ينقسم حسب جل المنظرين والمهنيين في المحاسبة إلى طريقتين، حيث يمكن الوصول إلى القيمة السوقية الجارية من خلال أسلوب التكلفة الاستبدالية (الإحلالية)، وأسلوب القيمة القابلة للتحقق (القيمة البيعية).

أ- أسلوب التكلفة الاستبدالية (الإحلالية أو سعر الدخول):

يعتمد هذا الأسلوب في القياس على سعر السوق الحالي اللازم لاستبدال أصل مماثل تماما أو مكافئ بأصل موجود، وتعرف التكلفة الاستبدالية بأنها المبلغ الواجب دفعه من النقدية أو ما يعادلها في الوقت الحالي من أجل الحصول على أصل مماثل للأصل الموجود سواء من سوق مالي نشط أو من أسواق أخرى⁴، وتتم الإشارة إليها على أنها تمثل سعر الدخول الجاري. ويختلف المحاسبون حول نظرتهم لمعنى الأصول المماثلة (التشابه في القيمة النقدية، الطاقة الانتاجية، العمر الإنتاجي، المنفعة المتوقعة، الخصائص الفنية).

¹ - كمال خليفة أبو زيد، تطوير نموذج لقياس التكلفة الجارية للطاقة الانتاجية للأصول المملوكة، مجلة البحوث العلمية، المجلد 73 ، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ص 71.

² - لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2003 ، ص 8.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21، 2009، ص 16.

ب- أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق (القيمة البيعية أو سعر الخروج):

يعتمد أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق على القيمة النقدية الصافية التي يمكن الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الأصول أو أحد الالتزامات إلى نقدية في عملية تفاوضية عادية وليست اضطرارية (حالة تصفية)¹.

وتعرف هذه القيمة بأنها: "مبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، كما تمثل قيم السداد، أي المبالغ غير المخصومة للنقدية أو ما يعادلها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط"².

2.2.4- مميزات وانتقادات أسلوب القيمة السوقية

يتم توضيح المميزات والانتقادات العامة لأسلوب القيمة السوقية في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مميزات وانتقادات أسلوب القيمة السوقية

الانتقادات	المميزات
- تقييم أصول المجموعة بصورة منفردة عن بعضها البعض وهذا يخالف الواقع؛ - صعوبة تحديد القيمة السوقية للأصول في كل الأوقات، مما يؤدي إلى استخدام التقديرات الشخصية غير الموضوعية؛ - إن وظيفة الحفاظ على رأس المال المادي وظيفة إدارية وليست من وظائف المحاسب؛ - تحدد القيمة السوقية للأصل استناداً إلى التدفقات النقدية الناتجة عن استعماله مما يجعلها بعيدة عن القيمة العادلة؛ - صعوبة التطبيق خصوصاً عندما لا يتوفر أصل متشابه مع الأصل المراد تقييمه في السوق.	- معالجة مشكلة التغير في مستوى الأسعار نتيجة لعامل الزمن؛ - تعتبر طريقة القيمة السوقية أفضل لقياس كفاءة الأداء، خاصة في معالجة وتقييم قيمة الاهتلاك، وتحقيق العدالة ومقارنة الأداء؛ - تعتبر القيمة السوقية أقرب لقيمة المنافع المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً من الأصل، فقد يكون من الصعب تحديد قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المملوك في حين يمكن تحديد القيمة السوقية الحالية له؛ - تعتبر وسيلة للحفاظ على قيمة رأس المال المادي.

المصدر: إسماعيل سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

¹ - دهمش نعيم، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 11.

² - جمعة حميدات، حسام خدش، مرجع سبق ذكره، ص 16.

3.4- القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية (القيمة الاقتصادية)

1.3.4- تعريف القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية

يستند هذا الأسلوب على فكرة الدخل أداة لقياس القيمة وهو ما يؤيده العديد من الباحثين والاقتصاديين، حيث أوضحوا أن قيمة الأصل تعتمد كلياً على التدفقات الصافية المستقبلية الناتجة من استعماله، ومن ثم يتم النظر إلى نتائج الأصل وليس إلى الأصل نفسه. وتحدد هذه القيمة وفقاً للنظرية الاقتصادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة والمتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل بما فيها القيمة المتبقية (قيمة الخردة) المحصلة عند التخلص منه في نهاية عمره الإنتاجي، وغالباً ما تسمى هذه القيمة بالقيمة الاقتصادية. ويتمثل هذا الأسلوب في عملية تقييم الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، أما بالنسبة للخصوم فتمثل القيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط¹.

2.3.4- مميزات وانتقادات أسلوب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية

يتم عرض المميزات والانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب في الجدول التالي:

¹ - المرجع نفسه.

الجدول رقم (09): مميزات وانتقادات أسلوب القيمة الحالية

الانتقادات	المميزات
<p>- هناك صعوبات بالغة في تحديد التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للأصل ولكل الأصول مجتمعة في المجموعة؛</p> <p>- الاستناد إلى الحكم والتقديرات الشخصية في تحديد النقدية الخارجة المتوقع إنفاقها على الأصل طول فترة عمره الإنتاجي مما يحد من موضوعية التقييم؛</p> <p>- صعوبة تحديد العمر الإنتاجي للأصل وقيمه في نهاية عمره الإنتاجي بشكل دقيق؛</p> <p>- صعوبة تحديد معدل الخصم للتدفقات النقدية استناداً إلى التقديرات الشخصية خاصة بالنسبة للأصول طويلة الأجل والذي يعكس المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات؛</p> <p>- يتطلب الأسلوب توافر درجة معقولة من التأكد بخصوص تحقق الإيرادات وغيرها من عناصر تحديد هذه القيمة؛</p> <p>- صعوبة تحديد قيمة التدفقات النقدية لكل أصل على حدى وذلك في حالة ما إذا كانت هناك أصولاً لا تُنتج إلا وهي متجمعة، وفي هذه الحالة يجب توزيع التدفقات النقدية بطريقة ما على هذه الأصول حتى يتم احتساب القيمة الاقتصادية لكل منها على انفراد.</p>	<p>- تقوم هذه الطريقة على تقدير صافي القيمة الحالية للمكتسبات المستقبلية التي تنسب للأصل؛</p> <p>- يعمل أسلوب القيمة الاقتصادية على تقييم الأصول غير التشغيلية التي ليس لها مثيل في السوق وذلك من خلاله تحديد القيمة العادلة للأصل (شهرة)؛</p> <p>- حسب المفهوم الاقتصادي للأصل الثابت يُعتبر هذا الأخير مجموعة من الخدمات والمنافع المستقبلية وهذا يتفق مع أسلوب القيمة الاقتصادية.</p> <p>- يُعالج هذا الأسلوب التغيرات الحاصلة في مستوى الأسعار عند تحديد معدل الخصم الملائم لتحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية للأصل.</p>

المصدر: إسماعيل سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

4.4- القيمة العادلة (الحقيقية)

1.4.4- تعريف القيمة العادلة

يعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS13) المتعلق بقياس القيمة العادلة الصادر في 12 ماي 2011 والواجب تطبيقه بداية من الفاتح جانفي 2013 على مستوى جل الشركات العالمية، أهم حدث نتج عن التطورات الحاصلة في النظرية المحاسبية الخاصة بالقياس المحاسبي من جهة وعن تداعيات الأزمة المالية الأخيرة من جهة أخرى، وعن مختلف المشاكل والانتقادات المحاسبية الخاصة

بمختلف نماذج القياس المذكورة سابقاً (أسلوب التكلفة التاريخية، أسلوب القيمة السوقية، أسلوب القيمة الاقتصادية)...، والتي تمثل المفهوم التقليدي لعملية القياس المحاسبي والذي ينقص من دقة القياس ويشوه البيانات المالية، الأمر الذي يؤثر على مدى ملاءمتها للأطراف ذات المصلحة.

وقد حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية مفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير التي أصدرتها على غرار المعيار الدولي رقم (IAS39) بأنها: "القيمة التي يمكن مبادلة أصل بها أو تسديد التزامات على أساسها بين أطراف مستقلة ومطلعة ولديها الرغبة في التعامل على أساس تجاري في ظل ظروف المنافسة العادية"¹. وهو ذات التعريف الوارد في النظام المحاسبي المالي حيث عرف القيمة العادلة بأنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل أصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"².

وطبقاً للمعيار (IFRS13) تعرف القيمة العادلة بأنها: "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس"³.

2.4.4 - مميزات وانتقادات أسلوب القيمة العادلة

حسب النظرة المحاسبية للكثير من المفكرين والمختصين فإن لكل أسلوب قياس محاسبي امتيازات يتميز بها عن غيره وانتقادات موجهة له من مؤيدي النماذج الأخرى، وأسلوب القيمة العادلة بدوره يحوي مزايا تأتي لمعالجة نقائص وانتقادات الأساليب السابقة وانتقادات موجهة لمواطن القصور فيها، نذكر منها⁴:

أ- مميزات أسلوب القيمة العادلة

- تبرز نجاعة استخدام محاسبة القيمة العادلة في تقديمها أرقاماً ومعلومات حديثة وبشكل مستمر تعد بتاريخ عملية القياس المحاسبي وليس في تاريخ حدوثها، أي نقل القيمة الحالية للأصول والخصوم وفقاً لظروف السوق الأمر الذي يزيد من ملاءمة معلوماتها لمتخذي القرارات للتنبؤ بالقرارات المستقبلية؛
- تقييم الممتلكات والأراضي والمعدات باستخدام القيمة العادلة يوفر بعض الخصائص للمعلومة بشكل أفضل مما يوفره تقييمها بالتكلفة التاريخية، فمن غير المنطقي تسجيل قيمة الأراضي بتكلفة شرائها قبل عشر سنوات في حين أن قيمتها عرفت ارتفاعاً كبيراً خلال هذه المدة؛

¹- International Accounting Standard Board, **International Financial Reporting Standards**–IAS39: "Financial Instruments: Recognition and Measurement", London, United Kingdom, 2008, p 1945, Paragraph 9.

²- القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص 87.

³- الموقع الإلكتروني: <http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13>، اطلع عليه في: 2016/04/12.

⁴- إسماعيل سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 111-114.

- تعتبر القيمة العادلة المقياس الأكثر ملاءمة للمحاسبة عن الأصول والالتزامات المالية؛
- تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات، من خلال تقديم صورة حقيقية وواقعية وحالية لكل الأطراف ذات العلاقة فتساعد في تطبيق مبدأ الشفافية؛
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثير قراراتها بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأصول مالية، وتكبد الالتزامات المالية أو سدادها والاحتفاظ بها؛
- تمتلك القدرة على قياس الحقائق الاقتصادية السائدة في البيئة المالية التي تعمل فيها الشركة، وكذا القدرة على توفير معلومات كافية على مخاطر وعوائد الاستثمار (تأثير إيجابي على إدارة المخاطر)؛
- توفر القيمة العادلة فهم الصورة الصحيحة للسوق، كما أنها تعكس الأوضاع المالية والحالية للمؤسسات المالية بطريقة أفضل مما قد يقوم بها غيرها من الأساليب؛
- إذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي لأنه تم الأخذ بالاعتبار الأسعار السوقية والفرق بين صافي الأصول في بداية المدة ونهايتها؛
- يتفق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال، كما تساعد المعلومة المبنية على القيمة العادلة على إجراء المقارنة الزمانية المكانية؛
- معلومات القيمة العادلة لها القدرة التنبئية أكثر خاصة عن أثر التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار على كل الوقائع الاقتصادية، لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية وتعتبر عن مفهوم شامل للدخل أي تعالج أرباح وخسائر العمليات الاستثنائية مثل رفع رأس المال، التصفية...؛
- إن القيمة العادلة تقدم إشارات إنذار مبكرة حول احتمال وجود الأزمة المالية على المدى القريب، وهذا يجعل الشركة تتخذ الإجراءات اللازمة في وقت مسبق؛
- الاستفادة من المعالجة المحاسبية الواسعة في حالة تبني القيمة العادلة من خلال تسجيل كل الوقائع الاقتصادية الضرورية (مثل اقتناء أصول)، ثم العمل على دراسة المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها والمخاطر الاقتصادية الناشئة عن التقلبات في مستوى أسعارها؛
- معيار القيمة العادلة سوف يساهم بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الاطلاع على القوائم المالية للشركة، ومعرفة قيمة الأصول غير الملموسة التي تعكس بشكل جيد قيمة الشركة الحقيقية؛
- تؤدي محاسبة القيمة العادلة دورا في تدعيم الشفافية في الاقتصاد، من خلال تحديد متطلبات ضرورية للإفصاح عن المعلومة المالية كما تضع متطلبات محددة للاعتراف وقياس المعلومة المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ولمبادئ حوكمة الشركات.

ب- انتقادات أسلوب القيمة العادلة

رغم التدعيم الواضح لمجلس المعايير المحاسبية الدولية ومختلف الهيئات العالمية لأسلوب القيمة العادلة، إلا أن قياس القيمة العادلة يتعرض لعدة انتقادات حادة خاصة بعد الأزمة العالمية المالية الأخيرة، وتتمثل هذه الانتقادات في التالي:

- حتى بعد إصدار معايير محاسبية حديثة (IFRS13) إلا أنه لا يزال بعض الغموض فيما يخص الجانب المفاهيمي للقيمة العادلة؛
- تميز محاسبة القيمة العادلة بالذاتية مما قد يهز الأساس الأخلاقي للبيئة المحاسبية في المستقبل؛
- عدم اتساق القيمة العادلة مع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية؛
- قد يفتح استخدام منهج القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال أكبر للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغبات ومصالح الإدارة؛
- يمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تقديرات القيمة العادلة، وهذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة. ومن ثم فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطرا وسيؤثر على ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية؛
- يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى زيادة الحاجة إلى كادر مالي أكثر خبرة مما تطلبه التكلفة التاريخية، وقد تزداد الحاجة للمحللين الماليين لأنهم سوف يعطون رأيهم بالاعتماد على الربح الحالي والمستقبلي المتوقع، كما أن تدقيق القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة أكثر صعوبة بالنسبة للمدقق مقارنة بمراجعة المعلومات المستندة إلى أساليب القياس الأخرى؛
- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة جهدا وفترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية؛
- يعتمد أسلوب القيمة العادلة في تحديد وقياس قيم الأصول والالتزامات إلى الكثير من التحيز الشخصي واتباعه أسس قياس معقدة مما ينقص من الموضوعية؛
- حسب معارضي القيمة العادلة فإن هناك مجالا كافيا لعدم الموثوقية في بعض التقديرات المعقدة للقيمة العادلة، حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض ملاءمة المعلومة، وقد تختلف التقديرات من قبل الخبراء مما يفقد القيمة الموثوقية والدقة المطلوبة؛
- قد تزيد تكاليف تقدير القيمة العادلة عن المنافع المرجوة منها؛
- وجود عناصر يصعب أو يستحيل تحديد قيمتها العادلة خاصة في حالة عدم توفر شروط القياس المهمة المتعلقة بقياس القيمة العادلة.

من خلال عرض وتحليل امتيازات وانتقادات القيمة العادلة؛ يتضح أن خيار استخدام أسلوب القيمة العادلة أصبح ضروريا في الوقت الحالي، بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة والأسواق المتقلبة، كما أن المعلومة التي تعمل على توفيرها محاسبة القيمة العادلة وإن كانت تتصف بعدم الموثوقية وتتعارض مع بعض الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها في بعض الحالات، بسبب الأحكام والتقدير الشخصية الموجودة في مستويات قياسها، فهذا لا يعني العودة لأسلوب التكلفة التاريخية التي تعرف تقديرات شخصية هي أيضا في بعض المعالجات المحاسبية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للألة قبل استعمالها واستنادا إلى ذلك التقدير يتم تحديد مختلف الاهتلاكات والمؤنات التي يحدث فيها الكثير من التلاعبات من أجل تحريف واقع نشاط الشركة.

5- محاسبة القيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومة المالية وشفافية الإفصاح المحاسبي

اعتبر أسلوب القياس المستند إلى التكلفة التاريخية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية في الآونة الأخيرة استثناءً وبديلا لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة (خاصة عند إجراءات القياس المتعلقة بالشركات المدرجة في البورصة)، نظرا للتأثير الإيجابي لهذه الأخيرة على جودة الإفصاح المحاسبي.

يتناول الجدول الموالي علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في القوائم المالية.

الجدول رقم (10): أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي.

أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على الخصائص النوعية والإفصاح المحاسبي.	الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها.
<p>أثر إيجابي: لأن الاعتماد على القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها عن طريق توفير معلومة آنية أو حالية (خاصية الوقت المناسب)، وأنها تمثل الوقائع الاقتصادية في تاريخ حدوثها (خاصية التمثيل الصادق) الأمر الذي يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل (خاصة القدرة التنبؤية)، بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة مثل تصحيح قيمة النقد نتيجة لتغير عامل الزمن والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة (خاصية التغذية العكسية أو التصحيحية)، ومن هذا المنطلق يكون الأثر إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي الملائم للمستخدمين.</p>	الملاءمة
<p>أثر سلبي: تعتبر المعلومة الناتجة على قياس القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها لا تعتمد على وثائق مدونة قابلة للفحص عند إجراء المعالجات الضرورية، بل تعتمد على قيم وتوقعات حالية ومستقبلية تستند في بعض الأحيان إلى الحكم الشخصي الخاطيء، الأمر الذي يزيد من تكاليف الحصول على المعلومة نتيجة لإجراءات التنبؤ (الإخلال بخاصية اقتصادية المعلومة) هذا من جهة، ومن جهة ثانية يصعب إجراء عملية المراجعة في حالة الاعتماد على القيمة العادلة لأنها لا تعتمد على وثائق تاريخية بل على تقديرات تنبؤات (الإخلال بخاصية القابلية للتحقق أو الموضوعية).</p> <p>أثر إيجابي: إذا تم اعتبار أن خاصية الموثوقية تسعى للوصول إلى معلومة ذات مصداقية عالية تعكس نشاط الشركة، ففي هذه الحالة يكون أثر القياس وفق القيمة العادلة أثر إيجابي من خلال توفير معلومات آنية وصادقة (خاصية الوقت المناسب، وخاصية التمثيل الصادق) مقارنة بالتكلفة التاريخية.</p> <p>قد يهتم مستخدم المعلومة المالية في الكثير من الأحيان بمصداقية وكفاية المعلومة بغية اتخاذ قرارات صحيحة أكثر من الاهتمام بتكلفة الحصول عليها لأنه يتوقع الحصول على منافع أكثر الأمر الذي يجعل القيمة العادلة تساهم في زيادة جودة المعلومة والوصول إلى إفصاح كافي يرضي الأطراف المستخدمة للمعلومة.</p>	الموثوقية
<p>أثر إيجابي: إذا لم يتم استخدام القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لا تكون عملية المقارنة صحيحة، ففي المقارنة الزمانية تقوم المؤسسة بمقارنة عمليات ماضية وأخرى حالية دون الأخذ بتغير قيمة النقد (الإخلال بخاصة التمثيل)، أما في المقارنة المكانية فمن المستحسن أن تكون المقارنة بين مؤسسات تتبع نفس السياسات المحاسبية الأمر الذي يصعب تحقيقه في حالة عدم الاعتماد على القيمة العادلة (الإخلال بمبدأ الثبات)، بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ في هذه الحالة (الإخلال بخاصية القدرة التنبؤية) وعدم توفير المعلومات الجوهرية اللازمة للمقارنة، أي أن القيمة العادلة تحقق خاصية الثبات وتساعد في زيادة جودة المعلومة عن طريق تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، ثم الوصول إلى إفصاح كامل.</p>	القابلية للمقارنة

<p>أثر سلبي مؤقت: نظرا لحدائثة أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مقارنة بالأساليب الأخرى - مثل التكلفة التاريخية -، يؤدي هذا الأمر إلى صعوبة فهم طرق قياس الأصول والالتزامات من طرف معدي المعلومة المالية، ولكن يعتبر هذا الأمر السلبي مؤقتا لحدائثة أسلوب القيمة العادلة فقط، فبمرور الوقت وزيادة الأبحاث سوف تتضح إجراءات القيمة العادلة أكثر ويصبح لا وجود لهذه المشكلة ولتأثيرها السلبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق إفصاح وقائي، لأن هذا الأخير يستدعي ضرورة البساطة في الإفصاح المحاسبي.</p>	<p>القابلية للفهم</p>
<p>أثر إيجابي: يستند قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات إلى ثلاثة مستويات عند إجراءات القياس، حيث يهتم بالمستوى الأهم (مثل سوق المال النشط) من أجل قياس دقيق، ثم بالمستويات الأقل أهمية (مثل السوق المشابه)، الأمر الذي يدل على الحرص في توفير المعلومات الأهم ثم المعلومات الأقل أهمية (خاصية الأهمية النسبية). فالقيمة العادلة تحقق الأهمية النسبية وتزيد في جودة المعلومة المالية ثم في جودة وشفافية الإفصاح عنها.</p>	<p>الأهمية النسبية</p>
<p>أثر إيجابي: في حالة عدم استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تكون المعلومة المفصح عنها منحازة إلى مستخدم على حساب مستخدم آخر، فعند إتباع التكلفة التاريخية مثلا، نجد أن قيمة الأراضي والمباني لا تتغير مع تغير الزمن، الأمر الذي يضلل مستخدمي المعلومة المالية في معرفة قيمة المركز المالي للمؤسسة بشكل صادق (الإخلال بخاصية التمثيل الصادق)، فينعكس بالإيجاب على المؤسسة في حالة حساب قيمة الضريبة أو في حالة التصفية أو الإفلاس، وذلك على حساب المقرضين والدائنين الذي ينعكس عليهم بالسلب. لذا فإن القيمة العادلة تعطي معلومات صادقة وتزيد من جودة المعلومة والإفصاح المحاسبي العادل.</p>	<p>الحياد</p>
<p>أثر إيجابي: القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يعطي معلومات آنية تعكس واقع نشاطات المؤسسة في الوقت الحالي، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومة المالية ومن الإفصاح المحاسبي ويفيد الأطراف ذات المصلحة في ترشيد واتخاذ القرارات السليمة.</p>	<p>التوقيت المناسب</p>

المصدر: إسماعيل سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 193-195.

مما سبق نستنتج أن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما يوفر قياسا أكثر واقعية وملاءمة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدى مستخدمي التقارير المالية.

بالإضافة إلى ما سبق؛ فمن الضروري الإشارة إلى أن القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لا يقتصر على تحقيق الخصائص السابقة فقط بل يتعدى إلى توفير خصائص دقيقة وذات أهمية بالغة لمسيرى إدارة الشركة أو لكل مستخدميها بصفة عامة كخاصية الشفافية، خاصية الواقعية، خاصية التعبير عن المخاطر، خاصية المقدررة التفسيرية. حيث تحقق هذه الخصائص أبعادا جديدة لجودة معلومات القيمة العادلة وتمثل دافعا هاما نحو الاهتمام بقياس القيمة العادلة وتوسيع مجالات تطبيقها على مختلف عناصر القوائم المالية.

خلاصة

- من خلال دراستنا لمدى ملاءمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي المستمد من معايير التقارير المالية الدولية لإنتاج وتقديم قوائم مالية عالية الجودة، تم التوصل إلى النتائج التالية:
- اهتمت العديد من الهيئات المحاسبية بموضوع جودة المعلومات المحاسبية وذهبت تبحث عن أهم الخصائص الواجب توفرها فيها، بحيث تتمثل أهم هذه الخصائص في: القابلية للفهم، الملائمة، القابلية للمقارنة والموثوقية؛
 - إن اعتماد النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لإعداد وعرض القوائم المالية قد حسن من جودة المعلومة المحاسبية؛
 - إن الفروض و المبادئ التي على أساسها يتم إعداد وعرض القوائم المالية من خلال النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وهناك بعض الاختلافات الاصطلاحية الناتجة عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي؛
 - حرص النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير الخصائص النوعية المحققة لجودة القوائم المالية كالملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم؛
 - لقد أحدث النظام المحاسبي المالي العديد من التغيرات على طرق القياس المحاسبي المتبعة في إنتاج المعلومات المالية، حيث تم استحداث بدائل للقياس المحاسبي إضافة للتكلفة التاريخية، ومما لاشك فيه أن فعالية هذه البدائل لها أثر كبير على جودة هذه المعلومات؛
 - إن قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي.

الفصل الرابع:

دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية للحكومة
من وجهة نظر المهنيين في بعض شركات المساهمة بولاية سطيف

تمهيد

بعد أن تطرقنا للجانب النظري للموضوع محل الدراسة من تقديم للمتغيرين وإثبات للدور الذي تلعبه النظم المحاسبية بصفة عامة والنظام المحاسبي المالي بصفة خاصة في تفعيل البعد المحاسبي لحكومة الشركات ومن ثم تحقيق الممارسات الجيدة لها، سنحاول التركيز على دراسة هذا الدور من خلال تحليلنا لآراء إطارات مجموعة من شركات المساهمة الناشطة بولاية سطيف وفي قطاعات مختلفة، ساعين بذلك لتقديم إجابة عن مختلف التساؤلات الفرعية الموضوعية في بداية الدراسة.

فبالاعتماد على الدراسة الميدانية، سيتم اختبار فرضيات الدراسة، والإجابة على إشكالياتها، وعليه

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

I - الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

II - عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

I - الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث قاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي وهي منهجية الدراسة الميدانية التي تمثل الطريقة العلمية المنظمة المتبعة لمعالجة المشكلة والفرضيات المطروحة تحقيقاً لهدف الدراسة؛ ويتضمن الإطار المنهجي للدراسة الميدانية توضيحاً لأهدافها، منهجها، التعريف بميدان الدراسة، أدوات جمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل هذه البيانات كما يلي:

1- أهداف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى تقصي وجهات نظر بعض المهنيين في شركات مساهمة مختلفة ناشطة بولاية سطيف، من أجل الإجابة عن إشكالية البحث والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة؛ هذه الإجابة ستتم من خلال تقييم مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات، وذلك من خلال:

أ. معرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات.

ب. معرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات وذلك من خلال:

- دراسة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات مالية ملائمة.

- دراسة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات مالية موثوقة.

- دراسة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات مالية قابلة للفهم.

- دراسة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات مالية قابلة للمقارنة.

ج. معرفة معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي التي تفرضها بيئة الأعمال الجزائرية والتي تنعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات.

حتى تبرز بعدها أهمية الدراسة الميدانية من خلال مجمل المقترحات التي سيتم تقديمها إما تدعيماً للنتائج المتوصل إليها أو تحسيناً لها.

2- منهج الدراسة الميدانية

بغية تحقيق أهداف الدراسة الميدانية، سيتم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي، باعتبارهما منهجين يمكنان من جمع البيانات اللازمة حول متغيرات الظاهرة المدروسة ومحاولة معالجتها بما يجعل منها معلومات قابلة للوصف، التحليل والتفسير، معتمدين في ذلك على أساليب إحصائية وذلك بالاستعانة بالإحصاء الوصفي وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V20).

3- الإطار الميداني للدراسة، حدوده وأسباب اختياره

1.3- مجال الدراسة الميدانية وأسباب اختياره

اقتصرت الدراسة الميدانية على تقصي وجهات نظر المهنيين في مجموعة من شركات المساهمة بولاية سطيف والتي بلغ عددها في دراستنا هذه 27 شركة*، حيث أنه تم الحصول في بداية الدراسة على قائمة تحوي شركات المساهمة الخاضعة لرقابة مركز الضرائب على مستوى ولاية سطيف (Le centre des impôts CDI) وقد احتوت بتاريخ منحنا إياها 33 شركة مساهمة**، ويرجع السبب في تقليص عدد الشركات إلى رفض البعض التعاون، في حين تم غلق البعض الآخر.

بداية تم التركيز على شركات المساهمة فقط، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم أنواع الشركات بحسب الشكل القانوني وقد أولاه المشرع الجزائري اهتماما بالغا لما لها من أثر على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنها ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق محاسبة مبسطة (محاسبة الخزينة). وقد تم التركيز على الشركات الاقتصادية، مع تحييد الشركات المالية لخصوصية النظام المحاسبي المالي المطبق فيها؛ ومن جهة أخرى يلاحظ أن نظام حوكمة الشركات ودقة التسيير تتسع مع اتساع حجم الشركات، فكلما اتسع الحجم زاد التعقيد، مما يؤهل شركات المساهمة لتكون من بين أهم الشركات التي تبرز فيها الحوكمة بشكل جلي.

وقد تم توزيع الاستمارات على المهنيين المحاسبين*** في الشركات محل الدراسة، سواء كانوا مدراء ماليين أو رؤساء مصلحة المحاسبة والمالية أو أعوان محاسبين- مع اشتراط كونهم قائمين على عملية إعداد القوائم المالية وفقا لـ SCF -، أو محافظي حسابات أو خبراء محاسبين، ويرجع سبب اختيار هذه الفئة كون هؤلاء المهنيين هم بالدرجة الأولى من يتعاملون بالنظام المحاسبي المالي ويعرفون كيف هي انعكاساته وبيئته ومدى جدوى تطبيقه وذلك نظرا لخبراتهم الميدانية والمهنية في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

وعليه تم توزيع 123 استمارة في الشركات محل الدراسة، استرجعت منها 114 استمارة واستبعد منها 07 ردود لعدم جدية الإجابة عن فقراتها، وبذلك يكون عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 107 استمارة. الجدول الآتي يبين لنا الإحصائيات الخاصة باستمارة الدراسة كما يلي:

* الملحق رقم (13): المجال التطبيقي للدراسة..

** انظر الملحق رقم (13).

*** تضم فئة المهنيين المحاسبين الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المدراء الماليين، رؤساء مصلحة المحاسبة والمالية، الأعوان الموظفين في قسم المحاسبة.

الجدول رقم (11): استجابة العينة لاستمارة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
100%	123	الاستبانات الموزعة
92.68%	114	الاستبانات المسترجعة
7.32%	9	الاستبانات غير مسترجعة
5.69%	7	الاستبانات الملغاة
87%	107	الاستبانات الجاهزة للتحليل

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على ردود المجيبين.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الاستبانات الجاهزة للتحليل بلغت 87% ، وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها في عملية اختبار الفرضيات؛ كما يشير الجدول كذلك إلى أن نسبة استرداد الاستبانات وصلت إلى حوالي 93% وهي نسبة جيدة جدا إذا ما أخذنا في الحسبان الظروف التي صادفتنا خلال عملية التوزيع؛ ويوضح الجدول أيضا أن نسبة الاستبانات الملغاة رت ب 5.69% من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهي نسبة بسيطة كان أغلبها ناتج عن عدم استكمال بيانات الاستبانة أو عدم الجدية في الإجابة بالإضافة الى اعتمادنا على المقابلة بشكل كبير في ملأ الاستمارة .

2.3- حدود الدراسة الميدانية

عند القيام بإجراء الدراسة الميدانية يجب على الباحث تحديد الإطار العام الذي تمت فيه الدراسة، وذلك من خلال توضيح مكان وزمان جمع البيانات من عينة الدراسة.

- **الحدود المكانية:** اشتملت الدراسة التطبيقية على آراء المهنيين في بعض شركات المساهمة بولاية سطيف (27 شركة خاضعة لرقابة مركز الضرائب)، وأخذنا بعين الاعتبار عدم اعتمادنا على أسس إحصائية في عينة الدراسة (غياب أسلوب المعاينة) فالنتائج تعتبر غير قابلة للتعميم.

- **الحدود الزمانية:** بالنظر إلى اعتمادنا على الاستبيان، وكذا صعوبة التعامل مع الشركات، فقد استمرت فترة جمع بيانات الدراسة الميدانية ما يقارب خمسة أشهر بداية من أكتوبر 2014 إلى غاية فيفري 2015.

4- أدوات جمع بيانات الدراسة الميدانية

إن الأدوات التي تمت الاستعانة بها من أجل إجراء هذه الدراسة قد تم تحديدها طبقاً للموضوع و اشكاليته والفرضيات المراد إثبات صحتها أو نفيها. وعليه، فقد اعتمدنا في موضوع بحثنا على المقاييس الإدراكية سعياً منا لمعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية للحكومة. وبهدف جمع البيانات الضرورية لتقييم الظاهرة المدروسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في البحث فقد تم الاعتماد على أسلوب التحري المباشر باستخدام نوعين من المصادر، حيث تم استخدام أداة الاستبانة كمصدر رئيسي والتي تعد من أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي للظواهر والأحداث، وهذا لمعرفة مدى تطابق وجهات نظر أفراد العينة المختارة من مجتمع الدراسة، أما المصادر الثانوية فتمثلت في المقابلة الشخصية والوثائق والسجلات.

1.4- الاستبانة

تعتبر الاستبانة قاعدة المعطيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الإحصائية، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبطة بأهداف البحث والتي تسعى إلى تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات من حيث تحسين درجة الإفصاح والشفافية من جهة، وتحسين جودة المعلومة المحاسبية من جهة أخرى.

1.1.4- تصميم استبانة الاستبانة

تم إعداد استبانة الاستبانة وتبويبها بناء على فرضيات البحث إلى ثلاثة محاور بالإضافة إلى الجزء الأولي المتعلق بالبيانات الشخصية الخاصة بالوحدة الإحصائية*؛ وقد تم تبويب هذه المحاور كالتالي:

• **الجزء الأول:** يتضمن بيانات شخصية حول الوحدة الإحصائية، صيغت في 5 أسئلة (1-5)، تشمل: سن المستجوب، مؤهلاته العلمية والعملية، خبرته.

• **الجزء الثاني:** يتضمن هذا الجزء أسئلة الدراسة المتعلقة باختبار الفرضيات ويضم ثلاثة محاور كالتالي:

- **المحور الأول:** يهدف إلى معرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية للحكومة، وذلك لمحاولة الإجابة على الفرضية الرئيسية الأولى، وذُصص له 10 أسئلة (6-15)؛

- **المحور الثاني:** يتعلق هذا المحور باختبار الفرضية الرئيسية الثانية، وقد تضمن 20 سؤالاً (16-35) تهدف إلى معرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد

* الملحق رقم (15): النموذج النهائي للاستبانة.

المتطلبات المحاسبية للحوكمة من خلال تحقق الخصائص النوعية، ولذلك قسم هذا المحور إلى 4 مجالات يتعلق كل مجال بدراسة مدى تحقق خاصية من هذه الخصائص، حيث خصص المجال الأول لخاصية الملائمة ويتكون من 5 أسئلة (16-20)، في حين خصص المجال الثاني لدراسة خاصية الموثوقية ويحتوي على 5 أسئلة (21-25)، أما المجال الثالث فتطرح فيه 3 أسئلة (26-28) تتعلق بخاصية القابلية للفهم، وخصص المجال الأخير لخاصية القابلية للمقارنة ويتضمن 7 أسئلة (29-35).

- **المحور الثالث:** يهدف هذا المحور إلى معرفة ظروف تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية والتي تنعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات، وتمثلها الفرضية الرئيسية الثالثة، وقد تضمن 8 أسئلة (36-43).
الجدول التالي يوضح كيفية تبويب الاستبانة:

الجدول رقم (12): هيكل الاستبانة

الأقسام	المحاور	الأسئلة المقابلة لكل محور
القسم الأول:	البيانات الشخصية للمستجوب.	(1-5)
القسم الثاني:	المحور الأول: مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية.	(6-15)
	المحور الثاني: مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة من حيث تحقق الخصائص النوعية التالية:	(16-35)
	-المجال الأول: خاصية الملائمة؛	(16-20)
	-المجال الثاني، خاصية الموثوقية؛	(21-25)
	-المجال الثالث: خاصية القابلية للفهم؛	(26-35)
	-المجال الرابع: خاصية القابلية للمقارنة.	(36-43)
	المحور الثالث: معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية المؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية للحوكمة.	(36-43)

المصدر: إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات الملحق رقم (15).

تمت صياغة أسئلة الاستبانة وفق أسلوب الأسئلة المغلقة ذات البدائل المحددة المعتمدة في التحليل على مقياس ليكرت الخماسي وهذا للوصول إلى آراء المستجوبين بدقة، وقد حاولنا قدر الامكان أن تكون الأسئلة بسيطة بحيث تتصف بالسهولة والقابلية للفهم من قبل المستجوبين، ولإعداد الاستبانة تمت الإستعانة بالنصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وكذا احتياجات مستخدمي

المعلومات المالية بالإضافة إلى الاستثمارات الخاصة بالدراسات السابقة، وهذا للإحاطة بكل جوانب الموضوع.

لقياس درجة الموافقة على عبارات الاستثمار تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي¹ دعماً بخانة تحت عنوان " دون رأي" ليصبح العدد الكلي للخيارات المتاحة للمستجوب ستة خيارات وذلك لتفادي إجبار المستجوب على إعطاء رأي دونما إلمام بموضوع الفقرات، فيؤثر ذلك على تحليل البيانات، ومن جهة ثانية، فإن خانة " دون رأي " ستمكن الباحث من الحصول على معلومات تخدم موضوع البحث؛ إلا أننا نشير إلى أمر مهم فيما يخص هذا الخيار المضاف، فهو لا يؤخذ في حساب وسيط آراء المستجوبين، ويبقى تعاملنا مع مقياس ليكرت على أنه مقياس خماسي؛ ومن جهة أخرى اعتمدنا على الأسلوب الإيجابي¹ لبناء أسئلة الاستثمار كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): مقياس درجة الموافقة حسب سلم ليكرت الخماسي، تقسيمه وترميزه

0	1	2	3	4	5	الدرجة
دون رأي	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق نوعاً ما	موافق	موافق بشدة	سلم القياس

المصدر: إعداد الطالبة استناداً إلى الدراسات السابقة ورأي المحكمين.

أما بالنسبة لقاعدة اتخاذ القرار في مقياس ليكرت والتي تعكس اتجاه اجابات العينة على كل سؤال من أسئلة الدراسة فهي تحسب بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت كالتالي:

- المدى أو الفئة = $5 - 1 = 4$ (أعلى نقطة في سلم ليكرت و 1 أدنى نقطة فيه، أي عدد المسافات: من 1 إلى 2، من 2 إلى 3،...).
- طول المدى = $0,8 = \frac{5}{4}$ (المدى / عدد الدرجات أو الخيارات).
- إضافة العدد 0,8 إلى أقل درجة في المقياس (أي 1)، من أجل وضع الحد الأعلى.

وكانت الحدود الباقية كما هو موضح في الجدول الآتي:

¹ يحتوي مقياس ليكرت على نوعين من الأسئلة، الأسئلة الإيجابية والأسئلة السلبية، تقضي الأسئلة الإيجابية بمنح أعلى درجة لإجابة موافق بشدة و نتنازل بالدرجات، أما الأسلوب السلبي فيقضي بمنح غير موافق بشدة أعلى درجة و نتصاعد.

الجدول رقم (14): مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

مجالاا الوسط الحسابي] 1,80 – 1]] 2,60 – 1,80]] 3,40 – 2,60]] 4,20 – 3,40]	[5.00 – 4,20]
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق نوعا ما	موافق	موافق بشدة

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

2.1.4- اختبار صدق وثبات الاستبانة

بُغية التأكد من جودة أداة الدراسة - الاستبانة - ، وقدرتها على قياس هدف ممت لقياسه، فإن التأكد من خاصيتي الثبات والصدق يعد جد ضروريا لتمكين الباحث من الوثوق في النتائج ودقتها؛ وللتحقق من صدق وثبات الاستبانة ومدى ملاءمتها لها وعباراتها لقياس متغيرات الدراسة تم الاعتماد على ما يلي*:

- صدق المحتوى (طريقة التحكيم والاختبار الميداني الأولي):

يقصد بصدق المحتوى مدى تمثيل المقياس لنواحي الجانب المقياس، وللتأكد من صدق المحتوى فقد خضعت الاستبانة إلى عملية التحكيم والمراجعة من قبل المشرف وبعض الأساتذة المختصين وبعض المهنيين الذين تتوفر لديهم الكفاءة العلمية والمؤهل الأكاديمي والخبرة اللازمة في مجال المحاسبة وكذا الإحصاء وأساليب البحث العلمي* ، وذلك بغية الإحاطة بكل جوانب البناء السليم لمحتوى الاستبانة من حيث دقة صياغة الأسئلة وابتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة، عدم حملها للتناقضات، وكذا ملامتها لأهداف الدراسة؛ حيث قام المحكمون بإبداء ملاحظاتهم التي ارتكزت على جملة من الجوانب:

- مدى مناسبة العبارات للمحور الذي تندرج تحته؛
- دقة وسلامة الصياغة اللغوية لعبارات الاستبانة، حيث طلب منا تعديل في صياغة بعض الأسئلة؛
- تجنب الصياغة الطويلة للأسئلة وطرحها بشكل مباشر؛
- تجنب الأسئلة المركبة؛
- اقتراح أسئلة إضافية مهمة؛
- حذف بعض الأسئلة غير ذات أهمية؛
- تجنب استخدام الأسلوب الأدبي في التعبير واستخدام المصطلحات الملائمة للتخصص؛
- إضافة خانة "دون رأي" إلى الاقتراحات الموضوعية وفق سلم ليكرت الخماسي.

* تم التأكد من صدق أداة قياسنا من زاويتين: صدق المحتوى (طريقة التحكيم والاختبار الأولي) وصدق المقياس (صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي)، في حين تم اختبار ثبات الاستبانة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ.
* الملحق رقم (14): قائمة الأساتذة والمهنيين محكمي الاستبانة.

بعد الانتهاء من عملية التحكيم ولأخذ بعين الاعتبار رأي المشرف وآراء المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة، تم وضع الاستمارة في اختبار ميداني أولي من خلال توزيعها على عينة استطلاعية صغيرة من المهنيين في 06 شركات مساهمة (27 فرداً)؛ قصد التأكد من صلاحية الاستمارة للتطبيق من حيث الوضوح والمادة العلمية التي يمكن تجميعها، ومن ثم توزيعها على بقية أفراد الشركات محل الدراسة. وبعد الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين، بالإضافة إلى ما تم استنتاجه من نقائص من خلال الاختبار الأولي، تم ضبط استمارة الاستبيان وصياغتها بشكل نهائي*.

- صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه في كل محور؛ وذلك كتأبيدٍ نه الجداول الموالية:

الجدول رقم (15): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمجال التابعة

المحور الأول: مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية	
معامل الارتباط	المجال 1
0.695	الفقرة (01)
0.584	الفقرة (02)
0.458	الفقرة (03)
0.465	الفقرة (04)
0.519	الفقرة (05)
0.717	الفقرة (06)
0.695	الفقرة (07)
0.647	الفقرة (08)
0.599	الفقرة (09)
0.635	الفقرة (10)

.0.000 = sig، عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

المصدر: إعداد الطالبة بناء على تحليل نتائج نظام SPSS.

يُبيّن تحليل الاتساق الداخلي للمحور الأول من خلال استعمال معامل الارتباط أن جميع معاملات الارتباط في جميع فقرات المجال دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ أي بمعدل ثقة 0,95، وهذا يعني أن كل فقرة من فقرات هذا المحور متسقة بشكل جيد نسبياً مع المجال الذي تنتمي إليه، حيث يتراوح

* الملحق رقم (15): النموذج النهائي للاستمارة.

معامل الارتباط في أغلبها بين 0.4 و 0.7 وهذا المجال مقبول لإعطاء حكم إيجابي على درجة الاتساق الداخلي لهذا المحور من الاستبانة، ويعد بذلك المحور الأول من الاستبانة صادقا من ناحية الاتساق الداخلي.

الجدول رقم (16): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمجال التابعة له

المحور الثاني: مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية							
معامل الارتباط	المجال 4	معامل الارتباط	المجال 3	معامل الارتباط	المجال 2	معامل الارتباط	المجال 1
	الفقرة		الفقرة		الفقرة		الفقرة
0.715	(14)	0.788	(11)	0.681	(06)	0.781	(01)
0.731	(15)	0.761	(12)	0.554	(07)	0.911	(02)
0.791	(16)	0.776	(13)	0.723	(08)	0.855	(03)
0.643	(17)			0.789	(09)	0.584	(04)
0.775	(18)			0.669	(10)	0.641	(05)
0.821	(19)						
0.589	(20)						

0.000 = sig، عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

المصدر: إعداد الطالبة بناء على تحليل نتائج نظام SPSS.

يُبيّن تحليل الاتساق الداخلي للمحور الثاني من خلال استعمال معامل الارتباط أن جميع معاملات الارتباط في جميع فقرات المجال دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ ، وهذا يعني أن كل فقرة من فقرات هذا المحور متسقة بشكل جيد نسبياً مع المجال الذي تنتمي إليه، حيث يتراوح معامل الارتباط في أغلبها بين 0.5 و 0.9 وهذا المجال مقبول لإعطاء حكم إيجابي على درجة الاتساق الداخلي لهذا المحور من الاستبانة، ويعد بذلك المحور الثاني من الاستبانة صادقا من ناحية الاتساق الداخلي.

الجدول رقم (17): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمجال التابعة له

المحور الثالث: معوقات تطبيق تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية المؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات	
معامل الارتباط	المجال 1
0.751	الفقرة (01)
0.684	الفقرة (02)
0.697	الفقرة (03)
0.836	الفقرة (04)
0.831	الفقرة (05)
0.669	الفقرة (06)
0.836	الفقرة (07)
0.724	الفقرة (08)

.0.000 = sig، عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

المصدر: إعداد الطالبة بناء على تحليل نتائج نظام SPSS.

يُبيّن تحليل الاتساق الداخلي للمحور الثالث من خلال استعمال معامل الارتباط أن جميع معاملات الارتباط في جميع فقرات المجال دالة إحصائياً عند مستوي معنوية $\alpha = 0,05$ ، وهذا يعني أن كل فقرة من فقرات هذا المحور متسقة بشكل جيد نسبياً مع المجال الذي تنتمي إليه، حيث يتراوح معامل الارتباط في أغلبها بين 0.6 و 0.8 وهذا المجال مقبول لإعطاء حكم إيجابي على درجة الاتساق الداخلي لهذا المحور من الاستبانة، ويعد بذلك المحور الثالث من الاستبانة صادقا من ناحية الاتساق الداخلي.

وبما أن المحاور الثلاثة للاستبانة متسقة داخليا، فيمكننا القول أن الاستبانة ككل صادقة من حيث الاتساق الداخلي.

- الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، و يُبيّن مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة؛ حيث يوضح الجدول رقم (18) ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة بالمحور الخاص به وبالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل.

الجدول رقم (18): معامل الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة

معامل الارتباط	عدد الفقرات	المجالات	
0.690	10	المجال (01)	المحور 1
0.692	05	المجال (01)	المحور 2
0.674	05	المجال (02)	
0.674	03	المجال (03)	
0.582	07	المجال (04)	
0.631	08	المجال (01)	المحور 3

0.000 = sig ، عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

المصدر: إعداد الطالبة بناء على تحليل نتائج نظام SPSS.

يُبيّن تحليل الاتساق الداخلي لمجالات الاستبانة من خلال استعمال معامل الارتباط أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ ، حيث يتراوح معامل الارتباط في أغلبها بين 0.5 و 0.7 وهذا المجال مقبول لإعطاء حكم إيجابي على الصدق البنائي لمجالات الاستبانة، وتعتبر بذلك جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

- اختبار ثبات الاستبانة:

قبل القيام بالاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل فرضيات الدراسة، لابد من التأكد من موثوقية أداة الدراسة المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس. ويقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى فإن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

تم اختبار والتحقق من ثبات أداة القياس باستخدام معامل الثبات ألفا كرنباخ (Alpha Cranbach)، لمعرفة الاتساق الداخلي لجميع أسئلة الدراسة مجتمعة، كما يعتبر مؤشرا إحصائيا دقيقا على مدى اعتمادية نتائج الدراسة. ويعبر عن هذا المعامل بالصيغة التالية¹:

$$\alpha = n \frac{n}{n-1} \left(1 - \frac{\sum_i V_i}{V_t} \right)$$

¹ - أحمد محمد الطيب، الإحصاء في التربية وعلم النفس، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث الأزريطة، الإسكندرية، 1999 ، ص 301 .

حيث يمثل:

$$n = \text{عدد فقرات الاستبيان؛}$$

$$V_t = \text{التباين الكلي للاستبيان؛}$$

$$V_i = \text{تباين نتيجة الفقرات.}$$

يأخذ معامل الثبات قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يوجد ثباتا في البيانات المكونة للاستمارة، فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثباتا تاما في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وبالتالي أي زيادة في قيمة معامل ألفا كرنباخ تعني زيادة في مصداقية البيانات، وبالتالي إمكانية عكس نتائج العينة للمجتمع المدروس.

تبين النتائج أن معامل الثبات "ألفا كرونباخ" لعبارات الاستمارة بلغ 89.7% للعينة الإستطلاعية و89.1%، ويمكن اعتبارها نسبة عالية لأنها تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا وبالبالغة 60%، مما يدل على أن المبحوثين يفهمون أسئلة الأداة بالطريقة نفسها وكما يقصد بها الباحث، وعلى وجود علاقة تناسق وترابط عالية بين عبارات الاستبيان مما وُهلها لأن تكون وسيلة جيدة لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات، كما يمكن الاعتماد على نتائجها ومصداقيتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

يمكن توضيح نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): معامل الثبات ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ		عدد الفقرات	المجالات	
الدراسة النهائية (حجم العينة 107)	الدراسة الاستطلاعية (حجم العينة 27)			
0.891	0.897	38	الاستبانة ككل	
0.792	0.772	10	المجال (01)	المحور 1
0.797	0.723	05	المجال (01)	المحور 2
0.719	0.613	05	المجال (02)	
0.645	0.661	03	المجال (03)	
0.830	0.750	07	المجال (04)	
0.880	0.858	20	المحور ككل	
0.889	0.848	08	المجال (01)	المحور 3

المصدر: إعداد الطالبة بناء على تحليل نتائج نظام SPSS.

يتضح من خلال نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ أنه مرتفع في الاستبانة ككل بدرجة 0.897 للدراسة الاستطلاعية، و 0.891 للدراسة النهائية، وفي محاور ومجالات الاستبانة بدرجة تتراوح بين 0.6 و 0.9 في أغلبها، وهذا يفوق النسبة المقبولة احصائيا (0.6)؛ ومنه يمكننا القول أن للاستبانة درجة عالية من الثبات تؤهلها لأن تكون وسيلة جيدة لبناء الدراسة الميدانية وجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات.

2.4- المقابلة

تعتبر المقابلة من أهم الأدوات وأكثرها استخداما للحصول على البيانات، وقد تم اعتمادها في دراستنا حيث قمنا بالاتصال المباشر مع بعض المستجوبين لملاً الاستبيان وذلك من خلال إجراء سلسلة من المقابلات الرسمية وغير الرسمية تمحور الحوار فيها حول التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية من حيث العرض والتقييم وأثر هذا التغير على تحسين درجة الافصاح والشفافية وجودة المعلومة المحاسبية المقدمة، وقد اعتمدنا على المقابلة لملاً استمارة الاستبانة نظرا لما لاحظناه من تجاوب جد سلمي للمستجوبين أثناء ترك الاستمارة لديهم والذي لمسناه من خلال بعض المؤشرات منها عدم الإجابة على بعض الأسئلة وعدم ارجاع عدد كبير من الاستمارات، فالمقابلة تضمن الملاءم الجيد للاستمارة وعدم ترك بعض الأسئلة دون إجابة، كما تضمن فهم المستجوب للمقصود من كل سؤال، بالإضافة إلى أنها تساعد في الحصول على معلومات قد تفيد في تحليل الإجابات المختارة، وهو ما أكده الباحث Kerlinger في قوله: "عندما تكون هناك حاجة للتعمق في المعلومة تصبح المقابلة أنسب الأدوات، كذلك عندما يكون مجال البحث جديدا يصبح تطبيق المقابلة أمرا لا بد منه للوصول إلى فروض ومتغيرات وبنود قد تخفى على الباحث والمستجوب..."¹، بالإضافة إلى أن المقابلة تعتبر ضمانا لتقديم الإجابات من مصدرها الأصلي ودون تحويلها لشخص آخر، كما أنها تمكننا من رصد انفعالات المجيبين وردود أفعالهم (الملاحظة*) وتسمح بتقديم مختلف التوضيحات والاجابة عن استفساراتهم. بناء على ذلك، سهرنا قدر الإمكان على عدم ترك الأسئلة للمجيب بل تمت الإجابة عن الأسئلة بمعيتنا في أغلب الاستمارات، كما حاولنا تدارك الوضع بمراجعة الإجابة عن الأسئلة في حضور المجيب قبل استعادة الاستمارة**.

¹ - نبيل حميدشة، المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 8، جوان 2012، ص 101.

* لا تعد الملاحظة في هذه الحالة أداة لجمع البيانات، وإنما يتم احتساب الملاحظة كأداة أو تقنية لجمع البيانات عندما تكون مقصودة في حد ذاتها، كأن يتم تتبع عملية تصنيع معينة مع تدوين ملاحظات حول سيرورتها بغرض البحث العلمي.
** تجدر الإشارة أن المقابلة كأداة لجمع البيانات استخدمت في دراستنا كأداة مساعدة فقط وليست أساسية، لذلك لم يتم إخضاعها لمختلف الأساليب الكيفية التي تحلل على أساسها المقابلات والتي يأتي في مقدمتها تحليل المحتوى (L'analyse de contenu)، فالمقابلة بذلك أداة لها خصوصيتها في المعالجة كباقي الأدوات وطور من أجلها عدد من البرامج مثل: NVivo و Sphinx Lexico.

ومن بين الملاحظات التي يمكن تسجيلها أثناء سعيها للقيام بلقاءات مع المستجوبين هو تماثلهم وتهرب بعضهم من إجراء المقابلة، كما أن التزاماتهم داخل وخارج إطار الوظيفة يجعل من وقت المقابلة قصيرا الأمر الذي يجعل إجاباتهم سطحية حيث لاحظنا تجاوبا جد سلبيا لامبالاة في إثراء الموضوع. ما يلاحظ كذلك عدم الإدراك الكبير للمستجوبين للمفاهيم والمصطلحات الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي (كالإطار التصوري، مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، القيمة العادلة، ...)، وكذا عدم استيعابهم لمزايا بعض القوائم المالية المستحدثة مثل قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى غياب ثقافة الإفصاح والسرية في منح الإجابة والاطلاع على القوائم المالية.

3.5- الوثائق والسجلات والمعطيات الإحصائية

تمت الاستفادة من الوثائق والسجلات والمعطيات الإحصائية المختلفة في تحديد مجال الدراسة والصادرة عن الجهات الرسمية (المركز الجهوي للإحصاء بولاية قسنطينة، مركز السجل التجاري ومركز الضرائب بولاية سطيف) والمتضمنة قوائم شركات المساهمة الناشطة بولاية سطيف، أين اعتمدت آخر قائمة تم الحصول عليها من مركز الضرائب لولاية سطيف. أما فيما يخص الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات لهذه الشركات فقد تم توجيهنا إليهم من قبل الشركات المعنية من خلال الحصول على أرقام هواتفهم وبريدهم الإلكتروني وقد تم إرسال الاستبيان إلى بعضهم عن طريق البريد الإلكتروني نظرا لتواجدهم في ولايات مختلفة.

5- الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم توزيع الاستمارات في الشركات محل الدراسة، وتجميع المعلومات اللازمة لمعالجة الموضوع، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 22 " Statistical Package for Social Sciences-SPSS-22"، ثم استخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة. وفيما يلي عرض للأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في توظيف البيانات ومبررات استخدام كل منها:

1.5- التكرارات المطلقة والنسبية: تم استخدام التكرارات المطلقة والنسب المئوية في وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة محل الدراسة، وكذلك من أجل تحديد الأهمية النسبية.

2.5- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: تم استخدام المتوسطات بهدف تحليل إجابات المستجوبين ومعرفة متوسط إجاباتهم ومقارنتها بالمتوسط الفرضي وتحديد في أي مجال من مجالات سلم ليكرت تنتمي، أي معرفة في أي خيار تتمركز هذه الأخيرة مما يعطي تصورا واضحا لمستوى الموافقة أو عدمها

وكذا معرفة الأهمية النسبية لكل فقرة في مختلف محاور وأجزاء الاستبيان. أما الانحراف المعياري فيوضح مدى تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي فهو إذا يقبس التجانس في الإجابات.

3.5- معامل الارتباط بيرسون: تم حساب هذا المعامل لقياس صدق الاتساق الداخلي والبنائي للاستبانة.

4.5- معامل الثبات ألفا كرونباخ: يتم استخدام هذا المعامل لقياس والتأكد من درجة ثبات الاستبانة.

5.5- اختبار t لعينة واحدة (T-Test): من أجل وصف عبارات الاستبيان وتحديد اتجاه إجابات المجيبين أي درجة الاتفاق عليها، وذلك بمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة (03) أم زاد أو قل عن ذلك، وكذا للتحقق من معنوية الفقرة.

6.5- اختبار كولموغروف-سيمرنوف Kolmogrov-Simernov: يُستخدم بغرض التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية.

II - عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

يستعرض هذا الجزء من البحث التحليل الإحصائي لنتائج استجابة أفراد عينة الدراسة للمتغيرات التي اعتمدت فيها، من خلال عرض الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، ثم تقديم المؤشرات الإحصائية الأولية لإجاباتهم من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، مع عرض اختبار (t) لعينة واحدة، ثم اختبار صحة الفرضيات في ضوء هذه النتائج.

1- وصف خصائص العينة "عرض وتحليل نتائج الجزء الأول"

لقد تضمن الجزء الأول من الاستمارة بيانات شخصية حول أفراد عينة الدراسة، وقد شمل هذا المحور 5 أسئلة، الهدف منها هو معرفة سن المستجوب، مؤهلاته العلمية والعملية، بالإضافة إلى خبرته في المجال المهني، ويمكن توضيح هذه الخصائص فيما يلي:

أ- السن:

أظهرت النتائج الإحصائية توزيع المبحوثين حسب متغير السن إلى ثلاث فئات على النحو الموضَّح في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): توزيع المستجوبين حسب السن

النسبة المئوية	التكرار	السن
34.6%	37	أقل من 35 سنة
53.3%	57	من 35 إلى 50 سنة
12.1%	13	أكبر من 50 سنة
100%	107	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم تقسيم المستجوبين إلى ثلاث فئات عمرية، وكانت أغلب فئات العينة ممن تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة بنسبة 53.3%، تليها الفئة التي أعمارهم أقل من 35 سنة بنسبة 34.6%، وآخرها الفئة الأكبر من 50 سنة بنسبة 12.1%.

ب - المؤهل العلمي

الجدول الآتي يبين تصنيف أفراد الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (21): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
18.7%	20	شهادة مهنية
73.8%	79	ليسانس
2.8%	3	ماستر
4.7%	5	دراسات ما بعد التدرج
100	107	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

من خلال الجدول السابق يتضح أن أغلبية المستجوبين لديهم مستوى جامعي، حيث أن 73.8% منهم متحصلين على شهادة ليسانس، تليها نسبة 4.7% للمستجوبين الحائزين على شهادة الماجستير، و2.8% حائزين على شهادة الماستر، تأتي بعد ذلك نسبة 18.7% للمستجوبين الحائزين على شهادة دراسات تطبيقية في المحاسبة تم تكوينهم في مركز التكوين المهني والتمهين.

وعليه يمكن القول، أن معظم المستجوبين يمثلون الفئة التي تمتلك مؤهلات علمية عالية في مجال المحاسبة، مما يؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستمارة ويزيد من درجة الاعتمادية عليها.

ج- التخصص

الجدول الآتي يبين تصنيف أفراد الدراسة حسب التخصص:

الجدول رقم (22): توزيع المستجوبين حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
80.4%	86	مالية ومحاسبة وتدقيق
2.8%	3	اقتصاد
12.1%	13	إدارة أعمال
4.7%	5	أخرى
100	107	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن 80.4 % من المستقصين متخصصون في المالية والمحاسبة والتدقيق، وهو الأمر الذي يمنح ثقة ومصداقية أكبر للمعلومات المتحصل عليها كونها مستقاة من أشخاص متخصصين في مجال البحث، أما النسبة الباقية فقد توزعت بـ 12.1% لإدارة الأعمال، و2.8% اقتصاد و2.8% تخصصات أخرى تمثلت في الحقوق، الهندسة، علم النفس، تكنولوجيا غذائية.

د - المستوى الوظيفي:

فيما يخص المستوى الوظيفي، فإن أفراد الدراسة موزعون حسب النسب المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (23): توزيع المستجوبين حسب الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	الدرجات الوظيفية
15%	16	المدرء الماليون
19.6%	21	رؤساء مصلحة المحاسبة والمالية
48.6%	52	أعوان في مصلحة المحاسبة والمالية
16.8%	18	الخبراء المحاسبون ومحافظو الحسابات
100%	107	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الدرجات الوظيفية للمجيبين تخول لهم إمكانية الإجابة عن أسئلة الاستبانة مما يزيد من مصداقية البيانات وهذا بالنظر إلى أن اختيار هذه الإطارات كان مقصودا حيث شمل أهم الشرائح الوظيفية الفاعلة في الميدان المحاسبي، فما يمثل نسبة 48.6% من إجمالي المجيبين هم موظفون في مصلحة المحاسبة يشرفون على عملية إعداد القوائم المالية، أما ما نسبته 19.6% فهم يمثلون رؤساء مصلحة المحاسبة والمالية، أما المدراء الماليون فيمثلون النسبة 15% فقط نظرا لصعوبة الاتصال بهم، في حين أن الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات يمثلون نسبة 16.8%، هذه الفئة الأخيرة كانت محط استهداف من الباحثة ولكن نظرا لتواجدهم في ولايات مختلفة وعدم تجاوبهم معنا رغم الاتصال المتكرر بهم الأمر الذي يفسر نسبة تمثيلهم الصغيرة نسبيا في عينة الدراسة.

من جهة أخرى، فإن تركيز المستجوبين في فئة المحاسبين يعود إلى أن كل شركة محل الدراسة يمكن أن توظف محاسبا أو أكثر حسب احتياجاتها وحجم نشاطها، على غرار وظيفة رئيس مصلحة المحاسبة أين يشغل كل منصب شخص واحد. أما بالنسبة للخبراء المحاسبين أو محافظي الحسابات فكل شركة مجبرة قانونا على تعيين مدقق خارجي.

هـ - الخبرة المهنية:

الجدول الآتي يوضح توزيع أفراد العينة حسب خبرتهم المهنية:

الجدول رقم (24): توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	السن
37.38%	40	أقل من 10 سنوات
38.32%	41	من 10 إلى 20 سنوات
24.3%	26	أكثر من 20 سنة
100%	107	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

تم تقسيم خبرة المستجوبين في ميدان العمل إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى تضم المستجوبين الذين لهم خبرة أقل من 10 سنوات، حيث بلغت نسبتهم 37.38%، أما الفئة الثانية فضمت المستجوبين الذين يملكون خبرة مهنية تتراوح بين 10 و 20 سنة وبلغت نسبة مشاركتهم في الاستقصاء 38.32%، وضمت الفئة الثالثة المستجوبين الذين يملكون خبرة مهنية تفوق 20 سنة، حيث بلغت نسبتهم 24.3%. وهو ما يتوافق مع التوزيع العمري وهذا دليل على أن أغلبية المجيبين لديهم الخبرة الكافية التي تؤهلهم في مجال

عملهم وتجعلهم على اطلاع ودراية كافية وهو ما يضيف نوعا من المصداقية ويزيد من قدرتهم على الإجابة بموضوعية.

2- اختبار فرضيات الدراسة "عرض وتحليل نتائج الجزء الثاني"

قبل البدء في اختبار فرضيات الدراسة لابد من معرفة نوع الاختبارات التي سنجرىها، هل هي اختبارات الفروض المعلمية أم اختبارات الفروض اللامعلمية؛ ومن أجل ذلك لا بد من إجراء اختبار كولموغوروف-سمرنوف 1sample Kolmogorov-Smirnov، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث أن معظم الاختبارات المعلمية تشترط التوزيع الطبيعي للبيانات.

الجدول رقم (25): نتائج اختبار كولموغوروف-سمرنوف للتوزيع الطبيعي

القرار	مستوى الدلالة	قيمة Z	المحور ومجالاته	
طبيعي	0.213	1.058	المجال (01)	المحور 1
طبيعي	0.443	0.865	المجال (01)	المحور 2
	0.134	1.162	المجال (02)	
	0.125	1.178	المجال (03)	
	0.988	0.446	المجال (04)	
طبيعي	0.132	1.166	المحور ككل	
طبيعي	0.573	0.782	المجال (01)	المحور 3

المصدر: إعداد الطالبة بناء على تحليل نتائج نظام SPSS.

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار كولموغوروف-سمرنوف؛ حيث نلاحظ أن جميع محاور الاستبانة تحقق مستوى دلالة أعلى من 0.05 (غير دال)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يسمح لنا في المراحل التالية من استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار صحة الفرضيات.

لتحليل فقرات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة، وفيما يلي قاعدة اتخاذ القرار المعتمدة لمعرفة توجه آراء العينة حول كل فقرة من فقرات الاستبانة من جهة، ولاختبار صحة الفرضيات من جهة أخرى:

- نشير أولاً إلى أن المتوسط الفرضي المعتمد للدراسة ($\mu = 3$)، والذي يحسب في دراستنا بالعلاقة التالية:

$$\mu = \frac{1 + 2 + 3 + 4 + 5}{5} = 3$$

- لاختبار الفرضيات نتبع مراحل أساسية تتمثل في تحديد الفرضية الصفرية H_0 والفرضية البديلة H_1 ومن ثم تحديد مستوى الدلالة أو المعنوية، وحساب إحصائية الاختبار تحت صحة فرض العدم - الفرضية الصفرية - $H_0: \mu_0 = \mu$ ، وأخيرا اتخاذ القرار فيما يخص فرض العدم كالتالي:

الجدول رقم (26): قاعدة اتخاذ القرار لمعرفة اتجاه الإجابة واختبار الفرضيات

القرار	مستوى الدلالة
غير دال أي أن المتوسط الحسابي قريب جدا من المتوسط الفرضي للدراسة ($\mu = 3$) متوسط آراء أفراد العينة لا يختلف جوهريا عن موافق بدرجة 3 وبالتالي فاتجاه الإجابة هو: أتفق نوعا ما. تقبل الفرضية الصفرية	أكبر من 0.05 لا تهم إشارة قيمة "ت" في هذه الحالة
دال أي أن المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة ($\mu = 3$). متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهريا عن درجة الموافقة نوعا ما، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن هذه الدرجة. ومن أجل تحديد اتجاه الإجابات لا بد من الأخذ بعين الاعتبار إشارة قيمة "ت" من جهة وكذا قيمة مستوى الدلالة (هل هي أكبر من 0.02 أو أقل منها أو تساويها) من جهة أخرى كما يلي:	أقل من 0.05
ثانيا: إذا كانت إشارة قيمة "ت" سالبة فالقرار إما: * لا أتفق تماما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة 0.00 أو 0.01 * لا أتفق إذا كانت قيمة مستوى الدلالة 0.02 أو 0.03 أو 0.04 أو 0.05	أولاً: إذا كانت إشارة قيمة "ت" موجبة فالقرار إما: * أتفق تماما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة 0.00 أو 0.01 * أتفق إذا كانت قيمة مستوى الدلالة 0.02 أو 0.03 أو 0.04 أو 0.05

المصدر: إعداد الطالبة باستشارة أستاذ متخصص في الإحصاء.

للتعرف على آراء المهنيين المحاسبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات، سيتم عرض وتحليل نتائج الجزء الثاني من الإستبانة والذي تضمن ثلاثة محاور، خصص كل محور منها لاختبار أحد الفرضيات الرئيسية الموضوعة وذلك على النحو التالي:

1.2- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

خصص هذا الجزء لعرض وتحليل أجوبة عينة الدراسة على الأسئلة التي تضمنها المحور الأول من الاستبيان والتي تم من خلالها تقييم آراء المجيبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد متطلبات حوكمة الشركات، لقد تم صياغة هذا المحور في ستة أسئلة (06-15). سنقوم فيما يلي بعرض وتحليل بيانات كل بند من هذا المحور على حدى معتمدين على حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة وقيمة (t) لكل فقرة، ومن ثم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى باستخدام اختبار (t) ستودنت لعينة واحدة.

أ- نتائج المحور الأول:

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمحور الأول:

الجدول رقم (27): نتائج إجابات المجيبين حول المحور الأول: "مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية للحكومة".

المحور الأول: مساهمة SCF في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات							
حسب رأيك هل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تضمن تحقيق الإفصاح والشفافية بشكل كاف عن الجوانب التالية:							
الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
02	دال (موافق بشدة)	0.000	18.607	%83.926	0.66502	4.1963	1. المركز المالي للشركة.
03	دال (موافق بشدة)	0.000	17.430	%84.86	0.73768	4.2430	2. الأداء المالي للشركة.
10	دال (موافق بشدة)	0.000	5.154	%69.906	0.99408	3.4953	3. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
08	دال (موافق بشدة)	0.000	11.555	%76.074	0.71953	3.8037	4. ملكية أسهم الشركة.
01	دال (موافق بشدة)	0.000	19.922	%83.552	0.61142	4.1776	5. السياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم وتسجيل أصول وخصوم الشركة.

09	دال (موافق بشدة)	0.000	10.804	٪75.14	0.72478	3.7570	6. المخاطر المتوقعة المرتبطة بأصول وخصوم الشركة.
07	دال (موافق بشدة)	0.000	12.790	٪77.758	0.71806	3.8879	7. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
04	دال (موافق بشدة)	0.000	17.427	٪79.626	0.58247	3.9813	8. طبيعة التغير في التقدير المحاسبي.
06	دال (موافق بشدة)	0.000	12.822	٪80.56	0.82939	4.0280	9. الأخطاء الجوهريّة التي لها تأثير مادي على الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة.
05	دال (موافق بشدة)	0.000	15.654	٪80.56	0.67932	4.0280	10. المعلومات التكميلية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة المعاملات وبيان أثرها.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	22.916	٪79.196	0.43325	3.9598	المجموع (المحور ككل)
<p>- يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03).</p> <p>- تم ترتيب الاسئلة بالنظر لقيمة (t) بدل قيمة المتوسط الحسابي باعتبار أن إختبار (t) يأخذ في مضمونه الانحراف المعياري.</p>							

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الافصاح والشفافية تقدر بـ: (3.95) بانحراف معياري قدره (0.43) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (22.91) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المجيبين يؤكدون على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الافصاح والشفافية في القوائم المالية بدرجة كبيرة جدا، وهذا

ما تترجمه قيم المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المحور، والتي هي أيضا أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (1) المتعلقة بمساهمة النظام المحاسبي المالي في الرفع من درجة الإفصاح والشفافية حول السياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم وتسجيل أصول وخصوم الشركة والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المحببين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ: (4.17)، في حين حصلت الفقرة رقم (03) المتعلقة بمساهمة النظام المحاسبي المالي في الرفع من درجة الإفصاح والشفافية حول مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (3.49).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماما على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، فنجدهم يؤكدون على أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تضمن تحقيق الإفصاح والشفافية بشكل كاف عن السياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم وتسجيل أصول وخصوم الشركة بالدرجة الأولى، ثم عن المركز المالي بدرجة أقل، يليه الأداء المالي للشركة، ثم طبيعة التغيير في التقدير المحاسبي، يليه المعلومات التكميلية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة المعاملات وبيان أثرها، ثم الأخطاء الجوهرية التي لها تأثير مادي على الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة، يليها المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، ثم ملكية أسهم الشركة، يليها المخاطر المتوقعة المرتبطة بأصول وخصوم الشركة، وأخيرا مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

وبين الجدول التالي توزيع المستجوبين بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بـ: "مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية" طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات المشاركين في الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن المحور.

الجدول رقم (28): توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المحور الأول: "مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية للحكومة".

النسبة المئوية	التكرار	مستويات الموافقة
0%	00	غير موافق إطلاقاً
0%	00	غير موافق
17.8%	19	موافق نوعاً ما
21.5%	23	موافق
60.7%	65	موافق بشدة
100%	107	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

تشير النتائج الإحصائية إلى أنه :

-60.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في الرفع من درجة الافصاح والشفافية في القوائم المالية؛

-21.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في الرفع من درجة الافصاح والشفافية في القوائم المالية؛

-17.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون نوعا ما على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في الرفع من درجة الافصاح والشفافية في القوائم المالية.

وعليه فإنه هناك توجه لدى عينة الدراسة على تأكيد مساهمة النظام المحاسبي المالي في الرفع من درجة الافصاح والشفافية في القوائم المالية بدرجة كبيرة جدا.

ويمكن تحليل الإجابات عن الأسئلة على النحو التالي:

- **السؤال (01):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.24) بانحراف معياري قدره (0.73) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (17.43) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الافصاح والشفافية عن المركز المالي للشركة بدرجة كبيرة جدا، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه حسب المعايير الدولية فإن المستثمرين هم المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية، حيث أشارت الفقرة (10) من الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية إلى أنه: "بما أن المستثمرين هم من يؤمن الرأسمال ذات المخاطر للشركة، فإن تأمين البيانات المالية التي تلي حاجاتهم ستلبي أيضا حاجات بقية المستعملين". من جهة أخرى فقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للميزانية كونها تؤدي دورا إعلاميا هاما لمستخدمي القوائم المالية فهي تعد أساسا لتوفير معلومات حول المركز المالي، السيولة والقدرة على السداد، كما تسمح بتقييم القدرة الإئتمانية للشركة وكذا تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بوظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها و حقوق ملكيتها.

- **السؤال (02):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.19) بانحراف معياري قدره (0.66) وهو يزيد عن (03) درجات، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (18.60) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يؤكد أن المستجوبين يوافقون بشدة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الافصاح والشفافية عن الأداء المالي للشركة بدرجة كبيرة جدا، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه رغم أهمية الميزانية

إلا أنه يعاب عليها محدوديتها في توفير كافة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية. وعليه فحساب النتائج من القوائم الأساسية التي لا تقل أهمية عن الميزانية فهي تسمح بقياس مدى نجاح وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح وذلك من خلال الحسابات الوسيطة للتسيير التي تظهرها هذه القائمة.

- **السؤال (03):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.49) بانحراف معياري قدره (0.99)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (5.15) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الافصاح والشفافية عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بدرجة كبيرة جدا، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي.

- **السؤال (04):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.80) وهو يزيد عن 3 درجات، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (11.55) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الافصاح والشفافية عن ملكية أسهم الشركة بدرجة كبيرة جدا، وذلك نظرا لأن النظام المحاسبي المالي ألزم الشركات بإعداد قائمة تظهر التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة وهي قائمة التغير في حقوق الملكية.

- **السؤال (05):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.17) وهو أكبر من المتوسط الفرضي، أما الانحراف المعياري فقدر بـ: (0.61)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (19.92) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على الموافقة الشديدة لأغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الافصاح والشفافية عن السياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم وتسجيل أصول وخصوم الشركة، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، وذلك نظرا لاعتماد النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري يبين أسس إعداد وعرض القوائم المالية هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن النظام المحاسبي المالي إلزم من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 08) " السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات والأخطاء"، وذلك ضمن القسم الثامن المتعلق بـ "تغير التقديرات، أو الطرق الحسابية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان"، حيث ينص هذا المعيار على أنه يجب على الشركة أن توضح جميع السياسات الهامة التي استخدمتها في إعداد القوائم المالية مما يجعلها مفهومة وواضحة لمختلف المستخدمين؛ أي أن الإدارة تختار وتطبق السياسة المحاسبية الملائمة والوثيقة الصلة باحتياجات صنع القرار وأن تتصف بالملاءمة والمصدقية.

- **السؤال (06):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.75) وهو يزيد عن 3 درجات، أما الانحراف المعياري فكان منخفضا حيث قدر بـ: (0.72) وهو ما يعكس تشتتا قليلا في الاجابات أي أن هذه الأخيرة كانت متشابهة ومتقاربة، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (10.80) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الافصاح والشفافية عن المخاطر المتوقعة المرتبطة بأصول وخصوم الشركة بدرجة كبيرة جدا، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي؛ حيث أنه في هذا المجال، نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) على أنه يجب على المؤسسة أن تصف سياسات إدارة المخاطر المتعلقة بأهدافها، وتشمل المخاطر: المخاطر المرتبطة بكل نوع رئيسي لمعاملة متوقعة، مخاطر السعر (العملة، سعر الفائدة، مخاطر السوق)، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر التدفق النقدي.

- **السؤال (07):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.88) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (12.79) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على موافقة المستجوبين على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الافصاح والشفافية بشكل كاف عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، وذلك نظرا لتبني النظام المحاسبي المالي للمعيار المحاسبي الدولي (IAS24) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"، فالإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة يدعم شفافية القوائم المالية من خلال بيان طبيعة ونوع وعناصر الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة، وخاصة أن الشركة قد تدخل في عمليات شراء أو بيع أو إقراض أو اقتراض مع أطراف ذات علاقة دون أن يكون للأطراف الأخرى معرفة بحجم هذه العمليات وبأي شروط تمت. وعلى هذا الأساس، فالمعيار يتطلب الإفصاح عن وجود مثل هذه العلاقات بين الشركة وتلك الأطراف حتى يتم التأكد من نزاهة وشفافية المعاملات وأنها تمت على أسس تجارية، وبهذه الطريقة فإن مستخدمى القوائم المالية يمكنهم اتخاذ قراراتهم على أساس معلومات موثوقة؛ ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون لعلاقات الأطراف ذات العلاقة تأثير على المركز المالي ونتائج عمليات الشركة مصدرة التقارير، لذلك فإن الأمر يتطلب الإفصاح عن صفقات الأطراف ذوي العلاقة من جانب الشركة التي تصدر التقارير، وذلك لضمان مصداقية نتائج أعمالها ومكانية الاعتماد عليها. هذا ويجدر التنبيه إلى أن النظام المحاسبي المالي من خلال ما ورد في القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، تضمن ضرورة أن يحتوي ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تخص الشركات المشاركة والشركات المشتركة والفروع والشركة الأم، وتلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الشركات أو مسيريتها (طبيعة العلاقة، نمط العلاقة، حجم ومبلغ المعاملات وسياسات تحديد الأسعار التي تخص المعاملات).

- **السؤال (08):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.98) وهو أكبر من المتوسط الفرضي، أما الانحراف المعياري فقدر ب: (0.58) ، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (17.42) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على الموافقة الشديدة لأغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن طبيعة التغيير في التقدير المحاسبي، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، وذلك نظرا لتبني النظام المحاسبي المالي للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 08) " السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات والأخطاء "، من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، الذي التزم بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الثامن، وذلك ضمن القسم الثامن المتعلق بـ "تغير التقديرات، أو الطرق الحسابية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان". ويتطلب هذا المعيار الإفصاح عن طبيعة ومقدار وأثر التغيير في التقدير المحاسبي الذي له أثر على الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، إذا لم يتم الإفصاح عن أثر التغيير في الفترات المستقبلية كون التقدير غير عملي فيجب على المؤسسة الإفصاح عن هذه الحقيقة، الأمر الذي يسمح بتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهذا ما يجسد خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية.

- **السؤال (09):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.02) وهو أكبر من المتوسط الفرضي، أما الانحراف المعياري فقدر ب: (0.82) ، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (12.82) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على الموافقة الشديدة لأغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن الأخطاء الجوهرية التي لها تأثير مادي على الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، وذلك نظرا لتبني النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية قواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الثامن، وذلك ضمن القسم الثامن المتعلق بـ "تغير التقديرات، أو الطرق الحسابية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان، حيث أن المبدأ العام لهذا المعيار بشأن تصحيح الأخطاء والتي تنتج سواء عند التسجيل المحاسبي أو عند تطبيق القواعد المحاسبية ينص على أنه يجب أن تقوم الشركة بتصحيح كافة الأخطاء الجوهرية التي تخص الفترات الماضية بأثر رجعي في القوائم المالية المصرح بها للإصدار بعد اكتشافها، والإفصاح عن كيفية تصحيح الخطأ إذا كان من غير الممكن إعادة التقرير أو تطبيقه بأثر رجعي. وبناء على ذلك فالمعلومات المحاسبية تصبح خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. وفي هذا المجال، نص النظام المحاسبي المالي على أنه يتوجب على الشركات أن تقوم ببيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية: طبيعتها وتأثيراتها في

حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة.

- **السؤال (10):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.02) وهو يزيد عن 3 درجات، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (15.65) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يفصح بشكل كاف عن المعلومات التكميلية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة المعاملات وبيان أثرها، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، وذلك نظرا لإلزامه الشركات بإعداد الملاحق والملاحظات التفسيرية والتي اعتبرها قائمة أساسية مثلها مثل بقية القوائم الأخرى استكمالاً لمتطلبات الإفصاح المحاسبي، فهي جزء من القوائم المالية السنوية والتي تهدف إلى تكملة وتدعيم المحتوى الإعلامي لهذه القوائم، حيث تحتوي على بيانات كمية وغير كمية وعلى كافة الشروحات الضرورية واللازمة لمزيد من الفهم للوثائق الملخصة والمعروضة بطريقة أكثر تفصيلاً الأمر الذي يدعم قدرة مستعمل المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة.

ب- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

صيغت الفرضية الأولى كالآتي: " يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات".

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات؛
- الفرضية البديلة (H_1): يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات.

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (27) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (3.95) وبانحراف معياري قيمته (0.43) ، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشدة في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية والرفع من درجة الإفصاح والشفافية فيها، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستيودنت والذي بلغت قيمته للمحور ككل (22.91) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95%)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة (sig.=0.00) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، مما يؤدي إلى إثبات الفرضية

الرئيسية الأولى التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات".

2.2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

يتعلق المحور الثاني باختبار الفرضية الرئيسية الثانية، وقد تضمن 20 سؤالاً (16-35) تهدف إلى معرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة - من حيث تحقق الخصائص النوعية لها - كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات، ولذلك قسم هذا المحور إلى 4 مجالات يتعلق كل مجال بدراسة مدى تحقق خاصية من هذه الخصائص، حيث خصص المجال الأول لاختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بخاصية الملاءمة ويتكون من 5 أسئلة (16-20)، في حين خصص المجال الثاني لدراسة الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بخاصية الموثوقية ويحتوي على 5 أسئلة (21-25)، أما المجال الثالث فتطرح فيه 3 أسئلة (26-28) تتعلق باختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بخاصية القابلية للفهم، وخصص المجال الأخير للفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بخاصية القابلية للمقارنة ويتضمن 7 أسئلة (29-35). وفيما يلي عرض وتحليل لأجوبة عينة الدراسة على الأسئلة التي تضمنها كل مجال واختبار للفرضية المتعلقة به.

1.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية

أ- نتائج المجال الأول من المحور الثاني:

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمجال الأول من المحور الثاني:

الجدول رقم (29): نتائج إجابات المستجوبين حول المجال الأول من المحور الثاني:
" مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة".

المجال الأول: مساهمة SCF في تحقيق خاصية الملاءمة							
الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
01	دال (موافق بشدة)	0.000	16.520	٪83.552	0.73732	4.1776	1. تمكن المعلومات المالية المعدة وفق SCF من ترشيد مختلف قرارات مستخدميها.
02	دال (موافق بشدة)	0.000	14.227	٪79.814	0.72026	3.9907	2. تساهم المعلومات المالية المعدة وفق SCF من تقليل

							حالات عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرار.
03	دال (موافق بشدة)	0.000	13.782	%80.374	0.76456	4.0187	3. تمكن المعلومات المالية المعدة وفق SCF مستخدميها من تقييم صحة توقعاتهم السابقة.
04	دال (موافق بشدة)	0.000	9.099	%74.766	0.83932	3.7383	4. تعزز المعلومات التي يوفرها SCF القدرة التنبؤية لمستخدميها بما يتيح لهم إمكانية توقع النتائج المستقبلية لقراراتهم.
05	دال (موافق بشدة)	0.000	7.265	%72.71	0.90484	3.6355	5. يعتبر تاريخ نشر القوائم المالية المحدد في النصوص القانونية لـ SCF ملائما لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	15.959	%78.242	0.59124	3.9121	المجموع (المجال ككل)
<p>- يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03).</p> <p>- تم ترتيب الاسئلة بالنظر لقيمة (t) بدل قيمة المتوسط الحسابي باعتبار أن إختبار (t) يأخذ في مضمونه الانحراف المعياري.</p>							

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة تقدر بـ: (3.91) بانحراف معياري قدره (0.59) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (15.959) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحقيق خاصية الملاءمة بدرجة كبيرة جدا، وهذا ما تترجمه قيم المتوسطات

الحسابية لكافة فقرات هذا المجال، والتي هي أيضا أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (1) والتي تنص على أنه: "تمكن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من ترشيد مختلف قرارات مستخدميها". والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المستجوبين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ: (4.17)، في حين حصلت الفقرة رقم (05) والتي تنص على أنه: "يعتبر تاريخ نشر القوائم المالية المحدد في النصوص القانونية لـ SCF ملائما لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب" على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (3.63).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماما على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، فنجدهم يؤكدون على أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تمكن من ترشيد مختلف قرارات مستخدميها بالدرجة الأولى، ثم في تقليل حالات عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرار بدرجة أقل، يليه تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم صحة توقعاتهم السابقة، ثم تعزيز القدرة التنبؤية لمستخدميها بما يتيح لهم إمكانية توقع النتائج المستقبلية لقراراتهم، وأخيرا أن تاريخ نشر القوائم المالية المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي يعتبر ملائما لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب.

ويبين الجدول الموالي توزيع المستجوبين بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بـ: "مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة" طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات المشاركين في الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن المجال.

الجدول رقم (30): توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المجال الأول من المحور الثاني: " مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة"

النسبة المئوية	التكرار	مستويات الموافقة
00%	00	غير موافق إطلاقا
2.8%	3	غير موافق
15%	16	موافق نوعا ما
19.6%	21	موافق
62.6%	67	موافق بشدة
100%	107	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

تشير النتائج الإحصائية إلى أنه :

-62.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية
الملاءمة؛

-19.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية
الملاءمة؛

-15% من أفراد عينة الدراسة يوافقون نوعاً ما على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية
الملاءمة؛

-2.8% من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية
الملاءمة؛

وعليه فإنه هناك توجه لدى عينة الدراسة على تأكيد مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق
خاصية الملاءمة بدرجة كبيرة جداً.

ويمكن تحليل الإجابات عن الأسئلة على النحو التالي:

- **السؤال (01):** حقق متوسطاً حسابياً قدره (4.17) بانحراف معياري قدره (0.73) وهو يزيد عن المتوسط
الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (16.52) والذالة عند درجات الحرية (106)
ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة على أن
القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تمكن من ترشيد مختلف قرارات مستخدميها بدرجة
كبيرة جداً، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه وكما سبق إثباته
فإن النظام المحاسبي المالي يساهم بدرجة كبيرة جداً في تعظيم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
والرفع من درجة الإفصاح والشفافية فيها الأمر الذي يكون له أثر إيجابي على مختلف المستخدمين
ومتخذي القرارات.

- **السؤال (02):** حقق متوسطاً حسابياً قدره (3.99) بانحراف معياري قدره (0.72) وهو يزيد عن (03)
درجات، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (14.22) والذالة عند درجات الحرية (106) ومستوى
الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يؤكد أن المستجوبين يوافقون بشدة على أن القوائم
المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تساهم في تقليل حالات عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرار
بدرجة كبيرة جداً، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القوائم
المالية المعدة وفق الأسس والمبادئ والقواعد التي نص عليها النظام المحاسبي المالي تمكن من تقديم
صورة صادقة عن الوضع المالي للشركة، نجاعتها، كل تغيير يطرأ على وضعيتها المالية، عرض
تحليلي للحركات التي تؤثر في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة، بالإضافة
إلى إعداد الملحق الذي يتضمن كل معلومة ذات أهمية لفهم عمليات القوائم المالية.

- **السؤال (03):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.01) بانحراف معياري قدره (0.76)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (13.78) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة على أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تمكن مستخدميها من تقييم صحة توقعاتهم السابقة بدرجة كبيرة جدا، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، حيث يرى المستجوبون بأن المعلومات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتميز بقيمة استرجاعية تساعد في تأكيد أو تصحيح توقعات أولية لمتخذ القرار. ومن أمثلة المعلومات المحاسبية التي تساعد على ذلك إعداد تقارير الحسابات المرحلية والختامية الخاصة بنتائج الفترة، وكذلك إعداد التقارير الربع سنوية التي تساعد على التنبؤ بالأرباح السنوية قبل نهاية السنة بالنسبة لأي شخص فهي مثال واقعي على التغذية الإسترجاعية.

- **السؤال (04):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.73) وهو يزيد عن 3 درجات، أما الانحراف المعياري فقدر بـ: (0.83)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (9.09) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة على أن المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي المالي تعزز من القدرة التنبؤية لمستخدميها بما يتيح لهم إمكانية توقع النتائج المستقبلية لقراراتهم بدرجة كبيرة جدا، ويبرر المستجوبون رأيهم هذا بالقيمة النفعية للقوائم المالية المرحلية في حالة إعدادها، حيث تساعد هذه الأخيرة على التنبؤ بالأرباح السنوية قبل نهاية السنة، كما تمكننا من تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، مما يساعد في تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومات المالية المدرجة فيها؛ بمعنى أن القوائم المالية المرحلية تبقى مستخدم المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، وتقدم آخر التحديثات الخاصة بالبيانات المالية إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري؛ من جهة أخرى، فالقوائم المالية المرحلية تسمح بتقييم أداء الشركات وعوائد أسهمها، الأمر الذي ينسجم مع خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وخاصة من حيث تفادي المفاجآت في تقلبات أداء الأنشطة المستثمر فيها. كما توفر معلومات بشأن موارد الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة المرحلية وغيرها من المعلومات التي تساعد في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للعسر المالي. هذا ويجدر التنبيه إلى أن النظام المحاسبي المالي بالرغم من عدم الزامه للشركات بإعداد قوائم مالية مرحلية إلا أنه أشار إليها في المادة 5.260 من القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008: "يتعين على الشركة الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، نفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة

المالية"، إلا أنه لم يشر إلى كيفية إعدادها والمعلومات التي يجب أن تشملها وتفصح عنها هذه التقارير.

- **السؤال (05):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.63) وهو أكبر من المتوسط الفرضي، أما الانحراف المعياري فقدر ب: (0.90)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (7.26) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على الموافقة الشديدة لأغلب أفراد العينة على أن تاريخ نشر القوائم المالية المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي يعتبر ملائما لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، وذلك نظرا لأنه وحسب آراء المستجوبين فإن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية في فترات زمنية محددة تمكن مختلف المستخدمين من اتخاذ قراراتهم، وذلك قبل أن تفقد المعلومات المالية منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

صيغت الفرضية الفرعية الأولى كالآتي: " يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة".

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة؛
- الفرضية البديلة (H_1): يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة.

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (29) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (3.91) وانحراف معياري قيمته (0.59)، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشدة في تحقيق خاصية الملاءمة، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستيودنت والذي بلغت قيمته للمجال ككل (15.95) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95%)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة ($\text{sig.}=0.00$) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، مما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة".

2.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

أ- نتائج المجال الثاني من المحور الثاني:

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمجال الثاني من المحور الثاني:

الجدول رقم (31): نتائج إجابات المستجوبين حول المجال الثاني من المحور الثاني:
" مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية".

المجال الثاني: مساهمة SCF في تحقيق خاصية الموثوقية							
الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
02	دال (موافق بشدة)	0.000	11.431	%77.944	0.81188	3.8972	1. تتعدد القوائم المالية وفق SCF بما يتيح معلومات كافية لتأدية احتياجات متخذي القرار.
01	دال (موافق بشدة)	0.000	15.597	%82.99	0.76237	4.1495	2. تتيح الملاحق التفسيرية التي تتضمنها القوائم المالية وفق SCF إمكانية التحقق من مختلف المعلومات الواردة ضمن هذه الأخيرة.
04	دال (موافق بشدة)	0.000	9.510	%78.13	0.98606	3.9065	3. تعتبر القوائم المالية المعدة وفق SCF ذات غرض عام ولا تتحيز لفئة قرار معينة.
03	دال (موافق بشدة)	0.000	10.616	%78.878	0.91972	3.9439	4. يغلب SCF الجانب الاقتصادي على الجانب

							القانوني الأمر الذي يترتب عليه أمانة التمثيل للواقع الاقتصادي.
05	دال (موافق بشدة)	0.000	9.499	%76.636	0.90581	3.8318	5. إن اتجاه SCF نحو تقييم الأصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية ومصداقيتها.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	16.194	%78.916	0.60412	3.9458	المجموع (المجال ككل)
<p>- يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03).</p> <p>- تم ترتيب الاسئلة بالنظر لقيمة (t) بدل قيمة المتوسط الحسابي باعتبار أن إختبار (t) يأخذ في مضمونه الانحراف المعياري.</p>							

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية يقدر بـ: (3.94) بانحراف معياري قدره (0.60) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (16.194) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحقيق خاصية الموثوقية بدرجة كبيرة جدا، وهذا ما تترجمه قيم المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المجال، والتي هي أيضا أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (2) والتي تنص على أنه: "تتيح الملاحق التفسيرية التي تتضمنها القوائم المالية وفق SCF إمكانية التحقق من مختلف المعلومات الواردة ضمن هذه الأخيرة"، والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المستجوبين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ: (4.14)، في حين حصلت الفقرة رقم (05) والتي تنص على أنه: "إن اتجاه SCF نحو تقييم الأصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية ومصداقيتها " على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (3.83).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماما على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، حيث نالت العبارة رقم (02) المرتبة الأولى والتي تنص على أن: " الملاحق التفسيرية التي تتضمنها القوائم المالية وفق SCF تتيح إمكانية التحقق من مختلف المعلومات الواردة ضمن هذه الأخيرة"، ثم تأتي العبارة رقم (01) في المرتبة الثانية والتي تنص على: "تتعدد القوائم المالية وفق SCF بما يتيح معلومات كافية لتلبية احتياجات متخذي القرار"، يليها العبارة رقم (04): "يغلب SCF الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني الأمر الذي يترتب عليه أمانة التمثيل للواقع الاقتصادي" في المرتبة الثالثة، ثم العبارة رقم (03): "تعتبر القوائم المالية المعدة وفق SCF ذات غرض عام ولا تتحيز لفئة قرار معينة" في المرتبة الرابعة، وأخيرا العبارة رقم (05): " إن اتجاه SCF نحو تقييم الأصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية ومصداقيتها " في المرتبة الخامسة.

ويبين الجدول التالي توزيع المستجوبين بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بـ: "مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية" طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات المشاركين في الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن المجال.

الجدول رقم (32): توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المجال الثاني من المحور الثاني: " مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية"

النسبة المئوية	التكرار	مستويات الموافقة
00%	00	غير موافق إطلاقاً
4.7%	05	غير موافق
16.8%	18	موافق نوعاً ما
29.9%	32	موافق
48.6%	52	موافق بشدة
100%	107	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

تشير النتائج الإحصائية إلى أنه :

-48.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية الموثوقية؛

-29.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية الموثوقية؛

-16.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون نوعا ما على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية الموثوقية؛

-4.7% من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية الموثوقية؛

وعليه فإنه هناك توجه لدى عينة الدراسة على تأكيد مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية بدرجة كبيرة جدا.

ويمكن تحليل الإجابات عن الأسئلة على النحو التالي:

- **السؤال (01):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.89) بانحراف معياري قدره (0.81) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (11.43) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على أن القوائم المالية المعدة وفق SCF تتعدد بما يتيح معلومات كافية لتلبية احتياجات متخذي القرار، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه بالإضافة إلى قائمتي الميزانية وحساب النتائج فقد ألزم النظام المحاسبي المالي الشركات المعنية بإعداد ثلاث قوائم مالية إضافية (قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، الملاحق والإيضاحات التفسيرية) وهي على نفس درجة الأهمية في الإفصاح عن المعلومات ودعم اتخاذ القرارات الاقتصادية.

- **السؤال (02):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.14) بانحراف معياري قدره (0.76) وهو يزيد عن (03) درجات، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (15.59) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يؤكد أن المستجوبين يوافقون بشدة على أن الملاحق التفسيرية التي تتضمنها القوائم المالية وفق SCF تتيح إمكانية التحقق من مختلف المعلومات الواردة ضمن هذه الأخيرة، حيث تعتبر هذه القائمة جزء من القوائم المالية السنوية والتي تهدف إلى تكملة المعلومات الواردة في هذه القوائم والتعليق عليها، فهي تحتوي على كافة الشروحات الضرورية بطريقة أكثر تفصيلا واللازمة لمزيد من الفهم للوثائق الملخصة والمعروضة.

- **السؤال (03):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.90) بانحراف معياري قدره (0.98)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (9.51) والدالة عند درجات الحرية (106)

ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ذات غرض عام كونها تخلو من التحيز إلى أي فئة من فئات المستخدمين، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، حيث يرى المستجوبون بأن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي ذات غرض عام ولا تراعى مصلحة فئة على حساب الفئات الأخرى فهي تلبي احتياجات العديد من مستخدمي المعلومات الذين لديهم مصالح متباينة.

- **السؤال (04):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.94) وهو يزيد عن 3 درجات، أما الانحراف المعياري فقدر بـ: (0.91)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (10.61) والذالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على أن النظام المحاسبي المالي يغلب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني الأمر الذي يترتب عليه أمانة التمثيل للواقع الاقتصادي ويزيد من شفافية ومصداقية المعلومات، وهو ما نصت عليه المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08: "تقيد العمليات في المحاسبة، وتعرض ضمن القوائم المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني". ويرى أغلبية المستجوبين أن النظام المحاسبي المالي عالج العديد من القضايا التي تجسد مبدأ الواقع الاقتصادي كالإيجار التمويلي الذي يجب أن يرسم في سجلات المستأجر وليس المؤجر، وذلك لأن الجوهر والحقيقة الاقتصادية هي أن المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المستأجر للجزء الأكبر من عمره الإنتاجي ويمارس رقابة عليه لقاء دخوله في التزام لدفع مبلغ يعادل تقريبا القيمة العادلة للأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك. وعليه فإن الإيجار التمويلي ينشئ عناصر تحقق تعريف الأصل ويعترف بها هكذا في الميزانية العامة للمستأجر.

- **السؤال (05):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.83) وهو أكبر من المتوسط الفرضي، أما الانحراف المعياري فقدر بـ: (0.90)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (9.49) والذالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على الموافقة الشديدة لأغلب أفراد العينة على أن اتجاه النظام المحاسبي المالي نحو تقييم الأصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية ومصداقيتها، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، وذلك نظرا لأنه وحسب آراء المستجوبين فإن عملية التقييم بالقيمة العادلة تؤدي إلى إظهار عناصر القوائم المالية بالقيمة الأقرب إلى قيمتها الحالية في تاريخ إعداد القوائم المالية وهو ما يوفر معلومات آنية تعكس بصدق واقع نشاطات الشركة في الوقت الحالي، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومة المالية ويفيد الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ القرارات السليمة.

ب - اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

صيغت الفرضية الفرعية الثانية كالآتي: " يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية".

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية؛
- الفرضية البديلة (H_1): يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية.

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (31) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (3.94) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة (03)، مع انحراف معياري قيمته (0.60)، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشدة في تحقيق خاصية الموثوقية، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستيودنت والذي بلغت قيمته للمجال ككل (16.19) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95%)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة (sig.=0.00) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، وعليه نخلص إلى أن الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية" محققة.

3.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

أ- نتائج المجال الثالث من المحور الثاني:

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمجال الثالث من المحور الثاني:

الجدول رقم (33): نتائج إجابات المستجوبين حول المجال الثالث من المحور الثاني:
" مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم".

المجال الثالث: مساهمة SCF في تحقيق خاصية القابلية للفهم							
الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
03	دال (موافق بشدة)	0.000	16.214	%85.234	0.80490	4.2617	1. يعرض SCF المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يسمح لمستخدمي القوائم المالية من فهمها.
01	دال (موافق بشدة)	0.000	27.482	%88.224	0.53117	4.4112	2. إن القوائم المالية المعدة وفق SCF قابلة للقراءة واضحة ومفهومة وخالية من التعقيد.
02	دال (موافق بشدة)	0.000	24.631	%88.598	0.60051	4.4299	3. إن الملاحق المعدة وفق SCF تزيد من درجة الإفصاح عن وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	28.212	%87.352	0.50143	4.3676	المجموع (المجال ككل)
<p>- يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03).</p> <p>- تم ترتيب الاسئلة بالنظر لقيمة (t) بدل قيمة المتوسط الحسابي باعتبار أن إختبار (t) يأخذ في مضمونه الانحراف المعياري.</p>							

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم يقدر بـ: (4.36) بانحراف معياري قدره (0.50) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (28.212) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحقيق خاصية القابلية للفهم بدرجة كبيرة جداً، وهذا ما تترجمه قيم المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المجال، والتي هي أيضاً أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (2) والتي تنص على: " إن القوائم المالية المعدة وفق SCF قابلة للقراءة واضحة ومفهومة وخالية من التعقيد"، والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المستجوبين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ: (4.41)، في حين حصلت الفقرة رقم (01) والتي تنص على أنه: " يعرض SCF المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يسمح لمستخدمي القوائم المالية من فهمها" على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (4.26).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماماً على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، حيث نالت العبارة رقم (02) المرتبة الأولى والتي تنص على أن: " القوائم المالية المعدة وفق SCF قابلة للقراءة واضحة ومفهومة وخالية من التعقيد"، ثم تأتي العبارة رقم (03) في المرتبة الثانية والتي تنص على: " إن الملاحق المعدة وفق SCF تزيد من درجة الإفصاح عن وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية"، يليها العبارة رقم (01): " يعرض SCF المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يسمح لمستخدمي القوائم المالية من فهمها" في المرتبة الثالثة.

وبين الجدول التالي توزيع المستجوبين بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بـ: " مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم" طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات المشاركين في الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن المجال.

الجدول رقم (34): توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المجال الثالث من المحور الثاني: " مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم"

النسبة المئوية	التكرار	مستويات الموافقة
00%	00	غير موافق إطلاقاً
00%	00	غير موافق
1.9%	02	موافق نوعاً ما
45.8%	49	موافق
52.3%	56	موافق بشدة
100%	107	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

تشير النتائج الإحصائية إلى أنه :

- 52.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية القابلية للفهم؛
 - 45.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية القابلية للفهم؛
 - 1.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون نوعاً ما على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية القابلية للفهم؛
- وعليه فإنه هناك توجه لدى عينة الدراسة على تأكيد مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم بدرجة كبيرة جداً.

ويمكن تحليل الإجابات عن الأسئلة على النحو التالي:

- السؤال (01): حقق متوسطاً حسابياً قدره (4.26) بانحراف معياري قدره (0.80) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (16.21) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جداً على: " إن SCF يعرض المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يسمح لمستخدمي القوائم المالية من فهمها"، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يتضمن إطاراً

تصوريا مستمدا من المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) يبين أسس إعداد القوائم المالية وعرضها.

- **السؤال (02):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.41) بانحراف معياري قدره (0.53) وهو يزيد عن (03) درجات، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (27.48) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يؤكد أن المستجوبين يوافقون بشدة على: "إن SCF يقدم قوائم مالية واضحة، قابلة للقراءة وخالية من التعقيد." أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي.

- **السؤال (03):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.42) بانحراف معياري قدره (0.60)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (24.63) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على: "إن الملاحق المعدة وفق SCF تزيد من درجة الإفصاح عن وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية"، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، حيث وكما سبقت الإشارة إليه فإن ملحقات القوائم المالية تتضمن الأوصاف السردية والتحليلات المفصلة للمبالغ المبينة في متن القوائم المالية وتقدم معلومات إضافية مهمة وتكميلية لعناصر القوائم المالية وتقوم بشرح وتفسير مختلف البنود المتعلقة بهذه القوائم والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي القوائم المالية عن ممتلكات المؤسسة ونتيجة نشاطها ووضعيتها المالية.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

صيغت الفرضية الفرعية الثالثة كالتالي: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم".

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم؛
- الفرضية البديلة (H_1): يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم.

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (33) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (4.36) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة (03)، مع انحراف معياري قيمته (0.50)، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشدة في تحقيق خاصية القابلية للفهم، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستيودنت والذي بلغت قيمته للمجال ككل (28.21) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95%)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة (sig.=0.00) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء

على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، وعليه نخلص إلى أن الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم" محققة.

4.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

أ- نتائج المجال الرابع من المحور الثاني:

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمجال الرابع من المحور الثاني:

الجدول رقم (35): نتائج إجابات المستجوبين حول المجال الرابع من المحور الثاني:
" مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة".

المجال الرابع: مساهمة SCF في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة							
الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
07	دال (موافق بشدة)	0.000	16.004	%86.916	0.86986	4.3458	1. يضمن توحيد المبادئ والسياسات والطرق التي نادى بها SCF قابلية مقارنة المعلومات المالية بين المؤسسات.
05	دال (موافق بشدة)	0.000	16.558	%86.728	0.83490	4.3364	2. يلزم SCF بتوفير معلومات مبنية على أسس محاسبية ثابتة بما يسهل عملية تقييم ومتابعة أداء الشركة عبر مختلف القترات.
03	دال (موافق بشدة)	0.000	24.874	%88.972	0.60241	4.4486	3. ينص SCF على تكييف

							المبالغ في حالة تغيير الأسس المحاسبية المتبعة والافصاح على أثر هذا التغيير في القوائم المالية مما يسمح بإجراء المقارنات فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.
06	دال (موافق بشدة)	0.000	16.276	%84.672	0.78403	4.2336	4. تطبيق SCF يساعد في تقديم معلومات قابلة للمقارنة بين مختلف الشركات العاملة في نفس القطاع.
02	دال (موافق بشدة)	0.000	27.829	%89.906	0.55582	4.4953	5. طريقة عرض القوائم المالية وفق SCF بإضافة خانة تخص الدورة السابقة يسهل إجراء المقارنات بالنسبة لنتائج الشركة الواحدة.
01	دال (موافق بشدة)	0.000	30.083	%90.28	0.52060	4.5140	6. تبني SCF لجدول التدفقات النقدية يساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة.

04	دال (موافق بشدة)	0.000	18.067	%84.86	0.71164	4.2430	7. يضيفي SCF صفة الدولية على القوائم المالية للشركات بما يسمح بإجراء المقارنة على المستوى الدولي.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	28.501	%87.476	0.49861	4.3738	المجموع (المجال ككل)
<p>- يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03).</p> <p>- تم ترتيب الاسئلة بالنظر لقيمة (t) بدل قيمة المتوسط الحسابي باعتبار أن إختبار (t) يأخذ في مضمونه الانحراف المعياري.</p>							

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة تقدر بـ: (4.37) بانحراف معياري قدره (0.49) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (28.501) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بدرجة كبيرة جدا، وهذا ما تترجمه قيم المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المجال، والتي هي أيضا أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (06) والتي تنص على: " تبني SCF لجدول التدفقات النقدية يساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة"، والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المستجوبين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ: (4.51)، في حين حصلت الفقرة رقم (01) والتي تنص على أنه: " يضمن توحيد المبادئ والسياسات والطرق التي نادى بها SCF قابلية مقارنة المعلومات المالية بين الشركات" على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (4.34).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماما على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، حيث نالت العبارة رقم (06) المرتبة الأولى والتي تنص على أن: " تبني SCF لجدول التدفقات النقدية يساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة"، ثم تأتي العبارة رقم (05) في المرتبة الثانية والتي تنص على: " طريقة عرض القوائم المالية وفق SCF بإضافة خانة تخص الدورة السابقة يسهل إجراء المقارنات بالنسبة لنتائج الشركة الواحدة"، يليها العبارة رقم (03): "ينص SCF على تكيف المبالغ في حالة تغيير الأسس المحاسبية المتبعة

والإفصاح على أثر هذا التغيير في القوائم المالية مما يسمح بإجراء المقارنات فيما بين الفترات الزمنية المختلفة" في المرتبة الثالثة، ثم العبارة رقم (07): " يضيفي SCF صفة الدولية على القوائم المالية للشركات بما يسمح بإجراء المقارنة على المستوى الدولي" في المرتبة الرابعة، تليها العبارة رقم (02): " يلزم SCF بتوفير معلومات مبنية على أسس محاسبية ثابتة بما يسهل عملية تقييم ومتابعة أداء الشركة عبر مختلف الفترات" في المرتبة الخامسة، ثم العبارة رقم (04): " تطبيق SCF يساعد في تقديم معلومات قابلة للمقارنة بين مختلف الشركات العاملة في نفس القطاع" في المرتبة السادسة، وأخيرا العبارة رقم (01): " يضمن توحيد المبادئ والسياسات والطرق التي نادى بها SCF قابلية مقارنة المعلومات المالية بين الشركات".

ويبين الجدول الموالي توزيع المستجوبين بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بـ: " مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة" طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات المشاركين في الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن المجال.

الجدول رقم (36): توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المجال الرابع من المحور الثاني: "مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة"

النسبة المئوية	التكرار	مستويات الموافقة
00%	00	غير موافق إطلاقاً
00%	00	غير موافق
00%	00	موافق نوعاً ما
46.7%	50	موافق
53.3%	57	موافق بشدة
100%	107	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

تشير النتائج الإحصائية إلى أنه :

-53.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة؛

-46.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة؛

وعليه فإنه هناك توجه لدى عينة الدراسة على تأكيد مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بدرجة كبيرة جداً.

ويمكن تحليل الإجابات عن الأسئلة على النحو التالي:

- **السؤال (01):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.34) بانحراف معياري قدره (0.86) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (16.00) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على: " يضمن توحيد المبادئ والسياسات والطرق التي نادى بها SCF قابلية مقارنة المعلومات المالية بين الشركات "، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي؛
- **السؤال (02):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.33) بانحراف معياري قدره (0.83) وهو يزيد عن (03) درجات، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (16.55) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يؤكد أن المستجوبين يوافقون بشدة على: " يلزم SCF بتوفير معلومات مبنية على أسس محاسبية ثابتة بما يسهل عملية تقييم ومتابعة أداء الشركة عبر مختلف الفترات "، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي؛
- **السؤال (03):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.44) بانحراف معياري قدره (0.60)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (24.87) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على: " ينص SCF على تكييف المبالغ في حالة تغيير الأسس المحاسبية المتبعة والافصاح على أثر هذا التغيير في القوائم المالية مما يسمح بإجراء المقارنات فيما بين الفترات الزمنية المختلفة "، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي؛
- **السؤال (04):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.23) بانحراف معياري قدره (0.78) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (16.27) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على: " تطبيق SCF يساعد في تقديم معلومات قابلة للمقارنة بين مختلف الشركات العاملة في نفس القطاع "، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي؛
- **السؤال (05):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.49) بانحراف معياري قدره (0.55) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (27.82) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على: " طريقة عرض القوائم المالية وفق SCF بإضافة خانة تخص الدورة السابقة يسهل إجراء المقارنات بالنسبة لنتائج الشركة الواحدة "، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي.

فيما يخص هذه الأسئلة يبرر المستجوبون رأيهم بأن النظام المحاسبي المالي قد أولى أهمية كبيرة لخاصية القابلية للمقارنة باستنادهم إلى نص المادة 29 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي والتي ألزم فيها جميع الشركات الخاضعة له باتباع الإجراءات المحققة لهذه الخاصية، حيث نصت المادة على ما يلي:

- يجب أن توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛
 - يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتيجة وجدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقيم الموافقة له في السنة المالية السابقة؛
 - يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي أو عددي؛
 - عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية في أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القائمة المالية للسنة السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض يكون من الضروري تكيف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة؛
 - إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.
- كما أشار المجيبون إلى أن الشركات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي من البديهي أن تتبع نفس مفاهيم القياس، نفس المبادئ المحاسبية، نفس طرق التقييم، نفس طرق العرض والإفصاح التي نص عليها هذا الأخير الأمر الذي يسمح بإجراء المقارنة بين الشركات العاملة في نفس القطاع.

- **السؤال (06):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.51) بانحراف معياري قدره (0.52) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة ب: (30.08) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على أن: "تبني SCF لجدول التدفقات النقدية يساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة"، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي؛ وذلك نظرا لأن هذه القائمة تزود مستخدمي القوائم المالية بالأسس اللازمة لقياس قدرة الشركات على توليد النقدية أو ما يعادلها وكذا توقيت ودرجة عدم التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات، وتقدم إجابات واضحة عن مصادرها وأوجه استخداماتها ومقدار التغيير الذي طرأ عليها خلال الفترة المالية، بالإضافة إلى أنها تعزز من قابلية المقارنة في إعداد التقارير حول الأداء التشغيلي من قبل شركات مختلفة، لأنها تلغي آثار استخدام معالجات وسياسات محاسبية مختلفة للمعاملات المتشابهة، أي ترفع مستوى قابلية المقارنة وتقييم الأداء بين الشركات المتماثلة.

- **السؤال (07):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.24) بانحراف معياري قدره (0.71) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (18.06) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة كبيرة جدا على أن SCF يضيف صفة الدولية على القوائم المالية للشركات بما يسمح بإجراء المقارنة على المستوى الدولي، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، حيث يرى أغلب المجيبين أن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تبني لغة إبلاغ مالي تتوافق مع المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS)، تؤهل الشركات لأن يصبح إفصاحها المحاسبي مفهوما ومقروءا في السوق العالمية ويمتاز بالشفافية، بمعنى إمكانية دخول أسواق رأس المال وتخفيض تكاليف نشر وترجمة وتوحيد القوائم المالية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

صيغت الفرضية الفرعية الرابعة كالآتي: " يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة؛
- الفرضية البديلة (H_1): يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (35) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (4.37) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة (03)، مع انحراف معياري قيمته (0.49)، هذا ما يدل على أنه هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين على دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستيودنت والذي بلغت قيمته للمجال ككل (28.50) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95%)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة (sig.=0.00) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، وعليه نخلص إلى أن الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة" محققة.

5.2.2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

سنقوم فيما يلي بعرض وتحليل بيانات المحور الثاني المتعلق بالفرضية الرئيسية الثانية والتي تم تجزئتها إلى أربع فرضيات فرعية معتمدين على حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة وقيمة (t) ، ومن ثم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية باستخدام اختبار (t) ستيودنت لعينة واحدة.

أ- نتائج المحور الثاني:

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمحور الثاني:

الجدول رقم (37): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	القرار/الدلالة الإحصائية
المجال 1: يساهم SCF في تحقيق خاصية الملازمة.	3.9121	0.59124	٪78.242	15.959	0.000	دال (موافق بشدة)
المجال 2: يساهم SCF في تحقيق خاصية الموثوقية	3.9458	0.60412	٪78.916	16.194	0.000	دال (موافق بشدة)
المجال 3: يساهم SCF في تحقيق خاصية القابلية للفهم	4.3676	0.50143	٪87.352	28.212	0.000	دال (موافق بشدة)
المجال 4: يساهم SCF في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة	4.3738	0.49861	٪87.476	28.501	0.000	دال (موافق بشدة)
المجموع (المحور ككل)	4.1498	0.42783	٪82.996	27.801	0.000	دال (موافق بشدة)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

ب - اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تهدف الفرضية الثانية إلى دراسة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية - من حيث تحقق الخصائص النوعية لها- كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات. حيث تعطى الفرضيتين العدمية والبديلة وفق الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات؛
- الفرضية البديلة (H_1): يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (37) يتبين أنه نتيجة لتحقيق الفرضيات الفرعية الأربعة فقد تحققت الفرضية الرئيسية الثانية، حيث أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (4.14) وبانحراف معياري قيمته (0.42) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة (03)، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشدة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وهو ما أكدته اختبار (t) ستودنت المحسوب للمحور ككل والذي بلغت قيمته (27.80) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95%)، وهي دالة كون أن مستوى الدلالة ($\text{sig.}=0.00$) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، مما يؤدي إلى إثبات الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات".

3.2- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

من أجل اختبار مدى صحة الفرضية الرئيسية الثالثة المتعلقة بدراسة ظروف تطبيق النظام المحاسبي المالي التي تفرضها بيئة الأعمال الجزائرية والتي تنعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات، تم تلخيص كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة وقيمة (t) لإجابات المهنيين على عبارات المحور الثالث، ومن ثم اختبار الفرضية كما يلي:

أ - نتائج المحور الثالث:

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمحور الثالث:

الجدول رقم (38): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثالث: " معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية المؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات".

المحور الثالث: (معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية المؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية للحكومة)							
حسب رأيك ومن خلال الممارسة المهنية، فإن المشاكل التي يصادفها تطبيق النظام المحاسبي المالي ستعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات وذلك راجع لـ:							
الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
07	دال (موافق بشدة)	0.000	4,324	%71.028	1,31919	3,5514	1. صعوبة تطبيق SCF في الواقع المهني نتيجة لتأثر سلوك منظمي وممارسي المهنة بالخلفية المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني وعدم ميلهم للتغيير.
02	دال (موافق بشدة)	0.000	11,075	%80.374	0,95148	4,0187	2. سرعة تبني المعايير الدولية للمحاسبة والإلزام بتطبيقها دون تهيئة البنية التحتية لجميع المؤسسات التربوية والتعليمية والتنفيذية.
05	دال (موافق بشدة)	0.000	8,396	%78.692	1,15146	3,9346	3. ضعف إمام ممارسي المهنة بقواعد ونصوص SCF.

04	دال (موافق بشدة)	0.000	8,979	٪79.44	1,11979	3,9720	4. غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد.
01	دال (موافق بشدة)	0.000	11,694	٪82.99	1,01687	4,1495	5. ضعف السوق المالي الجزائري، الأمر الذي لا يسمح باستعمال نماذج القياس والإفصاح المدرجة ضمن معايير المحاسبة الدولية والتي تضمن إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
03	دال (موافق بشدة)	0.000	9,429	٪78.878	1,03552	3,9439	6. طبيعة المحاسبة في المؤسسات الجزائرية تحكمها فقط أمور قانونية وتوجيهات إدارية الأمر الذي لا يسمح بتحقيق مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.
04	دال (موافق بشدة)	0.000	8,979	٪79.44	1,11979	3,9720	7. اعتماد بيئة الأعمال الجزائرية على مبدأ السرية وغياب ثقافة الإفصاح يعيق تحقيق المتطلبات المحاسبية لتطبيق

حوكمة الشركات.							
06	دال (موافق بشدة)	0.000	7,221	75.7%	1,12458	3,7850	8. التأخر في إصدار النصوص التكميلية الداعمة لتطبيق SCF تماشياً مع التحديتات التي تعرفها معايير المحاسبة الدولية.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	11,378	78.318%	0,83266	3,9159	المجموع (المحور ككل)
<p>- يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05)، استناداً إلى المتوسط الفرضي (03).</p> <p>- تم ترتيب الاسئلة بالنظر لقيمة (t) بدل قيمة المتوسط الحسابي باعتبار أن إختبار (t) يأخذ في مضمونه الانحراف المعياري.</p>							

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارات المحور تقدر بـ: (3.91) بانحراف معياري قدره (0.83) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (11.37) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المبحوثين يوافقون بشدة على أن الأسباب المذكورة هي التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي الأمر الذي ينعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات، وهذا ما تترجمه قيم المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المحور، والتي هي أيضاً أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (05) المتعلقة بضعف السوق المالي الجزائري، الأمر الذي لا يسمح باستعمال نماذج القياس والإفصاح المدرجة ضمن معايير المحاسبة الدولية والتي تضمن إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركة والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المستجوبين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ: (4.14)، في حين حصلت الفقرة رقم (01) المتعلقة بصعوبة تطبيق SCF في الواقع المهني نتيجة لتأثر سلوك منظمي وممارسي المهنة بالخلفية المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني وعدم ميلهم للتغيير على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (3.55).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماماً على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، فنجدهم يؤكدون على أنه من أهم الأسباب التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي هو ضعف السوق المالي الجزائري، الأمر الذي لا يسمح باستعمال نماذج القياس والإفصاح المدرجة ضمن

معايير المحاسبة الدولية والتي تضمن إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركة، يليها سرعة تبني المعايير الدولية للمحاسبة والإلزام بتطبيقها دون تهيئة البنية التحتية لجميع المؤسسات التشريعية والتعليمية والتنفيذية ، ثم غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد من جهة، واعتماد بيئة الأعمال الجزائرية على مبدأ السرية وغياب ثقافة الإفصاح من جهة أخرى، يليها التماطل في إصدار النصوص التكميلية الداعمة لتطبيق SCF تماشياً مع التحديثات التي تعرفها معايير المحاسبة الدولية، وأخيراً صعوبة تطبيق SCF في الواقع المهني نتيجة لتأثر سلوك منظمي وممارسي المهنة بالخلفية المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني وعدم ميلهم للتغيير .

ويبين الجدول رقم (39) توزيع المستجوبين بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بـ: "ظروف تطبيق النظام المحاسبي المالي وواقع بيئة الأعمال الجزائرية وانعكاساتها على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات" طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات المشاركين في الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن المحور .

الجدول رقم (39): توزيع المستجوبين حسب مستويات موافقتهم على عبارات المحور الثالث: "معايير تطبيق SCF في ظل بيئة الأعمال الجزائرية المؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات".

النسبة المئوية	التكرار	مستويات الموافقة
00%	00	غير موافق إطلاقاً
6.5%	07	غير موافق
15.9%	17	موافق نوعاً ما
39.3%	42	موافق
38.3%	41	موافق بشدة
100%	107	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

تشير النتائج الإحصائية إلى أنه :

- 38.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الأسباب المذكورة سابقاً هي التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- 39.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الأسباب المذكورة سابقاً هي التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛

-15.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون نوعا ما على أن الأسباب المذكورة سابقا هي التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

-6.5% من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على أن الأسباب المذكورة سابقا هي التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

وعليه فإنه هناك توجه لدى عينة الدراسة على الموافقة بأن الأسباب المذكورة سابقا هي التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي الأمر الذي ينعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات.

ويمكن تحليل الإجابات عن الأسئلة على النحو التالي:

- **السؤال (01):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.55) بانحراف معياري قدره (1.31) وهو يزيد عن المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (4.32) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة على أن صعوبة تطبيق SCF في الواقع المهني ترجع بدرجة كبيرة نتيجة لتأثر سلوك منظمي وممارسي المهنة بالخلفية المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني وعدم ميلهم للتغيير، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، ويرجع المستجوبون السبب في ذلك إلى عامل الزمن، حيث أن عمل الشركات الجزائرية بالنظام المحاسبي القديم كان لمدة 33 سنة قد رسخ أعراف وتقاليد بعيدة كل البعد عن محتوى وثقافة معايير التقارير المالية الدولية وبالتالي فإن التخلي عنها يتطلب أن تكون هناك مرحلة انتقالية لترسيخ ثقافة هذه المعايير ولا تقتصر على تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي فقط.
- **السؤال (02):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.01) بانحراف معياري قدره (0.95) وهو يزيد عن (03) درجات، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (11.07) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يؤكد أن المستجوبين يوافقون بشدة على أنه من بين صعوبات تطبيق SCF سرعة تبني المعايير الدولية للمحاسبة والإلزام بتطبيقها دون تهيئة البنية التحتية لجميع المؤسسات التشريعية والتعليمية والتنفيذية، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، حيث يرى المستجوبون بأنه من جهة، لم يكن هناك وقت كاف لتبني المعايير وتأهيل الجميع لذلك قبل البدء في عملية التطبيق الفعلية. ومن جهة أخرى، عدم دراسة واقع البيئة التي تعمل فيها الشركات الجزائرية، ومتطلبات هذه الشركات، وتكييف هذه البيئة لتكون قادرة على استيعاب المعايير، مع الاعتماد التدريجي للبدائل المحاسبية التي سمحت بها هذه المعايير، كما لم يتم التفريق بين الشركات من حيث الحجم ومدى إلزامها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- **السؤال (03):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.93) بانحراف معياري قدره (1.15)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (8.39) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس موافقة أغلب أفراد العينة بدرجة

كبيرة جدا على ضعف المام ممارسي المهنة بقواعد ونصوص SCF، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، وذلك نظرا لوجود عدد كبير من العاملين بمصالح المحاسبة بالشركات من ذوي الخبرات المتراكمة وكبار السن دون حملهم للشهادات الجامعية مما يصعب عليهم عملية التغيير، وكذا المستوى العلمي المحدود لممارسي المحاسبة في الجزائر المعتمدين من طرف الوظائف العمومية.

- **السؤال (04):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.97) وهو يزيد عن 3 درجات، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (8.97) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعكس الموافقة الشديدة لأغلب أفراد العينة على أن غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد يعتبر من أهم معوقات تطبيق SCF، فما يلاحظ النقص الكبير لمراكز التدريب والتأهيل حول معايير المحاسبة الدولية تكون على مستوى كل ولايات الوطن، وجود دورات تدريبية مختصرة على فئة معينة دون فئات أخرى، عدم إقدام أصحاب الشركات على تكوين العمال في هذا المجال نظرا لاعتقادهم بأنها عملية تؤدي إلى إنفاق وتكلفة دونما عائد، ضعف أو غياب خلايا ومصالح ودوائر التكوين بالشركات يؤدي إلى عدم تبني هذه العملية، اهتمام بعض الأساتذة الجزائريين بوظيفة التدريس فقط والغياب التام للبحث خاصة في مثل هذه المواضيع وعدم الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تنتج من المؤتمرات التي تقام في هذا المجال.

- **السؤال (05):** حقق متوسطا حسابيا قدره (4.14) وهو أكبر من المتوسط الفرضي، أما الانحراف المعياري فقدر بـ: (1.01)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (11.69) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على الموافقة الشديدة لأغلب أفراد العينة على أن ضعف السوق المالي الجزائري من أهم معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي، الأمر الذي لا يسمح باستعمال نماذج القياس والإفصاح المدرجة ضمن معايير المحاسبة الدولية والتي تضمن إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركة. أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي.

- **السؤال (06):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.94) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (9.42) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على موافقة المستجوبين على أن طبيعة المحاسبة في الشركات الجزائرية تحكمها فقط أمور قانونية وتوجيهات إدارية الأمر الذي لا يسمح بتحقيق مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، وذلك نظرا لسيادة ثقافة القانون المكتوب في الجزائر وعدم ترك المجال لاجتهاد المحاسب، كما أن تبني SCF لم يكن عن قناعة السلطات العمومية بل جاء بضغط خارجي ومن ثم فإن تطبيق المعايير لم يكن بحافز تحسين التسيير أو الحصول على دقة المخرجات أو بهدف الإفصاح الجيد.

- **السؤال (07):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.97) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (8.97) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على موافقة المستجوبين على أن اعتماد بيئة الأعمال الجزائرية على مبدأ السرية وغياب ثقافة الإفصاح يعيق بشدة تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات. أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي.

- **السؤال (08):** حقق متوسطا حسابيا قدره (3.78) وهو أكبر من المتوسط الفرضي، أما الانحراف المعياري فقدر بـ: (1.12)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (7.22) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على الموافقة الشديدة لأغلب أفراد العينة على أن التأخر في إصدار النصوص التكميلية الداعمة لتطبيق SCF تماشيا مع التحديثات التي تعرفها معايير المحاسبة الدولية يعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي، أي أنهم يؤيدون الفقرة ورأيهم فيها إيجابي، ويرجع المستجوبون السبب في ذلك إلى ربط عملية التتميط المحاسبي المحلية بالجزائر بهيئة تابعة لوزارة المالية وهو أمر يصعب من مواكبة التطورات الحاصلة محاسبيا في معايير الإبلاغ المالي الدولية خصوصا مع بطئ هذه الهيئة في إصدار تعليماتها.

ب- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

صيغت الفرضية الثالثة كالآتي: "توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية تنعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية للحكومة".
يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية ستنعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية للحكومة؛

- الفرضية البديلة (H_1): توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية تنعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية للحكومة".

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (38) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (3.91) وانحراف معياري قيمته (0.83)، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن المعوقات المذكورة تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي الأمر، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستيودنت والذي بلغت قيمته للمحور ككل (11.37) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95%)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة ($\text{sig.}=0.00$) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، مما يؤدي إلى إثبات الفرضية الثالثة والأخيرة التي تنص على أنه: "توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية تنعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات".

خلاصة

هدف الفصل التطبيقي إلى تقديم إجابات عن فرضيات البحث المستمدة من الإشكالية العامة للدراسة، من خلال إجراء دراسة ميدانية على 27 شركة مساهمة بولاية سطيف، وذلك بالاعتماد على توزيع استمارات على المهنيين المحاسبين في كل شركة، وقد تضمن إطارا منهجيا حدد استنادا للدراسات السابقة ومعطيات البيئة الجزائرية، إطارا ميدانيا لخص مجال الدراسة وأسباب اختياره بالإضافة إلى عرض للبيانات العامة للمستجوبين، كما تضمن عرضا وتحليلا للنتائج المتعلقة باختبار الفرضيات.

خلصت الدراسة الميدانية إلى قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات". بالإضافة إلى قبول الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات من حيث تحقيق الخصائص النوعية". كما خلصت الدراسة إلى قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: "توجد معوقات تحد من نجاح الممارسة المحاسبية للنظام المحاسبي المالي مما ينعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لتطبيق حوكمة الشركات".

خاتمة عامة

تمحور موضوع هذه الدراسة حول دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، وللإلمام بالموضوع بما يتيح تحقيق الأهداف المسطرة عند الانطلاق في معالجته، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول مترابطة ومتكاملة لتحليل الإشكالية المطروحة.

ففي الفصل الأول، ارتأينا تقديم نظرة حول مفهوم حوكمة الشركات بما يجعل من المطلع على البحث متحكماً على الأقل في جزء هام من المجال الواسع الذي استمدت منه إشكالية البحث، فانطلقنا على إثر ذلك من الإشكالية الأساسية التي ولدت ضرورة الاهتمام بحوكمة الشركات وهي فصل الملكية عن التسيير وما يترتب عن ذلك من تضارب المصالح بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث يفترض أن نظام الحوكمة يجب أن يقلل تكاليف الوكالة من خلال مجموع الآليات المكونة له سواء كانت داخلية أو خارجية موجهة للرقابة المالية وغير المالية. وفي هذا الصدد، تعتبر المحاسبة كنظام للمعلومات آلية هامة من آليات حوكمة الشركات، ويتمثل الدور المحاسبي في حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي وجودته، وأن التقارير المالية المعدة في ضوء معايير محاسبية مقبولة وعالية الجودة تمثل الوسيلة التي من خلالها يتم التعبير عن هذا الدور.

بعد التعرض إلى المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات والتي تعتبر الحيز العام للموضوع وأساس بناء فرضياته في الفصل الأول، تناول الفصل الثاني للبحث أول مطلب من متطلبات حوكمة الشركات والمتمثل في الإفصاح والشفافية؛ حيث تعرض الفصل لإسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين درجة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية من خلال تعظيم المحتوى الإعلامي لهذه الأخيرة، وتحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها، من أجل ضمان أن يتم الإفصاح لتلبية احتياجات متخذي القرار.

ليعالج آخر فصل نظري المتطلب الثاني من المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات والمتمثل في جودة المعلومة المحاسبية أين تم التعرض فيه لخصائصها النوعية التي تعتبر سبيلاً لتحقيق جودتها خاصة ما تعلق بالملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، أين تم التركيز على دراسة الكيفية التي عمل من خلالها النظام المحاسبي المالي على تحقيق هذه الخصائص.

كآخر فصل، شمل الجانب التطبيقي اختبار الفرضيات، حيث تشير النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لآراء المهنيين المحاسبين في بعض شركات المساهمة الناشطة بولاية سطيف والخاضعة لرقابة مركز الضرائب إلى أن التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي ساهمت في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية والرفع من درجة الإفصاح والشفافية فيها بدرجة كبيرة جداً (تحقق

الفرضية الأولى)، بالإضافة إلى أن هناك تأييد كبير من طرف المجيبين على مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك من حيث حرصه على ضرورة توفر الخصائص النوعية المحققة للجودة (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) وبذلك تحققت الفرضية الثانية. كما خلصت الدراسة إلى وجود معوقات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية تحد من نجاح الممارسة المحاسبية للنظام المحاسبي المالي الأمر الذي ينعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات (تحقق الفرضية الثالثة).

1- نتائج الدراسة

بناءً على فرضيات الدراسة المصاغة، يستعرض هذا الجزء أهم النتائج المتوصل إليها من الناحية التطبيقية:

1.1- نتائج مرتبطة باختبار الفرضية الرئيسية الأولى

بين التحليل الإحصائي لآراء المهنيين المحاسبين حول المحور الأول من الاستبيان المتعلق باختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي مفادها "النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات" النتائج التالية:

- يساهم النظام المحاسبي المالي في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ورفع من درجة الإفصاح والشفافية فيها بدرجة كبيرة جداً، حيث أوضحت النتائج المتحصل عليها ما يلي:
- يرى أغلب المجيبين أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن المركز المالي للشركة بدرجة كبيرة جداً، حيث أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للميزانية وأدخل عليها تغييرات جوهرية كونها تؤدي دوراً إعلامياً هاماً لمستخدمي القوائم المالية.
- هناك تأييد واسع من طرف المجيبين لمساهمة النظام المحاسبي المالي في الرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن الأداء المالي للشركة بدرجة كبيرة جداً، حيث أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لحساب النتائج كونه يسمح بقياس مدى نجاح وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح.
- يعمل النظام المحاسبي المالي على الرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن ملكية أسهم الشركة بدرجة كبيرة جداً، وذلك نظراً لاستحدثاته وإلزامه الشركات بإعداد قائمة تظهر التغييرات التي تطرأ على الأموال الخاصة وهي قائمة التغيير في حقوق الملكية، والتي تعتبر قائمة جديدة أدرجت ضمن القوائم الأساسية نظراً لأهميتها في تحليل حركة الأموال الخاصة، على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يدرجها ضمن الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية هذه القائمة.
- يؤكد المجيبون أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن السياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم أصول وخصوم الشركة، وذلك نظراً لاعتماده على إطار تصوري

يبين أسس إعداد وعرض القوائم المالية هذا من جهة. من جهة أخرى، فإن النظام المحاسبي المالي التزم بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 08) "السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات والأخطاء".

• يوافق المجيبون بدرجة كبيرة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الإفصاح والشفافية بشكل كاف عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وذلك نظرا لتبني النظام المحاسبي المالي للمعيار المحاسبي الدولي (IAS24) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة".

• يعمل النظام المحاسبي المالي على الرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن طبيعة التغيير في التقدير المحاسبي، حيث التزم هذا الأخير بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 08) "السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات والأخطاء"، والذي يتطلب الإفصاح عن طبيعة ومقدار وأثر التغيير في التقدير المحاسبي الذي له أثر على الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية.

• هناك تأييد واسع لأغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن الأخطاء الجوهرية التي لها تأثير مادي على الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة، وذلك نظرا لتبني النظام المحاسبي المالي قواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الثامن.

• يفصح النظام المحاسبي المالي بشكل كاف عن المعلومات التكميلية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة المعاملات وبيان أثرها، وذلك ضمن الملاحق والملاحظات التفسيرية والتي اعتبرها قائمة أساسية مثلها مثل بقية القوائم الأخرى استكمالاً لمتطلبات الإفصاح المحاسبي، فهي جزء من القوائم المالية السنوية والتي تهدف إلى تكملة وتدعيم المحتوى الإعلامي لهذه القوائم، حيث تحتوي على بيانات كمية وغير كمية وعلى كافة الشروحات الضرورية واللازمة لمزيد من الفهم للوثائق الملخصة والمعروضة الأمر الذي يدعم قدرة مستعمل المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة.

• كما يرى أغلب المجيبين أن النظام المحاسبي المالي يعمل على الرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن المخاطر المتوقعة المرتبطة بأصول وخصوم الشركة، وكذا عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

2.1- نتائج مرتبطة باختبار الفرضية الرئيسية الثانية

- دلت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لآراء المهنيين المحاسبين، أن هناك تأييد واسع من طرف المجيبين لمساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية -كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات- وذلك من حيث حرصه على ضرورة توفر الخصائص النوعية المحققة للجودة، حيث أكدت النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- أكد أغلب المجيبون مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز خاصية الملاءمة وذلك أن تطبيق هذا الأخير جعل من القوائم المالية أكثر اعتمادية من قبل المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، كما أن استحداث قائمة التدفقات النقدية عزز من القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات حول حجم وتوقيت وقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ودرجة التأكد المتعلقة بها، كما تساعد هذه القائمة الإدارة على القيام بالتخطيط المالي وهي فعالة في التقييم الارتدادي للتدفقات النقدية الحالية، بالإضافة إلى ذلك فإن القوائم المالية المعدة وفق الأسس والمبادئ والقواعد التي نص عليها النظام المحاسبي المالي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضع المالي للشركة، أدائها المالي، كل تغيير يطرأ على وضعيتها المالية، عرض تحليلي للحركات التي تؤثر في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة، بالإضافة إلى إعداد الملحق الذي يتضمن كل معلومة ذات أهمية لفهم عمليات القوائم المالية وهو ما يقلل من حالات عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرارات.
- أكد المجيبون قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات مالية موثوق بها ذلك أن تطبيق هذا الأخير جعل القوائم المالية أكثر تجاوبا مع احتياجات المستخدمين، كما أن اعتماده على مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني واتجاهه نحو تقييم الأصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يترتب عليه أمانة التمثيل للواقع الاقتصادي ويعزز من شفافية ومصداقية المعلومات.
- يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات مالية قابلة للفهم من خلال اعتماده على إطار تصوري مستمد من المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) يبين أسس إعداد وعرض القوائم المالية، اهتم من خلاله بعرض المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من فهمها، كما أن اهتمامه بالملاحق كقائمة أساسية يزيد من درجة الإفصاح عن وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية الأمر الذي يعزز من خاصية القابلية للفهم؛
- يرى المجيبون أن النظام المحاسبي المالي أولى أهمية كبيرة لخاصية القابلية للمقارنة، حيث أن اعتماده على مبدأ الثبات في الطرق المحاسبية من جهة وتكييف المبالغ في حالة تغيير هذه الأخيرة من جهة أخرى وضرورة احتواء القوائم المالية على معلومات تخص الدورة السابقة كل هذا يعزز من خاصية القابلية للمقارنة ويسمح بمتابعة وتقييم أداء الشركة، بالإضافة إلى أن تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية يضيفي صفة الدولية على القوائم المالية للشركات بما يسمح بإجراء المقارنة على المستوى الدولي. من جهة أخرى يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي لقائمة التدفقات النقدية هاما لكونه يساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة.

3.1- نتائج مرتبطة باختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

يتعلق المحور الثالث من الاستبيان بدراسة معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي التي تفرضها بيئة الأعمال الجزائرية المؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات، بينت النتائج المتحصل عليها من التحليل الإحصائي واختبار الفرضية ما يلي:

- توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية الأمر الذي ينعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات، حيث بينت النتائج المتحصل عليها:

- صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الواقع المهني ترجع بدرجة كبيرة لتأثر سلوك منظمي وممارسي المهنة بالخلفية المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني، حيث أن عمل المؤسسات الجزائرية بالنظام المحاسبي القديم قد رسخ أعرافا وتقاليدا بعيدة كل البعد عن محتوى وثقافة معايير التقارير المالية الدولية.

- من بين صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي سرعة تبني المعايير الدولية للمحاسبة والإلزام بتطبيقها دون تهيئة البنية التحتية لجميع المؤسسات التشريعية والتعليمية والتنفيذية.

- عدم دراسة واقع بيئة عمل الشركات الجزائرية ومتطلبات هذه الشركات، وتكييف هذه البيئة لتكون قادرة على استيعاب المعايير.

- إن ضعف السوق المالي الجزائري من أهم معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي، الأمر الذي لا يسمح باستعمال نماذج القياس والإفصاح المدرجة ضمن معايير المحاسبة الدولية والتي تضمن إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركة.

- طبيعة المحاسبة في الشركات الجزائرية تحكمها فقط أمور قانونية وتوجيهات إدارية الأمر الذي لا يسمح بتطبيق مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

- إن اعتماد بيئة الأعمال الجزائرية على مبدأ السرية وغياب ثقافة الإفصاح يعيق بشدة تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

- عدم حرص الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر على ضرورة التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين في مجال تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

- أثبتت الدراسة غياب اطلاع أغلب المهنيين المبحوثين على المستجدات التي تطرأ على معايير التقارير المالية الدولية من أجل تجديد معارفهم.

- عدم قيام الهيئات المهنية في الجزائر بإصدار معايير وطنية تنظم المهنة تلائم البيئة الجزائرية وتكون متوافقة مع ما جاءت به المعايير الدولية للمحاسبة، فما هو معمول به مجرد قوانين لم ترق إلى مستوى المعايير الدولية، بالإضافة إلى غياب دور هذه الهيئات في مجال إصدار إرشادات وعقد ندوات لمناقشة مشاكل المهنة.

4.1- مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة

من أجل معرفة موقع دراستنا الحالية من الدراسات والبحوث السابقة لابد من إجراء مقارنة بين أهم نتائجها، من أجل إبراز بعض مجالات الاستفادة من هذه الدراسات فكل دراسة تنفرد بنتائجها الخاصة بها والتي قد تتفق في بعض جوانبها مع نتائج بعض الدراسات كما قد تختلف عن نتائج البعض الآخر. تجدر الإشارة إلى أنه تم التركيز أكثر على الدراسات التطبيقية المرتبطة بشكل مباشر مع موضوع دراستنا.

- دراسة سيد محمد سيد مصطفى حول "دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية": تتفق الدراستان في أنهما توصلتا إلى أن لحوكمة الشركات أبعادا محاسبية كشفت عنها وجود متطلبات محاسبية في إصدارات حوكمة الشركات تستدعي ضرورة وجود دور محاسبي في الحوكمة لتحقيق تلك المتطلبات. ويتمثل الدور المحاسبي في حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي وجودته باعتباره خلاصة هذا الدور، وأن التقارير المالية المعدة في ضوء معايير محاسبية مقبولة وعالية الجودة تمثل الوسيلة التي من خلالها يتم التعبير أو الوفاء بالدور المحاسبي في حوكمة الشركات. بينما يختلف هذا البحث مع هذه الدراسة في أن الباحث تناول التقييم النظري لدور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات بالتركيز على متطلبات محاسبية معينة هي: الاعتراف والقياس للأصول غير الملموسة المطورة داخليا، الاعتراف بالأنشطة خارج الميزانية (عقود التأجير، تحويل الأصول المالية، دمج الوحدات ذات الطابع الخاص)، تطوير الإفصاح المحاسبي من خلال الإفصاح غير المالي والإفصاح الإلكتروني. في حين أن دراستنا مثلت المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في شفافية الإفصاح من جهة وجودته من جهة أخرى.

- دراسة بشرى فاضل خضير حول الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية: تتفق الدراستان في أنهما توصلتا إلى أن تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها بكفاءة وفاعلية يتوقف على ما يتاح لها من معلومات، ولاسيما المعلومات المحاسبية.

- دراسة حنان قسوم حول أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية: اتفقت الدراستان في أنهما توصلتا إلى أن هناك تأييد كبير من قبل المجيبين على مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية من حيث تحقق الخصائص النوعية، كما اتفقتا من حيث تحديد هذه الخصائص، حيث تم التركيز على الخصائص النوعية التي تطرق إليها النظام المحاسبي المالي وهي: "الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة". بينما يختلف هذا البحث مع هذه الدراسة في أن الباحثة اعتمدت على طريقتين لقياس جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وهما: الخصائص النوعية للمعلومة المالية ونماذج الاستحقاق. بينما اقتصرت دراستنا على الطريقة الأولى فقط.

- دراسة *Ferdy VAN BEEST & al* حول جودة التقارير المالية: قياس الخصائص النوعية: انفتحت الدراسات من حيث أنهما اعتمدتا في قياس جودة القوائم المالية على طريقة واحدة وهي مدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية وأشارتنا فقط إلى الطرق الأخرى، وتوصلتا إلى أن هناك درجة عالية من حيث تحقق هذه الخصائص في القوائم المالية، بينما اختلفتا من حيث تحديد هذه الخصائص، فقد اعتمدت هذه الدراسة على خاصيتين رئيسيتين هما: "الملاءمة، التمثيل الصادق" وثلاث خصائص معززة هي: "القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، إمكانية التحقق والوقتية"، بينما تمثلت الخصائص النوعية في دراستنا في: "الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة".

2- التوصيات

- في ظل النتائج المستنبطة من الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:
- إصدار عدد من القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بتطبيق حوكمة الشركات وعدم الاكتفاء بميثاق لا يعلم بوجوده إلا المتخصصون.
- أهمية وضع ميثاق لأخلاقيات ممارسات مهنة المحاسبة.
- إن العمل على توفير معلومات موثوقة وملائمة يتطلب من مهنة المحاسبة إيجاد التماسك والتنسيق بين مقومات هذه المهنة والمتمثلة في: الإطار الفكري، المعايير المحاسبية، التأهيل العلمي والعملية للمحاسب، قواعد السلوك وآداب المهنة والالتزام بالعمل وفقها.
- العمل على تكريس الإفصاح الكامل والوقتية في تقديم المعلومات، واحترام حقوق أصحاب المصالح، وإعداد إجراءات الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية، والفصل بين الوظائف بتحديد المسؤوليات وما يترتب عليها من مساءلة، لأن هذه العوامل أساسية في بناء نموذج جيد للحوكمة.
- تحديث النظام المحاسبي المالي مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية لكي يساهم في تدعيم حوكمة الشركات، لأن اتسام النظام المحاسبي بالحركية والمرونة ومسايرة التطورات المحاسبية والاقتصادية سوف يقلص من الفجوة بين هذا الأخير ومبادئ الحوكمة.
- الاهتمام باستكمال تهيئة البيئة الجزائرية والوقوف على مدى قدرة كافة القطاعات للتحويل إلى معايير التقارير المالية الدولية.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية والتجارب الدولية في مجال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، خاصة تلك المتعلقة بالجانب المهني والتطبيقي.
- تفعيل دور لجنة التكوين التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة في ضمان التكوين الجيد، من خلال القيام بتطوير برامج لتكوين المهنيين، والمساهمة في تنظيم ورشات تكوينية في مجال المعايير الدولية للمحاسبة وكيفية تطبيقها وتكييفها مع الواقع المهني الجزائري. يشار هنا إلى ضرورة منح الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر الاستقلالية التامة عن السلطات العمومية.

- توعية المهنيين بضرورة التحديث المستمر لمهاراتهم وكفاءاتهم، من خلال الاطلاع المستمر على كل المستجدات الحاصلة على المستوى الدولي في مجال مهنة المحاسبة.
- ضرورة اشتراط الشركات توافر حد أدنى من المتطلبات العلمية والمهنية في مجال التخصص والأخذ بعين الاعتبار الدرجة العلمية للشهادة الجامعية ضمن شروط توظيف المحاسب.
- ضرورة إلزام الشركات بإنشاء موقع إلكتروني يتضمن جميع المعلومات المالية الخاصة بأنشطتها.
- تأهيل الجامعات من خلال تبنيتها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، وذلك من خلال الاهتمام بكيفية تدريس تخصص "محاسبة وتدقيق" بجعله تطبيقيا أكثر منه نظريا.
- ضرورة انفتاح المهنة على الخارج وذلك بفتح ترصات يستفيد منها المهنيون في الدول التي تتمتع بتجربة عالية في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الممارسة المهنية.
- يجب على النظام الجبائي مسايرة النظام المحاسبي المالي بحكم ارتباطهما وبهدف تكييفه مع التغيرات والمستجدات المستوحاة من معايير المحاسبة الدولية.
- تضمين مبادئ الحوكمة ضمن شروط قبول إدراج الشركات في البورصة، ما يشكل فيما بعد ميزة تنافسية للشركات، وعنصرا أساسيا للمفاضلة بين قرارات الاستثمار في مختلف الشركات.

3- الآفاق المستقبلية للدراسة

- استكمالاً للدراسة وقصد التعمق أكثر في هذا الطرح، نقترح بعض المواضيع التي قد تكمل فكرة الموضوع، وتفتح آفاقاً لزيادة البحوث في هذا الاتجاه، منها:
- مساهمات النظام المحاسبي المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
 - دور النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بالفشل المالي في بيئة الأعمال الجزائرية.
 - أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي في تنشيط بورصة الجزائر.
 - قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.
 - تقييم مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح وفق معايير التقارير المالية الدولية وأثره على جودة القوائم المالية.
 - معوقات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.
 - تطبيق المعايير الدولية للقطاع العام لإرساء الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بالجزائر.

بهذا تكون الدراسة قد حققت الأهداف الموضوعية وفتحت المجال أمام أبحاث أخرى في نفس السياق بما يضمن رقياً لوضع الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

1.1- الكتب

- 1) أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، نظام معلومات الخدمة لمتخذي القرارات، 2004، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 2) أحمد محمد الطيب، الإحصاء في التربية وعلم النفس، المكتب الجامعي الحديث الأزريطة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999.
- 3) أحمد نور، المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2004.
- 4) إدون س هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 2008.
- 5) إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 6) أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 7) إنعام علي توفيق الشهرلي، أساليب قياس قيمة المعلومات: دراسات وتطبيقات، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 8) جمعة حميدات، حسام خداش، منهاج محاسب عربي قانوني معتمد (ACPA)، الورقة الثانية: المحاسبة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة 2013.
- 9) جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل، عمان، 2008.
- 10) جون سوليفان وآخرون، تعريب سمير كريم، بحثا عن عضو جيد لمجلس الإدارة: دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، و م أ، الطبعة الثالثة، 2003.
- 11) حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 12) خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 13) خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 14) دهمش نعيم، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- 15) رضوان حلوة حنان ونزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية-القياس والإفصاح في القوائم المالية، مكتبة الجامعة بالشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 16) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- 17) رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

- 18) ريتشارد شرويدر وآخرون، **نظرية المحاسبة**، تعريب خالدعلي أحمد كأجيبي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 19) شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداوا، الجزائر، 2008.
- 20) طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.**
- 21) طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة**، الجزء 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 22) طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 23) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية**، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 24) عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- 25) عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 26) عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول، 2004/2003.
- 27) عدنان بن حيدر درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية، 2007.
- 28) عطا الله وارد خليل وآخرون، **الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- 29) كاترين ل. كوشتا هلبيلنج، **كيفية استخدام نظم التصنيف وقوالب التقسيم لتعزيز الحوكمة الجيدة للشركات**، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003.
- 30) كاترين كوشتا هلبيلنج، جون سوليفان، **غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية**، من كتاب **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، الطبعة الثالثة، 2003.
- 31) كمال النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- 32) لجنة معايير المحاسبة الدولية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2003.
- 33) محسن أحمد الخضير، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- 34) محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 1998.
- 35) محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
- 36) محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 37) محمد مطر وموسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح**، دار وائل للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، 2008.
- 38) محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
- 39) مركز المشروعات الدولية الخاصة، **"قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات**، القاهرة، 2003.

- 40) نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية: مدخل معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
- 41) وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- 42) يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة: الفروض - المفاهيم - المبادئ - المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

2.1- المجالات والدوريات

- 1) تيجاني بالريقي، موقف المنهج المعياري والإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد 5، 2005.
- 2) عيسى عبد الله الغنودي، دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا: دراسة استكشافية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثاني، 2011.
- 3) عبد القادر بربيش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006.
- 4) وفيق حلمي الأغا، الحوكمة في المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، المجلد 10، العدد 2، 2008.
- 5) سميرة عطوي، فهيمة بديسي، الحوكمة وقاية من الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية حالة الشركة الأمريكية لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي Enron، مجلة العلوم الانسانية، دورية دولية علمية محكمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 27، نوفمبر 2012..
- 6) مركز المشروعات الدولية الخاصة بحوكمة الشركات قضايا واتجاهات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، العدد 13، 2008.
- 7) مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 23، 2009، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- 8) عمر علي عبد الصمد، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر: دراسة مقارنة مع مصر، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ورقلة، الجزائر.
- 9) أحمد رجب عبد الملك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، عدد 2006.
- 10) مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، 2007.
- 11) حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.
- 12) آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية- دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد الرابع والثلاثون، 2013.
- 13) نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية - دراسة تطبيقية -، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006.
- 14) مؤيد الساعدي وسلمان عبود زبار، جودة المعلومات وتأثيرها في القرارات الاستراتيجية -دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد الثالث، 2013.

- 15) علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، العدد السابع، 2009.
- 16) كمال خليفة أبو زيد، تطوير نموذج لقياس التكلفة الجارية للطاقة الانتاجية للأصول المملوكة، مجلة البحوث العلمية، المجلد 73 ، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- 17) رائد محمد العضايله، مروة خضر أبو سمهدانه، جودة المعلومات وأثرها في القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في محافظات إقليم الجنوب، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد الثالث، 2014.
- 18) إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21، 2009.
- 19) نبيل حميدشة، المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 8، جوان 2012.

3.1- الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية

- 1) أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24-26 سبتمبر 2005.
- 2) بتول محمد، سلمان علي، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، ملتقى دولي حول: "الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية" (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلديّة، الجزائر، 18-19 ماي 2011.
- 3) بهاء الدين سمير علام، "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية : دراسة تطبيقية"، مقال صادر عن وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصري، القاهرة، مصر، 2009.
- 4) حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية: محدداتها، معاييرها، وتطبيقاتها مع الإشارة لحالة الجزائر، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2013.
- 5) خضرة صديقي، سمية موري، التأصيل النظري لماهية حوكمة الشركات والعوائد المحققة من جراء تبنيتها، المؤتمر الوطني الثاني حول: "متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة" (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلبي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 30-31 أكتوبر 2012.
- 6) خلف عبد الله الوردات، "الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية -تدقيق الشركات الصناعية) ، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 26-24 سبتمبر 2005.
- 7) سكاك مراد ، هباش فارس، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- 8) سندية مروان الحياي، ليث محمد جعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، المؤتمر الدولي الثامن حول: "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات

- والاقتصاديات" (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19- 20 نوفمبر 2013.
- (9) صفاء محمد سرور، دور المنهج الإسلامي في زيادة فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، 8-10 سبتمبر 2005، الجزء الثالث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- (10) عادل رزق، الحوكمة والإصلاح المالي والإداري مع عرض للتجربة المصرية، ملتقى حول: "الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية" (منشور)، القاهرة، مصر، سبتمبر 2007، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2009.
- (11) مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم "الوحدة 2: المفاهيم والمبادئ السائدة"، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، نسخة 2011.
- (12) محمد عبد الفتاح العشماوي، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية (مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة)، بحوث وأوراق عمل مؤتمر الحوكمة والإصلاح المالي والإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
- (13) مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، ندوة حول: "حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية" (منشورة)، القاهرة، نوفمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص 148.
- (14) ناريمان بن عبد الرحمان، سارة بن الشيخ، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013.
- (15) نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر 2013.

4.1- مذكرات وأطروحات الدكتوراه

- (1) إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة - دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.
- (2) بشرى فاضل خضير، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية - دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية -، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009.
- (3) تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006/2005.
- (4) حمزة ضويفي، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي: مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2015.

- (5) حنان قسوم، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية- دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016.
- (6) ريم بن عيسى، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء المالي -حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2012/2011.
- (7) سامي يوسف كمال محمد، الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية وأثره على ترويجها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، 2001 .
- (8) سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، رسالة ماجستير في القانون (غير منشورة)، تخصص: الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، الجزائر، 2008.
- (9) سيد محمد سيد مصطفى، دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية ورسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2009.
- (10) صلاح الدين بولعراس، التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية -دراسة استقصائية لمجموعة من الخبراء والمختصين في المحاسبة بالجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015.
- (11) عبد المطلب محمود، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2015.
- (12) عمر علي عبد الصمد، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية: دراسة نظرية تطبيقية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.
- (13) عيد بن حامد معيوف الشمري، نموذج رقابي مقترح لقياس جودة أداء الحوكمة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة (غير منشورة)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011.
- (14) ماهر ذياب زكي أبو ليلي، دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة (غير منشورة)، كلية الدراسات الإدارية المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2006..
- (15) محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014.
- (16) محمد محسن عوض مقلد، النظرية الإيجابية للمحاسبة وتفسيراتها لدوافع الإدارة تجاه بدائل الإختيار المحاسبي، تأهيلي دكتوراه محاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2009-2010، ص 5.
- (17) مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.

5.1- القوانين والتشريعات

- (1) القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007.

- (2) المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 27، 2008.
- (3) القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2008.
- (4) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائري، 2009، الجزائر.
- (5) المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1): عرض البيانات المالية.
- (6) المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7): قائمة التدفقات النقدية.
- (7) المعيار المحاسبي الدولي الثامن (IAS8): السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

2- المراجع باللغة الأجنبية

2.1- Ouvrages

- 1) Alain Finet et autres, **Gouvernance d'entreprise: nouveaux défis financiers et non financiers**, de boeck, Bruxelles, Belgique, 1ere édition, 2009.
- 2) Alain Finet et autres, **Gouvernement d'entreprise: enjeux managériaux, comptables et financiers**, de boeck, Bruxelles, Belgique, 1ere édition, 2005.
- 3) Ali Tazdait, **Maitrisé du system comptable financier**, ACG, Alger, 1ere édition, 2009.
- 4) Barry Elliot, Jamie Elliot, **Financial accounting and reporting**, pearson education, London, 11th edition , 2007.
- 5) Bernard Raffournier, **Les normes comptables internationales (IFRS/IAS)**, Ed .economica, 3éme édition,2006.
- 6) Bernard Raffournier, **Les Normes comptables internationales(IAS/IFRS)**, economica, Paris, France 2 éme édition, 2005.
- 7) Brahim Lakhlef, **La bonne gouvernance** , Dar El Khaldounia, Alger, Algérie, 2006.
- 8) Bruce Pounder, **Convergence Guidebook for Corporate Financial Reporting**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, 2009.
- 9) Choi Frederick D. & Meek Gary K. , **International Accounting** , 5th ed., prentice Hall , 2005.
- 10) Epstein B.J & Mirza A, **IAS interpretation and application of international accounting standards**, England, Jhon Wiley & Sons.Inc, 2002.
- 11) Frédéric Parrat, **Le gouvernement d'entreprise**, Dunod, Paris, France, 2003.
- 12) Frédéric Parrat, **Le gouvernement d'entreprise**, Maxima, 1999.
- 13) Gérard Charreaux, **Le gouvernement des entreprises: corporate governance, théories et faits**, Economica, Paris, France, 1997.
- 14) Gérard Koenig, **De Nouvelles Théories pour Gérer l'entreprise de XXIe siècle**, Economica, Paris, 1999.
- 15) J.Barreau et J.Delhay, **Gestion financière**, 9eme édition, paris, Dunod, 2001.
- 16) James A. O' brien, **Introduction to information systems: Essentials for the internal work. Ed E-Business enterprise**, Eleventh edition, Chapter1, Mc Graw-Hill, New york, Etats Unis, 2002.
- 17) Keyso, Weygandt and Warfield, **Intermediate Accounting**, 13th Edition, Copyrighted by John Wiley and Son, USA, 2010.
- 18) Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J., **Intermediate Accounting**, 9th. edition, John Wiley & sons, Inc., 1998.
- 19) Martin Fahy, Jeremy Roch and Anastasia Weiner, **Beyond Corporate Governance: Creating Corporate Value through Performance, Conformance and responsibility**, John Wiley & Sons Ltd, 2004.
- 20) Meigs & others, **Financial Accounting**, John Wiley & sons, Inc., 1974.

- 21) Monks, R & Minow, N , **Corporate governance**, blackwell publishing , 2 th edition , 2002.
- 22) Robert Obert, **Pratique internationale de la comptabilité et de L'audit**, DUNOD, paris, 1994.
- 23) Roland Pérez, **La gouvernance de l'entreprise**, La Découverte, Paris, France, 2003.
- 24) Sophie Landrieux-Kartochian, **Théories des organisations**, Gualino, Paris, France, 2010.

2.2- Articles et magazines

- 1) Gérard Charreaux, **Gouvernement d'entreprise et comptabilité**, document de travail, université de Bourgogne, 1999.
- 2) Carole Beau, Benoît Pigé, La normalisation de l'information comptable dans le processus de gouvernance, *Comptabilité-Contrôle-Audit*, 2007 (3), Tome 13.
- 3) Robert M Bushman, Abbie J Smith, **Transparency, Financial Accounting Information & Corporate Governance**, FRBNY economic policy review, 2003.
- 4) Ferday Van Beest, Geert Braam, Suzanne Boelens, **Quality of financial Reporting: measuring qualitative characteristics**, Nijmegen center for Economics (NiCE), Nice working paper 09-108, 2009.
- 5) Milan Vujisic, **L'entreprise doit-elle être gérée dans l'intérêt exclusif de l'actionnaire ? : une réflexion sur la nature de la firme dans une économie de marché**, 2006, p 11, document accessible en ligne sur : <http://www.creg.ac-versailles.fr/spip.php?article142>, (consulté le: 10/02/2015);
- 6) ¹ Michael C. Jensen, Clifford W. Smith, **Stockholder, Manager, and Creditor Interests: Application of Agency Theory**, Harvard University Press, december, 2000, p 2.

8)

2.3- Conférences

- 1) Guy DJOUGOUE, **Fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise: une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaise**, colloque international: la gouvernance: Quelles pratiques promouvoir pour le développement économique de l'Afrique, Lille, France, 3/11/2007.
- 2) Heidi Vander BAUWHEDE, **What Factors Influence Financial Statement Quality? A Framework and Some Empirical Evidence**, Prepared for The Euro conference on Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe Palermo, Italy, 20-23 May 2001. Available at: <http://venus.unive.it/bauhaus/Heidi%20Vander%20Bauwhede.PDF>
- 3) Keith HOUGHTON & al, **Audit quality: Earnings management in the context of the 1997 Asian Crisis**, Illinois international accounting, summer conference, College of business , Illinois, Germany, 2003.
- 4) Laid ROUABHI, **Tableaux des flux de trésorerie (IAS 7)**, Formation SCF MBI, Sétif, Alegria, 2010, P 7.

2.4- Mémoires et thèses

- 1) Erik PEEK, **Detecting earnings management : A critical assessment of the beneish model**, faculty of economics and business, Maastricht, Pays bas, 2007. Available at: http://www.memoireonline.com/07/08/1304/m_la-normalisation-comptable-internationale-cas-de-l-espace-ohada12.html
- 2) K.V PESSNEL & al, **Detecting earnings management using Gross- sectional abnormal accruals models**, Financial reporting and business communication conference, Lancaster university, Angleterre, decembre 2009. Available at: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.41.5628&rep=rep1&type=pdf>

2.5-Rapports/Lois

- 1) AAA, **Statement of Basic Accounting Theory**, AAA, 1966.
- 2) Charles Hoffman. Raynier vanEgmond , **Digital Financial Reporting: using an XBRL- based model**, DRAFT, version8, 2012.
- 3) Conseil National de la Comptabilité (CNC), Note méthodologique de première application du SCF, Ministère des finances. Disponible sur le site : <http://www.cnc.dz>
- 4) FASB, **Electronic Distribution of business Reporting information**, Business Reporting Project, Financial Accounting Standard Board, 2000.
- 5) Financial Accounting Standard Board , **Qualitative characteristics of accounting information** , SFAC n° 2.1980, in: www.fasb.org,
- 6) International Accounting Standards Board (IASB), conceptual framework for financial reporting 2010, September 2010.
- 7) Lymer ANDREW et al, **Business Reporting on the Internet: A Report Prepared for the International Accounting Standard Committee**, 1999.
- 8) Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité, **Projet de système comptable financier**, 2006, p43.
- 9) Norme comptable international 24, paragraphe n° 24.
- 10) Principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE, **Organisation de coopération et de développement**, OECD elibrary, 2004.

3- مراجع الإنترنت

- 1) Wikipédia, **liste des normes internationales d'information financière**, Disponible sur le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Information_financi%C3%A8re .
- 2) أحمد شوقي، مقياس جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، مصر، تاريخ الصدور : 2009/09/28، متوفرة على الموقع الإلكتروني:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83315&eid=265>
- 3) البنك الدولي، بيانات متوفرة على الموقع الآتي:
<http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?page=1>

الملاحق

ميزانية الشركة "س" في تاريخ....

جانب الأصول

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصول
					أصول غير جارية فارق الاقتناء تثبيبات معنوية تثبيبات عينية أراضي مباني تثبيبات عينية أخرى تثبيبات ممنوح امتيازها تثبيبات يجري إنجازها تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

جانب الخصوم:

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع ((1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			الجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص ص 28-29.

الملحق رقم (02): حساب النتيجة حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزون المنتجات التامة والقيد التنفيذ الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم، والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 30.

الملحق رقم (03): حساب النتيجة حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			الهامش الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم مفصل للأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين، مخصصات للاهتلاكات) الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب المطلوبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 31.

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية المتحصلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج الأخرى المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل التدفقات غير العادية. تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار..... المسحوبات عند اقتناء تقيينات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيينات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقيينات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيينات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 35.

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</u></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحيات من أجل:</p> <p>ج- الاهتلاكات والأرصدة</p> <p>ح- تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>خ- تغير المخزونات</p> <p>د- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى</p> <p>ذ- تغير الموردين والديون الأخرى</p> <p>ر- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p>
			<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</u></p> <p>مسحوبات عن اقتناء تسيينات</p> <p>تحصيلات التنازل عن تسيينات</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (*)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p>
			<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</u></p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p>
			<p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</p>
			<p>أموال الخزينة عند الافتتاح</p> <p>أموال الخزينة عند الإقفال</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (*)</p>
			<p>تغير أموال الخزينة</p>

(*) لا يُستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص36.

الملحق رقم (07): تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					
<p>ملاحظة 1 - يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في قائمة المركز المالي على الأقل.</p> <p>ملاحظة 2 - يسمح عمود "ملاحظة" ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص: عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم، ...)</p> <p>ملاحظة 3 - يجرأ عمود الارتفاع " الزيادة " عند الضرورة إلى (اقتناءات، إسهامات، إنشاءات).</p> <p>ملاحظة 4 - يجرأ عمود "الانخفاض" عند اللزوم إلى (عمليات بيع، عمليات انفصال، عمليات الوضع خارج الخدمة).</p>					

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 41.

الملحق رقم (08): الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر خارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
شهرة المحل التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					
<p>ملاحظة 1 - يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.</p> <p>ملاحظة 2 - يسمح عمود " ملاحظات " بان تبين عن طريق الإحالة (المعلومات المكتملة المذكورة في الملحق والتي تخص: عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسبة الاهتلاك ...)</p>					

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 42.

الملحق رقم (09): خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية	استرجاعات خسائر القيمة	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					شهرة المحل التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص42.

الملحق رقم (10): المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

القيمة المحاسبية للسندات الممتازة	الحصص المقبوضة	القروض والتسبيقات الممنوحة	نتيجة السنة المالية الأخيرة	قسط رأس المال المحتجز (%)	رؤوس الأموال الخاصة	ملاحظات	الفروع والكيانات المشاركة
							<u>الفروع:</u> الكيان أ الكيان ب <u>الكيانات المشاركة:</u> الكيان 1 الكيان 2

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص42.

الملحق رقم (11): المؤونات

أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية	استرجاع السنة المالية	مخصصات السنة المالية	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المالية المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات
					المجموع
					مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المالية المماثلة مؤونات أخرى مرتبطة بالمستخدمين مؤونات الضرائب
					المجموع

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص43.

الملحق رقم (12): استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند اقفال السنة المالية

المجموع	لأكثر من 5 أعوام	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لمدة عام على الأكثر	ملاحظات	الفصول والأقسام
					الحسابات الدائنة القروض الزيائن الضرائب الديون الأخرى
					المجموع
					الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون
					المجموع

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص43.

الملحق رقم (13): المجال التطبيقي للدراسة

N°	LES SOCIETES GERES PAR LE CENTRE DES IMPOTS DE SETIF
1	SPA SOCIETE DES ETUDES TECHNIQUES DE SETIF
2	SPA SOCIETE DE GESTION IMMOBILIER DE SETIF SGI
3	SPA EBACOM TOUATI
4	SPA SOCIETE D'ETUDE ET DE REALISATION EN URBANISME SETIF
5	SPA SGPPAL
6	SPA CHIALI PROFIPLAST
7	SPA SOFIPLAST
8	SPA CALPLAST
9	SPA SIPLAST
10	SPA ALMOULES
11	SPA ENTREPRISE NATIONAL DES PRODUITS D'ELECTOCHIMIE
12	SPA ENTREPRISE NATIONALE DE PRODUCTUION DE BOLONERIE ET ROBINETERIE
13	SPA SOCIETE GROUPE ENPC
14	SPA METAPLAST INDUSTRIE
15	SPA MANUFACTURE DE CHAUSSURES SETIFIENNES
16	SPA EL WATANIA IMPRIMERIE
17	SPA GALIEN
18	SPA VEDIA
19	SPA CENTRALE ALGERIENNE VETERINAIRE
20	SPA E.DIMMA SETIF
21	SPA ERIAD LES MOULINS DES HAUTS PLATEAUX
22	SPA COMPLEXE AVICOLE DES HAUTES PLATEAUX
23	SPA/EPE LAITERIE TELL
24	SPA MAMI
25	SPA SOCIETE D'INFRASTRUCTURE DE TRAVAUX ROUTIERS DE WILAYA DE SETIF
26	SPA SOTREST
27	SPA NOVA INVEST
28	SPA/EPE EMIVAR
29	SPA GENERALE ENTREPRISE DES TRAVAUX D'INFRASTRUCTION ET DE CONSTRUCTION GETIC
30	SPA ALGERIENNE COMPANY INVETISSEMENT BUILDING
31	SPA SETIFIENNE DU BATIMENT COSBAT
32	SPA SYNSET SETIF
33	SPA SOCIETE DE PRODUCTION DES GRAVIERS DE SETIF
	الخط العادي: الشركات غير المدرسة.

الملحق رقم (14): قائمة المحكمين

- أ. د. رواجي عبد الناصر؛
- أ. د. بلمهدي عبد الوهاب؛
- أ. د. بن فرحات ساعد؛
- د. شريقي عمر؛
- د. يعلى فاروق؛
- أ. محلي كمال؛
- أ. حرفوش محمد؛
- أ. شيبوب ريمة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة فرحات عباس - سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد أطروحة دكتوراه

تقوم الطالبة بإجراء دراسة تحت عنوان: "دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية- دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف-"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه تخصص محاسبة، مالية وتدقيق.

لن تحقق هذه الدراسة أهدافها إلا بتعاونكم، ولذا نلتمس من سيادتكم إبداء رأيكم بدقة وموضوعية حول البيانات التي تتضمنها الاستمارة المرفقة، ونؤكد لكم بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة وسيقتصر استخدامها في أغراض البحث العلمي فقط.

أدامكم الله للعلم ذخرا ولكم منا كل الشكر والتقدير

إشراف: أ.د. رواجي عبد الناصر

الطالبة: مجيلي خليصة

القسم الأول: بيانات عامة (شخصية لـ) حول المستجوب	
1- السن:	- أقل من 35 سنة [] . - من 35 إلى أقل من 50 سنة [] . - أكبر من 50 سنة [] .
2- المؤهل العلمي:	- شهادة مهنية [] . - ليسانس [] . - ماستر [] . - دراسات ما بعد التدرج [] .
3- التخصص:	- مالية ومحاسبة وتدقيق [] . - إدارة أعمال [] . - اقتصاد [] . - غير ذلك يرجى تحديده:.....
4- المنصب المشغول (الوظيفة):	- المدير المالي [] . - رئيس مصلحة المحاسبة والمالية [] . - عون (موظف) في مصلحة المحاسبة والمالية [] . - خبير محاسبي / محافظ حسابات [] .
5- الخبرة:	- أقل من 10 سنوات [] . - من 10 إلى 20 سنة [] . - أكثر من 20 سنة [] .

القسم الثاني: أسئلة الدراسة

المحور الأول: مساهمة SCF في تحسين درجة الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات

حسب رأيك هل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تضمن تحقيق الإفصاح والشفافية بشكل كاف عن الجوانب التالية:

العبارات:	موافق بشدة	موافق نوعاً ما	معارض	معارض بشدة	دون رأي
1. المركز المالي للشركة					
2. الأداء المالي للشركة					
3. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة					
4. ملكية أسهم الشركة					
5. السياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم وتسجيل أصول وخصوم الشركة.					
6. المخاطر المتوقعة المرتبطة بأصول وخصوم الشركة.					
7. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.					
8. طبيعة التغير في التقدير المحاسبي.					
9. الأخطاء الجوهرية التي لها تأثير مادي على الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة.					
10. المعلومات التكميلية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة المعاملات وبيان أثرها.					

المحور الثاني: مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة

حسب رأيك هل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تضمن تحسين جودة المعلومة من خلال تحقق الخصائص النوعية التالية:

المجال الأول: مساهمة SCF في تحقيق خاصية الملاءمة	موافق بشدة	موافق نوعاً ما	معارض	معارض بشدة	دون رأي
11. تمكن المعلومات المالية المعدة وفق SCF من ترشيد مختلف قرارات مستخدميها.					

						12. تساهم المعلومات المالية المعدة وفق SCF من تقليل حالات عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرار .
						13. تمكن المعلومات المالية المعدة وفق SCF مستخدميها من تقييم صحة توقعاتهم السابقة.
						14. تعزز المعلومات التي يوفرها SCF القدرة التنبؤية لمستخدميها بما يتيح لهم إمكانية توقع النتائج المستقبلية لقراراتهم.
						15. يعتبر تاريخ نشر القوائم المالية المحدد في النصوص القانونية لـ SCF ملائماً لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب.
موافق بشدة	موافق نوعاً ما	معارض بشدة	معارض	دون رأي		المجال الثاني: مساهمة SCF في تحقيق خاصية الموثوقية
						16. تتعدد القوائم المالية وفق SCF بما يتيح معلومات كافية لتلبية احتياجات منخذي القرار .
						17. تتيح الملاحق التفسيرية التي تتضمنها القوائم المالية وفق SCF إمكانية التحقق من مختلف المعلومات الواردة ضمن هذه الأخيرة.
						18. تعتبر القوائم المالية المعدة وفق SCF ذات غرض عام ولا تتحيز لفئة قرار معينة.
						19. يغلب SCF الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني الأمر الذي يترتب عليه أمانة التمثيل للواقع الاقتصادي.
						20. إن اتجاه SCF نحو تقييم الأصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية ومصداقيتها
موافق بشدة	موافق نوعاً ما	معارض بشدة	معارض	دون رأي		المجال الثالث: مساهمة SCF في تحقيق خاصية القابلية للفهم
						21. يعرض SCF المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يسمح لمستخدمي القوائم المالية من فهمها.
						22. إن القوائم المالية المعدة وفق SCF قابلة للقراءة واضحة ومفهومة وخالية من التعقيد.
						23. إن الملاحق المعدة وفق SCF تزيد من درجة الإفصاح عن وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية.

دون رأي	معارض بشدة	معارض	موافق نوعا ما	موافق	موافق بشدة	المجال الرابع: مساهمة SCF في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة
						24. يضمن توحيد المبادئ والسياسات والطرق التي نادى بها SCF قابلية مقارنة المعلومات المالية بين الشركات.
						25. يلزم SCF بتوفير معلومات مبنية على أسس محاسبية ثابتة بما يسهل عملية تقييم ومتابعة أداء الشركة عبر مختلف الفترات.
						26. ينص SCF على تكيف المبالغ في حالة تغيير الأسس المحاسبية المتبعة والإفصاح على أثر هذا التغيير في القوائم المالية مما يسمح بإجراء المقارنات فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.
						27. تطبيق SCF يساعد في تقديم معلومات قابلة للمقارنة بين مختلف الشركات العاملة في نفس القطاع.
						28. طريقة عرض القوائم المالية وفق SCF بإضافة خانة تخص الدورة السابقة يسهل إجراء المقارنات بالنسبة لنتائج الشركة الواحدة.
						29. تبني SCF لجدول التدفقات النقدية يساعد مستخدم القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة.
						30. يضيف SCF صفة الدولية على القوائم المالية للشركات بما يسمح بإجراء المقارنة على المستوى الدولي.
المحور الثالث: معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية المؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية للحكومة						
حسب رأيك ومن خلال الممارسة المهنية، فإن المشاكل التي يصادفها تطبيق النظام المحاسبي المالي ستعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات وذلك راجع لـ:						
						31. صعوبة تطبيق SCF في الواقع المهني نتيجة لتأثر سلوك منظمي وممارسي المهنة بالخلفية المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني وعدم ميلهم للتغيير.
						32. سرعة تبني المعايير الدولية للمحاسبة والإلزام بتطبيقها دون تهيئة البنية التحتية لجميع المؤسسات التشريعية والتعليمية والتنفيذية.
						33. ضعف إلمام ممارسي المهنة بقواعد ونصوص SCF.
						34. غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد.
						35. ضعف السوق المالي الجزائري، الأمر الذي لا يسمح باستعمال نماذج القياس والإفصاح المدرجة ضمن معايير المحاسبة الدولية والتي تضمن إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركة.
						36. طبيعة المحاسبة في الشركات الجزائرية تحكمها فقط أمور قانونية وتوجيهات إدارية الأمر الذي لا يسمح بتحقيق مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي

						على الشكل القانوني.
						37. اعتماد بيئة الأعمال الجزائرية على مبدأ السرية وغياب ثقافة الإفصاح يعيق تحقيق المتطلبات المحاسبية لتطبيق حوكمة الشركات.
						38. التأخر في إصدار النصوص التكميلية الداعمة لتطبيق SCF تماشيا مع التحديثات التي تعرفها معايير المحاسبة الدولية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ